دكتور ضياء الدين الريس

الدستور والاستقلال

والثورة الوطنية ١٩٣٥

الجزء الثاني





الدستور والاستقلال
والثورة الوطنية ١٩٣٥

الجزء الثانى

رقم الايداع بدار الكتب ٧٦/٢٤٧٧
الترقيم الدولى x ـ ٠١٥ ـ ٢٩٦ ـ ٩٧٧ ISBN

محتويات الجزء الثانى

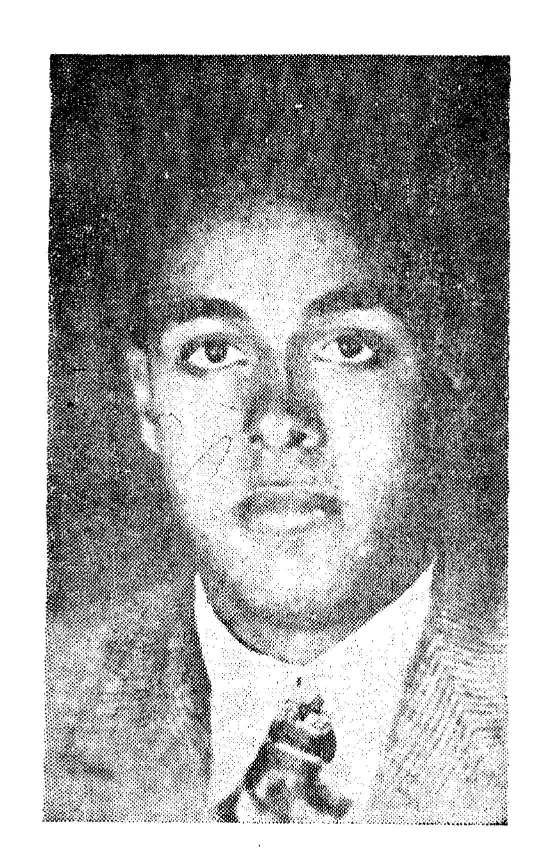
الصفحة



شهداء الجامعة
ثورة
١٩٣٥

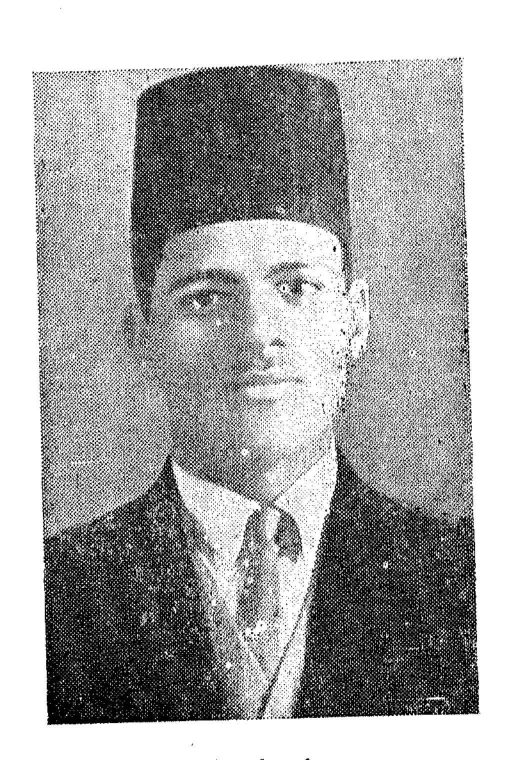


محمد عبد الحكم الجراحى
شهيد كلية الآداب
(١٩٣٥)



محمد عبد المجيد مرسى
شهيد كلية الزراعة
(١٩٣٥)





على طه عفيفى

شهيد كلية دار العلوم

(١٩٣٥)





علی طه عفیفی

علی سریر المستشفی عقب اصابته



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الدستور والاستقلال

كتب كثير عن ثورة سنة ١٩١٩ : صدرت عنها كتب ونشرت مقالات ومذكرات ، حتى أصبحت واضحة مفهومة . وهى تستحق كل ذلك . ولكن تاريخ مصر لم يقف عندها ، فقد حدثت بعدها أحداث جسام ، واستمر التاريخ فى سيره حتى قامت ثورة جديدة هى ثورة سنة ١٩٣٥ . وهذه الثورة مجهولة لدى جيل الشباب الحاضر لا يعرف عنها شيئا ، أو ربما سمع عنها بصفة مجملة . وكاد الذين عرفوها ممن شهدوها أن ينسوها ، اذ لم يصدر عنها كتاب واحد حتى اليوم — وذلك مع ما كان لها من أثر كبير فى حياة البلاد ، وما ترتب عليها من نتائج عظيمة لمستقبل الوطن .

وهذه الثورة — ثورة ١٩٣٥ — تشبه ثورة ١٩١٩ فى روحها وطبيعتها ، وان كانت أقل منها فى حجمها ومدتها . كانت ثورة طبيعية انبثقت من روح الشعب معبرة عن الشعور الوطنى ، لم تكن من صنع أحد ولم يسبقها تدبير . فهى فى ذلك تشبه الثورة الأم الكبيرة السابقة ، لكنها اختلفت عنها فى انها — فى مظهرها العملى — اقتصرت على الشباب والطبقات المثقفة ، ولم تشمل الشعب بأسره ، ولم تطل مدتها أكثر من بضعة أشهر . لكن نجاحها مع ذلك كان أسرع مما حدث لثورة سنة ١٩١٩ ، وحققت فى وقت قصير نتائج ايجابية عظيمة . وذلك لأن الثورة الكبيرة الأولى كانت تبنى من الأساس وتبدأ عصرا جديدا ، أما هذه الثورة الثانية فتعتبر امتدادا منها أو نتيجة بعيدة لها ، وأيضا لاختلاف الظروف بالنسبة للأمة والعالم .

وهذه الثورة الجديدة كانت فى الحقيقة مكملة للثورة الأولى . بل أنها — على أن حجمها ومدتها كانا محدودين — هى التى أنقذت النتائج التى كانت وصلت اليها الثورة السابقة . فتلك الثورة الوطنية الأولى قامت من أجل الاستقلال والدستور ، فكسبت الدستور وحققت قدرا من الاستقلال ، ولكن حين جاءت سنة ١٩٣٥ لم يكن فى مصر لا دستور ولا استقلال . ورد الانجليز ومعاونوهم مصر الى أيام الحرب العالمية الأولى الى حكم الاستعمار المباشر قبل عام ١٩١٨ . فكأن الثورة الوطنية المجيدة — ثورة سنة ١٩١٩ — مع عظم تضحياتها — انتهت الى الفشل وضاعت مكاسبها .

لكن الروح الوطنية التى ظهرت فى تلك الثورة ظلت باقية ، والتقدم

الثقافى والوعى السياسى الذى تلاها ظل مستمرا . ولئن كان قد بدا أن هذه الروح خمدت برهه من الزمن ، فانها لم تلبث أن انبعثت من جديد بنفس القوة . ممثلة فى شباب سنة ١٩٣٥ ، فقامت هذه الثورة الثانية تطالب بعودة دستور الأمة . وتنادى بالحرية والاستقلال . وكان نجاحها باهرا وسريعا : فأكملت الجهاد وأنقذت ما كانت مصر حصلت عليه من ثورة ١٩١٩ . فعاد الدستور — رغم أنف الانجليز — وأرغمتهم هذه الثورة على أن يفتحوا باب المفاوضات . بعد ان ظل مغلقا نحو ست سنوات ، وذلك لكى تصل مصر الى تحقيق الاستقلال فى صورة معاهدة قانونية دولية . وانتهت المفاوضات الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . فكانت هذه المعاهدة نتيجة مباشرة لثورة سنة ١٩٣٥ . واذا كانت لم تحقق الاستقلال الكامل الذى تنشده مصر . الا أنها كانت خطوة كبرى نحو هذا الاستقلال ، وكسبت مصر منها مزايا جليلة . فهذه المزايا كانت اذن نتيجة الثورة المباركة التى قادها الشباب فى سنة ١٩٣٥ .

— ٢ —

وهذا ما كتبه الأستاذ « عبد الرحمن الرافعى » — مؤرخ الحركة القومية لمصر — عن ثورة سنة ١٩٣٥ .

قال : « شهدت البلاد فى ختام سنة ١٩٣٥ حادثا هاما من أعظم حوادثها التاريخية . وهو استئناف الحياة الدستورية وعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، بعد أن ظل معطلا نيفا وخمس سنوات . فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزا للحركة الوطنية ، أعاد الى الأذهان فوزها فى ختام سنة ١٩٢٥ ، اذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية » .

وقال أيضا : « كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة فى تكوينها بريئة فى مقصدها ، اذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف الى تحقيق مطالب البلاد . ولم يكن موعزا اليهم من أحد ، بل كانت فيض الوطنية الصادقة : كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور » .

ثم قال : « وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب ، وقد سميناها شبه ثورة اذ كانت صورة مصغرة من ثورة ١٩١٩ . وكان لها أثرها فى عودة الحياة الدستورية . وجاءت تضحية الشباب فى تلك الفترة خيرا وبركة على البلاد ، اذ تم على أثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور » .

وقالت السيدة « فاطمة اليوسف » فى « ذكرياتها » وهى تصف الأحداث السياسية فى عام ١٩٣٥ : « .. وأفسحت روز اليوسف صفحاتها لهذه الثورة الشعبية (ثورة ١٩٣٥) التى أعادت الى الأذهان ذكرى أيام سنة ١٩١٩ . وأصدرت الأحزاب بيانات باستنكار تصريح الوزير الانجليزى وضرب الشباب بالرصاص .. ونبلورت الدعوة الى ضرورة ائتلاف الزعماء جميعا فى جبهة وطنية واحدة ، تطالب باعادة الدستور وتواجه الانجليز صفا واحدا .. وحمل الشباب عبء هذه الدعوة قبل الزعماء ، بل انهم أرغموا الزعماء على الائتلاف ارغاما » .

وقال الأستاذ « محمد صبرى أبو علم » زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ فى بيان ألقاه فى ذلك المجلس فى سنة ١٩٤٦ — وهو احد الوزراء السابقين فى حكومة الوفد — قال فى ذلك البيان : « سيقولون أتريد ان تردنا الى عام ١٩١٨ ، والظروف قد تغيرت .. لا يا سادة ، أنا لا أريد أن أردكم وارد البلاد الى عام ١٩١٨ ، ولكنى أريد أن أرد البلاد الى عام ١٩٣٥ .

« فى سنة ١٩٣٥ أمكن لشباب البلاد المثقف أن يلزم انجلترا بالمفاوضة .. أمكن للشباب المثقف أن يلزم جميع الزعماء باحترام ارادة الأمة ، فكانت « الجبهة الوطنية » ، وكانت انتخابات سنة ١٩٣٦ . »

— ٣ —

فهذه الثورة اذن — ثورة سنة ١٩٣٥ — كما شهد لها الذين عاصروها — كانت لها هذه الآثار الكبيرة فى تاريخ البلاد . فهى اذن من أهم الأحداث فى تاريخنا الوطنى ، ونقطة تحول كبرى فى تطور الأمور التى أدت الى بدء عهد جديد . ومع ذلك فانها قد ظلت الى الآن شبه مجهولة ، لم يدون تاريخها ، ولم تعرف مقدماتها والظروف التى نشأت فيها بالتفصيل . فهى تذكر بالاشارة اليها فى بعض مقالات ، أو بصفة مبهمة فى بعض الكتب العامة ، وكل ما كتبه الأستاذ الرافعى عنها — مع تقديره الكبير لنتائجها ، كما رأينا — لم يزد على صفحتين ، لا غير . فهذه حلقة أساسية فى تاريخنا كادت أن تصير مفقودة ، فيجب العثور عليها واظهارها حتى يستكمل تاريخنا القومى جميع حلقاته .

على أن الأسباب التى أدت الى ثورة سنة ١٩٣٥ ترجع فى الحقيقة الى الأحداث التى جرت فى سنة ١٩٣٠ . لأن هذه الثورة قامت من أجل المطالبة باعادة الدستور ، وهذا هو الدستور الذى ألغاه « صدقى باشا » فى عام ١٩٣٠ ، ثم تلا ذلك ما تلا من تطورات وأمور خطيرة — كما أن الثورة قامت

من أجل مطالبة الانجليز بفتح باب المفاوضات لعقد المعاهدة ، وهذه المفاوضات كانت قد قطعت فى سنة ١٩٣٠ ، وكان آخر مشروع معاهدة قدم الى مصر هو مشروع معاهدة « النحاس — هندرسون » الذى كاد أن يتم الاتفاق عليه فى مايو سنة ١٩٣٠ . ولما نجحت الثورة فى تأليف الجبهة الوطنية قامت هذه الجبهة تطالب باستئناف المفاوضات على أساس ذلك المشروع .

فتاريخ سنة ١٩٣٥ يبدأ اذن البدء الحقيقى من سنة ١٩٣٠ . وهذا دور متكامل من أدوار تاريخ مصر الحديث ، فتجب دراسته بجميع الفصول التى تألف منها ، ومن مبدئه الى منتهاه . وهذا هو ما قصدنا اليه ونهضنا لتحقيقه فى هذا الكتاب . فهذا الكتاب يشمل اذن تاريخ مصر من بدء عام ١٩٣٠ ، حين تألفت وزارة « مصطفى النحاس باشا » الثانية ، الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ — او فى الحقيقه من قبل التاريخ الأول بنحو عامين ، من عهد « محمد محمود باشا » سنة ١٩٢٨ ، لارتباط هذا العهد بالمعاهدة والدستور ، ويسير التاريخ قليلا بعد المعاهدة لذكر بعض نتائجها حتى نهاية عام ١٩٣٦ ، وجزء من عام ١٩٣٧ . فالكتاب يشمل اذن تاريخ مصر الحديث فى نحو تسع او عشر سنوات . وهذه الحقبة هى المرحلة الأخيرة من عهد الملك « فؤاد » : فهى تصور تاريخ مصر فى تلك الفترة الهامة من تاريخ البلاد ، وتمتد قليلا فى فترة الانتقال بعد وفاته فى سنة ١٩٣٦ ، حتى بدء الحكم الفعلى لفاروق عام ١٩٣٧ .

— ٤ —

يشمل هذا الكتاب — اذن — هذه الموضوعات : حكم أو دكتاتورية محمد محمود ، فوزارة الوفد سنة ١٩٣٠ ، والمفاوضات التى أجرتها تلك الوزارة فى تلك السنة ، فالانقلاب الذى قام به « اسماعيل صدقى » لالغاء الدستور وحكم البلاد حكما دكتاتوريا ، فالصراع السياسى الذى نشب عقب ذلك ، ومقاومة الشعب التى كادت أن تتطور الى ثورة ، ثم التحول الجديد الذى ظهر فى شكل وزارة « توفيق نسيم » ، والسياسة البريطانية المرتبطة بكل هذه التطورات ، ثم مقدمات ثورة سنة ١٩٣٥ ، وأدوار هذه الثورة والأحداث التى جرت فيها ، حتى انتهت الى نتائجها : من عودة الدستور وتأليف الجبهة الوطنية ، واستئناف المفاوضات ، ثم معاهدة سنة ١٩٣٦ ودراستها وبحث النتائج التى ترتبت عليها ، حتى الغاء الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم .

ولما كان الجيل الحاضر لا يعرف الشخصيات التى لعبت الأدوار الهامة فى تاريخ مصر فى تلك الحقبة ، فقد عنينا بأن نوضح صورة هذه الشخصيات بذكر ترجمة أو تعريف لكل منها ، وبيان حكم التاريخ عليها . ففى هذا البحث نبرز صور كل من الزعماء او السياسيين : مصطفى النحاس ، ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ، ومكرم عبيد ، وعلى ماهر ، وتوفيق نسيم ، وحافظ عفيفى ، وعبد الفتاح يحيى ، وغيرهم ـ الى جانب شخصية الملك فؤاد وأعماله والحكم عليها . كما عنيت باعطاء صورة عن قوة الصحافة المصرية فى ذلك الوقت ومقاومتها للدكتاتورية والطغيان ، فذكرت هذه الصحف وكبار كتابها ، ونوهت بالموقف الوطنى للاستاذ عباس محمود العقاد فى سنة ١٩٣٥ ، وجريدة « روز اليوسف » اليومية التى ظهرت فى ذلك العام ، حيث كان لهما أثر كبير فى توجيه الأحداث واثارة الشعور ، مما كان من الأسباب الهامة لقيام ثورة سنة ١٩٣٥ .

— ٥ —

وقد دفعنى الى تاليف هذا الكتاب شعورى بوجود هذا النقص فى تاريخنا الحديث ، ومعرفتى بأن جيل الشباب الحاضر مشوق للاطلاع على تاريخ بلاده ، فأنا أؤلف الكتاب فى ذات الوقت قياما بالواجب العلمى والواجب الوطنى أيضا . فأما من الوجهة العلمية ، فكما ذكرت لم يكتب عن تاريخ هذه الحقبة الا قليل ، وكثير من أحداثها لم يدون حتى اليوم ، وما كتب كانت تنقصه الدراسة والتحليل . فهذا الكتاب يملأ اذن هذا الفراغ ، وأما من الناحية الوطنية ، فقد لوحظ أن شباب الوطن اليوم متلهف لمعرفة ما مرت به مصر من أحداث وتطورات قبل عام ١٩٥٢ ، لأنه كانت هناك محاولة خاطئة من بعض الموجهين السياسيين للتركيز على ما حدث بعد ذلك العام ، وتحويل الأنظار عما كان قبله ، أو للتقليل من أهمية الجهود والتضحيات التى قامت بها الأجيال السابقة . وهذا ظلم للتاريخ الوطنى وضار بالروح القومية ، لأن المستقبل يبنى على الماضى ، وجهود الأجيال يكمل بعضها بعضا ، وروح مصر الثائرة المجاهدة من أجل الحرية والتقدم متصلة على توالى الأجيال .

ومما يدل على أن جيل الشباب اليوم متلهف للمعرفة ظامىء للحقيقة ، ما تنشره الصحف من رسائل لكثير من القراء يطلبون توضيح تاريخ البلاد قبل العام المذكور ، وما يطرحه الطلاب من تساؤلات عديدة عن حقيقة الأحداث فى الماضى .

فمن أمثلة ذلك ما قرأته فى صحيفة « صوت الجامعة » من رسالة لأحد طلبة الجامعة ، يقول فيها ما ملخصه : انه وأمثاله من الشباب صاروا يعرفون الكثير عن ثورة سنة ١٩١٩ ، كما أنهم عرفوا كل شيء تقريبا عن ثورة سنة ١٩٥٢ ، أما ما بين هاتين الثورتين فهو صفحة مجهولة تماما او غامضة بالنسبة لهم ، ثم يتساءل : هل نامت مصر بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، حتى استيقظت فجأة فى العام الأخير ؟! وكنت أتحدث الى بعض الصحفيين حول دراسة التاريخ ـ وهم ممن تجاوزوا سن الشباب قليلا ـ فصرحوا بأن تاريخ مصر فى الثلاثينات مجهول لديهم لا يعرفون عنه الا النزر اليسير . وتمنوا لو الف احد المؤرخين كتابا عن تاريخ تلك الحقبة . ومنذ قريب نشرت جريدة « الأخبار » مقالا لأحد كتابها قال فيه : « فى جامعاتنا المصرية الآن ظاهرة جديرة بالعناية وجديرة بالتشجيع : ان الشباب يحاول حل الغاز الماضى وربطه بأوضاعه الحالية ، أو بمعنى آخر انه يحاول قراءة التاريخ بعين مجردة وراغبة بحق فى الوصول الى الحقائق كاملة . وقد بدأ فريق من الطلاب فى اجراء عمليات مقارنة بين تفكيرهم وتصرفاتهم وبين تفكير اخوة لهم قاموا بأعمال سياسية كبيرة فى عام ١٩٣٥ ، عندما استطاعوا بضربة متحدة أن يجمعوا كل القوى القومية فى معسكر واحد لمواجهة الخصم الواحد ، وقد كان وقتذاك الاحتلال البريطانى . لقد فكر هؤلاء فى اجراء الكثير من المناقشات فى قاعات الجامعات بين الذين شهدوا احداث ١٩٣٥ وعاشوها بعرقهم وجهدهم وتضحياتهم ، وبين شباب اليوم الذى شهد هو الآخر أحداثا هامة ، ولكنه كان فى معظمها ان لم يكن كلها مسيرا طائعا لا رأى له الا أن يرضى بما حدث » .

وهناك نقطة هامة ينبغى التنويه بها : وهى أن ثورة سنة ١٩٣٥ وما سبقها أو تلاها من تطورات كان لها أثرها فى أحداث عام ١٩٥٢ . ذلك لأن الذين قاموا بثورة الجيش فى ذلك العام كانوا هم أنفسهم من شباب أو طلبة المدارس الثانوية أو الجامعة فى عام ١٩٣٥ والفترة التى أحاطت بها : شهدوا فى أول وعيهم السياسى عهد « صدقى » وجهود الأمة من أجل الدستور والحرية والاستقلال ، ثم عهد وزارة نسيم وثورة الشباب فى أواخر سنة ١٩٣٥ ، واشتركوا فى المظاهرات ورأوا التضحيات وحضروا المؤتمرات ، فكانت هذه هى البيئة الأولى التى ربت فيهم الروح الوطنية ، والمدرسة الأولى التى تلقنوا فيها دروس العمل والفداء ، ثم بعد أن عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ التى كانت من نتائج تلك الثورة ـ بدىء فى تكوين الجيش الوطنى ، ففتحت الكلية الحربية أبوابها لجميع أبناء الوطن ، فدخلت العناصر الوطنية فى الجيش ، وهى التى طورت روحه ، وظلت الروح الوطنية تدفعها

حتى قامت بالثورة سنة ١٩٥٢ من أجل اعادة الحياة الدستورية ، واتمام الاستقلال بجلاء العدو عن أراضى الوطن . فثورة ١٩٥٢ فى عهدها الأول لها اتصال وثيق اذن بثورة ١٩٣٥ ، بل تعد نتيجة بعيدة لها من حيث الأهداف السياسية . وهذه الحقيقة يعرفها قادة الثورة ويعترفون بها .

— ٦ —

وحيث كنت من جيل الشباب الذى قام بثورة سنة ١٩٣٥ ، واشتركت فيها وكان لى فيها دور خاص ، وعاصرت هذه الفترة كلها ، طالبا فى المرحلة الثانوية فالعالية ، وفى بدء حياة التدريس ، فاننى أستطيع أن أكتب تاريخ تلك الثورة والفترة التى أحاطت بها بالتفصيل وطبقا للواقع ، وأن أصف الجو الذى جرت فيه الأحداث والمشاعر التى اقترنت بها . فان المؤرخ اذا كان معاصرا فانه تكون له ميزة أكبر ، ويكون أقدر على تقرير الحقيقة مطابقة للواقع الذى شاهده وعاش فيه ، بل شارك فى ايجاد أو توجيه أحداثه .

وقد كان المنهج الذى اتبعته أن أكتب بروح الموضوعية ، فلا غاية الا تقرير الحقيقة ، وان ألتزم الحياد الدقيق والانصاف فى الحكم على الحوادث والأشخاص . وهذه هى الروح العلمية الصحيحة التى يجب أن يكتب بها التاريخ . وقد رجعت الى المصادر الأصلية التى اشتملت على وثائق ذلك التاريخ ، والى الكتب التى ألفها معاصرون لتلك الأحداث من المؤرخين المعروفين أو السياسيين ، وقارنت بينها وجهدت لكى أصل الى الحقيقة فى ضوء الأدلة التى لا يعتريها الشك . ولا أجد داعيا لذكر أسماء المراجع والمؤلفين ، فانى ذكرت كل اسم منها فى ثنايا البحث كلما جاءت المناسبة للاستشهاد أو المقارنة أو المناقشة . ولكنى أذكر بصفة خاصة اننى أفدت كثيرا من حولية « أحمد شفيق باشا » الأخيرة فى الرجوع الى الوثائق وأقوال الصحف العربية والانكليزية ، كما اعتمدت على جريدة « الأهرام » وعلى جريدة « روز اليوسف » اليومية وغيرهما من الصحف . وقد حرصت على أن أورد تعليقات الصحف فى حينها ، وأقوال الساسة ونصوص التصريحات ، حتى يكون التاريخ حيا ، وأنقل القارىء الى الجو الطبيعى والظروف التى جرت فيها الأحداث . فكلما كثرت التفاصيل كانت الصورة التاريخية أكثر وضوحا ، وتكاد الحقائق أن تنبض بالحياة .

فهذا هو المنهج الذى اتبعته فى البحث ، وهذه صورة أو حقيقة تاريخ مصر فى تلك الحقبة التى جعلتها موضوع هذا الكتاب : (١٩٢٨ — ١٩٣٧) وهى حقبة أو مرحلة هامة من حيـاة الوطن . وهى توضـح ما تلاها من مراحل . فأشخاص الساسة الذين اشتركوا فى أحداث تلك الفترة ، أو قاموا بالأدوار الرئيسية فيهـا — هم أنفسهم الأشخاص الذين اشتركوا أو قاموا بالأدوار الرئيسـية فى السنوات التى سبقتها وتلك التى لحقتها . فأقدم الآن هذا التاريخ الذى أسميته : (الدستور والاستقلال ، والثـورة الوطنية سنة ١٩٣٥) — الى أبناء الوطن جميعا الذين يريدون أن يقفوا على الحقائق فى تاريخ بلادهم ، والى جيل الشباب خاصة الذين يتوقون لمعرفة هذا التاريخ ، والى أبناء العروبة جميعا الذين يهمهم تاريخ مصر ، لأن مصر جزء من الأمة العربية أو هى قلبها الكبير النابض .

وأرجـو أن يكون الله قد وفقنى لتحقيق ما قصدت اليه من تأليف هذا الكتاب : من القيام بالواجب العلمى والوطنى ، ونشر الثقافة ، وخـدمة للحقيقة والتاريخ ، وأسأل الله أن يوفقنا جميعا لأداء ما يجب علينـا نحـو الوطن الذى ترتبط به أرواحنا وتتوقف عليه مصـائرنا ، وهو الوطن الذى تخفق قلوبنا بحبه ، ونبذل طاقاتنا للعمل من أجل رفعة شـأنه ، وبلوغه غايات القوة والمجد والسعادة ، حتى يحيا عزيزا كريما بين الأمم ، ويقوم بدوره فى نشر رسالة الحضـارة وتحقيق المثل الانسـانية العليـا . والله سبحانه هو الموفق .

القاهرة : ١٣٩٥ هـ
١٩٧٥ م

محمد ضياء الدين الريس
أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة

محتويات الجزء الأول



تمهيد للجزء الثانى :

وزارة نسيم باشا
والمسألة الدستورية

انتهينا فى الجزء الأول من هذا الكتاب الى الحديث عن ((المسألة الدستورية)) فى عهد وزارة ((محمد توفيق نسيم باشا)) ، وقلنا ان الرأى العام بدأ يشعر بالقلق على مصير الدستور ، وأخذ الكتاب الوطنيون يعبرون عن هذا القلق فى مقالاتهم ، واقتبسنا جانبا مما كتبه الأستاذان : عباس محمود العقاد ومحمود عزمى فى جريدة ((روز اليوسف)) اليومية التى كانت تصدر فى ذلك العام عام ١٩٣٥ .

ذلك أن الشعب كان قد شعر بالفرح والتفاؤل عندما ألفت وزارة « نسيم باشا » فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، اذ كانت الدلائل تدل على أنه جاء ليلغى النظام البغيض الذى أقامه صدقى باشا فى سنة ١٩٣٠ ، والذى ظل الشعب يقاومه منذ ذلك الوقت ، وفعلا ألغت وزارة « نسيم » هذا النظام بالأمر الملكى الذى صدر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ — كما بينا فى الجزء الأول — فانتهى بذلك العهد البائد الشاذ ، وحقق الشعب النصف الأول من آماله .

لكن بقى النصف الثانى ، وهو اعادة دستور الأمة : دستور سنة ١٩٢٣ ، وهو الذى كان ألغاه صدقى تنفيذا لأمر الملك وبتحريض وتعضيد الانجليز . وكان الوضع الطبيعى أو الأمر المنطقى أن يعاد هذا الدستور الذى أجمعت الأمة على وجوب أعادته ، والذى أقسم شيوخها ونوابها اليمين على احترامه وضرورة بقائه وحمايته . لكن هذا لم يحدث ، واقتصر الأمر على الغاء النظام المكروه وعدم اعادة الأمور الى الحالة الطبيعية .

ومع هذا بقى الشعب محتفظا بتفاؤله مظهرا رضاه عن الوزارة ، وهو ينتظر اعادة دستوره فى أى وقت ، على اعتقاد أنه يمر بفترة انتقال ستتحقق بعدها جميع آماله . وهكذا حتى مضت خمسة أشهر بعد قيام الوزارة ولم يبد ما يحقق الآمال أو يشير بقرب ذلك ، بل بدا ما يبعث على القلق والشك . وبمرور الأيام أخذ هذا الشك والقلق يزداد ويقوى ، وبدأت الصحف تطالب الوزارة بتحديد موقفها واتخاذ الخطوات نحو تحقيق رغبات الأمة ، وصارت الهيئات السياسية تضغط على الوزارة لاتخاذ هذه الخطوات .

(وهنا يبدأ « الفصل الأول » من الجزء الثانى) وهو « الفصل الحادى عشر » من الكتاب وعنوانه : « مقدمات الثورة » .

* * *

وكنا فى « الجزء الأول » ــ الذى تكون من عشرة فصول ــ قد استعرضنا تاريخ مصر منذ تأليف وزارة مصطفى النحاس الأولى ثم اقالتها فى سنة ١٩٢٨ ، فما تلا ذلك من تطورات خطيرة : من اقامة الحكم الدكتاتورى لمحمد محمود . ثم الانقلاب الخطير الذى قام به صدقى لالغاء الدستور (سنة ١٩٣٠) . وما تبع ذلك من مقاومة الشعب وهبوبه للدفاع عن دستوره وحرياته : وما أحاط بكل ذلك من احداث جسام أظهرت صلابة الشعب وقوة صموده وايمانه بمبادئه ، واستعداده للكفاح والتضحيات من أجل الدفاع عن حقوقه ، ومن أجل اعلاء ارادته فوق ارادة الاستعمار والطغيان ــ أوضحنا كل هذه الأحداث والتطورات بالتفصيل فى الجزء الأول ، ورسمنا صورة حقيقية لتلك الفترة من حياة الوطن ، بينت كثيرا من الأسرار وكشفت عن كثير من الحقائق التى لم تنشر من قبل .

ثم انتهينا فى الفصل العاشر عند بيان الوضع والتطورات منذ قيام وزارة « نسيم باشا » فى أواخر عام ١٩٣٤ ثم الى ما بعد نحو خمسة أشهر من قيامها . ونواصل الحديث الآن عن ذلك فى الفصل التالى : « الحادى عشر »، وذلك لنبين العوامل والأسباب التى أدت الى انفجار الثورة فى أواخر عام ١٩٣٥ ، بعد عام من تأليف تلك الوزارة .

الفصل الحادى عشر

مقدمات الثورة

بين الوزارة والملك بشأن الدستور

اضطرت وزارة « توفيق نسيم باشا » تحت ضغط الرأى العام ، وبعد أن أخذ شعور القلق يزداد على مصير الدستور ، وبدأت الصحف الوطنية والدوائر السياسية تطالب بايضاح الموقف ـ اضطرت الوزارة ان تتخذ خطوة ترضى بها الشعور الى حين ، وتمد حبل الأمل ومدة بقائها ، فرفعت مذكرة الى جلالة الملك ـ وذلك بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ ـ أى بعد نحو خمسة شهور منذ تاليفها .

وقد جاء فى هذه المذكرة بشأن الدستور ما يلى :

« **وقد** وصلنا بموافقة جلالتكم ورضاء منكم الى الغاء نظام عمت شكاية الناس منه ، والى ابطال ما ترتب عليه من بعض قوانين واجراءات شاذة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحرياتها ، متوخين فى ذلك الحكم على الوضع الدستورى عهدا علينا حقا ، الى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها ـ **بكلمة تصدرونها باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، منقحا طبقا لنص الدستور المذكور ، لو رأيتم تنقيح شىء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الاحوال . أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا** ، يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برئاسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ ، وأبديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع وقتئذ الدستور الأول المذكور الذى انتقدته البلاد حينئذ مر الانتقاد ، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع الى جلالتكم والى الشعب المصرى : هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية » .

فهذا ما جاء بالمذكرة فيما يتعلق بمسألة الدستور . فأنت ترى أن نسيم باشا لم يطلب رأسا اعادة دستور سنة ١٩٢٣ وحده وكاملا غير منقوص ، ولكنه قرن ذلك بشرط أن ينقح أى يعدل طبقا لنص الدستور ، وفى نفس الوقت عرض على جلالة الملك وضع دستور جديد تقره جمعية تأسيسية

تؤلف من مختلف الهيئات والطبقات . وأخذ يعزز هذا الرأى بأنه الرأى الذى أبداه بمذكرة رفعها الى الملك فى سنة ١٩٢٢ ، وأشار الى أن «لجنةالثلاثين» التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ كانت لجنة حكومية لا تمثل الشعب ، ولذا يلزم اختيار « جمعية تأسيسية » تمثل الشعب لتضع دستورا جديدا . وقال ان البلاد انتقدت وقتئذ دستور سنة ١٩٢٣ انتقادا مرا .

فظاهر أن المذكرة تحبذ الرأى الثانى — وهو وضع دستور جديد — وتكاد تعلن اختياره وحده ، بعدما وجهت الى دستور سنة ١٩٢٣ كل هذه الانتقادات .

وكانت الوزارة تعتقد أن جلالة الملك سيأخذ بهذا الرأى الثانى ، ومعنى ذلك انه سيعلن فى كتاب رسمى أنه لا يوافق على عودة دستور سنة ١٩٢٣ فيتحمل بذلك تبعة الرفض أمام الأمة . لكن الملك أو مستشاريه فطنوا الى ما ترمى اليه الوزارة فأحبطوا قصدها وردوا اليها الكرة ، فجاء رد الملك سريعا فى ٢٠ ابريل بأنه « يفضل » الرأى الأول أى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ . فأحرج هذا الرد الوزارة وأصبح موقفها مكشوفا ، ولذلك لم تنشر مذكرتها ولم يعلم بها الشعب الا بعد شهور ، فبقى لا يعرف الحقيقة . وظلت الصحف تطالبها بنشرها .

وقد نشر رد الملك بعد مدة ، ولكن المسألة لم تكن واضحة . وهذا هو الرد :

« .. أحصيتم فى كتابكم الذى قدمتموه الينا يوم الخميس الماضى ما انجزته الحكومة من الأعمال ..

وانه لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها — سواء باعادة دستور سنة ١٩٢٣ — على أن يعدله ممثلو الأمة طبقا لأحكام المواد .. منه بما تدعو اليه مقتضيات الأحوال — أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية . على أننا نفضل الرأى الأول على الثانى — اللهم الا اذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الأخذ بالرأى الثانى » (٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥) .

ورد الملك هذا يعنى أنه مجرد « تفضيل » رأى على رأى ، ويقرن ذلك بالاشارة الى معرفة رغبة البلاد . وكان فى سلطة الملك أن يصدر أمره مباشرة باعادة الدستور أو اعادة الوضع الى ما كان عليه ما دام أصدر أمره بالغاء الدستور الآخر . فهو — أى الملك — ليس مجرد جهة قانونية تصدر فتوى بالمفاضلة بين أمرين ، ولكن كان فى وسعه وله السلطة العليا أن يحسم الأمر ويعيد الوضع الى ما كان عليه . فكان رده اذن ردا سياسيا اراد به أن لا يتحمل

نبعة الرفض ويلقيها على الوزارة ، وفى الوقت نفسه يحسن علاقاته بالشعب فى الوقت الذى يعانى فيه المرض ويشعر أنه فى أيامه الأخيرة .

رئيس الوزارة يستشير المندوب السامى

وكان واجبا على « نسيم باشا » والوزارة ، لو كانوا مخلصين فى اعادة الدستور ، ما دام رد جلالة الملك جاء مواتيا وفيه تفضيل واضح للرأى الأول ، أن يغتنموا الفرصة ويتخذوا الاجراءات برفع مذكرة أخرى الى الملك لاستصدار الدستور . لكن نسيم لم يفعل ، ولم يتخذ أى اجراء بعدما جاءه رد الملك سريعا . وانما ذهب يستشير الانجليز ، ذهب الى دار المندوب السامى يلتمس الاذن أو يأخذ الرأى .. (ولم يعلم الشعب بهذه الاستشارة) اذ كان الأمر يجرى سرا فى الظلام .. وهذه هى السياسة التى اتبعها نسيم حتى لا يثور عليه الشعب .

فلما استشار « نسيم » المندوب السامى البريطانى ، أبلغه المندوب — بعد استشارة حكومته — مذكرة شفوية قال فيها « أن الحكومة البريطانية مع موافقتها موافقة تامة على الرغبة فى عودة الحياة الدستورية — ترى أن البلاد قد تستفيد من تأجيل هذه المسألة فى الوقت الحاضر ، وأنه متى سنحت الفرصة فان مصلحة البلاد تقتضى أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مهم يتناول جميع وجوه المسألة » .

فمعنى ذلك أن الحكومة البريطانية ترى تأجيل المسألة ، وعندما تسنح الفرصة يبحث فى وضع دستور جديد . ثم اتبع « المندوب السامى » ذلك بمذكرة مكتوبة أبلغها الى الوزارة فى شهر مايو (١٩٣٥) .

وقد تضمنت هذه المذكرة النقاط الآتية : « أنه ليس هناك أحد يعترض على اعادة الحياة الدستورية ، فى الفرصة الملائمة . وأنه من شأن الحكومة المصرية أن تدرس المسألة الدستورية من جميع وجوهها ، وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية — على أن ينفذ فى الفرصة الملائمة . وأنه من شأن الحكومة أن ترسم وسيلة وضع الدستور ، ويفضل أن يكون ذلك بواسطة لجنة ، تشمل ان أمكن عناصر من جميع الأحزاب » .

فهذا هو رد الحكومة البريطانية بشأن الدستور . ونسيم باشا رئيس الوزارة المصرية هو الذى توجه الى دار المنـــــدوب السامى البريطانى يطلب الرأى فجاءه هذا الرد . وملخص هذا الرد أن الحكومة البريطانية ترى وضع دستور جديد تضعه لجنة جديدة تشكل ان أمكن من جميع الأحزاب ، ولا ينفذ هذا الدستور الا فى الفرصة الملائمة ، ويشترط أن يلائم حاجات مصر الحقيقية . ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية ترفض عودة دستور ســـنة ١٩٢٣ الذى أجمعت عليه الأمة . وقصد الانجليز بذلك أن يطيلوا أجل عودة الحياة الدستورية ، وأن يوقعوا الشقاق بين الأحزاب وبين صفوف الأمة حين تشكل اللجنة وحين يؤخذ فى وضع الدستور الجديد .

* * *

والتعليق على موقف الوزارة هذا نقول : « ما دام الدستور أمرا يرجع الى الملك والشعب ـــ وهذا مقرر حتى بتصريح ٢٨ فبراير الذى أصـــدره الانجليز ـــ أى التزموا به ـــ فلماذا يتدخل الانجليز ويعارضـــون فى عودة الدستور ، أو يقترحون وضع دستور جديد ؟ ولمـــاذا يذهب اليهم رئيس الوزارة المصرية ليستشيرهم ، ثم يأخذ مشورتهم على أنها أمر ، وأمر واجب الطاعة . . ؟ ولماذا لم يتقدم بشجاعة فيتخذ الاجراءات لاعادة الدستور ، ما دام الملك قد أبدى الموافقة فى مذكرة رسمية مبينا أنه يفضل الرأى الأول أى عودة هذا الدستور ؟ ولماذا لا يعلن « نسيم » الحقائق كلها للشعب ويفضح موقف الانجليز ، ويضعهم فى موقف حرج أمام الشعب المصرى وأمام العالم ؟

لا تفسير لذلك كله الا أن « نسيم باشا » ـــ كما قال عنه « محمد محمود باشا » : « رجل ضعيف يؤمن بأن ما يريده الانجليز لا مرد له » !

وهو فى صميم نفسه من الطراز القديم الذى لا يقدر الحياة الدستورية الصحيحة ، فقد قضى حياته فى خدمة السلطة والملك ، وكتب مذكرة من قبل ضد دستور سنة ١٩٢٣ تنقص من حقوق الأمة وتجعلها للملك . واذا رجعنا الى تاريخه فقد كان ـــ كما قلنا من قبل ـــ ضعيف الوطنية . ثم أنه كان يريد البقاء فى الحكم أطول مدة ممكنة .

والأستاذ « العقاد » كان يعتقد ـــ كما ذكر ذلك فى بعض مقـــالاته ـــ أن نسيم باشا تولى الوزارة متفاهما مع مستر « بيترسون » على تأجيل عـــودة الدستور سنتين على الأقل ، واذا عاد الدستور فسيكون فى صورة أخرى ، أى أنه كان هناك اتفاق بينه وبين مستر « بيترسون » ـــ المندوب الســـامى البريطانى بالنيابة ـــ على أن يتولى الوزارة على هذا الشرط أو التفـــاهم .

والشواهد والأحداث التالية تؤيد ما ذكره الأستاذ العقاد . ومعنى ذلك أنه كان هناك ما يشبه المؤامرة بين الانجليز وحكومة نسيم باشا على حقوق الشعب .

الوزارة والوفد

لكن ما هو موقف « الوفد » ؟ والوفد هو القوة السياسية التى تمثل الشعب والتى وضع فيها الشعب ثقته للحفاظ على حقوقه . هل يقبل أو يسكت على ذلك ؟ لقد كان غريبا أن الوفد بقى ساكتا حتى هذا الوقت ، وأستمر مؤيدا للوزارة التى تحكم من غير دستور ولا برلمان ، ولكن الآن بعد أن مضى نحو ستة أشهر ، وقد تبين أن الدستور لن يعود كما تريده الأمة وأن الانجليز معترضون عليه — كيف يستمر الوفد فى قبول هذا الوضع ويستمر مؤيدا للوزارة متعاونا معها ؟. نجد بعض الاجابة عن ذلك فى السياسة التى اتبعتها الوزارة .

كانت الخطة التى اتبعها نسيم باشا ووزارته — وكانت هذه أيضا من مبادىء السياسة الجديدة التى قرر الانجليز اتباعها فى مصر فى ذلك الوقت — هى محاسنة الوفد وحفظ العلاقة الودية معه ، وذلك ليضمن الانجليز الهدوء والسكينة اللذين كانوا هم فى حاجة اليهما ويحرصون عليهما ، حتى يستطيعوا تحقيق مصالحهم الاقتصادية ، واعداد مصر لتكون قاعدة وميدانا لقواتهم اذا نشبت الحرب بين بريطانيا وايطاليا بسبب حرب الحبشة ، أو اذا قامت حرب اوسع نطاقا . كما أن الهدوء لازم أيضا للوزارة لاستمرار بقائها . ولما كان الوفد هو القوة التى تستطيع تحريك الجماهير ، فقد لزم أن تكون الوزارة على اتصال دائم به فى ثوب صديقة .

لهذا كانت ترضى الوفد باجابة مطالبه المحلية ، وترضى كرامته بأن تطلعه على ما تتخذه من خطوات . ولذا فان الدكتور هيكل يتهم نسيم باشا بأنه « فيما يعالج من الشئون الداخلية كان وفدى الهوى » ، ويقول : « لقد كانت الوزارة أكثر ميلا فى تصرفاتها الى ناحية الوفد . وقد أكتفى الوفد منها بهذا الميل ، فلم يعد يطالبها بشىء من شئون السياسة العامة » .

وجريا على خطة الوزارة هذه ، رأى «نسيم باشا» — بعد أن وصله التبليغ الكتابى من المندوب السامى البريطانى بشأن الدستور — أن يجتمع بزعماء الوفد ، وقد تم الاجتماع سرا فى حديقة بجهة الهرم ، وذلك فى يوم أول يونيه ١٩٣٥ . وحضر الاجتماع من جانب الوفد الرئيس « مصطفى النحاس باشا » والأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى ، وحضره من

جانب الوزارة « توفيق نسيم باشـا » رئيس الوزارة ومعه من الوزراء : « أحمد نجيب الهلالى بك » و « أحمد عبد الوهاب باشا » و « أمين أنيس باشا » .

لم ينشر شيء عن هذا الاجتماع فى حينه ، فلم يعلم به الجمهور . ولكن النحاس باشا ذكر فيما بعد خلاصة ما دار فى الاجتماع فى خطبته التى ألقاها بعد خمسة أشهر فى عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، ثم ذكره « نسيم باشا » أيضا فى « بيان للناس » الذى نشرته الصحف بعد ذلك بيومين فى ١٥ نوفمبر . وهذا ما ذكره نسيم باشا فى بيانه المذكور :

قال : « ومنذ حدوث الأزمة تسنى لى الاجتماع بدولة رئيس الوفد ، فاطلعته على خلاصة تطورات الحالة . ولما تلقيت التبليغ الثانى من سعادة المندوب السامى أبديت لصاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الرغبة فى الاجتماع به وبعض أعضاء الوفد . وتم اجتماعنا يوم السبت الموافق أول يونيه .

ثم وصف خلاصة ما دار فى الاجتماع فقال :

« وبعد مناقشة طويلة قلت فى خلالها أن الوزارة مستعدة لتقديم استقالتها الى جلالة الملك .. قرر أعضاء الوفد ما يلى :

١ — **ان استقالة** الوزارة ليست ضرورية وان الوزارة يجب أن تستمر فى الحكم .

٢ — **أن يوجه** رئيس الوزارة الى سعادة المندوب السامى خطابا بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها **من شئون مصر الداخلية البحتة** .

٣ — **ان هناك أملا** بأن تتغير الحال وتعود الى ما كانت عليه من قبل » .

ونحن لا ندرى طبعا بدقة ما دار من أحاديث ، فليس هناك محضر لهذا الاجتماع . ولكن يفهم من البيان المذكور أن نسيم باشا أعطى أعضاء الوفد الأمل فى أن الحالة ستتغير وتعود الى ما كانت عليه من قبل : اما بأنه سيستطيع اقناع المندوب السامى بأن يغير الحال ، أو بأن يقنع المندوب السامى حكومته بذلك . وعلى ذلك قرر الوفد مواصلة تأييده للوزارة « لتواصل سعيها لازالة الصعاب من سبيل الدستور » ونشر بيانا بهذا المعنى الى الأمة . كما أنه يمكن أن نستنتج أيضا أن نسيم باشا حذر أعضاء الوفد مما سيحدث لو استقالت الوزارة ، فقد كانت الاشاعات تتردد من أنه اذا ذهبت هذه الوزارة فسيعود صدقى أو محمد محمود . وهذا ما كان يخشاه

الوفد . والذى نعتقده أن ما عرضه نسيم باشا فى أثناء المناقشة من أستعداده لتقديم استقالته لم يكن جديا ، وانه كان ذاهبا ليحصل على مواصلة تأييد الوفد له رغم ما حدث ، ليستمر فى الحكم ويستمر الهدوء .

هذا ، ويلاحظ أن « الأهرام » كانت نشرت قبيل الاجتماع فيما نشرت عن الموقف السياسى أنه « اتصل بها أن الفكرة قد اتجهت فعلا الى افساح المجال لدولة نسيم باشا لمتابعة جهوده فى شهور الصيف وعدم الالحاح عليه فى اصدار بيان فى الوقت الحاضر » .

قرر الوفد اذن استمرار تأييد الوزارة وافساح المجال لها طوال شهور الصيف تتابع جهودها فى سبيل عودة الدستور ، ولا ضرورة لاحراجها بمطالبتها باصدار بيان الى الشعب . ولا ندرى على أى أساس استند أمل الوفد فى أن الوزارة ستستطيع اقناع الحكومة البريطانية بتغيير رأيها ؟ وهل تغير حكومات الدول الكبرى رأيها هكذا بسهولة ؟ وماذا يكره الدولة القوية المسيطرة على هذا التغيير ؟ وما هى قوة نسيم ليحمل الحكومة البريطانية على ذلك وهو محتاج اليها ومعتمد عليها ؟ ثم هل هناك فرق بين المندوب السامى وحكومته وهما شىء واحد ، وهو انما عين لينفذ السياسة المقررة ؟

على العموم ، كانت ستأتى أشهر الصيف ، وهى عادة شهور ركود ، ويذهب الوزراء ورجال السياسة الى الاسكندرية والمصايف ، وقد ضمنت الوزارة التأييد والهدوء ، فلتستمر فى عملها وقد أخذت هدنة طويلة تتمتع بها .

أزمة بين الوفد و « روز اليوسف »

لكن جريدة « روز اليوسف » اليومية استمرت فى معارضتها للوزارة ومطالبتها باعادة الدستور ، وأخذت فى أشهر الصيف تركز هجومها على وزيرين بالذات : فالأستاذ « العقاد » يكتب سلسلة من المقالات يهاجم بها الأستاذ « أحمد نجيب الهلالى بك » وزير المعارف ، وهو وزير التجارة أيضا اذ كان قد عين وزيرا لها منذ انشائها بالاضافة الى الوزارة الأولى — فهاجم العقاد بعض تصرفاته فى وزارة المعارف ، كما هاجم وجود المستشار الانجليزى فى وزارة التجارة ، وأيضا أخذ الأستاذ « محمود عزمى » يهاجم السياسة المالية لوزير المالية « أحمد عبد الوهاب باشا » .

فغضبت الوزارة لهذه المهاجمة ، وغضب الوفد أيضا لمعارضة وزارة نسيم باشا التى يؤيدها . وحدثت أزمة شديدة بين الوفد والجريدة التى كانت تعلن انها تصدر على مبادىء الوفد وتضع شعارا لها تحت اسمها كلمة

للنحاس باشا رئيس الوفد . وتروى صاحبة الجريدة السيدة « فاطمة اليوسف » أدوار هذه الأزمة فى « ذكرياتها » . وهذه الأزمة لها أهمية كبيرة لأنها كانت متصلة بالسياسة العامة ، ولأنها تظهر جوانب لبعض الشخصيات التى كانت تؤثر فى توجيه السياسة ، ولأن الأزمة تطورت بعد مدة الى حرب بالغة العنف بين كاتب الجريدة الأول الأستاذ « عباس محمود العقاد » وبين حزب الوفد الذى كان ينتمى اليه وهو يعد كاتبه الأول ، وانتهت الأزمة الى ثورة الأستاذ العقاد على الوفد وخروجه منه ، وذلك من أجل موقف الوفد من الوزارة النسيمية ومن القضايا القومية . وسنبين ذلك بعد قليل . وهذه الأزمة تعتبر أيضا فصلا هاما من تاريخ الصحافة المصرية .

ونبين الآن كيف نشأت الأزمة :

فتذكر السيدة « روز اليوسف » أنه منذ أصدرت جريدتها اليومية أخذ الوفد ــ أو بصفة أدق الأستاذ مكرم عبيد ــ يناوئها . والأستاذ « مكرم عبيد » ــ كما قالت السيدة : « هو صاحب السطوة الأولى فى الوفد والمنزلة الكبرى عند النحاس » . وذلك لأن جريدة الوفد الكبرى كانت هى جريدة « الجهاد » ــ التى كان رئيس تحريرها الأستاذ محمد توفيق دياب ــ وهذه الجريدة كانت خاضعة للأستاذ مكرم الذى كان هو السكرتير العام للوفد والمشرف على أعماله . فهذه الجريدة الجديدة « روز اليوسف » ستصدر صباحية مثل « الجهاد » فستكون اذن منافسة لها . وأيضا كان الأستاذ مكرم يظن أن الذى دفع هذه الجريدة الى الظهور ويقف وراءها هو الأستاذ « النقراشى » الذى يمثل الجناح المتطرف فى الوفد ، والذى يقف مزاحما له . فلذا اتخذ الأستاذ مكرم عبيد موقفا معاديا للجريدة . هذا ، وان كانت السيدة صاحبة الجريدة تنفى ما ظنه أو اعتقده الأستاذ مكرم ، وتقول : « ولم يكن هذا الظن على شىء من الصحة » . فعلى كل ، وقف الأستاذ مكرم هذا الموقف من الجريدة ، وأقنع النحاس باشا أيضا برأيه فيكون عنده فكرة ضدها . فصدر العدد الأول منها بدون كلمة تحية : لا من رئيس الوفد ولا منه . وذكرت السيدة أن الأستاذ مكرم كان يمنع عن الجريدة الخطب التى يلقيها النحاس باشا وأخبار الوفد لتسبقها جريدة الجهاد فى النشر أو تنفرد بها ، كما كان يحاربها أيضا فى التوزيع .

ولما أخذت الجريدة تعارض وزارة نسيم باشا غضب الأستاذ مكرم عليها ، وأثار شعور النحاس باشا ضدها . فدعا النحاس باشا السيدة صاحبتها لمقابلته . فذهبت اليه فى « بيت الأمة » فحينما دخلت فاجأها بكلمة

قاسية ضد الجريدة ، وهو يلوح بعدد منها في يده .. غاضبا .

والأولى أن نورد هنا نص ما دار بينهما من حديث بنفس كلمات السيدة .

قالت : « فدهشت لهذه المفاجأة . فوقفت ذاهلة لحظة ، ثم قلت : فيه ايه يا باشا ؟ » .

فصاح : « انتى بتعارضى وزارة توفيق نسيم ليه ؟ »

فأجابت : « وزارة توفيق نسيم جابها الانجليز والسرآى .. وهى التى تؤجل عودة الدستور .. ازاى ماهاجمهاش ؟ » .

فقاطعها قائلا : « لا يا ستى . أنا ما إحبش تناقشينى فى السياسة . انتى يعنى عايزة محمد محمود وصدقى يرجعوا ؟.. « احنا تعبنا » !!

قالت : فخرجت قبل أن يتم حديثه .. وكلمة « احنا تعبنا » التى سمعتها منه لأول مرة ترن فى أذنى ، وما تزال الى الآن !!

أقول : وهذه الكلمة لها مغـزى كبير . فهى تعبر عن جانب من نفسية قائلها فى ذلك الوقت . والواقع أن الوفد أو النحاس باشا ومن معه ـ بعد تجربة وجهاد معركتين قاسيتين فى عهدى محمد محمود وصدقى ـ بلغوا درجة الاجهاد والارهاق ، فلم تعد هناك طاقة كبيرة لاستئناف جهاد ومعركة عنيفة أخرى تستلزم تضحيات كثيرة . وهذا يفسر الى حد كبير سياسة الملاينة والمهادنة التى لجأ اليها الوفد فى ذلك الوقت فى عهد وزارة نسيم ، والتى أثارت عليه ثائرة كثير من مؤيديه ، وفى مقدمتهم كاتب الوفد الكبير الأستاذ عباس العقاد . ويمكن أن نضيف الى العوامل النفسية أيضا ما حدث من تغيير فى الحياة الشخصية لزعيم الوفد « النحاس باشا » ، فقد تزوج حديثا وهو فى نحو الخامسة والخمسين من عمره من فتاة تصغر عنه كثيرا محدودة الثقافة ، فكان للحياة البيتية أثرها فى نفسه ، وبدا أنه يميل الى الاستقرار وحياة الدعة ، وينفر من حياة المغامرة والمتاعب .

واذ استمرت جريدة « روز اليوسف » فى مهاجمة الوزارة النسيمية وجه اليها الأستاذ مكرم عبيد انذارا بتوقيعه بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٣٥ قال لها فى آخره : « .. ولكن اذا رأت احدى الصحف المنتمية الى الوفد أن تنتهج خطة تغاير خطة الوفد ، فعليها أن تتحمل نتائج ما تنتهج » !

قالت السيدة : « والتهديد فى هذه العبارة واضح . وقد كان الوفد فى ذلك الوقت على درجة من القوة يستطيع بها أن يقتل أية جريدة بمجرد

اعلانه انها خرجت عليه . على أنه قد أخطأ بغير شك .. فليس فى طبيعتى أن اخضع للتهديد » .

ثم قالت : ــ « وقررت روز اليوسف أن تمضى فى خطتها التى ترى أنها تلتقى مع مصلحة الوطن .. وكان جمهور الوفديين ، من تجار وأعيان وطلبة ومحامين . يؤيدون خطتها فى مهاجمة وزارة توفيق نسيم ، وفى المطالبة بالدستور بسرعة ، وفى الحملة على المستشارين الانجليز . وكانوا لا يقرون سياسة النحاس ومكرم المبينة على ملاينة نسيم .. ومهادنة القصر والانجليز ، ريثما يعود الدستور بسلام .. »

وفى الشهر التالى « سبتمبر » تنشب المعركة الكبرى بين الوفد والجريدة بسبب مقالات الأستاذ العقاد الصريحة . وسنتكلم عن هذه المعركة العنيفة فيما بعد . ونتيجة لهذا كله ، يقرر الوفد فصل جريدة « روز اليوسف » عن الوفد فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ، وتأتى مظاهرة كبيرة صاخبة تهاجم دار « روز اليوسف » مهددة ، وهى تهتف بسقوط صاحبتها ..

قالت السيدة : « ودخلت الى مكتبى والصيحات تلاحقنى . وجلست فترة طويلة وأنا شبه ذاهلة ..

« واتجه خاطرى على الفور الى مكرم عبيد . ولم أستطع الا أن أومن بأنه المسئول الأول عن كل ذلك . فلا شك أن مكرم عبيد لعب الدور الأول فى حياة النحاس والوفد ، وتأثيره فيه لا يمكن أن تمحوه الأيام . بل أن مكرم عبيد هو الذى زوج مصطفى النحاس من السيدة قرينته ..

ثم قالت : « والنحاس ــ كما يعرفه كل من اتصل به ــ طيب الى أقصى حد . ديمقراطى صميم . يحبه كل من يتصل به . ولكن مكرم هو الذى جعل منه رأسا فوق مستوى الرءوس ، ووصف زعامته يوما بأنها مقدسة .. وأقنعه بانه هو كل شىء حتى أصبح فى الوفد دكتاتورا ، وجعله يطرد كل من يختلف معه على شىء . وكان مكرم هو الذى تسبب فى فصل «روزاليوسف» .

نقول : وسنعود فيما بعد لنبين المعركة بين الأستاذ العقاد من جهة والنحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد من الجهة الأخرى . وكانت المعركة تدور حول السياسة التى تتبع ازاء الوزارة وازاء الانجليز ، وتخللتها حملات شخصية بالغة الحدة .

على أنه فى أثناء ذلك فى شهور الصيف تغير الموقف الدولى أو النهب فجأة ، وظهر شبح الحرب فى الأفق ، بل صار وقوع الحرب مؤكدا ، اذ قرر « موسولينى » زعيم ايطاليا « الفاشستى » الهجوم على الحبشة فى وقت

قريب ، وأخذ يرسل قواته ومعداته الى مستعمراته فى شرق افريقيا استعدادا للهجوم . وتحركت بريطانيا وأخذت هى الأخرى تستعد . واضطربت السياسة الدولية ، وأصبحت مصر وسط دائرة الحرب المتوقعة .

الحرب الايطالية الحبشية

برزت الأزمة الايطالية الحبشية فى أوائل يوليو سنة ١٩٣٥ ، اذ أعلن دكتاتور ايطاليا « موسولينى » أن ايطاليا اتخذت قرارا لا رجعة فيه : أن تتابع الجهاد الى النهاية . ووقف على مدفع يخطب فى الجنود الذين سيرسلهم الى افريقيا الشرقية لغزو الحبشة . وقامت مظاهرات حماسية فى « نابلى » عندما أبحر خمسة آلاف من الجنود ، وكانوا الفوج الأول من الجيوش التى يتابع الدكتاتور « الفاشستى » ارسالها الى الحبشة .

فمنذ ذلك الوقت شغل العالم بأنباء هذه الحرب ، التى أصبحت مؤكدة فى موعد قريب وتجرى الاستعدادات لها . وكانت هذه الأنباء هى أولى الأخبار التى تملأ البرقيات المنشورة فى الصحف ، واستمر ذلك حتى وقعت الحرب بالفعل بعد بضعة أشهر .

ففى اهرام يوم ٧ يوليه سنة ١٩٣٥ نقرأ مقال افتتاحية جريدة « التيمس » الذى نشر فى صباح اليوم السابق ، وتقول الجريدة :

« ان السنيور موسولينى عازم بدون شك على بسط السيادة الايطالية على الحبشة . ولذلك ربما كان عقيما فى الوقت الحاضر أن تتقدم السياسة الأجنبية باقتراحات جديدة للتوسط بين الدولتين أو حملهما على التراضى .

ثم تقول : « هل من وسيلة فعالة تستطيع « عصبة الأمم » استخدامها لوقف النزاع المسلح ؟ » .

وفيما يتعلق بخطورة الحرب على مصر ووادى النيل ، تنشر جريدة « الأوبزرفر » مقالا فى ٨ يوليه ــ تقول فيه :

« ولا يخفى على أحد أن أمورا متناهية فى الخطورة قائمة الآن فى الميزان ، تتعلق بجميع النواحى الواقعة فى وادى النيل الأعلى وحول خزاناته وبحيرته ، وبحياة مصر المقبلة نفسها » .

وفى ٨ يوليه نشرت جريدة « الايفننج ستاندارد » أن « الكونت شيانو » صهر موسولينى ووزير خارجية ايطاليا ـ لما كان فى لندن أخيرا أكد لأصحابه أن أول اكتوبر القادم هو الموعد المضروب لمباشرة الهجوم على الحبشة .

وأخذ « مجلس العموم » البريطانى يعقد جلسات لمناقشة الأزمة الايطالية الحبشية وآثارها على مصر والسودان وقناة السويس ، وموقف بريطانيا من المشكلة . ويطالب الأعضاء بأن تقرر « عصبة الأمم » فرض عقوبات على ايطاليا .

وتقرر « العصبة » أن تعقد جلسة فى أواخر يوليو لبحث الأزمة ، والنظر فى فرض عقوبات على ايطاليا .

و « موسولينى » لا يهتم بكل ذلك ، ويترك الدول فى مباحثاتها ومناقشاتها ، ويوالى هو ارسال جنوده ومعداتهم الحربية الى حدود الحبشة . طوال ثلاثة أشهر حتى أول أكتوبر حين يبدأ الهجوم . ويهدد فى الوقت نفسه بأن ايطاليا ستنسحب من « عصبة الأمم » اذا قررت فرض عقوبات عليها .

وتأخذ بريطانيا أيضا فى ارسال قواتها ومعداتها الحربية الى مصر ، طوال ذلك الوقت . وتجعل مصر هى القاعدة الكبرى لقواتها وعملياتها ، لأن قوات موسولينى تمر عبر قناة السويس الى الحبشة ، وتتاخم مصر من الغرب « ليبيا » وهى محتلة بالقوات الايطالية . والحبشة واقعة على حدود السودان . وتوجد فيها بعض منابع النيل الهامة .

فكانت شهور صيف سنة ١٩٣٥ هى شهور الاعداد للحرب ، وحشد القوات فى الميادين . وطوال تلك الشهور نقرأ فى الصحف باستمرار أخبار ورود قوات بريطانية جديدة الى مصر : برية وجوية ، وسفن محملة بالأسلحة والذخائر . وأصبحت الاسكندرية هى القاعدة للأسطول الانجليزى . فما جاء شهر سبتمبر ثم اكتوبر حتى صارت مصر كأنها احتلت من جديد وزاد عدد القوات البريطانية فيها زيادة كبيرة . وكأنها عادت الى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ فى أيام الحرب العالمية الأولى .

شعور الشعب المصرى

كان هذا هو الموقف الدولى . لكن ماذا كان موقف أو شعور الشعب المصرى ؟ كان الشعب يستنكر هذا العدوان المزمع عليه من ايطاليا على

الحبشـــة ، لأنه عــدوان استعمارى محض ، ومصر عانت من الاســتعمار والاعتداء ، فهى تكره الاستعمار بكل أشكاله وحيثما كان . ثم ان عواطف مصر دائما مع الضعيف المظلوم المعتدى عليه ، فكانت عواطفها مع الحبشة ــ ولا سيما أنه توجد روابط جغرافية وتاريخية وروحية مع الحبشة . وقد تكونت لجنة فى مصر برئاســة الأمير « عمــر طوسـون » للدفاع عن الحبشة ولجمع التبرعات من المصريين لارسالها اليها ، ووجهت نداء الى الأمة لهذا الغرض ، وقررت ارسال أدوية وبعثة طبية الى الحبشة ، وتقــدم عــدد من المتطوعين يريدون الذهاب الى الحبشة للاشتراك فى القتــال ، وكان هنــاك تفكير فى منع السفن الايطالية من المرور فى قناة السويس . وظلت الصحف المصرية تنشر الأخبار والمقالات المثيرة حول ذلك .

لكن هذه الحــرب جاءت ضررا كبيرا على مصر ، حيث أدت الى زيادة عدد القوات البريطانية فى مصر ، وكأنما أعيد احتلالها من جديد ، فكان هذا مضــادا لشعورها ومطالبها ، ومعرقلا لقضـــيتها فى الاستقلال وهى تطالب بالجــلاء . وكانت مصر تعرف أنها انما أصبحت قريبة من الحــرب بسبب وجود القوات البريطانية فيها ، وستصبح معرضة للعــدوان اذا اشتبكت بريطانيا فى حرب مع ايطاليا ، فوجود البريطانيين هو الذى يؤدى الى تعرض مصر لأخطار الحرب . ثم أن الموقف كان منافيا للكرامة القومية ، لأن بريطانيا تتصرف فى مصر كأنهــا ملك أو مستعمرة لهــا ، بدون استشارة أهلهــا أو موافقتهم أو احترام ارادتهم ، فلا دستور هناك ولا برلمان ولا حكومة تمثل الشعب ، وانما هنــاك حكومة موالية للانجليز لم ينتخبها الشــعب ، تنفــذ ما يريدونه أو ما يريده مندوبهم السامى . ويتصرف الانجليز هذا التصرف فى أرض مصر ويسخرون الحكومة لأغراضهم دون أن تكون هنــاك معاهــدة أو اتفاق بينهم وبين الشعب المصرى ، فهذا امتهان لارادة الشعب واعتداء على الكرامة القــومية ، فضــلا عن مخالفته للحقــوق الشرعية والقــوانين الدولية .

فهذا كله أدى الى اثارة الشعور الوطنى ، ومقاومة المصريين لهذا الاعتداء الجديد على أراضيهم ومواردهم وكرامتهم ، ودفعهم الى اعلان الاحتجاج ، والدعوة الى مواجهة هذه الأزمة بالاتحاد وضم الصفوف ، والقيام بحــركة قوية تثبت ارادة الشعب وحقه فى أرضه وتقرير مصيره ، والى الوقوف فى وجه الانجليز والمطالبة بحقوق البلاد ، وهى عودة الدستور لإقامة حــكومة وطنية دستورية ، وتحديد العلاقات بين الدولتين بعقد المعاهدة التى تضمن لمصر الاستقلال .

موقف الوفد

وكان المفروض ان الذى يقوم بهذه الحركة ــ او يقود الشعب الى ذلك ــ هو « الوفد » ــ الحزب الكبير الذى وكلته الأمة فى الأصل للمطالبة باستقلالها التام . لكن السياسة التى اتبعها الوفد فى ذلك الوقت ومنذ مجىء المندوب البريطانى الجديد لم تكن متجاوبة تماما مع الشعور الوطنى . فقد بنى الوفد سياسته على اساس التفاؤل من قدوم هذا المندوب واعتقاد أنه يريد التفاهم مع الشعب وسيعمل على عودة الدستور وعقد المعاهدة . ومن ثم قرر الوفد مهادنته ومخاطبته فى رفق بشأن مطالب البلاد . ولا ندرى على أى أساس بنى الوفد تفاؤله هذا ؟ فالظاهر أنه خدع بالغاء دستور ونظام العهد السابق ، واعتبر هذا دليلا على أن خطوة تالية ستتخذ ويعود الدستور والنظام الذى يريده الشعب ، ثم يمهد الأمر للبحث فى عقد معاهدة . فنجد النحاس باشا فى خطابه الذى القاه أمام المؤتمر العام الذى عقد فى يناير سنة ١٩٣٥ يقول : « ونحن نحس الآن ونامل أن يصدق هذا الاحساس بأن السياسة البريطانية أخذت تتجه هذا الاتجاه الى الاتفاق وأن عهد فخامة المندوب السامى الجديد عهد تفاهم صحيح بين البلدين » .

وحتى بعد ما ظهرت تصرفات المندوب الجديد ، وهى تصرفات دلت على انه يعمل لتقوية نفوذ بريطانيا ، وتحقيق سيطرتها السياسية والاقتصادية على مصر . وبعد ما أفضى نسيم باشا الى الوفد بوقوف الانجليز فى وجه الدستور ــ يقول النحاس باشا فى خطبة له بالاسكندرية يوم ٨ يوليه ، بعد ان اعترف فى أول الخطاب بأن الدستور فى خطر ــ يقول عقب ذلك كأنه يعاتب الانجليز ، ومبينا أنه لا يزال آملا فى حسن التفاهم وفى أن الوزارة النسيمية ستستطيع تحقيق الآمال ، مع أن الوقائع كانت تدل على أنه ليس هناك أمل لا فى حسن التفاهم ولا فى قدرة هذه الوزارة على الوصول الى الآمال المرتجاه ــ يقول النحاس باشا رئيس الوفد : « وقد كان للانجليز فى سياسة حسن التفاهم غاية يرمون اليها وهى اكتساب صداقة الشعوب . وقد مد الشعب يده اليهم ، ولكن فى آخر الأمر لا ندرى لماذا تغير الأمر ؟ اللبس وقع أم لتطور حصل ، أم لتغييرات فى الجو لسنا ندريها ؟ ولكن الذى ندريه أن مصلحة الانجليز فى مصافاة الأمة لا مجافاتها . وقد وعدت الوزارة النسيمية أن تواصل العمل معنا لاسترداد دستور الأمة ، كى نعمل جميعا لتحقيق هذه الغاية المقدسة . ونرجو أن يفطن الانجليز الى أن مصلحتهم ومصلحة الشعب المصرى فى العودة الى سياسة حسن التفاهم التى ساروا عليها من عام واكثر من عام » .

نقول : وليس صحيحا أن الانجليز كانوا يرون مصلحتهم فى الاتفاق ، لأنهم كانوا القابضين على كل شيء ويتصرفون فى الأمور كما يشاءون ، اذ كانت الحكومة النسيمية خاضعة لهم كل الخضوع .

ولما ملأت نذر الحرب الأفق واستمر الاعداد للحرب ، خطب النحاس باشا فدعا الى عقد المعاهدة حتى يكون التعاون مع الانجليز على أساس اتفاق لا بالاكراه . فقال فى الاسكندرية فى ٨ سبتمبر :

« ان الأزمة الدولية تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن متصلون بها اتصالا وثيقا ، فان ميدانها هو أرضنا هو جونا هو ينابيع نيلنا ــ حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا . ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها ، واجب حياة أو موت ، وجود أو لا وجود . لذلك انتقلنا من ميدان الى ميدان وقلنا ــ والضرورة تقضي ونحن على أبواب حرب فى أرضنا وفى بلادنا ــ أن نتعاون معا . ولا يمكن أن نكره على التعاون رغم ارادتنا ، كما حصل سنة ١٩١٤ . فان البلاد قد انتبهت الى حقوقها وعرفت ما لها وما عليها ، وترى المصلحة كل المصلحة فى عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين » .

فهذا خطاب جيد ، لكنه فى آخره يظهر الاستعداد للتعاون على أساس محالفة بين الطرفين ، وكأنه لا يزال يعتقد أن الانجليز مستعدون أو عندهم النية الطيبة لعقد هذه المحالفة . والحقيقة أن الانجليز لم تكن عندهم أية نية لذلك ، ولم يكونوا يرون أن مصلحتهم فى الاتفاق ــ كما قلنا . ولماذا يقيدون أنفسهم باتفاق ، وهم الآن لهم الحرية التامة فى التصرف ، ويجلبون قواتهم الى البلاد كما يشاءون وتنفذ الحكومة لهم مطالبهم ؟ كان الواجب اذن اتباع منهج آخر ، وهو الاحتجاج الشديد القوى على استخدام أراضى ومرافق الوطن بدون ارادة الشعب ، ومعارضة الوزارة الخاضعة للانجليز التى تحكم بدون دستور ولا برلمان ، ويعلن الوفد عدم تأييده لها ويدعو الشعب الى المقاومة وعدم التعاون مع الانجليز .

تبليغ بريطانى

وكل ما فعله الانجليز ، حينما أبلغتهم الوزارة رأى الوفد فى ضرورة عقد اتفاق شريف بين البلدين ، نظرا لحالة الحرب التى تهدد البلاد ، وبعد أن امتلأت مصر بالقوات البريطانية ــ كل ما اجابت به الحكومة البريطانية على ذلك كان بلاغا أبلغه نائب المندوب السامى ــ حيث كان المندوب فى أجازة ــ الى الحكومة المصرية فى ٩ سبتمبر ، وهذا نصه :

« ان حكومة جلالة الملك (بريطانيا) تدرك مصالح مصر حــق الادراك ، وتعرف القلق الذى يســاورها فى الوقت الحاضر . فليثق دولة الرئيس بأنه ــ اذا دعت الظروف ــ فان حكومة جلالته ستواصل اطلاع الحكومة المصرية ومشاورتها فى شأن جميع تطورات الموقف الدولى التى قد تمس مصالح مصر من قريب » .

فهى تقول فى البلاغ : « اذا دعت الظروف » .. كان الظروف الى الآن لم تدع لشيء .. وهى التى ستقرر متى تدعو الظروف . وكل الذى وعدت به أن تطلع الحكومة المصرية على التطورات وتتشاور معها فيهــا . ثم لا شيء بعد ذلك ، ولا دستور هناك ولا معاهــدة . فهذا مبلغ ما كان عند الانجليز بالنسبة لمطالب مصر ، وكان هذا منتهى الاستهتار وعــدم الاكتراث بحقوق البلاد .

ومع ذلك ، ففى أول أكتوبر ــ قبيل نشوب الحرب ــ وبعد أن أحاط الشك بوزارة نسيم وبدأت مؤامرة الخــــداع تنكشف ، نرى النحاس باشا يخطب فيبين أنه لا يزال يحسن الظن بالانجليز والمندوب السامى ويأمل منه خيرا ، ويدعو أيضا الى الصداقة والتحالف . فيقول ــ وكان المندوب السامى قد عاد من اجازته ــ : « لقد عاد بالأمس السير « مايلز لامبسون » ، وقد كان فى مصر وخبر حالة مصر ، وخبر حالة الشعب وتبين مقاصده وعرف مراميه فى التفــاهم الحر الشريف بين البــلدين . أليس الاتفــاق فى مصلحة الانجليز كمــا هو فى مصلحة المصريين ؟ نحن نعيش فى ظروف دولية شديدة الخطورة والحرج ، التعاون فيها أولى والتحالف أبقى ، والصداقة أجدى . ففيها جمع بين المصلحتين تأتى نتائجه بأطيب الثمرات .

ثم قال :

« أيها السادة : اننا نأمل أن تكون عودة السير « مايلز لامبسون » فاتحة عهد جديد ينشر هذه المبادىء ، فتتم الصداقة بين الشعبين ، ويمكن التعاون فى أحرج الظروف وأشد الأوقات . وذلك هو ما يعمل له الوفد » .

فالنحاس باشــا هنا يخاطب الانجليز ، ويريد أن يســـمعهم ويسمع مندوبهم السامى دعوته الى حسن التفاهم والى الصداقة والتحالف . ولكن ــ كما يقول المثل ــ : « لقد أسمعت لو ناديت حيا » ! فالانجليز كانوا كأنهم غير أحيــاء بالنسبة لهذه الدعــوة ، لا يسمعونها ولا تصــل اليهم . وهم مستمرون فى تنفيذ سياستهم الاستعمارية لا يفكرون فى شيء اسمه صداقة

أو تحالف ، والمندوب جاء لتنفيذ هذه السياسة بصورة أشد ، وبتعليمات مضادة كل التضاد للصداقة أو التفاهم .

فسياسة الوفد هذه كانت سياسة ضعيفة ، سياسة لين واستعطاف ، وسياسة اقتصار على الكلام ، والمستعمرون المعتدون لا يمكن أن يتأثروا بالكلام ، ولا يكفوا عن عدوانهم الا بالأعمال ، ولا تجدى معهم سياسة اللين بل لابد من الجهاد والنضال . فكانت سياسة الوفد هذه فى ذلك الوقت غير معبرة عن شعور الشعب ، وبدأ كثيرون — ولا سيما من الطبقة المتعلمة — يعترضون على هذه السياسة ، بل يساورهم الشك والقلق حول موقف الوفد من الوزارة النسيمية واستمرار تأييده لها وتعاونه معها وثقته بها ، رغم كل الدلائل والوقائع التى صارت توجب نزع الثقة وعدم التأييد ، بل توجب الوقوف فى وجهها والعمل على تغيير الوضع القائم . واخذ الأستاذ « العقاد » — الذى كان يعتبر الى ذلك الوقت الكاتب الوفدى الكبير — يعبر عن شعور الشعب ويعارض الوفد . فاشتد الخلاف بينه وبين الوفد ، وتحولت معارضته الى ثورة أدت الى خروجه من الوفد ، وقرار الوفد بفصل جريدة « روز اليوسف » التى يكتب فيها . لكن جمهور الشباب المثقف كان فى جانب العقاد لا فى جانب قيادة الوفد .

العقاد والوفد

حين جاء شهر سبتمبر من سنة ١٩٣٥ كان قد مضى أكثر من تسعة شهور على قيام وزارة « نسيم » ، والدستور الذى تطالب به الأمة والذى جاهدت من أجله طويلا — لم يعد ، والوزارة طائعة منفذة لما يطلبه الانجليز ، ونفوذهم الاستعمارى قد استشرى ، ومصر تعج بالقوات البريطانية المتدفقة عليها ، ولا يبدو أى أمل فى عودة الدستور أو تغير الحال ، وصار الأمل فى الاستقلال أو عقد المعاهدة شيئا بعيدا . واذن فقد بدأت المؤامرة تنكشف أمام أعين الشعب . ومع ذلك فالوفد الذى تضع الأمة فيه ثقتها ليكافح من اجل حقوقها ، والذى كان ينبغى أن يكون هو أول من ينبهها الى هذه المؤامرة ، كان لا يزال مؤيدا للوزارة النسيمية متعاونا معها ، فبدأ الشعب — أو بالأحرى الطبقة المثقفة منه — يساورها القلق بل حتى الشك فى موقف الوفد ، وأخذت ثقتها فى قيادته تضعف . فهل هو لا يزال مخدوعا بوعود الوزارة ؟ أم يعرف المؤامرة ولكنه ساكت عليها شاعرا بضعفه أو عجزه عن العمل لتغيير الحال ، أم أنه مشترك فى المؤامرة بنوع ما ، أو بصفة سلبية ؟؟ كان موقف الوفد محيرا ، ولكن الشعور العام كان هو شعور القلق والغضب والتهيؤ للثورة .

وأخذ الأستاذ « العقــاد » منذ أوائل سبتمبر بعد انتهاء هدنة الصيف يتجه الى التعبير عن هذا الشعور فى مقالاته ، وهى المقالات الافتتاحية لجريدة « روز اليوسف » اليومية . ثم بدأ يشتد غضبه حين أخذ يشــعر بأن الوفد أو بعض قادته يعترض على اتجــاهه ويطلب منــه الكف عن نقــد الوزارة ومهاجمتها . ففى ٩ سبتمبر يكتب العقاد مقالا بعنوان « الوزارة والنقد » ينحى فيه باللائمة على أولئك الذين يعترضون عليه لنقده الوزارة النسيمية . ويقــول : « **فالذين يريدون من الأقلام أن تسكت أو تنقد ــ كما يحبون ــ يريدون أمرا غير معقول ، وليس له سابقة فى نظام الوزارات والأحزاب ، بين المؤيدين ولا بين المعارضين** » .

وكان مفهوما أن الأستاذ العقاد يقصد بذلك بعض قادة الوفد . ولم يأبه الأستاذ للاعتراض واستمر فى نقــده وصار معارضا . واذ أخــذت جريدة « الجهــاد » التى كانت خاضعة لتوجيه سكرتير الوفــد الأستاذ مكرم عبيد تدافع عن الوزارة وقالت فى بعض مقالاتها : « هكذا شاءت سياسة الاحتلال أن تظل مصر فى حاجــة الى حمــاية القــوم حتى يحكم الله بيننا وهو خــير الحاكمين » ! ــ انبرى الأستاذ العقــاد للرد عليها واشتبك معها فى معــركة حامية ، وجعل يتساءل : هل هى خطة مدبرة مرسومة ؟ ويهاجم هذه الحماية التى تسلم بها جريدة الجهاد أو من يملى سياستها . لكن العقاد مع ذلك كان يبدو أنه يتحفظ ويكتب بحذر فيما يتعلق بمهاجمة الوفد نفسه ، ليبقى على علاقته معه ، فكان يكتفى فى ذلك بالتلميح دون التصريح .

مقابلة مع العقاد

وهنا أرى أن أعود الى ذكرياتى لأعطى فكرة عن شعورى ورأيى ازاء هذا الموقف فى ذلك الوقت ، كأحد المواطنين . وفيما اعتقــد كان هذا هو شعور معظم الشباب المثقف والوطنيين المخلصين عامة .

ففى ذلك الوقت كنت أتابع بشغف واهتمام مقالات « العقاد » ، اذ كنت أجد أنها تعبر عن شعورى وفيها ارضاء لعاطفتى الوطنية ، وتتفق مع الرأى الذى كونته عن الوزارة وموقف الوفد . وكم كنت أنتظر بلهفة طلوع الصبح ، لأسعد بقراءة مقاله الذى يتصدر الجــريدة . لكنى كنت أحس بأن أسلوب التعريض والتلميح لا يكفى ، وانمــا يجب التعبير الصريح وتعيين المسئولين عن وصول الوطن الى هذه الحال ، أو يجب ــ كما يقولون ــ وضــع النقط على الحروف ؛ لأن هذا موقف يتعلق بمصير الوطن ، وقــد أصبحت الحالة

خطيرة ولا يصح التغاضي او السكوت عنها . فدفعني شعوري الوطني الى التفكير في مقابلة العقاد لأعبر له عن اعجابي بمقالاته ثم لأقول له أنه يعبر في هذه المقالات عن الرأى العام المثقف ، وأن الرأى العام نفسه يطلب المزيد ويطلب الصراحة ، وأن الشعب الآن أصبح غير راض عن سياسة الوفد . فاذا نقده الأستاذ العقاد بصراحة وهاجم سياسته فليتأكد أنه سيكون مؤيدا من الرأى العام وجميع الشباب المثقف خاصة ، واذن فلا يكفى التلميح ولا داعى للتحفظ ، والشعب هو القوة ، وهذا هو الذى يريده الشعب . وهذا ما تطلبه مصلحة الوطن . فدعوت بعض الزملاء للذهاب معى — وكان ذلك حوالى منتصف شهر سبتمبر — وكنت قد تخرجت منذ شهرين من دار العلوم العليا ومنتظرا صدور قرار التعيين باحدى وظائف التدريس بوزارة « المعارف » — وتوجهنا لمقابلة الأستاذ العقاد في المساء في مكتبه بمقر جريدة « روز اليوسف » .

وكان مقر الجريدة اذ ذاك في الشارع الذى كان يسمى شارع الساحة (شارع رشدى الآن) غير بعيد من دار الأهرام القديمة ، فصعدنا الى الدور الثانى بذلك المنزل القديم الذى توجد فيه ادارة الجريدة ، فوجدناها تشغل شقة صغيرة ضيقة الحجرات . ولم نلبث غير قليل حتى دعينا الى مقابلة الأستاذ العقاد . ففى ذلك الزمان كانت مقابلات كبار الصحفيين بل الزعماء والوزراء سهلة متيسرة ، فلم تكن هناك الأبواب المغلقة ، ولا تعقيدات ، ولا عدد من السكرتيريين والسكرتيرات ، لأن الميزانيات لم تكن تحتمل مرتبات الموظفين الزائدين عن الحاجة . وكان كبار الصحفيين في ذلك الوقت يرحبون بأمثال هذه المقابلات ، لأنهم يريدون أن يكونوا على اتصال دائم بالشعب ويعرفون آراءه واتجاهاته — فضلا عن أن مستوى الذوق العام كان عاليا . دخلنا الى الأستاذ العقاد فرحب بنا ، وكان جالسا الى مكتبه — وكانت هذه اول مرة أراه فيها — فكان مرتديا طربوشه الطويل قليلا ، ومتلفعا بكوفية حول رقبته تغطي صدره ، وعليه سيماء الوقار والاعتداد بالنفس ، لكن مع لطف . فتكلمت انا بالنيابة عن الحاضرين وعبرت عن المعاني التى ذكرتها آنفا ، وخلاصتها أننا معجبون بمقالاته التى تعبر عن الشعور الوطنى ، ولكنا حضرنا لننقل اليه صدى مقالاته في الرأى العام وفى الشباب المثقف ، ونقول ان الرأى العام يريد المزيد والصراحة ، وتوجيه النقد حتى الى قادة الوفد ورئيسه « النحاس باشا » نفسه ، لأن الأمر يتعلق بمصير الوطن ، والوطن فوق الأشخاص ، واننا نؤكد له أن الشعب سيكون معه ويؤيده . فتهلل وجه الأستاذ معبرا عن السرور بما سمع ، وقال انه يوافقنا على رأينا

ويشاركنا الشعور ، وانه لابد فعلا من القول الصريح ، ووعدنا بأننا سنجد ذلك في مقالاته التالية .

ولست أريد أن أجزم بأن هذه المقابلة كانت هي السبب أو السبب الوحيد فيما حدث عقب ذلك من تحول الأستاذ من التعريض الى الصراحة ، وانما أردت فقط أن أسجل واقعة تاريخية لها مغزاها ، لأنها تبين الشعور في ذلك الوقت وتدل على معان وخصائص لذلك الزمان . فالمعقول أنه لابد أن كانت هناك مقابلات أخرى مماثلة ، أو أن الأستاذ لم يكن بحاجة الى دافع آخر من غير نفسه . ولكن الذى كان واقعا في تلك الأيام أن كبار الكتاب كانوا يحبون أن يسمعوا الرأى العام ، ويتجاوبون معه . وربما كانت مقابلة مع شباب متعلم وحديث كهذا اشارة كافية ، أو دافعا مشجعا للدخول في معركة سياسية أو فكرية مع أصحاب القوة والنفوذ .

مهما يكن ، فنحن نروى ما نعرفه وما حدث . والذى حدث أنه بعد هذه المقابلة بيومين طالعت عدد الجريدة في الصباح ، فاذا بعنوان مقالة الأستاذ « العقاد » هو :

« **لابد من القول الصريح فالسكوت على هذا اجرام** » ! فطربت لذلك ، ولم أمتنع في نفسى عن الربط بين المقابلة وهذا المقال ، مهما كانت هناك من أسباب أخرى .

ثورة العقاد

ومنذ تاريخ هذا المقال في النصف الثانى من سبتمبر ، بدأت معركة أخذت تشتد حتى تحولت الى ثورة ضد قيادة الوفد ، بسبب التهاون في قضية الوطن واستمرار التعاون مع الوزارة النسيمية التى كانت تخادع الشعب وتنفذ كل ما يطلبه الإنجليز . ففى ذلك المقال الذى بدأ به العقاد المعركة قال : « لم نخطىء أقل خطأ حين قلنا أننا في هذه الأيام أمام خطة مدبرة مرسومة ، وأن السكوت عن هذه الخطة اجرام أى اجرام . لأن أصحاب هذه الخطة يقبلون من الانجليز أن يصروا على منع دستورنا والترفع عن محالفتنا والامعان في احتقارنا ، حتى لا يكلفوا أنفسهم وعدا في الحاضر ولا في المستقبل بشىء من الأشياء ولو على سبيل الايماء .

« **ثم لا يكتفى** أصحاب الخطة بهذا ، بل يطلبون من الأمة المصرية أن تقابل تلك السياسة الطاغية (أولا) بأن تغتبط بالحماية البريطانية لأنها ستظل في حاجة الى حماية القوم الى أجل غير محدود ، و (ثانيا) أن تبذل دماءها وأموالها في صفوف الانجليز كما يبذلها الرعايا التابعون الخاضعون .

بلا شرط ولا تفاهم ولا اتفاق . وليس فى وسع « التيمس » ولا « المورننج بوست » و « الاجبشن غازيت » أن تقترح على الأمة المصرية اقتراحا هو أقرب من هذا الى تحقيق المطالب البريطانية وتفويت المطالب المصرية . ولا نتخيل ولا فى وسعنا أن نتخيل ماذا يطلب المستعمرون منا اذا كان هذا هو ما يطلبه المصريون من المصريين ؟ ! » .

وكان ظاهرا أنه يقصد بأصحاب هذه الخطة وهؤلاء المصريين قادة الوفد، وهو يعنى رئيس الوفد النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد السكرتير العام ، وقد أخذت جريدة « الجهاد » ترد عليه فكتبت مقالا بعنوان : « الزعامة الساهرة ونفثات الحاقدين » وتقول فيه : « على هذه الشاكلة تعمل صحف أخرى أظهرها وأشدها صياحا وعويلا جريدة « روز اليوسف » ، غير أنها وقد استثنت لنفسها سنة الهجوم الصريح المطرد على الوزارة النسيمية ، اختطت خطة الهجوم بالغمز واللمز والمواربة والتعريض على أكبر هيئة وطنية تدين لها البلاد بالثقة المطلقة والاخلاص الأكيد ، مما جعل الناس فى حيرة بل ريبة من أمرها ومن مراميها وأغراضها . فيتساءل الناس كيف تجعل شعارها كلمة للنحاس باشا فى حين انها تسلك هذا المسلك العدائى المتصل حيال الوزارة التى يؤيدها الوفد ورئيسه تأييدا علنيا لا غموض فيه ولا تردد ، تأييدا بلغ من قوته أن كان الوفد هو الذى حملها على البقاء فى الحكم حين همت بالاستقالة على أثر الصدمة البريطانية فى مسألة الدستور ؟ » .

ويوالى « العقاد » مقالاته ، مصعدا هجومه ، ويقول فى بعضها : « انما كنا وفديين لأننا وطنيون ، ولم نكن وطنيين لأننا وفديون » . ويقول : « ولكن هذا البلد المسكين قد أصيب فى الزمن الأخير بشرذمة من الدجالين والدساسين ، بعضهم ظاهر وهو أقل خطرا ، وبعضهم خفى وهو شديد الخطر وخيم العاقبة جد الوخامة على قضية البلاد » .

ويشكو الأستاذ مكرم عبيد الى النحاس باشا ، فيستدعى النحاس باشا الأستاذ العقاد لمقابلته فى الاسكندرية ، فتحدث بينهما مشادة . ويخرج الأستاذ العقاد معلنا أنه من اليوم لم يعد فى الوفد . ويتقرر عقد جلسة غير عادية للوفد ، ويحضر مصطفى النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد خصيصا من الاسكندرية لعقد هذه الجلسة التى دعى لها الأعضاء من الأقاليم . وتطول الجلسة وتحتد المناقشة ثم يصدر الوفد قراره بفصل جريدة « روز اليوسف » من الوفد ــ وذلك فى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ ، وتأتى

المظاهرة التى أشرنا اليها من قبل لتهاجم الجريدة هاتفة بسقوطها . فهنا تبلغ المعركة ذروتها بل وتتطور الى حرب ، اذ يعرف الأستاذ العقاد أنه المقصود بهذا الفصل . فيخرج فى يوم ٣٠ سبتمبر بمقال صريح كل الصراحة ، ويذكر الآن الأسماء ويعين الأشخاص ، فكان عنوان هذا المقال : « الرئيس الجليل مكرم عبيد يسوق البلاد بدسائسه الى هاوية الخراب — لسر ان طال احتجابه فلابد له من ظهور » .

ويقول فى هذا المقال : « يراد منا أن نخدع الأمة بقرب عودة الدستور ونحن على يقين جازم — كما قلنا من اللحظة الأولى — أن الأمر غير جد ، وان الدستور غير عائد فى ذلك الحين . يراد منا ان نهلل لتبليغ البريطانى كما فعلت الصحافة المكرمية لولا أن أدركناها بالبيان الصحيح . والتبليغ البريطانى (يشير الى بلاغ يوم ٩ سبتمبر الذى أوردناه قبلا) مع ذلك حماية من أشنع انواع الحمايات . لأنه لم يفرض علينا الحماية العسكرية فحسب ، بل يضيف اليها حماية الأمة القاصرة التى لا تفقه معنى التطورات الدولية الا ان يرشدها اليها الوصى ، كما يرشد الآباء أطفالهم الصغار . يراد منا أن نقول ان الوزارة النسيمية مقدمة على الدستور ، كأننا لم نقل للناس قبل سنوات قليلة : اذبحوا انفسكم فى شوارع العاصمة من أجل هذا الدستور ! يراد منا أن ندعو الى القذف بالأرواح والأموال الى النار ، ولا ننتظر من الانجليز اعترافا لنا بحق الأحرار فى الدفاع .

« **يراد منا هذا** وأمثاله ، ويراد منا مع هذا وأمثاله أن لا ننسى ابدا اننا آلات فى يدى مكرم عبيد ، وابواق له تحوطه بالدعاية وتحالفه على الخصوم ، وتتوخى مواقع هواة قبل أن يجهر بها ، لأن الدساسين لا يجهرون » .

« **برئت من الوفدية** الف مرة ، ان كانت هذه هى الوفدية . ما علمناها حين أيدناها الا حرية وكرامة ، فكيف نفقد حريتنا وكرامتنا لأننا نطلب الحرية والكرامة للناس أجمعين ؟ ما علمناها حين أيدناها الا الأمة كاملة ، لا الأمة منصرفة سائمة كما شاءت سياسة مكرم — النحاس ، فكيف تتعطل وظيفة النقد فى أمة كاملة من أجل وزارة لم ترفض قط للانجليز مطلبا ولم تحقق قط املا للمصريين !؟

« **وانى آسف** ان يصير النحاس بالوفد الى هذا المصير . ولكنى على أسفى هذا أحمد الله أن قيض لى الحرية الكاملة . ويزيدنى حمدا أننى حين انفصل الرأى بينى وبين النحاس باشا وجماعته — كنت أنا فى مكانى ، وكان هو الذى تحول عن مكانه واستقبل حياة الدعة والرخاء . وحصر القضية

كلها فى التسبيح للوزارة المعبودة ، عسى أن تسبح هى للانجليز ، عسى أن ترق لنا قلوبهم بدستور ممسوخ أو حكومة دستورية يعصفون بها فى لمحة عين . فاذا كان لابد من انفصال الرأى بينى وبين هذه السياسة الخاشعة الخانعة ـ ففى هذا المفترق الكريم فليتفضل على بركة الله ، والحمد لله على ذلك ثم الحمد لله » .

أوردنا هذه المقالة لأنها مقالة تاريخية ، فهى التى على أثرها خرج العقاد من الوفد واصبح كاتبا مستقلا . ولاقى بعد ذلك صعابا شديدة فى حياته ، لاقاها من اجل الاحتفاظ بحرية رأيه واستقلال فكره ، ومن أجل غيرته على حقوق الوطن وكرامته . وهذه المقالة تبين ماذا كان ينقده الكاتب الوطنى الحر من موقف الوفد الذى كان يسيره مكرم ، ومن سكوت النحاس على اعتداء الانجليز وامتهانهم لكرامة الأمة ، وتأييده للوزارة النسيمية التى حققت للانجليز كل مطلب ولم تحقق للمصريين أملا .

وعلى أثر ذلك نشبت معركة عنيفة بين الأستاذ العقاد وجريدة « روزاليوسف » من ناحية ، والأستاذ مكرم وجريدة « الجهاد » من ناحية أخرى ، استمرت طوال شهر أكتوبر ، تبودلت فيها الاتهامات الشخصية والأوصاف الجارحة . ولا داعى لأن نتتبعها ، فما كانت الا فرعا عن هذا الخلاف حول القضايا الوطنية . واستمر العقاد يحمل على سياسة الصمت والسكون التى اتبعها النحاس باشا مع تفاقم العدوان البريطانى واحتلال مصر بقواتهم واتخاذ الاسكندرية قاعدة لأسطولهم ، واستفحال سلطة المندوب السامى حتى صار هو الحاكم الأعلى للبلاد .

وكان من المقالات المشهورة التى كتبها العقاد فى أثناء هذه المعركة : « لسنا عبيدا يا عبيد » ، و « الطور الأخير » ـ مشيرا الى ما قاله الأستاذ مكرم عبيد فى خطبة له عن زعامة النحاس باشا اذ قال : « الواقع أن من يتتبع تطورات نهضتنا الوطنية يلحظ ان الوفد قد تطور الى زعامة ، والزعامة قد تطورت الى زعيم ، وان الزعيم فوق الجميع ، ووصف هذه الزعامة بأنها مقدسة . . فعلق الأستاذ العقاد على ذلك قائلا : « النهضة الوطنية قد تطورت الى وفد ، والوفد قد تطور الى زعامة ، والزعامة قد تطورت الى زعيم ، والزعيم هو مصطفى النحاس ، ومصطفى النحاس هو مكرم عبيد !! هذه هى خلاصة النضال فى طلب الحرية ستين سنة . لقد أصبحت قوة النحاس المستعارة من الأمة لازمة للانجليز فى اخضاع المصريين ، وما رأيناها لازمة للمصريين فى بلوغ شىء من الانجليز . لقد أصبحت طغيانا

علينا واستسلاما لغيرنا ، وما لهذا تحتاج الامم الى الزعامات . ولا نحن محتاجون الى من يعلمنا كيف يكون انتظار الرحمة من الانجليز . وبعد ، فما هي زعامة النحاس باشا ومن ورائها الدساس الكامن للأمة بمكيدة الخراب ؟! »

وفى هذا كفاية . والواقع أن هذه المقالات أو الحملات كانت تجد صدى قويا بين جماهير الشباب المتعلم . وهى كانت ثورة للعقاد من أجل الوطن ، ورفضا لما كان يراد من تحويل الزعامه الى شيء مقدس او دكتاتورية ــ وان كان العقاد بالغ وغلا فى هجومه فى النهاية تحت سورة الغضب حين هوجم مهاجمة شخصية من الجانب الآخر . . ولقد هزت هذه المقالات مركز الوفد والنحاس هزا عنيفا ، وكشفت عن الدور الذى يقوم به الأستاذ مكرم عبيد فى الوفد وفى توجيه السياسة العامة ، وكان هذا الدور معروفا ومحلا للنقد من كثيرين ومن بعض كبار الوفديين انفسهم . وكاد أن يفلت الزمام من الوفد ويتحول الشباب عنه لولا أن أدرك نفسه واستدار مسرعا فوقف فى صف الأمة وغير سياسته . فقرر قطع علاقته بالوزارة وعدم التعاون معها ودعا الى عدم التعاون مع الانجليز . وذلك فى يوم عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ــ على ما سيجيء بيانه ــ فحينئذ استرد الوفد والنحاس مكانته، وعاد الى حمل اللواء . لكن هــذه الضربات التى نالته من قلم الأستاذ العقاد لم يبرأ الوفد ولا زعامة النحاس تماما من أثرها . وكان هذا الموقف الذى وقفه الوفد طوال تلك الأزمة بدء ضعف الوفد ، كمــا ظهر ضعف مكانة النحاس فى اعين جيل الشباب الذى كان مستعدا للجهاد ، ويتطلع الى تحقيق مطالب البلاد والمحافظة على كرامتها . ويمكن القول بأن النحاس باشا تحول منذ ذلك الوقت من زعيم وطنى مناضل الى أحد كبار رجال السياسة ؛ وان ظل أكبرهم ؛ لأنه بقى بعد أن استجاب لشعور الامة يحتفظ بتأييد شعبى كبير ، لاعتقاد الشعب فى طيبة نفسه وفى اخلاصه الوطنى ، رغم اخطائه السياسية وتأثره ببعض من يحيطون به ، ولأنه لم يكن من السهل هدم الوفد الذى ارتبط فى ذهن الجماهير بالقضية الوطنية ، ولايمانه بالديمقراطية ووقوفه فى وجه طغيان القصر ، دون سائر الزعماء . ولذلك فان الوفد والنحاس باشا حينما خضعوا فى نهاية عهدهم لطغيان القصر ، فقدوا جانبا كبيرا من الشعبية التى كانوا يتمتعون بها ، وأصبحوا فى هذا مثل غيرهم من أحزاب الأقليات .

ولا شك ان مقالات الأستاذ العقاد وكتابات الدكتور عزمى ، وجريدة « روزاليوسف » بما كان يكتبه سائر محرريها ــ كانت من العوامل الرئيسية

المؤثرة التى نبهت الشعور الوطنى ، ومهدت لثورة الشباب التى حدثت بعد ذلك ، والتى بدأ انفجارها فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وهى التى سنبينها فى فصل أو فصول قادمة .

مقال لجريدة ((التيمس))

ونجد صدى لهذه الحملات فى الصحف الأجنبية . فيبعث مراسل جريدة ((التيمس)) ببرقية الى جريدته فى آخر سبتمبر يصور فيها الموقف ، ولكن من وجهة نظره . ويقول فى هذه البرقية : ((ان هناك مسألة تتهدد الوفد بالانقسام ، وهى معرفة المناورات التى ينبغى اتخاذها نحو البريطانيين تعزيزا للمبادىء القومية السامية . فهل يستخدم الوفد فنون السياسة ، أو يلتجىء الى وسائل التهييج والعنف ؟

((وقد أتخذت المسألة فى الوقت الحاضر شكلا آخر : وهو هل ينبغى على الوفد أن يظل مؤيدا لنسيم باشا رئيس الوزراء الذى يعده فريق كبير من المصريين غير صالح للدفاع عن أمنية المصريين العامة ، وهى زيادة تسليم بريطانيا واعترافها باستقلال البلاد ؟

((فالنحاس باشا زعيم الوفد الرسمى يحبذ الاستمرار على تأييد الوزارة ، وهو يعتقد بلا ريب أن التحالف مع نسيم باشا هو على الأرجح أنفع للوفد من الخروج عليه — الأمر الذى يحتمل أن ينتهى باستقالة نسيم باشا ، وانتقال رياسة الوزارة الى رجل من خصوم الوفد المعروفين ، مثل ((محمد محمود باشا)) أو ((على ماهر باشا)) .

((**أما فريق الوفد** الذى يجنح الى الكفاح ، فيتوق من زمن طويل الى التخلى عن نسيم باشا والسعى بدلا من ذلك للحصول على ما يريد عن طريق التهييج . وقد ظهر هذا النزاع بين السياسيين أولا فى بداية الصيف .. ثم زاد هذا النزاع جلاء ووضوحا فى المدة الأخيرة ، عندما تبين أن الرأى العام المتعلم فى مصر قدتأثر تأثرا عميقا بفكرة أن البلاد قد تضطر الى مواجهة الحرب وهى فى مركز القاصر بالنسبة لبريطانيا .

فمنذ ذلك الحين شرعت الصحف التى تخضع لنفوذ الذين يتزعمون النضال ، تحمل علانية على زعيم الحزب الرسمى ، وتحثه على التخلى عن نسيم باشا ، وعن سياسة اللين مع البريطانيين ، وهى صحف جماعة المتطرفين التى تعد اجمالا لسان حال الأستاذ النقراشى ، وفى مقدمتها صحيفة ((روزاليوسف)) التى كانت حملاتها بصفة خاصة حادة صريحة)) .

وكان القلق قد أخذ يزداد ، وأصبحت البلاد مهيأة للثورة ، بعد أن تطورت الأحداث وتواترت الأنباء بأن الحرب بين ايطاليا والحبشة على وشك الوقوع .

وقد بدأت الحرب فعلا فى أوائل أكتوبر . وهذا هو موضـــــوع الفصل التالى ، فلنتجه الى هناك لتتبع الأحداث التى أخذت تجرى منذ بدء الحرب، وقبيل انفجار الثورة فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ .

الفصل الثانى عشر

الأحـــداث قبـيل الثـورة

بدء الحــــرب

فى الوقت الذى كانت تدور فيه هذه الحرب السياسية فى داخل مصر، كانت ساعة الحرب المسلحة تقترب فى الخارج . فالموعد الذى حددته ايطاليا للهجوم على الحبشة هو أوائل أكتوبر سنة ١٩٣٥ .

وكان الجو مشحونا طوال شهر « سبتمبر » بانباء الحرب ، وما سيصحبها من أخطار على مصر حين تقع . وكان الخوف أن تصبح مصر ميدانا لهذه الحرب اذا نشبت الحرب بين بريطانيا وايطاليا ، كما كان يخشى أن تجبر بريطانيا مصر على استخدام جيشها ، أو تجنيد رجالها ، لتلقى بهم فى ميدان القتال . وكان شعور الشعب فى حالة هياج وغضب وتشاؤم مما سيحدث . وكانت الدعوة ترتفع وتتردد بوجوب اتحاد المصريين فى وقت الخطر ، ووقوفهم صفا واحدا فى وجه المستعمرين ، للحيلولة بينهم وبين تنفيذ خططهم وتدابيرهم .

وكمثل للأنباء أو الشائعات التى كانت تنشر فى مصر وتزيد حالة القلق أو الفزع ما نشرته مجلة « آخر ساعة » فى عددها الصادر يوم ٢٩ سبتمبر ، حيث كتبت فى افتتاحيتها تحت عنوان : « نسف خزان أسوان بقنابل الطائرات » ـ ما يلى :

« **ليس هذا الخبر مجرد اشاعة** ، وانما هو خبر سمعناه من مصدر محترم ، وقد سمعه هو بدوره من ايطاليين من أهل الاسكندرية . يقول هؤلاء الايطاليون ان من ضمن ما دار البحث فيه فى حالة ما اذا وقعت حرب واشتبكت فيها مصر ـ أن تحلق الطائرات الايطالية فوق خزان أسوان وتنسفه بقنابلها وتصاب مصر بطوفان يعيد الى الأذهان طوفان نوح . وسوف يجعل الايطاليون من أغراضهم كذلك نسف أحواض البترول الكبيرة فى مدينة السويس واشعال النار فيها ، بأمل أن تمتد النار الى بقية الأحواض وتتعطل حركة الميناء وهى مفتاح البحر الأحمر » .

فهكذا كانت تنشر الأقوال والأخبار ويزداد القلق كلما اقتربت الحرب . وأخيرا يقف « موسولينى » دكتاتور ايطاليا وزعيم « الفاشية » ، ويخطب

فى جماهيره فى « روما » فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ، ويعلن « ان ساعة الحرب قد دنت » ، ويقول : « ان الساعة الرهيبة فى تاريخ ايطاليا قد دنت ، وان عشرين مليونا من الايطاليين مجتمعون فى تلك اللحظة فى الميادين العامة فى جميع أنحاء ايطاليا » . ويعطى اشارة بدء الحرب فى اليوم التالى ، فتهجم قواته المعتدية على الحبشة بأسلحتها الحديثة من طائرات ودبابات وغيرها . ولا يكتفى بالقنابل بل يستعمل الغازات السامة .. وهكذا تبدأ هذه الحرب الاستعمارية العدوانية من دولة أوروبية على شعب مسالم فى أفريقيا ، ليس لديه الا الأسلحة القديمة . وهكذا لا يعبأ موسولينى بعصبة الأمم وميثاقها ، ولا بالرأى العام العالمى ـ شأن كل المعتدين المستعمرين . وتشتعل الحرب ويلتهب الجو ، ومصر واقفة تحت الدخان حيرى مضطربة ، لا تدرى ماذا سيحدث لها ، ولا تعلم مصيرها . فالأمور ليست فى يدها ، وبريطانيا تتصرف فيها كما تشاء ، وحكومتها طائعة خاضعة ، وزعماؤها السياسيون مختلفون .

هجوم الايطاليين على الحبشة

بدأ هجوم القوات الايطالية على الحبشة فى يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥ . وظهرت جريدة ((الاهرام)) فى يوم ٤ أكتوبر وهى تحمل هذه العناوين : « تقدم الايطاليين يتحول الى هجوم عام » ـ « ضرب عدوه بالقنابل مرتين » ـ « لماذا بدأت ايطاليا الحرب قبل أن تعلن ؟ » ـ وفى يوم ٥ عناوين : « الحرب فى الحبشة » ـ « سير القتال فى جميع الميادين » ـ « بعد نشوب الحرب : موقف العالم بازائها ، والخوف من تطوراتها المقبلة » ـ « عصبة الأمم وماذا يرجى منها : مسألة العقوبات » ـ وتنشر عن « الديلى هرالد » قولها : « أزفت ساعة العمل ، فيجب تنفيذ العقوبات فورا بتمامها » ـ وتنشر أيضا : « آخر أنباء الحرب الحبشية » ـ « القتال فى جميع الميادين » ـ « هل سقطت عدوه ؟ » . و « عدوه » مدينة حبشية تقع قرب الحدود .

وهكذا نشبت الحرب التى كانت منتظرة ، وأخذ الناس يتابعون أدوارها وتنشر الصحف أخبارها كل يوم . لكن الذى كان يشغل المصريين التفكير فى تطوراتها المحتملة اذا قامت الحرب بين ايطاليا وبريطانيا بالنسبة لمصر ، وكيف لا يؤخذ رأى مصر فيما يعمل ازاء هذه التطورات ، وماذا يكون موقف الجيش المصرى ، ولماذا يتخذ الانجليز كل التدابير بدون استشارة الشعب المصرى ممثلا فى حكومة دستورية ، وبدون اتفاق على تحديد العلاقات والمسئوليات ومدى التنفيذ ؟

لكن الانجليز كانوا يتخذون كل التدابير من غير اهتمام بأمر الشعب المصرى أو مطالبه . فهم يتصلون رأسا بالملك ، وبرئيس الحكومة الخانعة الخاضعة ، ويطلبون ما يراد تنفيذه ، فينفذ فورا . ويكفيهم هذا .

عودة المندوب السامى

وكان المندوب السامى البريطانى « مايلز لامبسون » قد قطع اجازته وعجل بالعودة من انجلترا حين أخبرته حكومته ببدء اقتراب الحرب . فوصل بالباخرة الى « بور سعيد » فى مساء يوم ٣٠ سبتمبر ، ووصل الى القاهرة صباح يوم أول أكتوبر . فاستقبله على رصيف المحطة محافظ القاهرة « محمود صدقى باشا » ، ووكيل وزارة الداخليــة « حسن فهمى رفعت بك » ، والمدير العام للسكك الحديدية « محمود شــاكر بك » ، و « اللواء فوربس » نائب مفتش الجيش المصرى ، و « الأميرالاى بيكر بك » حكمدار القاهرة بالنيابة ، و « المستر توماس » وكيل مصلحة الســكك الحديدية ، وضباط الجيش البريطانى .

وفى يوم ٣ أكتوبر وصل المندوب السامى الى الاسكندرية بالطائرة من القاهرة ، فقابل جلالة الملك نحوا من ساعة . وقالت « الاهرام » فى الغد : « وقد علمنا أن موضوع المقابلة التدابير الحربية التى تتخذ ، والتى فى النية اتخاذها ، فى التطورات المختلفة التى يحتمل وقوعها فى المســتقبل القريب » .

وفى يوم ٥ انتقل المندوب بصفة رسمية الى الاسكندرية (وكان الملك والحكومة لا يزالون فى الاسكندرية فى فصل الصيف) فوصل على قطار خاص . ونشرت الاهرام صورة له وهو يتحدث الى مستر « هملتون » مدير الادارة الأوروبية بوزارة الداخلية — بالنيابة . وفى اليوم نفسه نجــد فى الجريدة هذه الأخبار : « المباحثات بين رئيس الوزراء والمندوب السامى » — « الاحتياطات العسكرية فى البــلاد » — « اجتماعات بوزارتى الحــربية والداخلية » . وقالت : « وقد تم توزيع الجيش المصرى أمس وأمس الأول على الثغور والمدن وعواصم البلاد ، طبقا للخطة التى تقررت » . كما ذكرت أيضا تحت عنوان : « اجتماع حربى فى دار المندوب السامى » : « يعقد اليوم فى دار المندوب السامى بالاسكندرية اجتماع حربى مهم يحضره كبار قواد الانجليز فى البر والبحر والجو الموجودون الآن بمصر ، وسعادة الفريق « سبنكس » باشا المفتش العام للجيش المصرى » .

فكل هذا يعطينا صورة عن سيطرة الانجليز التامة وتحــكمهم فى أمور البلاد . وكان هذا مضادا للشعور الوطنى ، فكان الشعب ساخطا أشــد السخط على هذه الحال .

سفر ولى العهد الى بريطانيا

وكان من مظاهر سيطرة الانجليز أنهم فرضوا ارادتهم وارغموا جلالة الملك « فؤاد » على أن يرسل ابنه ولى العهد : الأمير فاروق ، أو « أمير الصعيد » ــ كما كان يسمى .. الى بريطانيا ليتعلم هناك ــ وكأنه ولى عهد أحد حكام المستعمرات . وكان هذا قد تقرر منذ شهور حين عرف الانجليز خطورة مرض الملك . وكان هذا من مطالب المندوب السامى الجديد عندما قدم الى مصر فى أول العام . ويتم الآن التنفيذ حتى بعد وقوع الحرب واضطراب الجو الدولى ، فيسافر الأمير فى ظروف حرجة .

ففى يوم ٥ أكتوبر ١٩٣٥ تكتب الأهرام : ((سفر الأمير فاروق))

« يبرح حضرة صاحب الجلالة الملك ومعه حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فاروق ولى العهد قصر المنتزه غدا فى الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين صباحا قاصدين رأس التين ، حيث تجرى حفلة وداع صغيرة لسمو الأمير يحضرها حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والعزة : رئيس الوزراء والوزراء وكبار رجال القصر الملكى ، وفخامة المندوب السامى . ويستقل سموه وحاشيته الطراد البريطانى « ديفونشير » فى الساعة التاسعة صباحا . ويبحر الطراد فى منتصف الساعة العاشرة الى بور سعيد . وينتظر أن يصل اليها فى الساعة السابعة مساء » .

وفى عدد يوم ٦ برقية من مراسل الجريدة فى الاسكندرية صدرت فى اليوم السابق تقول : « تم تأهب حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فاروق للسفر غدا (يوم ٦) الى انجلترا عن طريق بور سعيد ، ليلتحق بمدرسة « وولتش » الحربية . وتظهر فى هذا العدد صورة كبيرة للامير فاروق تشغل مكان افتتاحية الجريدة على اليمين فى الصفحة الأولى وتحتها : «ولى العهد» ثم تكتب الجريدة : « اليوم يسافر حضرة صاحب السمو الأمير فاروق ولى عهد الدولة فى رعاية الله ويمنه الى انجلترا ليستكمل دراسته بها ، وينهل من موارد العلم هناك » ..

« واليوم تتجه قلوب المصريين وتتطلع ابصارهم الى الاسكندرية ، حيث يبدأ الأمير سفره فى طلب العلم ، ثم يعود فى كنف الله الى شعبه يزينه العلم ويتوجه الجلال ليأخذ مكانته السامية فى هذه البلاد » .

وتنشر « الأهرام » فى العدد نفسه صورة لفاروق وهو فوق قمة الهرم ، وصورة لحضرة صاحب السمو أمير الصعيد فى ملابس الكشافة ، وصورة

اه بين شقيقتيه على باب المتحف الزراعى ، وحديثا مع « أحمد حسنين بك » رئيس حاشية أمير الصعيد . وذكرت الجريدة أن « حسنين بك » ذهب ومعه وزير الخارجية امس لحلف اليمين بين يدى جلالة الملك ، وقالت : « وقد صار لصاحب العزة أحمد محمد حسنين بك ثلاثة القاب كبيرة : الأول « الأمين الأول لجلالة الملك » والثانى « الوزير المفوض » ، والثالث « رائد أمير الصعيد » .

وكان قد عين اللواء « عزيز على المصرى باشا » مساعدا لرئيس حاشية الأمير فاروق ، والقائمقام « عمر فتحى بك » ياورا لصاحب السمو أمير الصعيد .

وسافر الأمير « فاروق » الى انجلترا فى يوم ٦ أكتوبر . لكنه لن ينهل من موارد العلم .. وسيدعى ليعود الى مصر بعد سبعة أشهر بسبب وفاة والده ، ويعلن ملكا على مصر وهو فى السادسة عشرة من عمره ، قبل أن يتمم تعليمه ، لا فى مصر ولا فى انجلترا ..

استعراض عسكرى انجليزى

ونعود لتتبع أخبار الحرب والأحوال السياسية :

ففى هذا العدد نفسه (يوم ٦) الذى كانت فيه أخبار سفر الأمير فاروق، ظهرت صورة لفخامة السير «مايلز لامبسون» خارجا من دار رياسة الوزارة بصحبة الأستاذ ابراهيم ذو الفقار تشريفاتى رئاسة الوزارة ، ويبدو المندوب فى الصورة بحجمه الضخم وقامته الطويلة ، وعلى وجهه ملامح الصلف والكبرياء .

وكان فى رئاسة الوزارة ليملى ــ طبعا ــ رغائبه أو أوامره !

وفى عدد يوم ٧ تظهر صورة للبارجة « كوين اليزابيث » احدى قطع الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط المعقود لواؤها للاميرال « فيشر » قائد الأسطول الثانى المنشورة صورته فى دائرة الى اليمين ، وهو فى الاسكندرية .

وفى اليوم العاشر تكتب الاهرام : « سيجرى فى صباح يوم الجمعة ــ ١١ أكتوبر ــ فى ميدان محمد على بالاسكندرية استعراض عسكرى للقوات البريطانية ، وتشترك فيه القوات البريطانية والمصرية . وكان تقرير أمره بناء على طلب فخامة السير « مايلز لامبسون » المندوب السامى . ويجب

ان نوضح (هذا قول الاهرام) بهذه المناسبة أن دوائر الحربية المصرية لم يكن لها حتى أمس علم بأمر هذا الاستعراض » .

وفى العدد صورة للجنرال « السير جورج وير » قائد القوات البريطانية فى مصر ، والى يمينه السير « فيشر » القائد الأول للاسطول البريطانى ، وهما خارجان من سراى رأس التين العامرة .

وفى اليوم التالى (١٢ أكتوبر) تعلق جريدة « الأهـــرام » على هـــذا الاستعراض الانجليزى العسكرى فتقارن بين حالة مصر فى عام ١٩٣٥ وحالتها فى عام ١٩١٤ عندما بدأت الحرب العالمية الأولى ــ وذلك فى مقالها الافتتاحى وعنوانه : « بين عام ١٩٣٥ وعام ١٩١٤ » . وتقول :

« **على أن الجمهور** وهو يشهد هذه الاستعدادات يذكر ما شهده سنة ١٩١٤ . ولذا يفزع من هذه الذكرى ، ويقلق من هذه القوات والاجراءات والاعتمادات التى توضع من أجلها .

« على انه بجانب تسجيلنا لهذا المظهر ، لا نرى أن هناك فرقا جوهريا بين حالتنا اليوم وحالة مصر سنة ١٩١٤ . فالاستعدادات العسكرية قائمة ونقوم بها السلطات البريطانية ، وهذا ما رأيناه سنة ١٩١٤ . والبرلـــان معطل الآن ، وكانت الجمعية التشريعية معطلة منذ قيام الحرب الكبرى . والوزارة الحاضرة مستسلمة للانجليز أكثر من استسلام الوزارة الرشـــدية سنة ١٩١٤ » .

تم تختتم قائلة : « وبعد ، فان المصريين عن بكرة أبيهم يرون أن ظروف الحالة الحاضرة تشبه ما حصل سنة ١٩١٤ » .

وهذه ملاحظة هامة من الاهرام ، فكأنها تريد أن تقول ان مصر ارتدت الى الوراء الى عام ١٩١٤ ، قبل ثورتها سنة ١٩١٩ .

وتحتج الجرائد الوطنية الأخرى وتعبر عن غضبها ، ويكتب الأســـتاذ العقاد فى « روز اليوسف » موجها اللوم الى رئيس الوفد والى الوزارة ويقول : « ليست فى مصر قضية ولا مشكلة ، وغاية ما فيها وزارة تقبل من الانجليز كل شيء ، وزعيم يؤيد الوزارة فى كل شيء ، ولا ينكر شـــيئا بالغـــا ما بلغ من الاهانة والضياع ، بل ينكر على الناس أن يجهروا بالانكار .

« فى مصر وزارة تشهد العرض العسكرى شهود الغريب فى بلد الانجليز . فالمندوب البريطانى هو الذى يستقبل رئيس الوزارة ، وهـــو الذى يودعه بعد الفراغ من الاحتفال ، لانه هو صـــاحب البيت ، ورئيس الوزارة هو الغريب .. وأى مشكلة فى ذلك تضطر القوم الى الحل أو تحركهم الى التغيير ؟ » .

الموقف السياسى بعد عودة المندوب

كان السؤال الذى يشغل الدوائر السياسية المصرية فى أثناء هذا كله ، فى اثناء الحرب والاجراءات العسكرية : ماذا أحضر المندوب السامى البريطانى **معه عند عودته** من أجازته فى انجلترا ؟ هل أتى بتغيير فى السياسة الانجليزية واستجابة لمطالب الشعب المصرى ؟ هل أتى بمشروع للاتفاق أو المعاهدة ؟ هل سيذيع بيانا بالاستعداد للبدء فى المفاوضات ؟ هل سيعطى التصريح باعادة الدستور ؟

وقد مر بنا ان رئيس الوفد « مصطفى النحاس باشا » أعرب فى خطبته التى القاها غداة عودة المندوب عن الأمل فى أن تكون هذه العودة فاتحة عهد جديد من الصداقة والتعاون ، وقال : « لقد عاد بالأمس السير مايلز لامبسون وقد كان فى مصر وخبر حالة مصر ، وخبر حالة الشعب ومراميه فى التفاهم الحر الشريف بين البلدين .. أليس الاتفاق فى مصلحة الانجليز كما هو مصلحة المصريين .. نحن نعيش فى ظروف دولية شديدة الخطورة والحرج ، التعاون فيها أولى ، والتحالف أبقى ، والصداقة أجدى .. الخ » .

لكن الأنباء التى وصلت الى الصحف ونشرتها كانت تدل على نقيض هذا الأمل الذى كان النحاس باشا يعلقه على عودة المندوب السامى ..

ففى مجلة « آخر ساعة » ــ العدد الصادر بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٥ ــ تنشر المجلة رسالة من لندن تقول : « وقد يهمكم أن تعرفوا ان المندوب السامى تكلم فى وزارة الخارجية الانجليزية فى مسألة المعاهدة .. ولكن لما عرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى فى اجتماع خاص ندد مستر « بلدوين » بالفكرة ، وأيده فى هذا مستر « ماكدونالد » ، وكانت حجتهما ان الوقت الحاضر غير ملائم لعقد معاهدة سياسية ، وليس من المرغوب فيه اجراء حركة كهذه فى وقت يتطلب هدوء الأعصاب والسكون الشامل ، ثم ان البرلمان لن يوافق على عمل كهذا لأن مدته قد انتهت ، والتقاليد لا تجيز للبرلمان أن ينجز أعمالا هامة ملزمة للدولة ومدته توشك أن تنتهى » .

وفى نفس العدد وضحت المجلة وجهة النظر المصرية فى الموقف ، فقالت :

« ويرى الجانب المصرى أن الظروف الحاضرة ــ وكل شىء يسير فى طريق الحرب ــ تحتم على مصر أن تنتهى مع انجلترا الى « نعم » مثمرة ، أو « لا » قاطعة ، وان يعرف المصريون أيديهم من أرجلهم ــ كما يقول ابن

البلد . وانا اذا سكتنا الآن عن استخلاص حقوقنا وقامت الحرب غدا ، فهذه الحرب سوف تنتهى باحدى نتيجتين : اما أن تخرج منها انجلترا فائزة ، وهنا حدث ولا حرج عن الكبرياء ونشوة النصر ورفع الأنف فى وجوه المصريين ـ كما حدث عقب انتصار الحلفاء فى الحرب الكبرى . واما أن تهزم انجلترا ويومها تكون مصر فريسة للمنتصر ، ليس لها عنده أكثر مما كان لها عند الانجليز .

« لهذا يجب أن ننتهى مع الانجليز الى نتيجة صريحة . وأما الوعود فقد شبعنا منها ، وعندنا منها أكثر من ستين وعدا ، يتوجها القسم بشرف التاج البريطانى » !

وفى ١٣ أكتوبر تكتب المجلة :

« **ولقد عاد فخامة المندوب السامى وأصبح اليوم مفهوما ان الاتفاق الشريف غير ممكن** . فلا معاهدة ولا محالفة . ولكن انكلترا مستعدة لأن تصغى بعطف الى طلبات مصر ، على أن تنظر فيها فى الوقت المناسب ، بعد أن تستقر العاصفة التى تجتاز العالم الآن » .

نقول : وهذا الكلام كان للتخدير والمماطلة . فان الواقع أن العاصفة كانت قد عرفت حدودها ، لأنه ظهر أن انجلترا مع استعداداتها العسكرية لا تميل للحرب ، بل تتجنبها وتتجه الى « عصبة الأمم » لتفرض عقوبات على ايطاليا بالاشتراك مع الدول الأخرى ، وهى تعرف أن هذه العقوبات لن تمنع ايطاليا من مواصلة الحرب حتى تستولى على الحبشة .

وقد قرر مجلس « العصبة » فى يوم ٧ أكتوبر الموافقة على قرار لجنة الستة التى كونها ، وكان هذا القرار يقضى بفرض عقوبات على ايطاليا ، وأخذت بريطانيا تسعى لتنفيذ تلك العقوبات . وكان ظاهرا لمن يفحص اتجاهات السياسة أن بريطانيا ستقتصر على هذا . ولكنها كانت مصممة على أن لا تصغى لمطالب مصر ، وتنتحل حجة بعد أخرى لتبرر ذلك .

لا دستور ولا معاهدة ..

وفى العدد الصادر فى ٢٧ أكتوبر تنشر مجلة « آخر ساعة » فى افتتاحيتها مقالا بعنوان : « لا دستور ، ولا معاهدة ، ولا يحزنون ! » .

وتقول فيه : « نستطيع أن نقول ــ استنادا الى أوثق المصادر وأوسعها علما ببواطن الأمور ــ أن السلطات البريطانية ترفض رفضا باتا أن تصغى الى أى حديث فى عودة الدستور الآن ، أو اجراء مفاوضات بقصد عقد

معاهدة فى الظروف الحاضرة ، وأن كل مسعى فى هذا السبيل سوف يقابل باذن صماء » .

ثم قالت : « فليدرك هذه الحقيقة كل من لا يزال يعلق الآمال على انجلترا ، وعلى حسن نيات الانجليز . ولنترك الآن كل حديث عن مفاوضات الانجليز . ولنفكر فى وسيلة نرغم بها القوم على الاصغاء الى مطالبنا » .

اذن فلا دستور ولا معاهدة . ونقول : هـذا النبأ سيتأكد من مصـادر اخرى ، وتردده كل الصحف ، وتثبته الأيام .

وأما بالنسبـة لوزارة « نسيم » فهى باقية على الرغم من كل شىء ، ومن غضب الشعب عليها ومن احتجاجات الصحف ، لأن الانجليز راضون عنها يريدون بقاءها لخدمة أغراضهم . والذى دلت عليه الأخبار والوقائع أن المندوب السامى حضر من انجلترا بقرار الحكومة البريطانية ضرورة بقاء هذه الوزارة والعمل على تثبيتها أطول مدة ممكنة .

ففى العدد الذى أشرنا اليه قالت مجلة « آخر ساعة » أيضا :

« .. فالشىء الأكيد هو أنه ليس فى نية رئيس الوزراء أن يستقيل » .

وفى عدد ٢٧ أكتوبر قالت : « يؤكد العليمون ببواطن الأمور أن رأى الانجليز قد استقر على أن خير وزارة تتربع فى كراسى الحكم فى الوقت الحاضر والى أن تنتهى الأزمة العالمية ــ هى وزارة دولة « نسيم باشا » . ويقـول هؤلاء العليمون انه من بين التعليمات التى عاد بها سير « مايلز لامبسون » من « دوننج ستريت » تحقيقا لبقاء نسيم باشا فى الحكم الى نهاية الأزمة العالمية الحاضرة ــ أنه « يجب عدم احراج وزارة نسيم » . كما نشرت المجلة خبرا يؤيد هذا . فذكرت « ان السلطات الانجليزية بدأت توزع النقود على بعض الصحف فى مصر رغبة فى أن تعمل هذه الصحف على تهدئة الرأى العام حيال بريطانيا وعدم اثارة شـعور المصريين ضد الانجليز » . هـذا ، وقد ذكرت صاحبة جريدة « روزاليوسف » ما يؤكد هذه الحقيقة وهى أن السلطات الانجليزية كانت توزع النقود على الصحف ، فروت أن دار المندوب السامى البريطانى أرسلت اليها رسولا يعرض عليها سرا أن تدفع لها خمسة آلاف جنيه كدفعة أولى ، ثم ألفى جنيه شهريا لمدة طويلة ــ نظير أن توقف الحملة نهائيا على وزارة نسيم .. ورفضت السيدة هذا العرض أو هـذه الرشوة من دار المندوب السامى .. وقالت ان هذا أكد لها تأييد الانجليز المطلق لهذه الوزارة .

ونشرت مجلة ((آخر ساعة)) أيضا في العدد المذكور خبر عودة سمو الأمير ((محمد على)) من لندن ، ونقلت عنه أنه قال أمام بعض أخصائه :
((انه تأكد مما سمعه في الدوائر السياسية العالية في لندن ان نسيم باشا باق في الحكم ، وانه متفاهم مع الانجليز في البقاء . وأن السياسة الانجليزية قد شبعت أو سئمت من اجراء التجارب في مصر . فهي لا تنوى اذن اجراء أي تغيير في الحالة الحاضرة ، أو اسقاط وزارة نسيم باشا لكي تخلفها وزارة تجربة أخرى)) .

اذن فالسياسة البريطانية بعد عودة المندوب هي أنه لا دستور ولا مفاوضة ولا معاهدة ، ووزارة نسيم باقية في الحكم ، وليفعل الشعب المصرى ما يبدو له أو ما يريد أن يفعل . . !!

لكننا سنرى أن ثورة الشباب المصرى التي ستتفجر في الشهر التالي ((نوفمبر سنة ١٩٣٥)) سترغم بريطانيا على أن تغير هذا كله ، وأن تقلب سياستها رأسا على عقب ! كما سيتبين فيما بعد .

تقوية الاحتلال

ومع أن الحرب بين ايطاليا والحبشة قد بدأت منذ أوائل الشهر ، وكاد الشهر ينقضي دون أن تحدث حرب بين بريطانيا وايطاليا ، وانما كل هم بريطانيا كان منصبا على تطبيق العقوبات — مما هدأ من حدة التوتر الدولي — الا أن بريطانيا استمرت في ارسال قواتها الى مصر والأسلحة والذخائر حتى حولت مصر الى ميدان حربى تعج أرضه بالجيوش وجوه بالطائرات ، وبحاره بالسفن الحربية ، وأصبحت ((الاسكندرية)) قاعدة دائمة للأسطول البريطاني ، فكان يبدو أن بريطانيا انتهزت هذه الفرصة لتقوية احتلالها لمصر ، وتشديد قبضتها عليها ، ومحو كل مظهر لاستقلالها ، واعادة ((الحماية)) عليها ، بحجة ((الأزمة العالمية الحاضرة)) .

ويزيد هذا من ثورة الشعور الوطني ، وتكتب الصحف المصرية كلها منددة بهذه الحال ، معبرة عن سخطها ، وترد اليها الرسائل والمقالات من الكتاب منبهين الى هذا الخطر ، معلنين أسفهم لأن الوزارة لا تحرك ساكنا ، وهي مؤتمرة بأمر الانجليز ، ولصمت الزعماء فلا يرفعون صوتهم بالاحتجاج ، أو بالدعوة الى الجهاد ، أو العمل لتوحيد الصفوف . ويثور ضمير الكاتب الوطني الحر ((الأستاذ العقاد)) فيستمر في قذف حمم غضبه على قادة الوفد المسئولين عن قضية مصر ، ويكتب في ٢٨ أكتوبر مقالا بعنوان :

« الاسكندرية فى قبضة الامبراطورية .. من المسئول عن هـذا ؟ » ويحمل هؤلاء القـادة المسـئولية لأنهم لا يحتجون ولا يدعون غـيرهم يرفع صوته بالاحتجاج ، ويبلغ به الغضب غايته فيحمل على رئيس الوفد حملة شديدة لأنه لا يقوم بما يجب عليه كزعيم للأمة أزاء هذه الاعتداءات المسـتمرة من الانجليز على البلاد .

كل هذا والحكومة البريطانية متمادية فى عنـادها سادرة فى غلوائها ، مصرة على أن لا تصغى لأى مطلب من مطالب البـلاد ، بل أنها أوعـزت الى شركة « روتر » للأنباء أن تذيع برقية تقول فيهـا : « ان المقامات الرسمية البريطانية ترى من الكوارث الكبرى أن تحاول مصر استغلال الحال الحاضرة لاكراه الحكومة البريطانية على الارتباط بتعهدات أو التزامات فى وقت لا شك انه غير مناسب » .

وهذه البرقية تحمل معنى التهديد لمصر . فتعلق عليها الصحف محتجة وتقول جريدة « كوكب الشرق » : « ليس موقف مصر وهى تطالب بحقوقها فى الظرف الملائم للمطالبة بها هو الذى يمكن أن يكون باعث مأساة أو سـببا فى فاجعة ، ولكن السبب للمأساة والعامل على احداثهـا هو الذى يريد أن ينكر حقها فى الوجود ، ويتجاهل شخصيتها البارزة ، ويستخف بكرامتهـا ويستهين بعزتها وشعورها ، ويريد منها أن تقبل منـه التحكم فى مصيرها والتصرف فى شئونها والانتفاع بمرافقها وموارد حياتها ، ويحملها على الجود بأرواح أبنائها وبذل أموالها — دون أن يكون لها قول تبـديه أو حرية ارادة تركن اليهـا » .

وتعلق « الأهرام » على هذه البرقية فى ٧ نوفمبر ، فتقول :

« ومكتب الأهرام أيد برقية شركة « رويتر » فى لبها ومعناها وجوهرها. وكل هذه المعلومات تؤيد ما قلناه طوال الأزمة الحالية من أنه لا دسـتور ولا معاهدة ، بل تؤيد ما قلناه منذ وصل سير « مايلز لامبسون » .. فقـد كان معروفا للكثيرين أن تغيير المندوب السامى يرجع الى تغيير فى السياسة ، وان السياسة الجديدة ترمى الى قص أجنحة الادارة المصرية ، ووضع اليد البريطانية من جديد على مرافق البلاد وشئونها » . وقد كتبت الأهرام هذا التعليق تحت عنوان : « الموقف السياسى » : لا دستور ولا معاهدة .. هكذا يجب أن نفهم الموقف .

نقول : وهذا يؤيد ما قررناه وشرحنـاه من قبل ، وهو أن السياسـة الجديدة التى جاء المندوب السامى لينفذها كانت هى تنفيـذ السياسـة الاستعمارية ، وتقوية الاحتلال ، واعادة السيطرة الانجليزية على الشـئون السياسية والاقتصادية للبلاد .

مصر تطبق العقوبات على ايطاليا

وكاحدى نتائج هذه السيطرة ، تطلب بريطانيا من الحكومة المصرية أن تطبق العقوبات على ايطاليا ، فتمتثل الحكومة وتقرر فرض هذه العقوبات على ايطاليا ــ هذا مع أن مصر ليست عضوا فى عصبة الأمم ، ولا تسمح لها بريطانيا بأن تدخل العصبة ، وليست مصر فى حرب مع ايطاليا .

فتنشر الأهرام برقية من مراسلها فى جنيف ، هذا نصها :

« جنيف فى ٣١ أكتوبر » ــ أرسل وزير خارجية مصر الى عصبة الأمم . يقول : « ان مصر ستطبق العقوبات المالية والاقتصادية ضد ايطاليا » . وتقول البرقية : « وقد علقت دوائر العصبة اهمية على هذه الرسالة ، لأن مصر هى الدولة الوحيدة من غير أعضاء العصبة التى قبلت المقترحات الخاصة بالعقوبات كما هى » .

وقد علق أحد الدبلوماسيين الأجانب على موقف الحكومة المصرية هذا ــ متهكما ــ بقوله : « ان مصر ستكون هى الدولة الوحيدة التى ستطبق العقوبات بكل دقة ! ! »

وجلبت الحكومة المصرية لنفسها بذلك المتاعب . فقد احتجت ايطاليا احتجاجا شديدا . فبعد أيام توجه سعادة وزير ايطاليا المفوض فى مصر وقابل صاحب الدولة رئيس الوزراء وسعادة وزير الخارجية ــ كما صدر عن ذلك بلاغ رسمى فى ١١ نوفمبر ــ وقدم لهما احتجاجا رسميا من حكومة ايطاليا الملكية على قرار الحكومة تطبيق العقوبات على ايطاليا . وصرح الوزير المفوض بأنه تلقى من حكومته تعليمات بأن يقدم مذكرة كتابية بالاحتجاج على قبول الحكومة المصرية مبدأ تطبيق العقوبات ، وتقول المذكرة : « ان الحكومة الايطالية تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الاجراءات اللازمة لدفع الضرر عن مصالحها اذا طبقت هذه العقوبات » .

خطبة محمد محمود باشا

فحين بلغت الأمور هذا الحد ، وأصبحت مصر تواجه بهذه الكارثة ، وهى أنه قد أعيد احتلالها من جديد ، وقوت بريطانيا سيطرتها عليها ، وصار مندوبها هو صاحب الكلمة العليا ، والحكومة أداة طيعة فى يده ، وهى تحكم بلا دستور يظهر ارادة الشعب ، ولا معاهدة تحدد العلاقات مع دولة الاحتلال ، فبذلك فقدت مصر ما كانت حصلت عليه من استقلال محدود أو داخلى ، وهو ما كسبته من ثورة سنة ١٩١٩ أو من تصريح ٢٨ فبراير ،

واذن فقد انتكست مصر الى الوراء الى ما قبل تلك الثـورة ، الى أيام حكم الاستعمار المباشر فى عهد « كرومر » أو « كتشنر » ــ حين بلغت الأمور هذا الحد ، وتحت ضغط الشعب الذى بلغ غضبه وسخطه مداه ، وكاد أن يصل الى حد اليأس الذى يدفعه الى الانفجار ــ وسط هذه الظروف كان لابد أن يتحرك الزعماء . فوطنيتهم تأبى أن تسكت على هذه الحال ، وقد أصبحت الحقائق واضحة ، وهم يرون أن جهود مصر فى الماضى وجهودهم أيضـا اذ اشتركوا فى تلك الجهود ــ قد أوشكت على الضياع ، وأن الدولة المعتـدية المحتلة وهى بريطانيا قد سدت كل الطرق أمام الأمة ، ولم يعد هناك أمل فى أن تغير سياستها ، وأن المستقبل أمام الجميع أصبح قاتما ، وهم يشعرون مثل الشعب بالقلق الذى يساوره ، وأن الشعب يبحث عن قيادة ترفع صوته وتعبر عن سخطه وتقوده الى النضال .

وكان الشعب ينتظر كلمـة الوفد ، اذ كان معروفا أن الوفـد سيحتفل احتفالا كبيرا بذكرى عيد الجهاد الوطنى فى يوم ١٣ نوفمبر ــ وقد قرب هذا الموعد ــ وسيلقى « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوفد خطابا هاما يعرض فيه الموقف ويعلن كلمة الوفد أو قراراته . وكان واجبـا أن يتكلم الوفد ويظهر رأيه بعد أن طال صمته حتى كاد أن ينفد صبر الشعب ، وصار مركز زعامته فى غاية الحرج ازاء تذمر كثير من أتباعه وفى مواجهة حملات الأستاذ العقـاد وجريدة « روز اليوسف » عليه ، وكان لابد أن يغير الوفد موقفه وينضم الى الأمة فى أقرب وقت ، والا فقد تأثيره ومكانته كقـائد للحركة الوطنيـة .

ورأى « الأحرار الدستوريون » أيضا أن الوقت قد حان ليعلنوا رأيهم ، وأن الوطنية توجب عليهم أن يرفعوا صوتهم بالاحتجاج ، وهذه هى الفرصة الملائمة لكى يحرزوا قدرا من تأييد الشعب ورضـاه ، ويسبقوا الوفد الى التعبير عن الارادة العامة للأمة ، لعلهم ينتزعون شيئا من قيـادته أو يكونوا متساوين معه فى القيادة ، ولا سيما أنه صار هناك اسـتياء عام من موقف الوفد ، وكادت زعامته أن تفقد ثقة الناس فيها أو على الأقل الشباب المتعلم من طلاب الجامعة أو خريجيها ، ومن الفئات المثقفة . لذلك قرر هذا الحزب أن يعقد اجتماعا عاما يدعى اليـه أكبر عدد ممكن من الشعب ويلقى رئيس الحزب « محمد محمود باشا » خطابا سياسيا هاما يتحدث فيه عن موقف الحكومة وسياسة بريطانيا ويدعو الأمة الى الاتحاد لانقاذ الموقف . وتحدد لهذا الاجتماع والقاء الخطاب يوم ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ــ أى قبل احتفال الوفد ببضعة أيام .

ويبين لنا الدكتور « حسين هيكل » عضو هذا الحزب الظرف الذى دعا رئيس الحزب لأن يلقى خطـــابه ، فيقول : « رأى الجمهور المصرى فى هذه الأقوال (يقصد أقوال الصحف الانجليزية) مصداقا لما تذكره المعارضـــة عن نسيم باشا وموقفه من مطالب مصر ، بل رأوا فيها شبه مؤامرة بين نســـيم باشا والحكومة البريطانية على مطالب مصر . فبدأ الطلاب فى الجامعة وبدأ جمهور الشعب يبدى قلقه من موقف الوزارة . وظهر هذا القلق واضحـــا جليا فى أنحاء البـــلاد كلهـــا ، لا فى العاصمة وحـــدها . ورأى الأحرار الدستوريون ضرورة جمع كلمة الأمة لمقاومة هذه المؤامرة ، فاتفق الرأى على أن يلقى « محمد محمود باشا » رئيس الحزب خطابا سياســـيا اخترنا مكانا لالقائه « كازينو لطف الله » على النيل عند مدخل الزمالك . ولم تكد الصحف تعلن عن هذا الخطاب وموعد القـــائه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ حتى انهالت علينا طلبات التذاكر لحضوره . فكان ما طبعناه منها أول الأمر ألفى تذكرة ، ثم جعلنا نزيد هذا المجموع حتى بلغ ما وزع من التذاكر سبعة آلاف تذكرة. وعرفت الحكومة ذلك فأخذت تعد عدتها باسم المحافظـــة على الأمن ، لمنع أكبر عدد تستطيع منعه من حضور هذا الاجتمـــاع . مع ذلك غص المكان بالحضور حتى لم يعد فيه موضع لقدم » .

نقول : و « محمد محمود باشا » كان شخصية لهـا قدرها ، وكان من رجال الحركة الوطنية عندما قامت مصر تطالب بحقوقها فى ثورة سنة ١٩١٩ ، وكان عضوا فى الوفد ، ونفى مع سعد الى مالطة ، وشارك فى جهود الوفد فى أوروبا وأمريكا سعيا الى الاستقلال . لكنه غير تاريخـــه بانضمامه الى حزب الأحرار الدستوريين ، ثم شـــوه تاريخـــه وصورته فى نظر الجمهور وأصبح مكروها من أغلبيـــة الشعب وليس موضع ثقة ، حين هدم الائتلاف وقام بانقلابه المعروف فى عام ١٩٢٨ ــ وهو الذى تكلمنا عنه فى أول الكتاب ــ اذ اعتدى حينئذ على الدستور وعطل الحياة النيابية وحكم البلاد حكما مطلقا . فظل الشعب منذ ذلك الوقت ينظر اليه بعين الريبة ويخاف من مقاصده .
ولولا ذلك لكان من الممكن أن يصبح من كبار القـــادة ذوى التـــأثير فى الرأى العام ، لأنه فى الحقيقة كان ينطوى على وطنية كبيرة ، ولكنه ضل السبيل ، وأخطأ الوسيلة بسبب طموحه الشخصى وتطلعه الى الحكم وحبه للرئاسة . ثم انه لم يكن من رجال الكفاح الشعبى لنزعتـــه الارستقراطية ، غير أنه فى ذلك العام (١٩٣٥) كان قد مر دهر طويل منذ حدث ذلك الانقلاب ، وتوالت الأحداث فبعدت ذكراه وخفت حدة الكراهية والريبة نحو صاحبه ، واكتسب حزب الأحرار الدستوريين بعض الشعبية حين عارض الغاء الدستور وائتلف

مع الوفد لمقاومة صدقى باشا وعهده ، وكان محمد محمود باشا يذهب مع النحاس باشا زعيم الوفد فى زيارات الأقاليم ويتصلان بالشعب ، فمحا هذا شيئا مما كان فى نفس الجمهور ضد رئيس الأحرار الدستوريين . وكان الرجل على كل حال يتمتع باحترام كبير .

وفى هذا الوقت (أى فى أثنـــاء هذه الأزمة سنة ١٩٣٥) حين أدلهمت الأمور ، وأصبحت البلاد تواجه شـــبه كارثة من موقف الانجليز والوزارة ــ لم يكن الشعب يفكر الا فى الحـــاضر والمستقبل ولا يريد أن يلتفت كثيرا الى الماضى . فحين أعلن الأحرار الدستوريون اذن عن موعد هذا الاجتماع الذى قرروه ، والخطاب الذى ســيلقيه رئيسهم « محمد محمود باشا » ، وكان الشعب يتطلـــع الى قائد يرفع الصوت ليدافع عن قضيته ويبين له الطريق الذى يسلكه ــ رحب بسماع هــذا الخطاب وأقبل بحماس لحضـــور هــذا الاجتماع ، ولم ينظر الى « محمد محمود » الا كزعيم وطنى سيقف على منبر عام ليعبر عن شعور الشعب وارادته . لذلك كان الاقبال على حضور هــذا الاجتماع الذى عقد فى كازينو آل لطف الله بالزمالك عظيما ، وكان اهتمـــام الجمهور المثقف بشهود هذا الحفل دليلا على قوة الشعور بسوء الأحوال التى وصلت اليها البلاد ، وعلى أن الأمة متيقظة متنبهة لمصيرها وما يراد بهـــا ، وعلى استعداد للتحرك أو الثورة لتغيير الوضع القائم .

وقد علقت الأهرام قبيل موعد الاجتماع على هذا الاقبـــال الكبير على حضوره وسماع الخطاب فقالت ان هذا الاقبـــال « هو أقوى دليل مادى حاسم على أن البلاد متيقظة وأنها ممتلئـــة حيـــاة » ، وقالت : « فليتدبر الانجليز الأمر ، وليتجنبوا الخطأ الذى وقعوا فيه فى سنة ١٩١٩ ، وليتجنبوا سوء تقدير الشعور فى البلاد كما فعلوا منذ ستة عشر عاما . هذه كلمة نقولها لمصلحة مصر ولمصلحة بريطانيا » .

وبعد الاجتماع علقت الأهرام عليه فى مقال افتتاحى فى يوم ٩ نوفمبر تحت عنوان : « داعى الوطن » فكان مما قالت : « عشرة آلاف شخص أو يزيدون من شيوخ مصر وفتيانهـــا جمعتهم أمس الأول فى كازينو آل لطف الله كلمة مصر ، وضمهم فى صعيد واحد داعى الوطن » .

فماذا قال « محمد محمود » فى خطبته ؟

لم يكن «محمد محمود باشا» خطيبا شعبيا ، فكانت خطبته أشبه بمحاضرة سياسية ، لكنه كان يلقيها بتؤدة وقوة . وكانت الخطبـــة تعبر عن حقائق ، وتنطق بلسان الأمة ، وكانت حملة قوية على الوزارة القائمة .

وقد بدا المتكلم حديثه بأن قال : « لقد أعطينا الوزارة فرصة ، ولكن لما حدث النزاع الايطالى الحبشى ، وكانت مصر فى مقدمة الدول الذى يمسها هذا التطور ــ أصبحنا نلمس بصورة جلية واضحة أن البلاد معرضة لأن يضيع عليها من الحقوق التى كسبت ما لا يصح السكوت عليه ، وأنها قد ترجع الى الوراء خطوات كانت تقدمتها الى الأمام .. فرأيت أن أحدثكم لأبين لكم عظيم ما قد تتعرض له حقوق مصر من خطر ، وما أحاطت به هذه الوزارة هذه الشئون من صمت طويل ..

ثم حمل على الوزارة حملة شديدة لاستسلامها ، وتهاونها فى حقوق مصر ، واعراضها عن الافضاء الا للمندوب السامى بقراراتها ونياتها . وقرر أن اعلان الدستور واعادة الحياة النيابية حق من حقوق الأمة ، وكل تدخل من الانجليز اعتداء صريح على حق مصر المعترف به من الانجليز أنفسهم . كما أن تدخلهم فى الادارة المصرية افتئات آخر . واستئثارهم بالدفاع عن مصر مضيع لكيانها السياسى ، متناقض مع ميثاق « كيلوج » مهدد لسلامة مصر .

ووصف الوزارة القائمة بأنها « وزارة تفريط » ، فلا هى احتفظت بالحقوق المعترف بها فى تصريح ٢٨ فبراير ، ولا هى استفادت من الخطوات التى قطعتها مصر فى مفاوضاتها المختلفة مع انجلترا .

وبين تدخل الانجليز فى الشئون الداخلية والادارة المصرية ، قائلا : « لقد ازداد التدخل البريطانى فى هذه الشئون جميعا عن رضا وطواعية من الوزارة القائمة بصورة « جعلت هذه الوزارة ستارا لارادة الانجليز ، لا أكثر ولا أقل » !

« فالادارة الأوروبية للأمن العام قد ازداد تدخلها فى هذا العهد ازديادا لم يعهد قط من قبل حتى كادت تصبح صاحبة الاشراف الفعلى على وزارة الداخلية كلها . وأشار الى وجود المستشار القضائى والمستشار المالى (الانجليزيين) « وزادت الوزارة المستشار التجارى وهو المسيطر على الوزارة كلها ، وسلطاته تمتد الى الوزارات الأخرى ــ كما أشار الى الموظفين الانجليز والأجانب الذين يتدخل المندوب السامى لتجديد عقودهم ، وجيش الاحتلال المسيطر على مصر وجيش مصر .

ثم قال : « وهكذا أصبح هذا الاستقلال الداخلى الذى حصلنا عليه بجهودنا وتضحيات أبناء هذا الوطن بحرياتهم ودمائهم ــ حبرا على ورق !

وكذلك انتهى الأمر بهذه الوزارة ـ التى علقت الأمة عليها كبار الآمال عند تأليفها ـ الى أن ردت السلطة المصرية البحتـــة الى أيدى الانجليز » !

وقال : ان مصر ليس لها الآن استقلال داخلى ، ولا وجود دولى .

ثم أشار بعد ذلك الى اهمال الحكومة للحـــالة الاجتماعية والاصــلاح الداخلى وشئون العمال وغير ذلك .

وختم خطابه بالدعوة الى الاتحاد ، قائلا : ((فلنكن جميعا قلبا واحدا فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها . وعهد مصر بابنائها انهم أبر بها ساعة الشـــدة من أن ينسوها ليذكروا منافعهم واشخاصهم . لننس كل شىء الا مصر ، ولننس كل شىء الا استقلال مصر وحرية مصر ومجد مصر)) .

الحالة العــامة

كانت هذه خطبة وطنية صادقة ، هزت ـ مع اهتمام الجمهور بسماعها واقباله عليها ـ مركز الوزارة ، وكان لها دوى فى أنحاء البلاد . غير أن الوزارة كانت مؤيدة ـ كما عرفنا ـ من الانجليز ، فلا تستقيل الا باشــــارتهم ، أو بضغط شديد من الشعب . لكن موقفها على كل حال أصبح واضحـــا أمام جميع أفراد الأمة . وهذه الخطبة زادت من تعبئة الشعور الوطنى الذى كان قد وصل الى حد الامتلاء .

اهتم الجمهور بهذه الخطبة لأنهـا عبرت عن اســـتيائه من الحال التى وصلت اليها وسخطه على الوزارة . ولكن الخطة لم تكن واضحة لو فرض أن الوزارة قدمت استقالتها ، فماذا سيكون الوضع بعدها ؟ وكيف يمكن تغيير هذه الأحوال والوقوف فى وجـه الانجليز وازالة سيطرتهم ؟ كان الزعمـــاء مختلفين ، والشقاق بينهم عميقا بل يبلغ حد العداء ، والدعوة الى الاتحاد التى وجهها محمد محمود مبهمة ، ولم يضع هو خطة لتنفيذها .

ومع أن هذه الخطبـــة كانت صادقة فيما تضمنته من حقائق ، الا أن المشتغلين بالسياسة كانوا يعرفون أن وراء هذه الخطبـــة وحركة الأحرار الدستوريين ـ كان وراء ذلك أيضـــا غرض الوصول الى الحكم . وكانت الشائعات تتردد منذ وقت طويل عن قرب عودتهم الى الحكم ، وأن محمـــد محمود هو الذى سيؤلف الوزارة بعد نسيم . ولكن اذا حـــدث هذا ، فماذا يكون موقف الوفد الذى يمثل الأغلبية ؟ سيعارض ذلك طبعـــا ، وستعود الحرب الحزبية كما كانت أو أقوى . وهناك أحزاب الأقليات أيضا متربصة وتتطلع الى السلطة . فالطريق غير واضح أمام الشعب ، والصفوف متفرقة والأفكار مبلبلة . والانجليز يعرفون هذا الخلاف بين الأحزاب ، ومستعدون لاستغلاله حينما يريدون . وهم على كل حال ماضون فى تنفيـــذ سياستهم

الاستعمارية بدون عائق ، وقد تمت لهم السيطرة على الشئون الداخلية ، وملأوا البلاد بقواتهم ، وأضاعوا استقلال مصر وأطاحوا بدستورها . فما ينقذ البلد من هذا الوضع الذى تدهورت فيه الأمور ؟ لا يمكن انقاذ الوطن الا بالاتحاد . ولكن كيف يتم الاتحاد الذى يطالب به الرأى العام ، والزعماء متنابذون ، وفى نفوسهم ما فيها من ضغائن ومع ما بينهم من عدم الثقة ، ولا يمكن ازالة ما هنالك من خلاف أو عداء ؟ كانت هذه نقطة الضعف فى الموقف ، أو المأساة فى ذلك الوقت .

وعلى كل ، فان الشعب فى ذلك الوقت كان ينتظر كلمة الوفد التى سيقولها فى الاحتفال بيوم الجهاد الذى كان موعده قد اقترب ، فبعد أيام وفى يوم ١٣ نوفمبر سيقيم الوفد احتفاله الكبير ــ كما ذكرنا ، وسيلقى رئيس الوفد « مصطفى النحاس باشا » خطابه الذى يعرض فيه الموقف ، ويعلن رأى الوفد فى الحالة والمنهج الذى يتبع ، ويرد على الدعوة الى الاتحاد التى أذاعها رئيس الأحرار الدستوريين . وكان لابد أن يحدد الوفد الآن مواقفه من الانجليز ومن الوزارة ، ولابد أن يكون موقفه حازما ومتطابقا مع شعور الأمة ، والا أفلت منه الزمام . فكان الشعب منتظرا ومتلهفا لأن يعرف قرارات الوفد ، الذى ما زال يمثل الأغلبية الشعبية .

وقبيل هذا الاجتماع فى يوم ١٢ نوفمبر ظهرت فى جريدة « الأهرام » مقالة تصور الحالة العامة وتؤكد الدعوة الى الاتحاد . وقد كتبها أحد المواطنين بامضاء رمزى (ا. م. ف) وتبدو فيها الروح الوطنية والاخلاص . ونرى أن هذه المقالة وثيقة تاريخية تصور الموقف فى ذلك الوقت وتعبر عن شعور المواطنين ، ولذلك ندون منها هذه الفقرات . قال هذا الكاتب الوطنى وهو يشعر بعمق المأساة التى تمر بها البلاد :

« تجتاز مصر اليوم أزمة من الأزمات المعدودة فى تاريخها ، فان الخلاف الناشب بين بريطانيا العظمى وايطاليا قد زج بنا من حيث ندرى ولا ندرى فى أزمة لم نتعرض لمثلها من قبل ، تحتاج منا الى التفكير الطويل والمجهود المضنى والعمل المتواصل ، بل تحتاج الى أن نتضافر ونتكاتف ونقف أمامها كالبنيان يشد بعضه بعضا .

فالانكليز بما لهم من السيطرة علينا وبفضل جيش الاحتلال والتحفظات الأربعة ، قد اتخذوا من موانينا مراسى لأساطيلهم ومن مطاراتنا ملاجىء لطياراتهم ، بل أصبحوا يتصرفون فى جميع مرافقنا تصرف المالك فى ملكه ، لا يسألون عما يفعلون . فأصبح استقلالنا حبرا على ورق . وصرنا فى نظر ساستهم كاستراليا ونيوزيلاندة ، فيقول أحد وزرائهم امام جميع العالم

انهم سيتخذون الاسكندرية قاعدة لأسطولهم كمالطة وجبل طارق ..
فهل لهذه النتيجة المحزنة ثرنا فى سنة ١٩١٩ ، وضحينا بدمائنا وأموالنا ؟ وهل لهذه النتيجة قامت الأمة على بكرة أبيها تناضل الانجليز ، وهم فى ابان انتصاراتهم فى الحرب الكبرى ، وتنتزع منهم استقلالها مخضبا بدماء شبابها وكهولها ، بل بدماء نسائها وأبنائها ؟ ان أعظم المتشائمين فى سنة ١٩١٩ لم يكن ينتظر هذه النتيجة المؤلمة !

ثم يدعو الى اتحاد الصفوف ، فيقول : « هل نسى الزعماء المحترمون أحقاد النفوس وسخائم القلوب وشهوة الحكم ، فقاموا قومة رجل واحد يطالبون بحقوقهم وحقوق بلادهم ؟ أين رجل الساعة الذى يمكنه أن يجمع شتات هؤلاء الزعماء المتنافرين المتنابذين فى صعيد واحد ، كما جمعهم المندوب السامى البريطانى على مائدة الشاى فى قصر الدوبارة .. بل أين رجل الساعة الذى فى مقدوره بما له من المكانة عند الجميع أن يجمع كلمة هؤلاء الزعماء المتباغضين ، وأن يهيب بهم أن الوطن يناديكم وأن الأمة التى تفخرون بالانتساب اليها فى حاجة الى معونتكم وخدمتكم ؟

« **أين رجل الساعة** فيدق ناقوس الخطر ، ويمسك بيده راية الوطن ، فيلتف حوله الأسود والأشبال للذود عن حقوق مصر من غاصبيها ، وعن حدود مصر من العدو المتربص الذى يكاد يغير عليها ؟

ويختم قائلا : « ثقوا أن الانكليز لا يسرهم الا أن يروكم مفككين متباغضين وانهم ليعملون ليل نهار لدوام هذا التنافر والتباعد ، ليستعينوا بهذا الخلاف بينكم على استعبادكم . وقل اعملوا فسيرى الله عملكم » .

شباب مصر هم رجال الساعة

كانت هذه دعوة مخلصة الى الاتحاد ، لكن تحقيق هذه الدعوة كان يبدو بعيدا أو شبه مستحيل . فالخلف والتنافر بين الزعماء كان راسخا ، كما ذكرنا ، وكانت بينهم ترات من أحداث الماضى لا يمكن أولا يريدون أن ينسوها . وقد تساءل كاتب المقال عن رجل الساعة الذى ينقذ الموقف ويحقق المعجزة . وكان محتما أن يظهر ــ كما ستبين الأحداث القادمة ــ من ينقذ الموقف ويحقق الأمل الذى يتمناه الكاتب . لكن رجل الساعة الذى سيتم على يده الانقاذ ، والذى « سيدق ناقوس الخطر ويمسك بيده راية الجهاد » ــ لن يكون واحدا ، ولكن مواطنين عديدين ، سيكونون كثرة لا يحصيها العد ، وهم ألوف من شباب مصر العامرة قلوبهم بالوطنية ، المتصفين بالشجاعة والحمية والغيرة على بلادهم ، الصافية نفوسهم من النزعات التى تشوب نفوس الزعماء ورجال السياسة ، وهم لا يفكرون الا فى

مصر وحرية مصر ، ولا تنبض قلوبهم الا بدافع العمل من أجل مجد مصر . هؤلاء هم الشباب من طلبة الجامعة والمعاهد العليا ، وطلاب المدارس الثانوية في العاصمة والأقاليم ، والشباب من ذوى المهن الحرة والعمال — هؤلاء سيكونون هم الطليعة التى تتقدم لتحمل الراية وترفع صوت الوطن ، وتعلن احتجاجها القوى بدمائها على المستعمرين المعتدين على البلاد ، وعلى المقصرين المفرطين فى حق الوطن .

وأراد القدر أنه فى تلك الظروف أجريت الانتخابات فى الجامعة المصرية لانتخاب أعضاء اتحاد الطلاب ، فجرت الانتخابات فى خلال الأسبوع الأول من نوفمبر ، وأسفرت عن تكوين « لجنة عليا » جديدة للطلاب . وكانت الانتخابات حرة ، فلم تكن الدولة ولا الادارات تتدخل فى ذلك الوقت فى انتخابات الطلاب . فاختار الطلاب من يمثلونهم ومن يثقون فى وطنيتهم واخلاصهم ، ومن يعرفون قوة شخصيتهم . فجاءت اللجنة العليا الجديدة فى الحقيقة لجنة قوية ، وهذه اللجنة هى التى تقدمت الصفوف وحملت عبء القيادة بدلا من الزعماء . ودعت الى الجهاد ، فلبى شباب الجامعة والمعاهد والمدارس والعمال نداءها . فقامت اذن الثورة الوطنية التى بدأت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وهى التى غيرت تلك الأوضاع ، وحولت مجرى التاريخ ، ونتج عن تضحياتها وجهودها انقاذ الوطن . وكانت هذه الثورة هى التعبير عن روح مصر المتجددة ، وهى التى أعادت ذكرى ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، وجاءت لتكمل جهادها ، وتنقذ النتائج التى كانت وصلت اليها تلك الثورة بعد ما صارت مهددة بالزوال .

لكن انفجار الثورة كان لابد له من سبب مباشر ، بعد أن تجمعت العوامل الرئيسية ، وهذا السبب هو الشرارة التى توقد النار فى مستودع البارود . فكان هذا السبب أو الشرارة هو التصريح الرسمى الذى صدر من وزير خارجية بريطانيا وهو السير « صمويل هور » . فقد أعلن هذا التصريح فى يوم ٩ نوفمبر ، ونشرته الصحف فى مصر يوم ١٠ نوفمبر . وتلا ذلك ذكرى يوم الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ، فعندئذ تحركت روح مصر من جديد واندفع الشباب ليبدأ حركته المجيدة ، ووقع الانفجار الذى دوى فى مصر وسمع صداه فى العالم ، فهز قواعد السياسة البريطانية ، وأجبر البريطانيين على أن يغيروا سياستهم ويتخلوا عن عنادهم ، ويستجيبوا مرغمين لصوت مصر ، ويبدأوا فى اعادة الحقوق لها . ومن ثم تبدأ حقبة جديدة فى حياة الوطن .

ونبين فى الفصل التالى حقيقة هذا التصريح وما كان له من آثار ، وكيف بدأت تلك الثورة الوطنية الخالدة فى تاريخ مصر .

الفصل الثالث عشر

ثــــورة ســـنة ١٩٣٥

- ١ -

تصريح ((هور)) ـ أنفجار الثورة

كان الشعور الوطنى معبأ خلال الأيام الأولى من شهر ((نوفمبر)) سنة ١٩٣٥ . فقد مضى الآن نحو عام على قيــام الوزارة النسيمية التى ألفت فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ فاستقبلتها الأمة حينذاك ـ كما عرفنا ـ بمظــاهر الفرح والابتهاج ، ولما أعلنت الغاء دستور صدقى ونظامه البـــائد فى بداية عهدها ، لم يكن هناك شك لدى الشعب فى أن هذه هى الخطــوة الأولى التى ستعقبها حتما الخطوة الثانية ، وهى اعادة دستور الأمة وهو الذى صــدر سنة ١٩٢٣ ، فلا يعقل أن تعيش الأمة من غير دســـتور ، وهى التى جاهدت وضحت من أجل ايجاد النظام الدستورى ، الذى يحقق ارادتهـــا ويحمى حقوقها وحرياتها . وأعطى الشعب للوزارة الفرصة وهادنتها الأحزاب ، كما رأينا ، لتعد أمرها لاعلان اعادة هذا الدستور .

ثم مرت الأيام فالشهور وطال الانتظار ، ولم يعد الدستور . وكان كل ما تفعله الوزارة أن تلقى الى الشعب بالوعود بعــودة الدســـتور قريبا ، أو باصدار بيان عن المسألة ، أو بأنها تسعى لتذليل الصعاب ونحو ذلك ، وظل الوفد يؤيدها وهى تمنيه بالأمل ، وهو قابل لهذا الوضع لأسباب ظاهرة أو غامضة ، حتى بدأت ثورة الشباب المتملم عليه وبعض الصحف الوطنية وكاد أن ينفد الصبر . ولـمـا قامت الحرب الايطالية الحبشية ازداد الموقف تعقيدا وفرضت انجلترا سيطرتها ، وملأت البلاد بجيوشها وتصرفت فى شـــئونها وأعادت حكم الاستعمار ، وهكذا استمرت الحال على ذلك وبدأ ينكشف زيف الوعود ولم يعد فى قوس الصبر منزع .

غير أن الشعب مع ذلك كان لا يعرف الحقائق بصفة قاطعة أو رسمية ، فقد انتهجت الوزارة خطة التكتم والسرية ، وكانت المبادلات بينهـــا وبين الوفد أو بينها وبين المندوب السامى تجرى فى الظلام ، فمع أنه كان معروفا أن هناك عقبات واعتراضا من جانب الحكومة البريطانية الا أن جمهور الشعب لم يكن يعـــلم أن الوزارة قد استشارت ـ رسميا ـ الحكومة البريطانيـــة

بشأن الدستور ، ولم يعلن رد قاطع بالرفض من جهة البريطانيين ، فلم ينقطع الأمل نهائيا وان كان غضب الشعب وسخطه مما وصلت اليه الحال ومن ضياع حقوق الوطن بلغ مداه ، وكاد أن يتم العام ولم يبد ما يدل على أي تغيير . فصار الشعب يومئذ متحفزا ، وظهر النشاط السياسي في الجامعة وفي دوائر الأحزاب ، وكان الشعب والشباب بصفة خاصة يريد أن يعبر عن شعوره في ذكرى يوم الجهاد الوطني تعبيرا قويا .

تصريح ((هور))

وهكذا — كما قلنا — كان الشعور الوطني معبأ في الأيام الأولى من شهر نوفمبر ، وعلى وشك الانفجار . وفي يوم ٩ نوفمبر جاءت الشرارة التي أوقدت النار وأحدثت الانفجار . وكانت هذه هي التصريح الذي أعلنه وزير خارجية بريطانيا السير « صمويل هور » الوزير في حكومة المحافظين ، وذلك في أثناء الاجتماع السنوي الذي يقيمه محافظ لندن في قاعة « الجلد هول » بلندن . أعلن هذا التصريح في ذلك اليوم ونشرته الصحف المصرية في اليوم التالي يوم ١٠ نوفمبر ، فجاء هذا التصريح صدمة قوية للشعب المصري وكان بمثابة قنبلة فجرت الموقف الذي كان من نفسه قابلا للالتهاب . ذلك أن هذا التصريح قطع الأمل نهائيا وكشف موقف كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بصفة رسمية ، وأعلن للشعب بصفة قاطعة لا يبقى معها أي شك أن لا دستور هناك ولا معاهدة ، أي ولا استقلال .

كشف هذا التصريح عن حقيقتين كبيرتين : **الأولى :** أن الحكومة المصرية لجأت الى الحكومة البريطانية وجعلتها المرجع الذي يستشار وينفذ أمره في موضوع الدستور : عودته أو عدم عودته — مع أن الدستور من شأن الشعب والملك وحدهما ، ولا علاقة لبريطانيا به بمقتضى تصريحها نفسه الذي أصدرته في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والتزمت به . فهذا اذن تفريط وتهاون من جانب الحكومة المصرية أو النسيمية في حق ثابت من حقوق مصر وتسليم للعدو بهذا الحق ، وهذا ضياع للاستقلال الداخلي . فالوزارة فرطت اذن في حقوق البلاد وظلت تخدع الأمة بالآمال ، فهي غير جديرة اذن بالثقة .

والحقيقة الثانية : أن بريطانيا أشارت بعدم عودة دستور سنة ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣٠ — لأن الأول — كما أعلنت — غير صالح للعمل ، والثاني لا يتفق مع رغبات البلاد . والاشارة معناها الأمر — فهكذا هي تعنيها ، أو هكذا على الأقل تفهمها الوزارة النسيمية . فالحقيقة اذن أن الانجليز هم الذين

أمروا بأن لا يعود دستور الأمة الذى تطلبه والذى هى مجمعة عليه ، وهـذا اعتداء على حق البلاد . والتصريح الذى أعلن هو اعتراف رسمى من أعلى جهة مسئولة عن السياسة الخارجية البريطانية — اعتراف بهذا الاعتداء والتدخل غير المشروع فى شئون مصر الداخلية ، ومناقض لما اعترفت به بريطانيا نفسها فى تصريح ٢٨ فبراير الذى أبلغتـه للحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٢ وأعلنته للعالم . فمعنى هذا الآن انتزاع حق معترف به كسبته مصر منذ ثلاثة عشر عاما ومارسته طويلا وطبقته فمصر تعـود اذن القهقرى الى ما كان قبل هذا التاريخ .

ومن حيث المعاهدة ، فان التصريح كشف أيضـا عن حقيقة أخرى — وهى الثالثة — وهى أن بريطانيا لا توافق الآن على عقد اتفاق أو معـاهدة لتسوية العلاقات بين البلدين ، وانما ستنظر فى ذلك « عند حلول الموعد » : أى الموعد الذى تراه هى فى وقت غير معلوم ، وقد يكون هذا الوقت بعيدا أو لا يأتى على الاطلاق . فهذا تعليق لأهم مسألة تشغل مصر ، وهى عقد اتفاق لتحديد العلاقات لتضمن الاستقلال — تعليقها على أمر مجهول ، وقد لا يحل هذا الموعد أبدا .

فالخلاصة أن بريطانيا أمرت بعدم عودة الدستور ، وانه ليس هناك استعداد للاتفاق . وقد كشف وزير خارجيتها السر بصفة رسمية وعلنية . ولتبق مصر اذن فى حالتها كما هى ، وقد حولتها بريطانيا الى شبه «محمية» أو « مستعمرة » ، وبريطانيا مسرورة ويدعوها الى مزيد الارتيـاح أن مصر — كما قال وزير الخارجية البريطانية المذكور — مصر « تلبى بكل طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر ، والشعور الودى ، بدون أى مقابل ، بل وفى الوقت الذى تمنع فيه بريطانيا دستورها وتعتدى على استقلالها . فماذا تريد بريطانيا غير ذلك ، وما حاجتها اذن الى الاتفاق ؟ !

ونورد الآن نص هذا التصريح : « .. ويسرنى أن تكون الحوادث الأخيرة (يقصد الحرب الايطالية الحبشية وما يتعلق بها) قد أوضحت هذا الشعور الودى ، وقامت دليلا على اتفاق المصالح . ولكن سمعنا من بعض المصـادر نغمة مختلفة ، فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استـغلال الموقف الحالى لمصلحتها على حساب المصلحة المصرية ، فهـذا غير صحيح . ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين ، لمصلحتهما المشتركة . ولمزيد ارتياحنا رأينا مصر تلبى بكل

طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر . ولا يمكن هـذا العمل الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا ، **عند حلول الموعد** ، لوضع علاقاتنا على أساس دائم مرض للفريقين .

« وكذلك لا صحة على الاطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر ، بشكل يوافق احتياجاتها . فنحن بحسب تقاليدنا لا نريد ولا يمكن أن نقوم بمثل هذه المعارضة . **أجل ، اننا عندما استشارونا أشرنا بعدم اعادة دستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ ، ما دام قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل ، وأن الثانى لا ينطبق على رغبات البلاد . فعلينا اذن كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية وأن نواجه الأمور بصراحة** » .

فهذا هو نص هذا التصريح وقد شرحنا مضمونه ، وقد أثبت الوزير اعتداء بريطانيا على حقوق مصر من حيث أراد أن ينفيه ، فعباراته يناقض بعضها بعضا . والخلاصة أنه يكتفى بالتعاون الودى الحر والصداقة ، فمصر تعطى كل شىء فى نظير اعتداء بريطانيا على استقلالها ودستورها .

اجتماع الوفد ونداء الجامعة

لم يعد فى الأمر اذن جدال ، وقد أوصلت بريطانيا مصر الى حد اليأس تماما كما أوصلتها من قبل فى أوائل سنة ١٩١٩ حين أصرت على منع الوفد المصرى من السفر الى أوروبا لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فكان هذا هو السبب الذى أدى الى ثورة سنة ١٩١٩ . وهذا سبب مثله سيؤدى أيضا الى ثورة مماثلة فى سنة ١٩٣٥ . وكان هذا محتما أن يحدث . فان مصر لا تعرف اليأس ، وقلوب أبنائها ممتلئة بالايمان عامرة بالوطنية ، وشبابها قوى الارادة ، يتصف بالشجاعة ويتحدى الصعاب ، ومستعد أن يذود عن حقوق بلاده ويصون كرامتها ، وأن يتقدم الصفوف ويقدم التضحيات . ورجال السياسة والزعماء قد هالهم موقف بريطانيا وأدركوا أن السياسة لم تحقق شيئا ، وأن مصر تواجه الآن مستقبلا مجهولا مظلما ، فدفعتهم الوطنية الى أن يغيروا موقفهم وأن يبدأوا العمل ، ويعلنوا الاحتجاج على الوزارة والانجليز وينضموا الى الأمة فى جهادها .

وهكذا أخذت الأحداث تترى منذ صدر هذا التصريح ، وبدأ العمل ، **وحدث** الانفجار الذى كان متوقعا ، وبدات الثورة .

نشر التصريح فى مصر فى يوم ١٠ نوفمبر (الأحد) وأخذت الصحف المصرية تهاجمه وتحتج عليه ، وفى يوم الاثنين (١١ نوفمبر) اجتمع « الوفد المصرى » ونظر فى الحالة بعد صدور التصريح ، واتخذ قراراته التى بدأ بها خطة جديدة . وفى اليوم التالى (١٢) اجتمعت « الهيئة البرلمانية الوفدية » فى النادى السعدى ، وكان اهتمام الأعضاء بالحضور كبيرا ، فبلغ عدد الحاضرين (١٣٨) عضوا من الشيوخ والنواب الوفديين السابقين (نشرت الصحف أسماءهم) ، وأبرق المعتذرون بموافقتهم على ما تصدره الهيئة من قرارات . وكان الاجتماع حماسيا تجلت فيه الروح الوطنية والاصرار على الكفاح لتنال مصر حقوقها . وألقى « مصطفى النحاس باشا » بيانا مطولا عن الموقف السياسى وعلاقات الوفد بالوزارة منذ قيامها . وبعد مناقشة دامت ساعتين وافقت الهيئة على القرارات التى تعبر عن رأى الوفد ، والتى اتفق على أن يعلنها رئيس الوفد فى اليوم التالى فى الاحتفال الذى يقام لعيد الجهاد الوطنى .

ومن جهة أخرى اجتمعت « اللجنة التنفيذية العليا » التى تمثل اتحاد طلاب الجامعة فى يوم الاثنين (١١ نوفمبر) عقب صدور التصريح ، وأصدرت نداء وطنيا نشرته الصحف فى يوم (١٢) قبيل الاحتفال بعيد الجهاد ، دعت فيه الى أن يحتفل طلبة الجامعة والأمة بهذا اليوم احتفالا يليق بجلال هذه الذكرى ، واحتجت على عدوان الانجليز ، وأعلنت بدء الجهاد وأنه لا غرض للطلاب الا السعى للاستقلال التام لمصر والسودان . وكان هذا بيانا قوميا أصدره الطلاب بوحى من وطنيتهم ، بعد أن اتفقوا على أنهم بعيدون عن الأحزاب وأنهم لا ينظرون الا الى الوطن قبل كل شىء . فكان لهذا البيان أثر كبير فى أوساط الطلاب والشباب عموما ، وظهرت استجابتهم له ، كما قابلته الأمة بالموافقة والتأييد .

وفى الوقت نفسه توقعت الحكومة أو توقع الانجليز فى وزارة الداخلية ــ اذ كان الذى يسيطر على وزارة الداخلية « المستر كين بويد » مدير ادارة الأمن العام الأوروبية ، وتحته امرته عدد من الضباط و « الكونستبلات » الانجليز ــ توقعوا ما سيحدث فى يوم عيد الجهاد الوطنى ، فأخذوا يجرون استعداداتهم لهذا اليوم وقرروا الاستعانة بالجيش المصرى لضرب الشعب . فنشرت الأهرام فى يوم ١٢ نوفمبر هذه العناوين : « الجيش وحفظ النظام فى داخل البلاد » ــ « صدور التعليمات بالاستعداد » ــ « مدير الادارة الأوروبية عند وزير الحربية » : وهكذا كان الانجليز والملك وأعوانهم من الوزارات الرجعية يستعينون دائما بالجيش ليسلطوه على الشعب ليقتل

أبناءه ويخمد حركاته الوطنية . وكانت هذه وظيفة الجيش الوحيدة عندهم في ذلك الزمان .

وذكرت الأهرام بعد العناوين ما يلي : ــ « أشرنا قبلا الى ما استقر عليه رأى ولاة الأمور من الاعتماد على الجيش المصرى فى المحافظة على النظام داخل البلاد ، علاوة على قوات البوليس الأصلية . ثم ذكرنا منذ أيام أن مدير الأمن العام قابل وزير الحربية للاتفاق معه على الطريقة التى تتبع فى استخدام قوات الجيش عند الحاجة الى استخدامها . وقد اقتضى البحث الجارى بين وزارتى الحربية والداخلية فى هذا الصدد أن يقابل مستر « كين بويد » مدير ادارة الأمن الأوروبية بوزارة الداخلية حضرة صاحب السعادة وزير الحربية فى منتصف الساعة الأولى من بعد ظهر أمس . وصدرت الأوامر بالاستعداد . وقد شرعت قوات الجيش المصرى فى القاهرة تتمرن بميادين ضرب النار بالعباسية وطريق السويس والمعادى أمس » .

هذا ما ذكرته الأهرام . أى أن مستر « كين بويد » يتوجه الى وزير الحربية ويطلب منه ــ أو يأمره ــ بانزال الجيش المصرى لضرب المواطنين ، فيطيع وزير الحربية ويأمر الجيش بذلك .

ونشر فى **الصحف يوم ١٢ برنامج الوفد وهو أنه ((يحتفل الوفد المصرى بذكرى عيد الجهاد الوطنى ، ويجتمع أعضاء الوفد والهيئة الوفدية الساعة العاشرة والنصف صباحا (يوم ١٣ نوفمبر) وعلى رأسهم حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى النادى السعدى ، ثم يقصدون الى ضريح الزعيم الخالد المغفور له ((سعد زغلول باشا)) مجددين العهد بمناسبة هذه الذكرى ، ويقرأون الفاتحة ثم ينصرفون)) .**

(كان ضريح سعد اذ ذاك فى الامام الشافعى قبل أن ينقل رفاته فى العام التالى : ١٩٣٦ الى الضريح الحالى بجوار بيت الأمة باحتفال كبير فى عهد الوزارة الوفدية . **فكانت الوفود تحج الى هذا المكان البعيد) .**

« وفى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر يقام الاحتفال الكبير فى السرادق المنصوب فى جوار بيت الأمة ، ويلقى حضرة صاحب الدولة النحاس باشا كلمة الوفد المصرى فى خطاب سياسى جامع يتناول الموقف الحاضر » .

وكان الاقبال على حضور هذا الاحتفال لا نظير له . فقد طبعت عشرة آلاف بطاقة للدعوة لحضور هذا الاحتفال فوزعت فى ساعتين ، فطبع

غيرها . وبلغ عدد المقاعد التى جمعت عشرين ألفـا ــ على ما ذكرت الأهرام والصحف .

وبات الجميع يترقبون طلوع يوم الجهاد الوطنى « الأربعاء : ١٣ نوفمبر » وكان بدء الثـورة .

الثـورة

بدأت الثورة من الجامعة :

(وسنعتمد فى وصف الأحداث على ما روته جريدة الاهرام ، لاعتدالها والتزامها الواقع دون قصد الاثارة ، فوصفها فى الحقيقة أقل من الواقع) .

فهذا هو الذى حدث منذ صباح يوم الأربعـاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ . صدرت « الأهرام » فى اليوم التالى تصف ما حدث فى ذلك اليوم « الأربعاء » **فكانت العناوين الكبيرة المنشورة فى الصفحة الأولى : « مظـاهرات أمس فى القاهرة والأقاليم ، احتفالا بذكرى عيد الجهاد الوطنى » ــ « اضراب الطلبة واصطدامهم مع رجال البوليس » ــ « اطلاق الرصاص على المتظاهرين » ــ « اصابات كثيرة من الطلبة والبوليس » ــ « بيانات عن الجرحى » ــ « أمام دار المندوب » ــ « الاعتداء على قنصلية انجلترا » ــ « ضـبـاط البوليس من الانجليز » .**

فكانت هذه هى الثورة

ثم أخذت تصف ما حدث فى الجامعة ، فقالت : « .. وقبل الساعة الثامنة من صباح أمس اندفعت سيول الطلبة من الباب العمومى للجامعة ، واحتشدوا بالفضاء الواقع أمامها ، وفى كل لحظة كان عددهم يزداد . وكلما وفد شـبـاب كلية أو مدرسة ومعهم علمهم يرفرف فوق الرءوس ــ استقبلهم زمـلاؤهم المجتمعون بالتصفيق الحاد والهتافات الداوية . وبعد زمن وجيز بلغ عددهم سبعة آلاف طالب ، ويزيد .

وأقام الطلبة منبرا للخطابة عند مدخل كلية الحقوق ، وفى وسط هزيم الرعد اعتلاه أحدهم وأخذ يلقى خطابه فى قوة وبيان واضح ، وجعل الخطباء يتناوبون الكلام مستعرضين موقف الأمة المصرية من عام ١٩١٨ الى يومنا هذا . وتعرض كثير من الخطباء الى الموقف السياسى الحاضر وما جنته سـيـاسة الاستعمار على البلاد ، وأشاروا الى تصريحات وزير الخارجية البريطانية

الأخيرة ، وتعاهدوا على أن يكون الشباب أول من يضحى فى سبيل مصر .
وكان الطلبة يقابلون الخطباء بالهتافات والتصفيق . وكان أروع الهتافات التى رددها الطلاب : « مصر فوق الجميع » ــ « نحن فداؤك يا مصر » ــ « فليسقط الاستعمار ــ « فليسقط تصريح هور » .

وبعد الساعة العاشرة بدأ زحف الطلبة العام نحو القاهرة ، لزيارة بيت الأمة وزيارة ضريح المغفور له « سعد زغلول باشا » .

ثم وصفت بعد ذلك سير المظاهرة

وخلاصة الوصف أن الطلبة خرجوا من الجامعة فى مظاهرة كبيرة ، واتجه معظمهم الى ناحية كوبرى الجلاء ، وبعد أن اجتازوا الكوبرى انضمت اليهم مظاهرة أخرى فزاد عددهم كثيرا . ولما أرادوا اجتياز كوبرى الاسماعيلية (التحرير الآن) متجهين الى الميدان تعرضت لهم قوة من البوليس وحاولت منعهم بالقوة فحدث اشتباك بينهم . وأطلق الجنود الانجليز الذين كانوا يسكنون فى « قشلاق » قصر النيل (مكان مبنى الجامعة العربية الآن) الرصاص على المتظاهرين ، ووصلت المظاهرة الى الميدان . ثم تفرعت ، فسار معظمها نحو ميدان عابدين . واتجه **عدد كبير الى دار المندوب البريطانى ،** فظلوا يهتفون بسقوط الانجليز وسقوط « هور » ففرقهم الجنود المصريون فساروا الى النادى السعدى وبيت الأمة .

وسارت مظاهرة أخرى من الميدان وهى تهتف بحياة الاستقلال والدستور ، حتى وصلت الى شارع « جامع جركس » ، ووقفت أمام القنصلية الانجليزية تهتف باللغة الانجليزية هتافات مختلفة فتعرض لهم حراس القنصلية وحاولوا الاعتداء على بعض الطلاب ، فدافع الطلبة عن زملائهم وحدث اشتباك ، وقذف بعض المتظاهرين دار القنصلية بالحجارة وحطموا زجاج نوافذها . وحضر الجند فقبضوا على بعض المتظاهرين .

وأما المظاهرة التى اتجهت الى ميدان عابدين ، فقد وصل المتظاهرون الى الميدان ووقفوا أمام السراى الملكية يهتفون بحياة الوطن والدستور وغير ذلك (وهنا ننقل الوصف مما جاء فى حيثيات محكمة عابدين التى نظرت قضية هذه المظاهرة فيما بعد) فاعترضتهم قوة من بلوك الخفر بقيادة اليوزباشى « عباس على أفندى » الذى حاول منعهم وتفريقهم فلم يتيسر له ذلك . وتطور الأمر بين الجنود والصفوف الأولى من المظاهرة ، الى أن لجأ « عباس افندى » الى اطلاق ثلاث أعيرة نارية ارهابا ، بأمر رئيسه مفتش البوليس « المستر نوبل » . وانقلب الأمر بعد ذلك الى مضاربة بين الفريقين استعمل فيها رجال

البوليس العصى الغليظة ، كما استعمل بعضهم الأعيرة النارية . فثار عليه بعض من تلقوا حملاتهم . وامتدت المضاربة فى بعض حالات الى شارع حسن الأكبر (كما جاء فى شهادات الشهود) .

وفى صباح هذا اليوم خرج طلبة مدرسة « فؤاد الأول الثانوية » بالعباسية فى مظاهرة . وخرج طلبة مدرسة التجارة المتوسطة بالظاهر . وفى الساعة التاسعة والنصف خرج طلبة « مدرسة الفنون والصناعات الملكية » بالعباسية فى مظاهرة كبيرة هاتفين بهتافات مختلفة ، واشتبكوا مع رجال البوليس فى شارع فاروق (الجيش) فى معركة عنيفة ، وأمر الضابط باطلاق النار فأصيب بعض الطلبة . كما خرج طلبة الطب والتجارة فاعتدى رجال البوليس عليهم ، ونقل المصابون الى مستشفى قصر العينى . وخرج طلبة القسم الثانوى بالأزهر .

وأما فى الأقاليم فقد أضرب طلبة المدارس الثانوية وخرجت مظاهرات ، وكان أشدها ما حدث فى مدينة « طنطا » حيث خرج طلبة « المعهد الأحمدى » فى مظاهرة فى نحو الساعة الثامنة ، وانضم اليهم طلاب المدارس الأخرى ، وساروا فى مظاهرة كبيرة يهتفون للعيد القومى وللدستور والوفد ، فتصدى لهم البوليس وحدثت معركة عنيفة أطلق فيها البوليس النار فجرح كثيرون ، وقتل طالبان هما : « محمد عبد المقصود شبكة » و « محمد محمود النقيب » . وقدر عدد الجرحى بثمانين مصابا (على ما جاء بالأهرام) .

وهكذا خرج الطلبة فى ذلك اليوم (١٣ نوفمبر) من الجامعة والمعاهد والمدارس فى مظاهراتهم ثائرين ، بدافع من نفوسهم وبوحى من وطنيتهم غير موعز اليهم من أحد ولا نتيجة تدبير سابق ، ولكن مدفوعين بشعورهم الوطنى ساخطين على ما وصلت اليه حال الوطن الذى صار يحكمه الانجليز بواسطة وزارة ضعيفة ، ومحتجين على عدوان الانجليز على دستور واستقلال البلاد . فكانت ثورة طبيعية ، ولذا كانوا مندفعين غير عابئين باطلاق النار ، فقد غلبهم الشعور حتى صاروا مستعدين للتضحيات .

وهناك حقيقة هامة يجب أن تلاحظ ، وهى أن خروجهم كان فى صباح اليوم قبل أن يلقى النحاس باشا خطبته وقبل احتفال الوفد ، فهذا لم يبدأ الا فى المساء الساعة الخامسة . فلم تكن الخطبة اذن هى التى دفعت الى الثورة . ولكنها جاءت مؤيدة للشعور العام ومطابقة لما تريده الأمة ، فقوت الارادة الوطنية وزادت الموقف اشتعالا .

احتفال الوفد
وخطبة مصطفى النحاس

فى مساء اليوم (١٣ نوفمبر) عقد الاجتماع الكبير فى السرادق الذى أقامه الوفد بجوار بيت الأمة للاحتفال بعيد الجهاد الوطنى . وقد وصفت الأهرام هذا الاجتماع بأنه « الاجتماع العظيم الرائع لتأييد الدستور والاستقلال » ، وقالت : « ما رأينا مقاما اتجلت فيه روعة الحق وعلت كلمته ، وبرزت صورة الأمة مثلما رأينا فى ذلك الاجتماع العظيم الذى ألقى فيه الوفد المصرى أمس كلمته عن الشئون القومية الحاضرة » .

ووصفت اقبال الأمة على شهود هذا الاجتماع ، فذكرت أن الوفود وفدت من القاهرة والأقاليم وتدفق الجمهــور فكان المجتمعون كأنهم موج زاخر أو طوفان من الناس . وقدرت عددهم بأكثر من عشرين ألفا . وقالت ان هــذا الاجتماع قد أحيا الذكريات القديمة ، وأقنع الناس أن الأمة عادت سيرتها الأولى من الاستعداد للجهاد فى سبيل استقلالها وكرامتها .

وقالت : « لقــد أيقظت الحوادث الأخيرة الشـعور وأذكت الاحساس وأهاجت العواطف ، حتى تكاد تلمح فى كل شخص تلقاه ثورة كامنة لا تنقصها الا شرارة بسيطة ثم تشتعل . وقد تألف من مجموع الذين شهدوا هذا الاجتماع جيش هائل متحفز متوثب . وما هو أن طارت الشرارة الأولى حتى اتصلت بالقلوب فأضرمتها وبالعواطف فأججتها . »

« هذه هى الوطنية المصرية الخالدة . وهذا هو الشعب المصرى العظيم . ولقد تجلى بالأمس مبلغ غضب الأمــة لنفسها ، واستشعارها بالاهانة التى لحقتها من جراء أعراض الانجليز عن مودتها وزهدهم فى الاتفاق معها . »

وقد اشترك فى الاحتفال عدد كبير من السيدات والفتيات المصريات اللائى بكرن فى الحضور **وجلسن فى الأماكن المخصصة** لهن فى الصفوف الأولى بجوار منبر الخطابة ، وكن يهتفن بحماسة شديدة لدستور الأمة والوفد وأم المصريين .

وكانت هتافات المجتمعين : « فلتحى الثورة » . « الدستور أو الثورة » . « يسقط الاستعمار » . « لتسقط انجلترا » . « ليسقط هــور وتصريح هور » .

وكان البوليس قد اتخذ تدابيره فى منطقة الاحتفال ونصب حصارا حولها . وعند ما حضر **النحــاس باشا رئيس الوفد المصرى** ليلقى خطابه ، اســتقبله

المجتمعون بما يشبه العاصفة . ووسط الحماس العظيم والتأثر الشديد وشعور الثورة الذى كان يجيش فى الصدور وقف النحاس باشا وألقى خطابه . وفى هذا الخطاب أعلن سياسة جديدة للوفد ، حيث غير موقفه السابق الذى أثار — كما عرفنا — كثيرا من الاعتراض والنقد . فيعتبر هذا الخطاب تاريخيا .

وهذا هو مضمون الخطاب :

بدأ النحاس باشا خطابه بأن تكلم على ذكرى ١٣ نوفمبر ، فقال : انه « عيد الحرية والتضحية والجهاد ، بما ضربه لنا زعيمنا الخالد المغفور له سعد زغلول باشا وزميلاه من المثل الأعلى . . وأعلنوا على ملأ الأشهاد أن مصر تطلب حقها فى الحرية والاستقلال التام . ولم يك سعد وزميلاه فى هـــذا المسعى الا صوت أمة أبية نهضت نهضتها واجمعت كلمتها على أن تنال حريتها مهمـــا صادفت من اعنات أو بذلت من تضحيات . . ولا بد لها باذن الله أن تظفـــر بأمانيها .

ثم تكلم عن العهد البائد — عهد صدقى — فقال عنه « انه كان عهدا مشئوما البسوه ظاهر الحياة الدستورية بعد أن ألغوا دستور الأمة باصدار دســتور أبتر ، تعالى فيه كلمة الوزراء وتهزل كلمة النواب ، وباجراء انتخابات باطـــلة أساسها الاغراء والاكراه وقوامها الرشوة والتزوير . وتحت ستار الدستور طغوا فى البلاد فأكثروا فيها الفساد .

ثم قال : « . . . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر الأمر الملكى بالغـــاء النظام البغيض . ولا جدال فى أنه كان من الأفضل والأصوب أن يعاد دســتور الأمة فى نفس الوقت الذى ألغى فيه دستور سنة ١٩٣٠ ، وهو ما سعينا يومئذ عند الوزارة اليه ولم ندخر وسعا فيه » .

ثم تكلم عن « المؤتمر الوطنى العام » الذى عقده الوفد فى يناير سنة ١٩٣٥ وقال ان عدد من حضروا فيه نيف على ثلاثين ألفا . وذكر قرارات هذا **المؤتمر** (وقد سبق ان ذكرناها من قبل) — وكان فى مقدمتها وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص . وقال ان هذا المؤتمر دل على قوة الوفـــد وتأييد الأمة له ، وعلى أنه لا يفتقر الى الرجال الأكفاء كما يزعم خصومه .

ثم أشار الى تنظيم شئون العمال ، والى مسألة الخبير الفنى التجارى ، ودافع عن الوزارة فى هذه المسألة .

ثم انتقل الى الكلام عن الاتصالات التى جرت بين الوفد والوزارة بشـأن الدستور . فذكر ما حدث من رفع الوزارة مذكرتها الى جلالة الملك فى شهر أبريل ورد الملك عليها (قد بينا ذلك فيما سبق) .

وقال : « وكان المفهوم وقـد اجتمعت ارادة الشعب والملك والوزارة القائمة على اعادة دستور الأمة ، انه لم يبق حائل يحول دون عودته . ولكن الانجليز الذين طالما أعلنوا أن الدستور المصرى متروك للملك وشعبه وحدهما وقفوا عثرة فى هذا السبيل .

ثم تكلم على اجتماع الهرم وما دار فيه وتبليغ المندوب السامى البريطانى (وقد أوضحنا كل ذلك من قبل) وأشار الى ما عرضـه رئيس الوزارة من استقالته ولكن الوفد طلب منه ان يبقى (وكان النحاس باشا قد بين فى اليوم السابق فى اجتماع الهيئة البرلمانية السبب فى هذا الطلب اذ ذكر أن نسيم باشا قال لأعضاء الوفد ان المندوب السامى يقدر الموقف قدره وانه كبير الأمل فى أن يتمكن خلال الصيف من اقناع حكومته بالعدول عن معارضتها . فرأى الوفد حينئذ أن يفسح لنسيم باشا فى الوقت حتى لا يقال أن الوفد أضاع الفرصة بتعجله) .

وأضاف النحاس باشا أن الوفـد « طلب أن تحتج الوزارة على الانجليز لتدخلهم غير المشروع . وقال : « وهذا ما فعلته الوزارة فقد احتجت كتـابة على الانجليز . (نقول : لا يوجد — فيما بين أيدينا من وثائق — ما يدل على أن الوزارة قدمت هذا الاحتجاج) .

ثم انتقل النحاس باشا الى المشكلة الحبشية ، فقال :

« ثم تفاقمت المشكلة الحبشية وتعقدت الحالة الدولية ، ووالت ايطاليا ارسال الجنود الى مستعمراتها الأفريقية .. وبدأ شبح الحرب فى الأفق . وهى اذا وقعت كانت حول حدود مصر وعند منابع النيل ، بل ربما كانت مصر لها ميدانا : برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتقل الموقف الى ناحية أعظم خطرا فتضاعفت الحاجة لاستئناف حياتنا الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الأمة تسيير أمورها فى هذا الجو العاصف المضطرب . وأصبح ضروريا تحديد المركز تحديدا دقيقا ، حتى اذا جد الجد ووقعت الواقعة كانت مصر على بينة من أمرها . نعم أصبح الأمر ، لا يقتصر على مطلبنا الدستورى ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال » . ثم قال : « وهذا ما سعينا له دائبين وتكلمت فيه

الوزارة مع المندوب السامى قبل سفره بالاجازة . ثم أشار الى البلاغ البريطانى الذى صدر فى ٩ سبتمبر (ذكرناه قبلا) وفحواه أن الحكومة البريطانية ستطلع الحكومة المصرية على التطورات الدولية فيما يمس مصر — اذا دعت الظروف !

ثم قال : « وفى هذه الاثناء ازدادت الظروف الدولية حرجا ، وحشد الانجليز أسطولهم فى البحر الابيض المتوسط وبالأخص فى المياه المصرية وزادوا قواتهم البرية والجوية فى مصر زيادة كبيرة ، وأصبحت الحرب العامة أقرب احتمالا .

واستمر قائلا : « أزمة مستحكمة لا دخل لنا فيها . ولكن ظروفا قاسية لا شأن لنا بها قد جعلتنا محورا لها ، فلا بد لنا من اعداد وسائل الدفاع عن أنفسنا . وأشار الى الجيش المصرى فقال آسفا : « لقد شاءت السياسة الظالمة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر . ومع ذلك يجب علينا كدولة مستقلة ذات سيادة وأمة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الذمار والذود عن الديار بكل ما نستطيع .

ثم تكلم عن القوات البريطانية الموجودة بمصر فقال : « أما القوات البريطانية فلا يجوز التسليم لها باستخدام مرافق البلاد الا على أساس واحد لا نقبل غيره ، وهو أساس التحالف الشريف مع المساواة التامة فى السيادة والاستقلال بين البلدين المتحالفين . ومعلوم أو يجب أن يكون معلوما أن الحالة فى مصر تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها فى سنة ١٩١٤ عندما اندلع لهيب الحرب العظمى » .

وأكد هذا المعنى قائلا — وهذه من أقوى النقاط فى خطابه — : « فلن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها ، وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها — قهرا وغلابا وقوة واغتصابا . ولكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانها بكل ما هو فى مقدورها متعاونة فى الدفاع عن حليفتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلدا حرا متمتعا بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » .

ثم قال : « ذلك ما أوضحناه مرارا وأكدناه تكرارا — سواء للانجليز أو الوزارة ، باعتباره كلمة مصر . ثم ذكر انه اتفق مع الوزارة على تقديم المطالب المصرية الى الحكومة البريطانية مكتوبة ، وأن الوزارة قدمت مذكرة بذلك فى ١٨ أكتوبر الى فخامة المندوب السامى . وتضمنت المذكرة أن حكومة مصر

مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاه بنفسها، وأن الحكومة المصرية ترى الوقت الحاضر أنسب الأوقات لعقد معاهدة بين البلدين تعود بالفائدة عليهما ، وتؤكد المودة وترتب للتعاون بينهما وتحقق لمصر استقلالها . وأنه يترتب على الاتفاق حل مشكلة الامتيازات الأجنبية بالغائها ودخول مصر عصبة الأمم .

ولم يأت رد على هذه المذكرة ..

ثم جاء الرد فى تصريح السير ((صمويل هور)) .

فحين وصل الخطيب الى هذه النقطة قال : « ولكن من الأسف أن خطاب السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية جاء هادما لكل الآمال . فهو يقول (وتلا نص تصريحه) .. ومعنى ذلك أن السير « صمويل هور » يعترف بتدخل الحكومة البريطانية فى أمر الدستور المصرى ، رغم ما تعرفونه من احتجاج الأمة والحكومة المصرية عليه . مفهوم أن لا نعارض الحكومة البريطانية فى عودة النظام الدستورى فى مصر ، ولكن مالها وللدستور الملائم وغير الملائم ؟ ان أمر الدستور المصرى — بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير نفسه — وهو تصريح من جانبهم وحدهم — هو من شأن الشعب المصرى وملكه وحدهما . فهما يدركان ما يلائم حاجة مصر أو مالا يلائم حاجتها . وقد أدركا وأيقنا أن دستور سنة ١٩٢٣ هو الدستور الملائم ، فأجمعا رأيهما على وجوب عودته .

وبشأن الاتفاق قال : « أما فى أمر الاتفاق فيقول السير صمويل هور (وذكر ما جاء فى تصريحه) . ومعنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملاءمة الوقت ، مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة :

« بأن يضع الانجليز أيديهم — باسم التعاون الودى الحر — على حصوننا وثكناتنا وموانينا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، وينولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا فى شىء من ذلك حرية أو اختيار .

وتساءل : أى تعاون ودى هذا ؟ وكيف يكون اذن الاستعباد ، وكيف يكون القهر والاستبداد ؟ أهذا جزاء القصد الخالص والنية الصادقة والاستعداد الحسن الذى ابداه الشعب المصرى ؟ !

وفى ختام الخطاب أعلن قرارات الوفد التى أسماها : « كلمة الوفد المصرى » .

كلمة الوفد المصرى

قال : « وقد اجتمع الوفد المصرى أول امس . كما اجتمع مع الهيئة الوفدية ، وأجالوا البحث فى الموقف السياسى الحاضر . واليكم كلمة الوفد الاجماعية الحاسمة بهذا الخصوص :

أولا ـ توجيه الدعوة الى الأمة كلها بجميع طبقاتها ، وعلى اختلاف هيئاتها واجتماعاتها . بعدم التعاون مع الانجليز ما دام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا ـ أن الواجب الوطنى قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل نزولا على خطة عدم التعاون ، ولأن استمرارها فى الحكم بعد اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال ـ هو اقرار لهذا الاعتداء .

ثالثا ـ اذا لم تستقل الوزارة فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا ـ كل وزارة تقبل ان تعاون الانجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال ـ هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع .

تلك كلمة الوفد يقولها صريحة عالية ، لتسمعها الأمة المصرية ، وتعيها الوزارة المصرية وليعمل بها العاملون .

ثم أردف قائلا :

« وكلمة صريحة أخرى للداعين الى الوحدة القومية :

« فماذا يراد منا الآن ؟ اننا لا نكره توحيد الجهود . ولكننا مع التجارب الماضية يستحيل علينا أن نقبل ائتلافا يعود بالضرر أو ميثاقا تذروه الرياح . وانما يكون توحيد الكلمة بنزول الجميع على مبادىء الأمة وأن يعمل كل من ناحيته لها . وانى باسم الوفد المصرى أدعو الشعب المصرى ـ تحقيقا لوحدة الجهود ـ الى الاستمساك بهذه المبادىء ، وأن تعلن جميع الهيئات فى غير مواربة ولا ايهام المطالبة بعودة دستور الأمة ، ناجزا غير مؤجل ، وكف عدوان الانجليز عنه وعن استقلال البلاد . بهذا وبهذا وحده تكون الوحدة . . »

وبهذا انتهى الخطاب .

وهكذا كان خطاب النحاس باشا استعراضا تاريخيا للأحداث السياسية، وتضمن فقرات قوية فيما يتعلق بالدستور وبوجود القوات البريطانية واستخدامها لمرافق البلاد ، دون أن يكون هناك اتفاق حر شريف بين البلدين على أساس الحرية والاستقلال ، وكان الخطاب فى جملته احتجاجا على موقف بريطانيا من مصر واعتدائها على البلاد . وختم الخطاب بقرارات قوية عملية، وهى عدم التعاون مع الانجليز ولا مع الوزارة ، ومطالبة الوزارة بالاستقالة . فبذلك غير الوفد موقفه وعدل عن تأييد الوزارة ورفع صوته قويا ، وأنصف نفسه ، اذ جاءت قراراته مطابقة لشعور الأمة ، فلذا كان الشعور العام الغبطة والاطمئنان والارتياح لاتفاق خطة الوفد الآن مع الشعور الوطنى وما تريده البلاد . وهذا هو ما كان يطلبه الشباب المثقف والوطنيون العارفون ، وما كان ينادى به الأستاذ العقاد وظل يجهر به فى مقالاته ودخل فى حرب مع قيادة الوفد من أجله . وحبذا لو كان تم الصلح بين العقاد والوفد فى ذلك الوقت بعد أن اتفقت المواقف .

معركة عند بيت الأمة

بعد أن انتهى احتفال الوفد الذى ألقى فيه النحاس باشا هذا الخطاب خرج بعض المجتمعين فى موكب مظاهرة وهم يهتفون بالثورة وهتافات أخرى ، وكانت قوات البوليس محاصرة للمكان فأرادوا منع المتظاهرين من المسير ، فحدث صدام بين الفريقين ، وحينئذ أمر رئيس القوات « الميرالاى لوكاس بك » مساعد حكمدار العاصمة باطلاق النار فجرح عدد كبير وأصيب البعض اصابات خطرة ، وتوفى أحد العمال الذين كانوا يعملون بالسرادق متأثرا بجراحه وهو « اسماعيل محمد الخالع » . وبلغ من التهور أن اقتحم الجنود بيت الأمة بأمر رئيسهم هذا الضابط الانجليزى وهم يطاردون المتظاهرين ويضربونهم بالعصى الغليظة ويطلقون النار . وقد بلغ عدد الجرحى مائة وخمسين جريحا ، وقبضوا على ٢٢٠ شخصا .

وهكذا جرت الأحداث يوم عيد الجهاد الوطنى الموافق ١٣ نوفمبر . وجاء يوم جديد . واستمرت الثورة .

مظاهرة ١٤ نوفمبر
شهداء الجامعة

وفى اليوم التالى (الخميس ١٤ نوفمبر ١٩٣٥) اتخذ بوليس الجيزة منذ الصباح الباكر احتياطاته وتدابيره العسكرية فى حى الجامعة . وعند الساعة الثامنة من الصباح تجمهر طلبة كلية الحقوق أمام كليتهم بفناء الجامعة الداخلى واخذوا يهتفون بالاضراب . فانضم اليهم زملاؤهم طلبة كلية الآداب. وظلوا يرددون الهتافات بحياة مصر ، ويترحمون على أرواح الضحايا التى سقطت فى مظاهرات عيد الجهاد الوطنى ، ويطالبون الوزارة بالاستقالة ، ويطالبون اعادة الدستور . وفى تلك الأثناء وصل طلبة كلية الهندسة ومعهم علمهم فاستقبلهم زملاؤهم استقبالا حماسيا ، وهتفوا جميعا : « يحيا تضامن الطلبة » وغير ذلك من الهتافات . وحضرت طالبات كلية الآداب هاتفات مصفقات فانضممن الى المجموع ، وهتف الطلاب بحياة المرأة المصرية . ووقفت احدى الطالبات وألقت كلمة وطنية بصوت متزن وعبارة سليمة مؤكدة فيها تضامن الطلاب فى سبيل خدمة الوطن . ثم أخذ الخطباء يتوالون الواحد بعد الآخر ، يذكون الشعور ويعلنون استعدادهم للتضحية من أجل مصر ، ووقف احد الطلاب وألقى قسما ردده الجميع فى خشوع .

ثم خرج المجتمعون الى الطريق العام ، وساروا فى شارع المدارس ، فانضم اليهم طلبة كلية الطب البيطرى وكلية الزراعة والسعيدية ثم طلبة التجارة المتوسطة بالجيزة . وسار موكب الطلبة والبوليس يحتاط بهم حتى كوبرى عباس . وعندما وصلت المظاهرة الى حدود العاصمة ــ وهى تقع فى منتصف الكوبرى ــ انسحب بوليس الجيزة .

واجتاز الطلبة الكوبرى ، وما كادت مقدمتهم تبعد بأمتار عنه حتى فوجئوا بقوة من الكونستبلات الانجليز والأجانب كانت كامنة مترصدة لهم ، فوقفوا وجها لوجه أمامهم وأطلقوا الرصاص على المتظاهرين . وكانت هذه القوة تحت قيادة البكباشى « ليز » والكونستابل « لوكنر » ، وقد أخذت أوامرها باطلاق الرصاص من المستر « كين بويد » مدير ادارة الأمن الأوروبية بوزارة الداخلية الذى كان هو المشرف على معارك اطلاق الرصاص فى العاصمة والمسيطر على الوزارة ، فاصيب الطالب « محمد عبد المجيد مرسى » الطالب بكلية الزراعة برصاصة فى صدره ورصاصات أخرى فكان الضحية الأولى من شهداء الجامعة . فأسرع زملاؤه وحملوه على أيديهم ثم احضروا سيارة فنقلوه الى مستشفى قصر العينى ولكن اصاباته كانت قاتلة . وأصيب عدد من الطلاب باصابات خطرة . وكان أشدهم اصابة الطالب « محمد

عبد الحكم الجراحى » الطالب بكلية الآداب حيث أصيب بثلاث رصاصات فى بطنه . فأسرع زملاؤه وحملوه الى مستشفى قصر العينى أيضا مضرجا بدمائه. ونقل الى المستشفى أيضا عدد من المصابين من بينهم الطالب محمود عبد الله مكى بكلية الآداب ، وابراهيم شكرى بكلية الزراعة ، وعبد القادر زيادة بكلية الحقوق ، ورجائى كامل حسن بكلية الهندسة وآخرون . (على ما روت الأهرام) .

وقد توفى الطالب « محمد عبد المجيد مرسى » فى الساعة الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم . وقرر الطبيب الشرعى أن الرصاصة أحدثت نزيفا فى تجويف الصدر نتجت عنه الوفاة ، كما أصيب بثلاث رصاصات أخرى . وقد أرسلت الحكومة قوة الى المستشفى فاستولت على جثته ونقلتها ليلا الى الاسكندرية حيث يقيم والده — وكان والد الشهيد أحد تجار الاسكندرية — وذلك حتى تحول الحكومة بين الطلبة وبين تشييع جنازة الشهيد . وقد أرسل الطلبة برقية الى والده يقولون فيها : « لقد استشهد ابنك وروت دماؤه أرض مصر ، فنال شرف الاستشهاد فى سبيل الوطن ، فدوموا بهـذا الشرف .. أبقاكم الله ذخيرة للبلاد » . وسافر وفد من طلبة الجامعة يمثلون مختلف الكليات الى الاسكندرية لمواساة أسرة الفقيد .

وأما الطالب « محمد عبد الحكم الجراحى » فبقى يغالب الموت فى المستشفى ، ويبذل الأطباء كل جهودهم لانقاذ حياته . وقد لبث مؤمنا صابرا يستقبل مصيره محتسبا لربه ووطنه . وكان الطلاب حوله يزورونه باستمرار ، وينقل مندوبو الصحف أخباره فتنشرها الصحف فتثير مشاعر المواطنين . وكان عبد الحكم شابا فى العشرين من عمره ، وسيم الطلعة يلتمع الذكاء من عينيه ، محبوبا من زملائه دمث الأخلاق ، وهو زهرة غضة فى مقتبل العمر ، فكان شعور الشعب نحوه عميقا وشاملا . وقد ذكرت الصحف أنه كتب وهو على سريره بالمستشفى خطابا الى مستر « بلدوين » رئيس الوزارة الانجليزية قال فى مطلعه : « الى بريطانيا : روح الشر » وذكر ظلمها وعدوانها على الشعوب وتنبأ بقرب زوال امبراطوريتها . وقد تحققت نبوءته . كما طلب ورقة وكتب الى زملائه هذه الرسالة : « اخوانى الأعزاء : انى أشكر لكم شعوركم السامى بالنسبة لما أديته ، وأعتبره أقل من الواجب فى سبيل البلد الذى وهبنا الحياة بل وهب الحضارة للعالم » . وبقى هكذا بين الحياة والموت خمسة أيام .

تعطيل الدراسة فى الجامعة

وفى يوم المظاهرة أصدر مدير الجامعة « الأستاذ أحمد لطفى السيد » قرارا بتعطيل الدراسة فى جميع كليات الجامعة « نظرا لحالة الاضراب التى

بدأت أمس ، واستمرت اليوم ، واتخذت نسبا قد يخشى معها على النظام » . .
فتقرر تعطيل الدراسة من يوم ١٤ نوفمبر الى يوم ٢٣ نوفمبر — كما قرر اغلاق نادى الجامعة . (وكان نادى الجامعة الذى يجتمع فيه الطلبة والأساتذة يقع فى ذلك الوقت فى طابق بالعمارة رقم ٢٢ بشارع المناخ « شارع عدلى الآن ») .

مظاهرة دار العلوم

كانت « دار العلوم » فى ذلك الوقت مدرسة عليا تابعة لوزارة المعارف ، وتسمى « دار العلوم العليا » اذ كانت لم تضم للجامعة بعد ، لكنها كانت تعتبر كاحدى كليات الجامعة . ولما كان مكانها فى حى المنيرة لا فى الجيزة فلم تشترك فى مظاهرة يوم الخميس ١٤ نوفمبر . فرأى طلبتها أنه لا بد أن يعبروا عن شعورهم ويشتركوا فى الثورة ، ويعلنوا احتجاجهم . وكانت المدرسة معروفة بالوطنية واشترك طلابها والمتخرجون منهـا فى الثورات الوطنية السـابقة .

ولم يرهب طلابها ما وقع من اعتداء قوات الحكومة على زملائهم الطلبة من الكليات الأخرى فى مظاهرة يوم الخميس ، فصمموا على الخروج . وفى صباح السبت الموافق ١٦ نوفمبر انتشروا فى فناء الكلية وظلوا يهتفون بحياة الوطن والدستور والاستقلال، ويتناوبون الخطابة . ثم خرجوا رافعين علمهم فى مظاهرة حاشدة متوجهين الى بيت الامة الذى يقع قريبا من كليتهم . فساروا فى انتظام ، وهم يهتفون بالهتافات الوطنية حتى توسطوا شارع المبتديان فاذا بقوة من جنود البوليس والجيش الذين كانوا تحت قيادة الضبـاط الانجليز تهاجمهم وتضرب الطلبة بالعصى الغليظة بوحشية ، فأصيب كثير منهم باصابات مختلفة . ولكن أحد الطلاب أصيب بضربة شديدة على رأسه أحدثت ارتجاجا فى المخ وكسرا فى قاع الجمجمة ، فوقع صريعا الى الأرض مضرجا بدمائه ، وهو الطالب : « على طه عفيفى » بالسنة الثالثة بكلية دار العلوم . فنقل الى المستشفى ، ولكن اصابته كانت قاتلة . فلفظ انفاسه ولقى ربه فى اليوم التالى . وشيعت جنازته فى يوم ١٧ نوفمبر فى موكب مهيب حضره اخوانه طلبة الكلية والأساتذة وطلبة الكليات الأخرى وجمع كبير من المواطنين . فكان الشهيد الثانى من شهداء الجامعة . وقد نشرت الصحف فى اليوم التالى صورة الشهيد وصور المظاهرة وتشييع الجنازة . وكان لوفاته أثر عميق فى نفوس المواطنين زاد من سخطهم على الوزارة والعدوان ، كما زاد من قوة الروح الوطنية .

الحالة فى العاصمة والأقاليم

امتد الاضراب فشمل معظم مدارس القطر ، ابتداء من يوم السبت (١٦ نوفمبر) — وهو اليوم الذى حدثت فيه مظاهرة دار العلوم . وخرج الطلبة فى عواصم الأقاليم بمظاهرات انضم اليهم فيها كثير من المواطنين ، فحدثت مصادمات عنيفة بينهم وبين البوليس . وكان البوليس يقبض على عدد منهم ويقدمهم الى المحاكمة . فتعددت قضايا المظاهرات التى تنظرها المحاكم . لكن القضاة كانوا يراعون الشعور الوطنى فتصدر أحكامهم بالبراءة أو مخففة ، مما أثار ثائرة الصحف الانجليزية والأجنبية المعادية ، فدعا هذا الى أن احتجت الهيئات القضائية والمحامون على هذا الاعتداء على حرمة القضاء .

وأصدرت الحكومة قانونا بمنع الصحف من نشر أخبار المظاهرات ، ولكن على الرغم من ذلك نشرت الصحف عن حوادث مظاهرات وصدام فى الأقاليم : فى شبين الكوم ، وفى الزقازيق ، والمنصورة ، والاسكندرية ، وبور سعيد ، وغيرها من المدن ، وعن سير جنازة صامتة فى الفيوم . وكان طلبة الجامعة قد قرروا اقامة جنازة صامتة كبرى فى القاهرة حدادا على أرواح الشهداء ، تسير يوم الاثنين ١٨ نوفمبر ، ويحمل الطلبة فيها نعشا ملفوفا بالعلم المصرى . لكن الحكومة قررت منعها .

وكانت الحكومة قد اتخذت كل التدابير فى العاصمة والأقاليم لمنع المظاهرات . ففرقت جنود الجيش على عواصم البلاد بالاضافة الى قوات البوليس . فكانت هذه القوات تجوب شوارع العاصمة باستمرار ، محملة على العربات الضخمة « اللوريات » . ونرى فى الصحف صورا لجنود الجيش المسلحين بالبنادق تحملهم هذه العربات ، كأن مصر فى حالة حرب !

وأرسل الطلبة برقيات احتجاج الى « عصبة الأمم » والى رئيس الوزراء والوزراء ، يحتجون فيها على هذه الحوادث ، وعلى اغلاق الجامعة . ويرفعون شكواهم الى الرأى العام ليحكم بينهم وبين الحكومة .

وكان الأزهر لم يشترك حتى هذا الوقت فى حركات الطلاب — ما عدا بعض الأقسام الثانوية — أى لم يسمع شىء عن نشاط الكليات . وربما كان السبب فى ذلك أن الأزهر كان قد مر بفتنة داخلية وكان موضعا للدسائس ، فظل مشغولا عدة سنوات بالسعى لاصلاح نفسه وعزل شيخه وتولية شيخ آخر . وكثرت اضراباته من أجل ذلك ومن أجل بعض المطالب المادية . فكان

منعزلا عن الروح العامة . يضاف الى ذلك ان طبيعة الأزهر التى كانت معروفة من قبل طرأ عليها تغيير .

ولكن قيام هذه الثورة ودماء الشهداء بدأت تنبهه أيضا وتدعوه الاشتراك . فنمى الى وزارة الداخلية اعتزام الأزهر على الاضراب ، ولو اشترك لأضاف قوة كبيرة الى الثورة وأعاد سيرته أو شيئا منها كما كان فى ثورة سنة ١٩١٩ . وكان مؤسفا سكوت الأزهر وابتعاده عن الحركة الوطنية . فلما نمى الخبر الى الوزارة ذهب المستر « كين بويد » مدير ادارة الأمن الأوروبية الى ادارة الأزهر وقابل شيخ الأزهر « الشيخ المراغى » نحـو ساعة فى يوم السبت ١٦ نوفمبر (كما نشرت ذلك جريدة الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر). وعقب انصراف مستر « كين بويد » أصدر شيخ الأزهر قرارا بتعطيل الدراسة فى كليات الأزهر ومعاهده ، من ذلك اليوم الى ما بعد اجازة عيد الفطر ــ بحجة مجيىء شهر رمضان ، مع أنه كان بقى أسبوعان على قدوم رمضان . فتفرق الطلاب فى قراهم ومدنهم فى اجازة طويلة ، ولم يشتركوا فى الأحداث .

بقـاء الوزارة ..

وعلى الرغم من كل ما حدث ، ومن قرار الوفد عدم تعاونه مع الوزارة وسحب تأييده لها ، وما ظهر من اجماع الأمة على كراهية هـذه الوزارة والسخط على أعمالها والمطالبة باستقالتها ــ فان الوزارة ظلت باقيـة فى مناصبها ، وأعلنت الصحف أنها لن تستقيل . نشرت ذلك الأهرام وغيرها ، وكتبت مجلة « آخر ساعة » فى عددها يوم ١٧ نوفمبر تقول : « نكتب هذه الكلمة .. وكل ما عندنا يدل على أن دولة نسيم باشا لن يستقيل .. وأن دولته لن يستقيل نزولا على رغبة الوفد أو رغبة البلاد ، وانما قد يستقيل اطاعة لأمر يهبط على دولته من ولاة الأمور . وولاة الأمور عند دولته اليوم هم الانجليز » ! ونشرت أيضا أن أحـد الوزراء صرح فى مجلس خاص بأن الوزارة لن تستقيل لأنها كانت تعتمد على تأييد الوفد ، والآن هى تستند الى تأييد الانجليز !

وكل ما عملته أنها أصدرت « بيانا الى الناس » نشر فى الصحف فى يوم ١٥ نوفمبر بعد انفجار الثورة ، لكن الأمة لم تعره اهتماما . وكانت فى بياناتها تريد أن تظهر أنها كانت تشرك الوفد معها وتطلعه على خطواتها . ومن حيث ما ذكر فى البيان فليس فيه شىء جديد ، فهو يستعرض الخطوات التى اتخذت وقد عرفتها الأمة من خطبة رئيس الوفد ومما نشرته الصحف . (وقد بينا نحن جميع هذه الأدوار فى الفصول السابقة) . وقد علق الأستاذ العقاد على

هذا البيان فى مقاله بروز اليوسف فقال : « وبعد ، أليست هذه القصة التى استخرجناها بكل أمانة من بيان نسيم باشا مؤيدة كل التأييد لما سبق لنا ذكره عن نسيم باشا وموقفه من الانجليز والدستور ، وقد قلنا منذ الساعة الأولى أنه قد ولى الحكم متفاهما مع مستر « بيترسون » على أن يحكم مصر من غير دستور سنتين كاملتين ، وأن الدستور الذى يقدم لمصر بعد ذلك لا يكون هو دستور سنة ١٩٢٣ ، بل دستورا جديدا محدودا .. »

على أن الأحداث التى جرت والدماء التى أريقت هزت الوزارة هزا عنيفا وزعزعت مركزها ــ كما فاجأت أيضا وأزعجت من يؤيدونها ويقفون وراءها ، وجعلتهم يعيدون النظر فى سياستهم التى كانوا معتزمين الاستمرار فيها .

تشييع جنازة الشهيد : عبد الحكم الجراحى

شيعت مصر يوم الأحد (١٧ نوفمبر) جنازة الشهيد « على طه عفيفى » ــ كما ذكرنا من قبل ــ فأثار ذلك حزنا عميقا فى النفوس . وبعد يومين سمع الشعب نبأ وفاة الشهيد « محمد عبد الحكم الجراحى » الذى أصيب برصاصات بعض الضباط الانجليز فى مظاهرة الجامعة يوم الخميس ١٤ نوفمبر ، فأثارت وفاته أعمق حزن وأشمله ، بل هزت قلوب الأمة ، وكان يوم تشييع جنازته من الأيام المعدودة فى تاريخ مصر التى خفق فيها قلب الوطن . وذلك لأن الشهيد ظل جريحا خمسة أيام على سرير المستشفى بين الموت والحياة من وقت اصابته يوم الخميس الى حين وفاته فى يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، والأطباء يبذلون جهودهم لانقاذ حياته ، والصحف تنشر أخباره كل يوم وتنشر كلماته التى يصرح بها ، والتى تدل على روح سامية ووطنية عميقة .

ثم جاءت وفاته فكان لها أثر كبير فى جميع قلوب الناس ، وخرج الشعب لوداعه فى موكب مهيب ، فكانت جنازته فى الحقيقة موكبا وطنيا ، وكانت رمزا للمأساة التى كان يجتازها الشعب فى تلك الأيام : مأساة الحزن على المصير الذى آل اليه الوطن وقد فقد دستوره واستقلاله ، وأصبح الانجليز يحكمونه وكادت تذهب جهوده طوال السنين هباء ، وزعماؤه متفرقون متنابذون .. وقد أثر هذا الحزن حتى فى الزعماء الذين كأنما شعروا بما أدت اليه أعمالهم ــ وقد ضرب لهم الشباب هذا المثل فى التضحية والاستشهاد ، فجاءوا ليشتركوا فى تشييع جنازة الشهيد وكأنهم يشعرون بالتوبة والندم ، وقد رآهم الناس يبكون من فرط التأثر ، وكان اجتماعهم فى ذلك اليوم مظهرا للتقارب بينهم فبعث الأمل فى امكان حدوث الائتلاف بينهم فى وقت قريب .

وظهرت الصحف فى اليوم التالى (الأربعاء) وهى تنشر صورة تشييع الجنازة ، وصورة الشهيد الذى تنطق ملامحه بالبراءة والوسامة والذكاء ، وكأنما يخاطب الأمة ويناشدها العمل والاتحاد والجهاد ، لاستخلاص حقوقها ومنع أمثال هذه المآسى . ونحن نروى هنا وصف ما جرى فى ذلك اليوم كما جاء فى جريدة ((الأهرام)) .

صدرت الأهرام فى اليوم التالى ، وفى صفحتها الأولى هذه العناوين الكبيرة : الأمة تكرم ضحاياها فى شخص شهيد الوطن محمد عبد الحكم الجراحى ــ الاحتفال الرهيب ــ تشييع جنازة الفقيد ــ ألوف مؤلفه فى طليعتهم الزعماء والعظماء .

ونشرت صورة كبيرة فى الصفحة الأولى لمنظر الجنازة ، وكتب تحتها : ((منظر مؤثر لتشييع جنازة المرحوم محمد عبد الحكم الجراحى الطالب بكلية الآداب)) ، وظهر فى الصورة فى مقدمة المشيعين : دولة مصطفى النحاس باشا . والى يمينه الدكتور منصور فهمى ((عميد كلية الآداب)) ، والأستاذ أحمد لطفى السيد ((مدير الجامعة)) ، والدكتور نجيب محفوظ ، ودولة اسماعيل صدقى باشا ، وحفنى بك محمود نائبا عن أخيه دولة محمد محمود باشا ، والى يساره الدكتور أحمد ماهر وحمد الباسل باشا والدكتور محجوب ثابت ، يحيط بهم جمهور المشيعين . ونشرت صورة الشهيد ، وصورا أخرى للعلم المصرى يتقدم موكب الجنازة ، والطلبة والطالبات يسرن وراء العلم حاملات أكاليل الزهور .

وكتبت عن وفاة الفقيد وتشييع الجنازة : ((لم تغن مهارة الأطباء فى رد القضاء ، فبعد الساعة السابعة من صباح أمس بدقائق أسلم الشاب محمد عبد الحكم الجراحى أنفاسه الأخيرة ولحق بمن سبقه من ضحايا الوطن . وما أن رأى الذين حوله أنه فارق الحياة حتى أخذوا يقبلون جثمانه ويهتفون للحرية وشهدائها ، ثم أحدقت به الممرضات يبكين بالدمع الغزير وهو مسجى فوق سريره .. وذاع نعيه بين الأطباء والطلبة والطالبات فمشى الحزن فيهم وعمهم الأسى ، واستحال مستشفى قصر العينى الى مأتم ، ما لبث أن انقلب مشهدا حماسيا تعالى فيه الهتاف للوطن والائتلاف والحرية .

وظل الطلبة لا يفارقون المكان خوفا من أن تهرب الحكومة الجثة ، كما فعلت مع الشهيد محمد عبد المجيد مرسى الذى أرسلت جثته فى الخفاء الى الاسكندرية وبغير أن تشيع جنازته .

... وما كاد ينتصف النهار حتى كانت جميع الهيئات العلمية والسياسية والاجتماعية والهيئات الحرة ونقابات العمال قد قررت الاشتراك فى تشييع

الجنازة ، وفى مقدمتهم الوفد المصرى والأحرار الدستوريون وحزب الشعب وحزب الاتحاد وأعضــــاء الهيئة الوفدية ولجان الوفد . ووصل النبــأ الى الجماهير ، فانهالت من كل ناحية الى منطقة قصر العينى انتظارا لحلول موعد تشييع الجنازة للاشتراك فيها .

وعند الظهر أخذت جموع الطلبة تتوافد على مستشفى قصر العينى كل فريق منهم حاملا علمه المميز له ، ووقفوا جميعا فى الفناء الواقع بين أبنية كلية الطب . ووقف فى الطليعــة طالبات الجامعــة المصرية ، واصطف بجوارهن طالبات قسم الحكيمات والمرضات بكلية الطب ، ثم طلبة كلية الآداب . فطلبة كلية الطب . فطلبــة كلية الحقوق ، فطلبــة دار العلوم ، فطلبــة المدرســة الاسماعيلية ، فمدرسة النيل الثانوية ، فالمدرسة الخديوية . فنقابات العمال . فرؤساء الوزارات ، والوزراء السابقون ورجال الجامعة المصرية واساتذة الجامعة .

وفى الساعة الثالثة تماما تحرك موكب الجنازة ورفع نعش الفقيد مدرجا فى العلم المصرى ، وسارت فى طليعة الموكب فرقة موسيقية من فرق الكشافة ترسل فى الجو نغمات محزنة . وسارت الجنازة يحفها صمت رهيب ، ووقفت جموع الشعب على جانبى الطريق فى تأثر وخشوع . وامتدت الجنازة من المستشفى الى شارع المبتديان الى مسجد السيدة زينب حيث صلى علــى الفقيد فى الساعة الخامسة مساء . وماج المسجد اذ ذاك بالألوف من الداخل والخارج ، وأخذت جموع الشعب المتألمة تهتف هتافا يشق عنان السماء : « العزاء يا مصر » ــ « فليســقط الاستعمار » ــ مصر فوق الجميــع ــ « فليسقط الظلم وأنصار الظلم » ــ فليســقط القتلة » .. وعلى جانبى الطريق الى القلعة كانت أصوات النساء ترتفع من منافذ المنازل باكية الفقيد ، مودعة اياه بكلمات مؤثرة أسالت دموع المشيعين . وكان الطلبة والطالبات يهتفون بحياة الشهداء والضحايا وحياة مصر فى حماسة شديدة .

هذا وصف الأهرام . والحقيقة ان عبد الحكم الجراحى استحال رمزا لمصر ولثورة الشباب ، وعبرت مصر فيه عن حزنها لما صارت اليه حالها فى ذلك الوقت ، ورأت فى مصرعه صورة من عدوان المستعمرين ومن يعاونونهم . وكان لهذا صداه حتى فى الصحف الانجليزية ، فقد أذاعت شركة « رويتر » العالمية للانباء برقية نشرتها الصحف فى الخارج وفى مصر ، وهذه هى البرقية :

لندن فى ١٩ نوفمبر ــ لمراسل الأهرام ــ نشرت الصحف تلغرافا من مكاتب « رويتر » فى القاهرة قال فيه ان مندوبى جميع الأحزاب السياسية، وبينهم النحاس باشا اشتركوا فى الجنازة المؤثرة التى سارت بعد ظهر اليوم

لتشييع جنازة طالب أطلق عليه ضابط بريطانى فى البوليس الرصاص ، فى أثناء الاضطرابات التى وقعت يوم الخميس الماضى وكانت فرقة الموسيقى تتقدم الجنازة تليها طالبات المدارس وهن يحملن الأزهار ، ثم جموع الطلبة . وعندما حمل النعش الى خارج المستشفى اطل الطلبة الذين جرحوا مع الفقيد من نوافذ المستشفى وهم يبكون ، ويهتفون قائلين : « نموت فى سبيل مصر الخالدة » .

ونشرت « الأهرام » فى ذلك اليوم تحت عنوان « الموقف السياسى » هذه الأنباء : « فى مجلس الوزراء اليوم » — « بعض الوزراء يستنكرون العنف واطلاق الرصاص » — فشل السياسة البريطانية الجديدة » — امة تجتمع حول جثة » .

ولما وصلت أخبار هذه الحوادث الى الطلبة المصريين فى أوروبا أهاجت مشاعرهم ، وبعثوا ببرقيات الى اخوانهم الطلبة فى مصر يواسونهم ويعلنون مشاركتهم فى الجهاد ، كما بعثوا برقيات احتجاج شديد على عدوان الانجليز الى عصبة الأمم . وكان لهذا الاحتجاج أثر أدبى بالغ اذ انه يبين نفاق البريطانيين الذين يدعون أمام الدول أنهم يقاومون الاستعمار فى الحبشة ، بينما هم يثبتون استعمارهم باطلاق النار وسفك دماء الوطنيين فى مصر .

وكان مما أثر فى وجدان الشعب ، وأثار انتباه المراقبين فى داخل مصر وفى الخارج اجتماع الزعماء جميعا فى موكب جنازة الشهيد ، اذ كان يظن ان هذا غير ممكن ، لشدة ما حصل بينهم من خلاف ، فأحيا هذا الاجتماع الأمل فى امكان حدوث الائتلاف بينهم . والى هذا أشار تحرير الأهرام فى كلمة له جاء فيها : « لقد شهدنا أمس أول بوادر الائتلاف الحقيقية فى مأتم المغفور له محمد عبد الحكم الجراحى .. فقد حقق هذا الفتى المعجزة التى حبطت دونها جهود المفكرين ، اذ اجتمع وراء نعشه جميع رؤساء الهيئات والأحزاب ، ساروا صفا واحدا وقد نسوا كل شىء الا الضحية الغالية التى تسير الهوينا على اعناق الرفاق ، ملفوفة فى علم البلاد . »

غير أن الحقيقة أن هذا الأمل كان لا يزال بعيدا عن التحقيق ، وكان لابد من جهود وظهور عوامل أخرى حتى يتحول الأمل الى واقع — كما سنبين ذلك فيما بعد .

لكن هذه الأحداث التى مرت ، والثورة التى قادها الشباب والتضحيات التى قدموها من دمائهم — كان لها أكبر الآثار فى جميع نفوس الشعب ، فقامت الأمة بجميع هيئاتها تشارك الشباب فى حركته الوطنية ، وتظهر شعورها وتعلن احتجاجها بقوة — كما سنبين ذلك فى الفصل القادم .

الفصل الرابع عشر

ثورة سنة ١٩٣٥

(٢)

احتجاج الأمة ـ السعى للائتلاف

كان الشباب فى ثورتهم يعبرون عن الشعور العام للامة ، وقد قابلت السلطات هذه الحركة الوطنية البريئة بالعنف وأعمال الوحشية ، فهزت هذه الأحداث الدامية مشاعر المواطنين ، وقامت الأمة تشارك الشباب فى جهوده وتظهر تأييدها ، وتعلن احتجاجها ـ مما دل على أن الأمة ارادة واحدة أزاء عدوان المستعمر وأعوانه ، وأن الثورة عامة . وقد اتخذت مشاركة الأمة صورا متعددة : فقررت الطوائف المختلفة الاضراب العام ، وأرسلت الهيئات التى تمثل المثقفين احتجاجاتها الى الصحف والى الجهات المسئولة ، كما استمرت فى الوقت نفسه المظاهرات والاضطرابات التى اشترك فيها أبناء الشعب .

الاضراب العام

قررت الطوائف المختلفة الاضراب العام فى يوم الخميس الموافق ٢١ نوفمبر ١٩٣٥ ،احتجاجا على هذه الأحداث واظهارا للحداد على الشهداء . (وينبغى التنبيه هنا الى أن الأستاذ الرافعى ذكر هذا التاريخ خطأ على أنه ٢٨ نوفمبر ، وتبعه من ألفوا بعده . والصواب هو التاريخ الذى ذكرناه . فلزم التنويه) . فاجتمع مديرو الصحف المصرية فى يوم الأربعاء ٢٠ نوفمبر ، وأصدروا بالاجماع قرارهم التالى : « قررت الصحف المصرية الاحتجاب يوم الخميس ٢١ نوفمبر الحالى ، احتجاجا على السياسة البريطانية حيال مصر ، وموقف الوزارة النسيمية ازاءها ، وعلى القوانين الاستثنائية الخاصة بالصحافة . »

وقد نفذ هذا القرار تنفيذا اجماعيا ، فأضربت الصحف كلها ، فلم تظهر فى ذلك اليوم جرائد : لا فى الصباح ولا فى المساء : احتجبت جرائد « الأهرام » و « الجهاد » و « روز اليوسف اليومية » و « السياسة » و « البلاغ » ، و « كوكب الشرق » و « المقطم » و « الشعب » و « الاتحاد » ، وأيضا جريدة « البصير » التى تصدر بالاسكندرية .

وعلقت « الأهرام » في عددها الذي صدر في ٢٢ نوفمبر بعد يوم الاضراب ،

فقالت في مقالها الافتتاحي : « ولم يكن يسع الصحافة ــ وهي ترى ما يحل بساحة الأمة كل يوم من محن ، وما يجد على البلاد من حوادث ــ الا أن تعبر عن غضبها وتأثرها ، بطريقة تختلف عن الطرق التي تجرى عليها كل يوم من التعليق والتعقيب . ولعمر الحق ، أن هذا الصمت البليغ لأبلغ من أي كلام وأفصح في التعبير من كل بيان ، ثم ختمت قائلة : « ولقد كان في اجماع الصحافة ، حزبية وغير حزبية ، على هــذا القرار دلالة بعيــدة لم تخف على أحد . »

وأضرب التجار الوطنيون في العاصمة والاسكندرية وسائر مدن القطر ، وأغلقوا محلاتهم . وجاءت الأنباء بذلك الى الصحف ، وقالت انهم اضربوا **احتجاجا على الحوادث الأخيرة ، وحدادا على الذين استشهدوا في سـبيل** الوطن .

كذلك أضرب المحامون في جميع أنحاء القطر عن الحضور الى المحاكم في ذلك اليوم ، في القضايا الموكلين فيها ، تنفيذا لقرار نقابتهم ــ عدا قضايا الجنايات وقضايا الجنح الخاصة بمتهمين محبوسين ، وذلك طبقا لقرار النقــابة .

وفي الوقت نفسه ، استمرت المظاهرات وحدثت مصادمات بين المتظاهرين والبوليس . وكان المشتركون في هذه المظاهرات من الجمهور عامة . ففي يوم ٢٢ نوفمبر نشرت الأهرام تحت عنوان : « **حوادث المظاهرات** » ــ **بعد** أن وصفت ما جرى من أحــداث ــ ما يلي : « وقد أصيب عــدد كبير من المتظاهرين معظمهم بالمقذوفات النارية ، وبعضهم بالعصي » ــ قالت : « ونحن ننشر البيانات عن عدد المصابين وحالاتهم » ، وذكرت أسماءهم وحالاتهم ، **وكان عددهم كبيرا . كما نشرت الجريدة هذه الصور** : صورة لبعض « رجال البوليس المسلحين بالعصي وهم يطاردون جماعة من المتظاهرين في شارع جامع جركس » ، وصورة أخرى كتب تحتها : « شابتان من المتظاهرين وقد ألقى رجال البوليس القبض عليهما بتهمة التظاهر » ، وصــورة ثالثــة كتب تحتها : « الشابات المتظاهرات في شارع منصور وهن يهتفن بحياة الحرية » ، وصورة رابعة تحتها : « التقط مصور الأهرام هذا المشهد أمس في أثناء المعركة التي وقعت بين البوليس والجماهير في بيت الأمة . »

ويؤخذ من هذه الحوادث ومن الاضراب العام أن الثورة امتدت فشملت جميع القطاعات ، وأن المرأة المصرية اشتركت أيضا فيها فنرى البوليس يلقى

القبض على جماعة من الفتيات وهن يهتفن بحيـــاة الحرية ، ويشتركن فى المظاهرات مع معرفتهن بما يتعرضن له من خطر . وكان للسيدات المصريات نشاط أيضا فى صور أخرى : فالسيدة الجليلة أم المصريين تزور المستشفيات لتواسى الجرحى ، كما كان الطالبات يزرن الجرحى أيضا . والســـيدات السعديات أى المنتظمات فى حزب الوفد يزرن مقابر الشهداء ، ويواسين أسرهم ، ففى يوم ٢٢ نوفمبر نشرت الصحف هذا الخبر : « اجتمعت لجنة السيدات السعديات بعد ظهر أمس فى بيت الأمة برياسة حضرة صاحبة العصمة « شريفة هانم رياض » ثم قصدن فى الساعة الرابعة فى ثمانى سيارات ومعهن أكاليل الورد الى مقابر الشهداء حيث وضعن الأكاليل فى قبور الضحايا وترحمن عليهم وقرأن الفاتحة . ثم زرن بعد ذلك أسر الذين استشهدوا فى الحوادث الأخيرة معزيات مواسيات . »

فهذا كله كان يدل على الشعور العام الذى شمل الأمة : رجالا ونساء ، طلابا وأساتذة ، محامين وصحفيين ، تجارا وعمالا ، وغيرهم .

استمرار اغلاق الجامعة

وكانت الجامعة مغلقة منذ يوم الخميس ١٤ نوفمبر (يوم مظاهرة الشهيد الجراحى) الى يوم السبت ٢٣ نوفمبر — كما عرفنا ذلك من قبل — ففى يوم ٢٢ نوفمبر « الجمعة » أعلن القرار التالى باستمرار وقف الدراسة ، وكان نص القرار :

« من حيث أنه اتصل بعلم الحكومة أن طلبة الجامعـــة يعتزمون عند عودتهم لكلياتهم الاضراب عن تلقى الدروس والخروج فى مظـــاهرات عامة خارج الكليات ، وبما أن مجلس الجامعة يخشى على الطلبة أنفسهم حدوث مالا تحمد عقباه — قرر استمرار وقف الدراســـة بالكليات واغلاق نادى الجامعة أسبوعا آخر ، ينتهى يوم الجمعة ٢٩ نوفمبر الجارى ، ليفسح لهم فى الوقت للهدوء والطمأنينة » .

ونشرت الصحف أيضا أن « دار العلوم العليا » لا تزال مضربة .

فمعنى ذلك أن الثورة كانت مستمرة ، وكان الطلبة معتــزمين تجديد مظاهراتهم بعد أن يجتمعوا فى الجامعة يوم السبت ٢٣ نوفمبر ، ثم يخرجون كما فعلوا من قبل معلنين شعور الثورة والاحتجاج متجهين الى القاهرة . ولم يرهبهم ما وقع من اعتداءات البوليس عليهم ، ووقوع بعض اخوانهم ضحايا لتلك الاعتداءات ، اذ أن شعورهم كان أقوى من كل ذلك ، وما كان فى

استطاعتهم أن يهدأوا وينتظموا فى الدراسة حتى يتغير الوضع القائم وتتحقق للبلاد مطالبها الوطنية .

احتجاج هيئات الامه

بعد أن أظهرت الأمة تأييدها لموقف الطلاب ، ومشاركتها لهم فى ثورتهم وأهدافهم ــ وذلك بالاضراب العام الذى نفذ فى يوم ٢١ نوفمبر ، وباستمرار المظاهرات وغير ذلك ، **أخذت الطوائف المختلفة ــ وهى التى تمثل الهيئات** المثقفة من الأمة وتجمع أولى الرأى ، وهى اذن ذات الوزن الكبير فى المجتمع ــ أخذت تعلن احتجاجها على موقف البريطانيين من مصر واعتدائهم على حقوق **البلاد ، وعلى أعمال العنف التى تتبعها الحكومة ضد الطلبة** والمواطنين الذين يعبرون عن شعورهم الوطنى .

فاحتجت هيئات المستشارين والقضاة ، والمحامين ، واحتج أساتذة الجامعة فى مختلف الكليات ، كما احتج الأطباء ، وغير ذلك من الطوائف . فاجتمعت كل هيئة وأصدرت قراراتها ، ووقع أعضاؤها على بيان الاحتجاج ، وارسلت هذه البيانات الى الصحف فنشرتها ، وقامت الهيئات بتبليغ قرارات الاحتجاج الى جلالة الملك والى رئيس الوزارة والجهات المسئولة . وهذه هى نصوص البيانات :

احتجاج المستشارين والقضاة

نشرت « الأهرام » فى يوم ٢٥ نوفمبر ما يلى :

« قصد صباح أمس حضرة صاحب العزة « اتربى بك أبو العز » رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية الى القصر الملكى فقابل حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا رئيس الديوان العالى وقدم اليه صورة من احتجاج حضرات مستشارى محكمة استئناف القاهرة لرفعه الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك . ثم قصد رئيس المحكمة الى رياسة مجلس الوزراء وقابل صاحب العزة مدير مكتب دولة رئيس الوزراء وسلم اليه صورة الاحتجاج لتقديمه الى دولة نسيم باشا . ثم توجه الى وزارة الحقانية وقابل سعادة وزيرها وسلم اليه صورة الاحتجاج .

وهذا هو نص الاحتجاج : « اجتمع مستشارو محكمة استئناف مصر بمناسبة الأحوال الحاضرة بصفتهم مصريين لا يسعهم القعود عن ابداء رأيهم

فى الموقف الحاضر الذى تواجهـه البلاد ، وقدروا أن من واجبهم الوطنى المقدس ــ وهم بعيدون عن كل نزعة حزبية أو لون سياسى ــ أن يحتجوا جد الاحتجاج فى وقت حرمت فيه البلاد من التمثيل النيابى ــ على تدخل الحكومة البريطانية فى شئون الدولة المصرية ، ووقوفها حائلا دون تمتع البلاد بالحياة الدستورية التى هى من حق الأمة ومليكها ، وقرروا ابلاغ هذا القرار للسدة الملكية والحكومة .

يلى ذلك : امضاءات المستشارين .

واحتج أيضا فى بيانات مماثلة : مستشارو محكمـة اسـيوط ، وقضاة المحاكم الأهلية ، والقضاة الشرعيون .

احتجاج اساتذة الجامعة

وكان أساتذة الجامعة من اكبر المتذمرين من وسائل العنف والقسوة التى استخدمت مع الطلبة ، لأنهم أقرب الناس اليهم ولأنه تربطهم بهم العلاقة الروحية وهم أسرة واحدة ، وكانوا مستائين من الحالة التى وصلت اليها البلاد ، فكانوا مؤيدين للطلبة مشتركين معهم فى الشعور الوطنى . وقد أعلن الأساتذة احتجاجهم فى مجلس ادارة الجامعة فى الاجتماع الذى عقد لتقرير وقف الدراسة بناء على طلب الحكومة ، مما دعا الحكومة حينما عرفت موقف الأساتذة الى أن تطلب من مدير الجامعة التدخل لمنع الأسـاتذة من اظهار احتجاجهم لأن هذا يعتبر تأييدا للطلبة والثورة .

ولكن الأساتذة صمموا على أن يعلنوا احتجاجاتهم وابلغوها الى الصحف فنشرتها . فأغضب ذلك الحكومة وأزعجها ازعاجا شديدا ، وهددت الأساتذة بقطع مرتباتهم اذ اعتبرتهم متضامنين مع الطلبة مؤيدين لهم ، فلم يثنهم ذلك عن موقفهم . وهذه هى الاحتجاجات :

احتجاج أساتذة كلية الآداب

نص الاحتجاج : « شعرنا من زمن نحن المصريين من هيئة التدريس فى كلية الآداب بالجامعة المصرية أن قلقا يساور المصريين ، وتكاد آثاره تفسد على البيئة الجامعية أمرها وتحول بينها وبين أداء الواجب الجامعى من تثقيف الشباب وتعليمهم ، وقد انتهى هذا القلق الى الاضطراب الذى حدث فى

الأيام الأخيرة ونشأ عنه وقف الدراسة فى الكليات أسبوعين بعد أن قام الطلبة بمظاهرات سلمية قمعت بعنف شديد أزهقت فيه أرواح بريئة ، وما تزال تدمى له قلوب الأساتذة حزنا وألما .

وكثيرا ما شغلنا هذا القلق وحملنا على البحث عن أسبابه ، وتحدث فى ذلك بعضنا الى بعض ، والآن وقد بلغ الأمر هذا المدى الخطير ، نرى من الواجب علينا والحق لنا أن نقرر أن أسباب هذا القلق الذى أثار الأبناء وأزعج الآباء ترجع الى اضطراب الحياة السياسية المصرية الداخلية والخارجية فان من حق مصر أن تنعم بحياة مستقرة واضحة الحدود ، قوامها الاستقلال والديمقراطية .

لكن موقف انجلترا من مصر حال دون تنظيم العلاقة بيننا وبينها أولا ، وأغراها بالتدخل فى شئوننا الخاصة ثانيا ، حتى جهر وزير خارجيتها بأنها تأبى عودة الدستور الذى رضيه الشعب وأقره جلالة الملك .

« **واننا لنأسف** كل الأسف لهذه الحالة المنكرة التى صارت اليها الأمور ، ونصارح الامة وأولى الامر والرأى فيها بأن مستقبل الوطن عامة والعلم والمتعلمين خاصة متعرض لأشد الأخطار ، ما دام هذا القلق متسلطا على النفوس ، ونهيب بهم جميعا أن لا يضنوا بما يملكون من جهد وعزم وحزم **فى درء هذا الخطر عن البلاد .**

ولعل هذا الصوت الجامعى الهادىء يبلغ مسمع الانجليز — شعبا وحكومة — فينبههم الى أن ما يسببونه من القلق فى مصر لا يلائم المصلحة المصرية ولا المصلحة الانجليزية ولا مصلحة السلام العام . »

وقد وقع على هذا البيان جميع الأساتذة ، وكتبت عدة صور منه ، سلمت احداها الى حضرة الاستاذ مدير الجامعة ، فأرسلها مع مخصوص الى حضرة صاحب السعادة وزير المعارف حول الساعة الثانية بعد الظهر . وقد بقى سعادته (أى الوزير) فى الوزارة فى انتظار وصولها . واختار الأساتذة وفدا منهم برياسة الأستاذ الدكتور منصور فهمى عميد الكلية لتقديم صورة البيان الى حضرة صاحب المعالى رئيس الديوان الملكى لرفعه الى صاحب الجلالة الملك .

احتجاج اساتذة كلية الهندسة

نص الاحتجاج : « المصريون من أساتذة كلية الهندسة أعضاء هيئة التدريس بها يحتجون بشدة على تدخل الحكومة البريطانية فى شئون مصر الداخلية فى الوقت الذى تنادى فيه هذه الحكومة بأنها أول مدافع عن حرية

الشعوب واستقلال الأمم ، وينكرون أشد الانكار ذلك العنف الذى قوبلت به المظاهرات السلمية وقتل فيها عدد من المصريين من بينهم فريق من طلاب الجامعة المصرية . »

كان أساتذة الكلية قد اجتمعوا وبعد أن درسوا الموقف من مختلف وجوهه ، أصدروا قرارهم هذا ، ثم رفعوه الى السراى الملكية ، وأرسلوا صورة منه الى مدير الجامعة لرفعها الى الوزارة والجهات المختصة .

احتجاج أساتذة كلية التجارة

« **نحن المصريين** من هيئة التدريس بكلية التجارة نشعر بالحزن العميق لما وصلت اليه حال التعليم الجامعى من التقلقل والاضطراب ، من جراء اعتداء الحكومة البريطانية على حقوق مصر ، وتدخلها فى شئونها تدخلا لا يتفق مع أبسط قواعد القانون الدولى . ونحتج أشد الاحتجاج على وسائل العنف التى اتبعت فى قمع المظاهرات السلمية التى قام بها أبناؤنا طلبة الجامعة ، وعلى ما أهدروه من دمائهم البريئة ، ونهيب بأولى الأمر أن يعملوا بكل حزم على وضع حد لهذه الحالة المضطربة ، والمحافظة على استقلال البلاد . »

الى ذلك امضاءات الأساتذة . وقد أرسلوا صورة من الاحتجاج الى مدير الجامعة لرفعها الى الجهات المختصة ، كما أرسلوا صورة الى السراى الملكية .

احتجاج أساتذة كلية الحقوق

واجتمع أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق ، وبعد أن تبادلوا الرأى فى الحالة الحاضرة : أصدروا البيان التالى :

« **يرى أعضاء هيئة التدريس المصريون بكلية الحقوق بالجامعة المصرية** أن فى موقف الحكومة البريطانية تجاه مصر مساسا باستقلالها وسيادتها ، وتدخلا غير شرعى فى شئونها ، قد بلغ مداهما الأخير حدا أثار النفوس وأحدث فى حياة الجامعة اضطرابا أريقت فيه دماء أبنائها .

وان أساتذة الحقوق اذ يعلنون انكارهم هذا الموقف ونتائجه ، يناشدون زعماء البلاد وأولى أمرها وقادة الرأى فيها الأخذ بأسباب التناصر والتعاون فى معالجة أحوالها وحفظ حقوقها حتى يستقر مصيرها ، وتؤدى الجامعة رسالتها العلمية فى جو هادىء . وهم ينصحون أبناءهم الطلبة بالعودة الى

دراستهم والاطمئنان الى استئنافها ، عاهدين الى الزعماء وأولى الأمر وقادة الرأى أداء ما أودعه الوطن فى أعناقهم من خطير التبعات . »

هذا ، وقد امتنع بعض أساتذة الكلية من التوقيع على هذا البيان بسبب الفقر الأخيرة ، وانضموا الى أساتذة كلية الآداب فوقعوا على احتجاجهم .

احتجاج أساتذة كليتى الطب والعلوم

وقد اجتمعت هيئة التدريس فى كل من كليتى الطب والعلوم ، وقرر الاساتذة الاحتجاج على الحالة الحاضرة — على أن تكون صورة الاحتجاج هى الصورة التى وضعتها هيئة التدريس بكلية الآداب .

وكذلك اجتمع أساتذة كلية الزراعة وأصدروا بيانا أعلنوا فيه احتجاجهم . وقد توالت هذه البيانات التى نشرتها الصحف فى الأسبوع الذى تلا يوم الاضراب العام .

وأبلغت صور الاحتجاجات الى الأستاذ مدير الجامعة والى رئاسة الوزارة والى الديوان العالى لجلالة الملك .

احتجاج الأطبـــاء

واجتمع فى يوم ٢٧ نوفمبر عدد كبير من الأطباء ، وبعد أن تشاوروا فى الموقف السياسى الحاضر ، وافقوا على بيان استهلوه باستنكار اعتداء الانجليز على كرامة مصر واخلافهم العهود التى قطعوها على أنفسهم ، ثم احتجوا على الأمور الاتية :

أولا — استعمال القسوة فى تفريق المظاهرات واراقة دماء الشباب البريئة .

ثانيا — تصريح السير « صمويل هور » الذى يعتبر تدخلا فى صميم الشئون الداخلية لمصر ، وتعرضه للدستور الذى هو من شئون جلالة ملك مصر وشعبه .

ثالثا — يحيى الأطباء أرواح الشهداء الذين استشهدوا فى سبيل الوطن المقدس .

احتجاج المحامين

اجتمع المحامون فى القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم وأصدروا قرارات احتجاج مختلفة . وهذه صورة احتجاج المحامين بالاسكندرية .

اجتمع المحامون وقرروا ما يلى :

أولا — عدم التعاون مع الانجليز ودعوة الحكومة الحاضرة الى التخلى عن مقاعدها اظهارا لتضامنها مع الأمة ، ودعوة جميع المصريين على اختلاف أحزابهم لمقاطعة الحكم حتى تسحب الحكومة الانجليزية تصريحها الأخير ، وتحل المسألة المصرية حلا ترتضيه البلاد ، وتعود الحياة الدستورية .

ثانيا — الاحتجاج بشدة على وسائل العنف التى اتبعت فى قمع المظاهرات واغتيال الأبرياء وسفك دمائهم الطاهرة عن قصد وتعمد ، مع أنه لم يكن الغرض منه الا اظهار شعور وطنى استثارته المطامع الاستعمارية .

ثالثا — الاهابة بالأحزاب المصرية لتناسى الفوارق ، والعودة بالأمة الى سابق وحدتها فى سنة ١٩١٩ ، ومواصلة جهادها بكل ما فيها من قوة فى سبيل استقلال مصر والسودان استقلالا تاما .

رابعا — اقامة جنازة صامتة لشهيد الاسكندرية المرحوم « محمد عبد المجيد مرسى » يشترك فيها جميع طبقات الأمة .

وهكذا أعلنت هيئات الأمة احتجاجاتها على اعتداء الحكومة البريطانية لتدخلها فى شئون مصر الداخلية ووقوفها فى وجه عودة الدستور وتحديد العلاقات بين مصر وبريطانيا وتعطيلها الاستقلال — كما أعلنت الاحتجاج بشدة على استعمال وسائل العنف فى قمع المظاهرات السلمية واراقة الدماء ، وطالب الهيئات أيضا الزعماء وأولى الأمر بأن يتداركوا الموقف وأن يتحدوا ويواصلوا الجهاد لانقاذ الوطن من هذه الحالة التى وصل اليها والتى تسبب قلق الشباب وجميع طوائف الأمة .

الحالة العامة

وفى أثناء ذلك لم تنقطع الاضطرابات ، وان كانت الصحف منعت من نشر أنباء المظاهرات وقرارات الطلاب . وكانت الجامعة مغلقة ، والدراسة معطلة فى كثير من المدارس ، والأزهر فى اجازة طويلة الى ما بعد شهر رمضان الذى بدأ فى يوم ٢٧ نوفمبر ، فهدأت الحالة نسبيا أو ظاهريا فى انتظار

ما تسفر عنه الجهود التى بذلت فى ذلك الوقت لائتلاف الزعماء . لكن عوامل القلق والثورة كانت عميقة فى نفوس الشباب حيث لم يحدث تغيير فى الأوضاع فكانوا مصممين على أن لا يكفوا عن العمل والجهاد الى أن تتحقق مطالب الأمة ، بل لم يكونوا يستطيعون العودة الى الهدوء أو الى الدراسة لأن شعورهم الوطنى وقلقهم على مصير بلادهم لم يكن ليسمح لهم بذلك حتى لو أرادوه .

وكان مراسلو الصحف الأوروبية يفهمون الموقف يصورونه فى رسائلهم تصويرا صحيحا . فبعث مراسل جريدة « الجورنال » الباريسية فى القاهرة الى جريدته يقول فى رسالة : « ان وجوه الشبه بين الموقف اليوم وأوائل حركة الثورة فى سنة ١٩١٩ لا تخفى على أحد ، ولا على المقامات البريطانية نفسها . وان التساهل فى أمور ثانوية لن يكون بعد الآن كافيا لتهدئة خواطر الأمة . وسيستهدف الزعماء للسقوط اذا اشتركوا فى مناورة كهذه » .

وقد أثنى المراسل على الطلبة الذين هم مناط آمال مصر ، فقال عنهم « انهم عنصر ممتلىء نشاطا ، ولكنه معتدل وعلى أتم نظام . ويجتهد الطلبة فى أن يظلوا بعدين عن الظهور والتفاخر ، بعد ما رأوا الأثر السيىء الناشىء عن الطمع والأثرة لدى الكبار ، وهم يقولون أن الوطن يجب أن يكون مقدما على كل شىء آخر ، وأنه يجب النظر الى المستقبل وحده » .

كما بعث مراسل احدى الصحف اليونانية رسالة الى جريدته يقول فيها :

« **ان الازمة الحالية** هى أشد أزمة وقعت فى مصر منذ حركة سنة ١٩١٩ ، وأن وزارة نسيم باشا التى ظل الوفد يؤيدها مدة سنة كاملة أصبحت الآن تحكم حكما دكتاتوريا ، لأن الأحزاب السياسية جميعها والصحف على اختلاف نزعتها وقفت بازائها موقف المعارضين . وقد جاءت الحوادث الدامية بعد اجتماع ١٣ نوفمبر ضغثا على ابالة . ومما يلاحظه المجردون عن الغايات فى الوقت الحاضر أن مصر تشبه بركانا على وشك الانفجار بالرغم من مظاهرة الهادئة . »

مؤتمر عام الطلاب

وكان الطلبة يوالون اجتماعاتهم ، ثم قررت « اللجنة التنفيذية العليا » عقد مؤتمر عام للطلاب فى كلية الطب ليبحثوا فى الحالة ويعبروا عن شعورهم ويتخذوا ما يرون من قرارات .

فعقدوا هذا المؤتمر يوم الأربعاء (٢٧ نوفمبر) بأحد مدرجات كلية الطب، وذكرت « الأهرام » أنه حضره نحو ألف من الطلاب امتلأ بهم المدرج الكبير على سعته ، وضاق بهم حتى وقف كثير على نوافذ المدرج وأبوابه يستمعون لما يدور فى المؤتمر .

افتتح المؤتمر « نور الدين طراف » الطالب بكلية الطب وعضو اللجنة فأعلن افتتاحه باسم مصر وباسم الشباب وباسم الدماء التى أهدرت فى سبيل الحرية .

ووقف المجتمعون دقيقة صامتين حدادا على الدماء البريئة التى ذهبت فى سبيل الاستقلال والحرية ، ثم هتفوا لذكرى الشهداء فردد الجميع الهتاف بحماسة بالغة .

وبعد أن تلا أحد الحاضرين بعض آيات من القرآن الكريم ، تداول أعضاء اللجنة الخطابة ، فتكلم نور الدين طراف ، ومحمد فريد زعلوك الطالب بكلية الحقوق ، ومصطفى السعدنى الطالب بكلية الآداب ، وجلال الدين الحمامصى الطالب بكلية الهندسة . وكانت كلماتهم تدور حول النهضة المصرية فى سنة ١٩١٩ ، وجهاد الشباب والموقف الحاضر ، ووجوب الوحدة القومية .

ثم أعلن المؤتمر قراراته ، وكان من بينها اقامة حفل تأبين للشهداء وتنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية ، وترجمة الاحتجاجات التى أصدرتها الهيئات الى اللغات الأجنبية ، وتوزيعها على المفوضيات الأجنبية وارسالها الى الصحف الانجليزية ، كما قرروا الاجتماع فى الجامعة عند افتتاحها يوم السبت المقبل الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ .

اغلاق الجامعة للمرة الثالثة

وفى اليوم التالى لانعقاد هذا المؤتمر (٢٨ نوفمبر — الخميس) أصدر مدير الجامعة « الأستاذ أحمد لطفى السيد » قرارا بوقف الدراسة للمرة الثالثة أسبوعا آخر ، وبين سبب اغلاق الجامعة فى القرار . وهذا نصه :

« بناء على ما نشرته الصحف من أخبار الطلبة واجتماعاتهم وقراراتهم الى اليوم ، وبناء على الأخبار الرسمية التى وصلتنا من أن الطلبة معتزمون الاجتماع فى كلياتهم يوم السبت المقبل والخروج بمظاهرة خارج كلياتهم — جمعنا حضرات عمداء الكليات جميعا للمداولة فيما اذا كانت تفتح الكليات للطلبة يوم السبت المقبل ، فقر قرارهم بالاجماع على أن من الاحتياط

الضرورى أن تغلق كليات الجامعة أسبوعا آخر ينتهى يوم الجمعة ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ » .

وكان صدور هذا القرار مثل القرارات السابقة بناء على طلب الحكومة .

وذكرت الصحف مع هذا القرار أن حكمدارية بوليس الجيزة ما زالت محتفظة بالاحتياطات والتدابير العسكرية فى المنطقة التى تضم كليات الجامعة المختلفة والمدارس الأخرى المتوسطة والثانوية ومدارس البنات محافظة على النظام واستعدادا لتفريق اجتماعات الطلبة أو مظاهراتهم .

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه هذه الاحداث ، وبعد قيام الطلبة بثورتهم وتقديم تضحياتهم ، وبعد مشاركة الأمة لهم وتأييدهم ، وبعد الاضراب العام الذى نفذته جميع طوائف الامة ـ مما دل كله على اتحاد الأمة فى الشعور والأهداف ـ بعد هذا كله كان لا بد ان تتمثل الوحدة أيضا فى الأحزاب السياسية والزعماء ، لتأخذ الوحدة المظهر السياسى وتصبح قوة عملية منظمة ، فتواصل الأحزاب العمل لتحقيق مطالب الأمة متحدة متضافرة ومؤيدة من الأمة بجميع طوائفها ، وتستطيع بما لها من وسائل ، ومالديها من تنظيمات وامكانيات ، أن تستمر فى الجهاد ، حتى تحقق آمال الأمة وتوصلها الى النصر فيعود لها دستورها ويتم استقلالها . لذلك بذلت مساع وجهود منذ استشهاد طلبة الجامعة ـ وبخاصة بعد أن اجتمع الزعماء فى تشييع جنازة الشهيد « عبد الحكم الجراحى » ـ بذلت هذه المساعى والجهود من اجل تحقيق ائتلاف الزعماء والأحزاب .

السعى للائتلاف

كان الرأى العام يطالب بالاتحاد منذ تعقدت الأزمة وظهرت الأخطار على مصر من الحرب ، وانكشف سوء نيات الانجليز واصرارهم على سلب دستور مصر واستقلالها ، لتحقيق أغراضهم الاستعمارية ، وحكم مصر حكما مباشرا كأنها جزء من امبراطوريتهم أو احدى مستعمراتهم .

فاستجابة لذلك دعا « محمد محمود باشا » فى خطبته التى ألقاها فى يوم ٧ نوفمبر الى الاتحاد ـ كما عرفنا ـ لكن دعوته كانت مبهمة ، ولم يبين كيف ينفذ الاتحاد أو الائتلاف ، وما السبيل الى ذلك .. وفى ١٣ نوفمبر رد النحاس باشا على هذه الدعوة فى خطبته التى القاها فى الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى وقال ان الوفد لايكره الاتحاد ، ولكنه لا يريد ميثاقا تذروه الرياح كما حدث فى الماضى ، ويكفى أن يعمل كل من ناحيته مع الاتفاق على المبادىء .

ثم جاءت الثورة والأحداث التى تلتها فغطت على دعوة الاتحاد والجدل بين الزعماء ، حتى سفكت الحكومة الدماء وسقط بعض الشباب ضحايا للاعتداء ، وتأثر الجمهور وجاشت عواطفه ، فحينئذ رأى الزعماء أن يشاركوا الشعب فى عواطفه ، وتحركت أيضا مشاعرهم الانسانية والوطنية فجاءوا يسيرون مع الشعب فى تشييع جنازة الشهيد « الجراحى » . وقد عد الجمهور اجتماع الزعماء فى ذلك اليوم كأنه شىء خارق للعادة ، اذ أن الاعتقاد كان أن الخلاف والخصام بين الزعماء بلغ حد العداء والكراهية ، فلا يمكن بعد ذلك أن يتلاقوا على خطة واحدة أو يجتمعوا فى صعيد واحد . لكن اجتماعهم فى ذلك اليوم – كما ذكرنا من قبل – أحيا الأمل فى أنه قد صار من الممكن أن يتناسى الزعماء ما وقع بينهم من خلاف ، ويعودوا الى التفاهم فالائتلاف أو الاتحاد .

فمن ذلك اليوم ، وتحت تأثير الروح الوطنية القوية التى سادت البلاد وتجدد شبابها فى ذلك الوقت ، نشطت المساعى لتحقيق الائتلاف بين الزعماء والأحزاب من جانب الطلبة ومن جانب الصحف ، وبوساطة بعض الوطنيين المخلصين . وكان فى مقدمة الذين نهضوا لحمل عبء الوساطة : الأستاذ عبد الرحمن فهمى بك الذى كان من قادة الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ ، والأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك المحامى الكبير والوطنى المعروف ، والاستاذ حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى . وهؤلاء كانت وجهتهم وطنية خالصة . ومن جانب آخر كان يسعى « أمين يحيى باشا » من كبار رجال الأعمال ، وحافظ عفيفى باشا الوزير المفوض السابق بلندن ، وهذان الاثنان كان يعملان بايعاز من جهة السراى وأحزاب الاقلية ، لأن السراى فى ذلك الوقت – وقد رأت أن المندوب السامى البريطانى استولى على السلطة كلها ، والملك فى مرضه الأخير – أرادت أن تقوى نفوذها بوزارة ائتلاف تقف أمام سلطة المندوب ، وأحزاب الأقليات كانت تريد أن تقوى نفسها بالائتلاف مع الوفد ، فتصل الى الحكم وتكسب شعبية وتشترك فى تقرير مصير البلاد .

الخلاف بين الاحزاب

فنشط « محمد محمود باشا » وأصدر نداء الى الأمة فى ٢٤ نوفمبر جدد فيه الدعوة الى الوحدة ، وقال فيه : « امتلأت قلوب المصريين جميعا ايمانا بالدعوة الى وحدة الأمة لتحقيق استقلالها ، وردد شباب الأمة المتعلم صدى هذه الدعوة ، ونهض بلوائها بالقوة التى يدفع اليها ما يملأ صدور الشباب من حرارة الايمان وثبات العقيدة ، فبذل فى سبيلها دمه ونفخ فيها

من روحه ما أثار اعجاب الأمة كلها ، ولفت أنظار الناس جميعا فى مشارق الأرض ومغاربها ، وما رفع مكانة مصر فى العالم بأسره .

« أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الاخلاص الصادق والايمان المتين : لم يضن بدمه ولم يضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب ، وأن يتخذوا الوحدة وأن يتخذوا الاستقلال رمزا لهذا العهد الجديد . فالوحدة سبيل الاستقلال ، والاستقلال سياج الدستور » .

ويلاحظ أن « محمد محمود » ركز فى هذا النداء على الاستقلال ، فقال ان الوحدة هى سبيل الاستقلال، وأن واجب السياسيين أن يتخذوا الاستقلال رمزا لهذا العهد الجديد ، وأن الاستقلال هو سياج الدستور : أى أن « محمد محمود » وحزب الأحرار الدستوريين كانوا يرون أن تتم الوحدة وتتجه الجهود للاستقلال أولا ، ثم يأتى الدستور بعد ذلك ، لأن الاستقلال هو الذى يحمى الدستور .

كذلك أصدر « حمد الباسل باشا » وكيل الوفد السابق ورئيس الوفد السعدى (وهم الاعضاء الذين انفصلوا عن الوفد فى سنة ١٩٣٢ بسبب مشروع الوزارة القومية) ــ أصدر نداء مشابها لنداء « محمد محمود باشا » قال فيه :

« فلتتجه الامة وليجمع قادة الرأى فيها على المطالبة باستقلال البلاد والعمل على تحقيقه أولا ، وهو أمر لا خلاف عليه ولا جدل فيه ، بل هو الغرض الأسمى الذى نادى به « سعد » وقضى وهو يدعو له . وليس فى ذلك اهمال لشأن الدستور ولا نسيان له ، لأن تحقيق الاستقلال يستدعى قيام الدستور الذى ارتضته البلاد . ولهذا فليعمل العاملون » .

لكن الوحدة أو الائتلاف بين الأحزاب ــ أو بالأحرى بين الزعماء ــ لم تكن لتتم بهذه السهولة . فان الخلافات الماضية والانقلابات والمنازعات التى حصلت بينهم ووصلت الى ما يشبه الحرب قد جعلت الثقة منعدمة بينهم ، بل أدت الى التنافر والعداء الشخصى ، ولم يكن اشتراكهم فى تشييع مواكب الشهداء الا عاطفة وقتية وحادثا عارضا ، أما التنافر والشك وعدم الثقة المتبادل فكان عميقا فى النفوس . وحقيقة أن الجمهور أو الشباب المثقف كان لا يريد أن يلتفت كثيرا الى الماضى ، ولذلك وجد « محمد محمود » آذانا صاغية تصغى لخطبته ودعوته ، وعلى الرغم من أعماله الماضية فانه بدأ يكتسب شعبية ويرتفع قدره . لكن الوفد أو قادته كانوا لا يزالون ينظرون

اليه بارتياب ولا يريدون أن يستولى هو أو غيره على عدد كبير من الشباب لأن فى هذا منافسة لهم ــ كما انهم كانوا ينظرون بريبة أشد وشك أعمق الى « صدقى باشا » وأمثاله ، بل لا يثقون فيه أبدا ، كما لا يثق الشعب . والوفد كان حريصا على أن يحتفظ بمكانته واستيلائه على الجماهير ، والانفراد بالتوجيه وتولى الحكم أيضا حين تحين الفرصة ، فظل متشبثا برفض الدعوة الى الوحدة أو الائتلاف .

ولما كانت دعوة ((**محمد محمود)) ومن يؤيده قد اقتصرت على الاهتمام بالاستقلال ، واهملت أو أجلت مسألة الدستور ، فان الوفد رأى فى ذلك ما يثير أو يؤكد شكه** ، فكأن هؤلاء يوافقون على عدم عودة الدستورة فى الحال ويريدون ان تؤلف وزارة ائتلافية أو قومية بدون انتخابات أو دستور أو برلمان ، فبذلك يصلون الى الحكم ، ثم لا يدرى أحد متى يتحقق الاستقلال فيستمر تأجيل الحياة الدستورية . فمن اجل ذلك جعل الوفد مبدأه المطالبة بعودة الدستور أولا ، ثم بعد أن تجرى الانتخابات تؤلف الوزارة التى تمثل الأغلبية ، وهى تتولى المفاوضات حتى تعقد المعاهدة التى غايتها تحقيق الاستقلال .

فصار الخلاف بين الوفد وبين الأحزاب الأخرى يدور حول هذه المسألة :

هل نطالب الاستقلال أولا ، أم نطلب الدستور ؟ واشتد الخلاف حول ذلك ، فأصبح معركة ، وتطورت حتى صارت هجوما متبادلا ، وصل الى حد الرمى بالتهم وقذف الطرف الآخر بالطعن فى وطنيته واخلاصه ، وغدت فكرة الائتلاف بعيدة كل البعد أو مستحيلة .

فنرى جريدة ((الجهاد)) الوفدية ترد على ((محمد محمود)) اثر توجيهه نداءه ــ ترد بأسلوب هجومى ، وتقول تحت عنوان « محمد محمود باشا كبير دعاة الاتحاد يفضح دخيلة نفسه » ــ تقول : « .. ووسط هذه النيران الوطنية المتأججة يلعب صاحب الدولة محمد محمود باشا ومن اليه من الأقليات دورين متناقضين : أحدهما النداء بالوحدة الوطنية .. ، وأما الثانى فهو اصرارهم على اغفال دستور الأمة بل على محاربته حربا ايجابية كما تفعل الحكومة البريطانية وكما تبين فى غير خفاء من تصريح وزير خارجيتها . »

ثم تكتب فى اليوم التالى : « عود الى حديث محمد محمود باشا » : ولقد بدأنا حملتنا على خطة محمد محمود باشا لأنه لم يتقيد فيها بدستور الأمة ، ولم يعلن استمساكه به . ولقد دعا فى خطبته البتراء ــ لخلوها من دلائل الايمان بدستور الأمة ــ دعا فيها الى الاتحاد .. وانما حملنا عليه يومئذ لما

داخلنا فى مقاصده من ريب ، وهو أن الشك الذى بدا لنا فيما يضمر دولته لدستور بلاده قد تكشفت عنه حجب التمويه . » !

ولكن الدكتور « محمد حسين هيكل » يوضح وجهة نظر حزب الأحرار الدستوريين فيقول فى مقال له بجريدة « السياسة » فى ٢٥ نوفمبر ما ملخصه ان الرأى هو أن تعلن الأحزاب كلها قبولها لمشروع « معاهدة النحاس ـ هندرسون » وهو اتفاق سنة ١٩٣٠ ، مع تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة . فاذا أعلن الانجليز قبولهم ذلك فى مجلس العموم عاد الدستور وألفت الوزارة للتوقيع على المعاهدة ، وأجريت الانتخابات . والانتخابات التى ستتم ستؤدى بطبعها الى أن تتولى الأغلبية البرلمانية الحكم وأن يقوم رئيسها بتوقيع المعاهدة .

ويشرح الدكتور « هيكل » رأى الأحرار الدستوريين فى مذكراته ، فيقول :

« أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى ـ أى رأى الوفديين الذى كانوا يطالبون بالدستور أولا ـ كانوا (أى الدستوريين) يجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا هدف الوحدة والائتلاف . فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل والغاء . .

« فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر هى سياج الدستور . فاذا صح أن تبذل الأمة تضحيات فلتكن فى سبيل الاستقلال يتمتع به الوطن ، لا فى سبيل الحكم يستأثر به حزب أو آخر . أما والوفد لا يعنى الا بعودة الدستور ليكون وسيلة الى الحكم ـ وان تعرض هذا الدستور من بعد للتعطيل والالغاء ـ فمن العبث ومن بذل الجهد فى غير طائل أن تتحد الكلمة وتجتمع الصفوف وتبذل التضحيات لغرض غير الاستقلال والسيادة وكفالتهما بالمعاهدة » .

وتوضح « الأهرام » وجهة نظر الوفد ـ نقلا عما صرح به أحد قادته عقب الاجتماع الذى عقده الوفد فى يوم ٢٤ نوفمبر للنظر فى موضوع الدعوة الى الائتلاف ـ فتقول : « وقد اتصل بنا أن أهم ما دار البحث حوله هو موضوع الائتلاف الذى تحدث به بعض الزعماء ـ اما فى بياناتهم واما فى تصريحاتهم ـ والذى توسط لتحقيقه بعض المفكرين والمشتغلين بالشئون السياسية . ويمكننا أن نقول اعتمادا على أوثق المصادر أن الوفد لا يرى فى

ببيانات زعماء الأحزاب الأخرى ما يحقق وجهة نظره فى أمر الوحدة المنشودة ، وما يدعو الى تغيير خطته أو يقرب شقة الخلاف بينه وبين تلك الأحزاب .

« وقد رأى الوفد أن البيانين اللذين أصدرهما أخيرا حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وحضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا متشابهان فى الفكرة والغاية . فهما يتمسكان بالنظرية القائلة بتحقيق الاستقلال أولا والدستور ثانيا . والوفد يرى أن هذه نظرية خطرة ضارة بالقضية المصرية ، وأن الذين يقولون بها لا يريدون من ورائها الا الوصول الى منصة الحكم بدون دستور ، وليس ما يمنعهم بعد هذا من المضى فى حكم البلاد حكما دكتاتوريا . والوفد يرى انه لتحقيق وحدة الجهود يجب ان يصرح كل حزب تصريحا لا لبس فيه ولا ابهام **بأنه يضرب عن الحكم ما لم يعد للبلاد دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص معجلا غير مؤجل ، ويرى الوفد أن الحكومة التى تقوم بعد احياء النظام البرلمانى هى التى يمكنها ان تتولى المفاوضات لاستكمال استقلال البلاد وتسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا . »**

هكذا ظهر الخلاف بين الأحزاب ، واستعرت المعركة الحزبية ، واصر كل على رأيه . فتبين أن الاتفاق بينها غير ممكن ، وانتهت الجهود التى بذلت من أجل الائتلاف الى الفشل . والحقيقة أن المسألة لم تكن مجرد اختلاف فى الرأى ، كما بدت ، ولكنها كانت أعمق من ذلك كثيرا . كانت هى ــ كما بينا من قبل ــ عدم الثقة المتبادل بين الأحزاب والزعماء ، وكان الزعماء لا يريدون أن ينسوا ما بينهم من ضغائن وترات ، وان كان الرأى العام فى ذلك الظرف أو على الأقل جيل الشباب الجديد كان لا يميل الى أن يعود الى الماضى ويتذكر ما حدث فيه من مآس أو أخطاء ، لأن المصلحة الوطنية كانت تقتضى أن تواجه الأمة الخطر الحاضر برأى واحد وقلب متحد .

وليس من شك فى أن كل فريق كان يهدف من وراء خطته الى الوصول للحكم ــ مهما كانت غايته من الحكم بعد ذلك . فالوفد يعرف أن الدستور والانتخابات تعنى لا محالة أو فى الغالب وصوله الى الحكم ، لأنه يضمن تأييد الأغلبية دائما فى الانتخابات . والأحزاب الأخرى وهى أحزاب الأقليات تعرف أن عودة الدستور معناها عودة الوفد وحده الى الحكم ، ولكن الائتلاف يكفل لها فرصة الاشتراك فى الحكم وأيضا قد يمكنها من الحصول على نسبة كبيرة من النجاح فى الانتخابات . فهذا فى الواقع كان هو سر الخلاف والتباعد بين الأحزاب . وكان هذا معروفا للمثقفين ، وتتحدث عنه بعض الصحف الأجنبية أيضا . أما الجدال حول مسألة : هل الدستور أولا أم الاستقلال ، فكان أشبه بالجدال البيزنطى المشهور فى التاريخ .

والحق أن الأمة كانت تتطلع فى ذلك الظرف العصيب الى الوحدة ، وتتمنى تحقيقها ، لأنها كانت تعرف أن لا سبيل لمواجهة هذا الموقف الخطير والتغلب عليه الا بالاتحاد وتجميع القوى . فالموقف كان فعلا فى غاية الخطورة ، وأصبح مؤكدا أن الانجليز مصممون على التشبث بسياستهم والمضى فيها ، فلا دستور لمصر ولا معاهدة ، وانما تستمر مصر يحكمها المندوب السامى البريطانى بواسطة حكومة ضعيفة لا سند لها من الشعب ولا تعتمد فى بقائها الا على تأييده فهى اذن تنفذ له ما يريد . فكيف يمكن مواجهة هذا التحكم والتسلط الاستعمارى الغاشم الا بأن تجمع الأمة كل قواها وتوحد صفوفها وتقف جبهة واحدة أمام هذا الاستعمار وعدوانه ، فتغالبه حتى تجبره على أن يكف عن عدوانه ويغير سياسته ويعترف للبلاد بحقوقها . كان الاتحاد أو الائتلاف فى هذا الظرف أمرا واجبا ، بل ضروريا ومحتما . والأمم دائما تلجأ الى الاتحاد حين يواجهها الخطر العام على قوميتها وكيانها ومصالحها ، فاذا ذهب الخطر فيكون هناك مجال للاختلاف أو المنافسة أو الجدال .

لكن الذين كانوا لا يريدون الوحدة الامة ، ويعملون على أن تظل صفوفها متفرقة ، ويحرصون على الاحتفاظ بالكيان الحزبى فى كل وقت مفضلين المصلحة الحزبية أو الشخصية على المصلحة القومية ــ كانوا يعارضون الائتلاف ويسعون الى احباط الجهود التى تبذل من أجله . ونرى الوفد بعد أن اجتمع فى يوم ٢٤ نوفمبر لبحث الموضوع يصدر نداء غريبا يلجأ فيه الى أسلوب المهاترات الحزبية والتهجم ، ورمى المعارضين بتهم الخروج على الأمة والاتفاق مع العدو والمكر والخديعة بل الجريمة ــ وهذه مبالغات ما كان الرأى العام ليقبلها فى ذلك الوقت ، وكان لها أثر أن زادت من أسباب التنافر وعمقت هوة الخلاف ، فكان ضررها كبيرا وقضت على مساعى الائتلاف .

فقد صدر عن الوفد نداء فى يوم ٢٦ نوفمبر ، جاء فيه :

« أيها المصريون : ليس أدعى الى الحزن وأبعث على الألم من أن تتجدد المأساة القديمة ، مأساة خروج بعض المصريين على ارادة الأمة ومحاربة أمانيها ، فى الوقت الذى تلقت فيه الطعنة دامية من غاصبيها . ولقد كان من أولئك الخارجين على وحدة الصفوف أن تظاهروا بالدعوة الى توحيدها ، فأبى الله الا أن تفتضح دعوتهم الماكرة وأغراضهم المستترة ، ورأينا فاذا بالدعوة الى اتحاد المصريين تتكشف بين يوم وليلة عن الدعوة الى الاتحاد فى تأييد المستعمرين واذا بأولئك الداعين ينادون للأمة أن دعى دستورك الى ما بعد الاستقلال المنشود » .

« رأى هؤلاء فى محنة الأمة فرصة انتهزوها لتحقيق مطمع لهم قديم ، وهو الحكم مهما كان ثمنه وأيا كان سبيله ، فراحوا يناورون ويداورون ، ويطلبون الى الأمة أن تتحد معهم فيما أعلنوه ونمقوا صياغته من وجوب تحقيق الاستقلال قبل الدستور .

« حقا انها لجريمة خطيرة ضد حقوق البلاد . ولكنها ليست الأولى من خطيئاتهم .. فمن قبل أعلنوا تعطيل دستور الأمة ثلاثا فثلاثا من السنين ... الخ

« أيها المصريون : احذروا الخديعة واتقوا الوقيعة ، واحرصوا على وحدتكم واسلكوا سبيل التضحية والكرامة الى حريتكم ، فما كان يثنيكم عنها تآمر المتآمرين « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » ! !

كان هذا نداء حزبيا فاقعا ولا شك ، وقد عمد فيه مدبجه الى المبالغة والتهويل وتشويه غرض الخصم ونبش الماضى القديم واثارة الأحقاد .

لكن أثره فى الأمة لم يكن كما توقع كاتبه ، فالأمة — كما قلنا — أو على الأقل المثقفون منها كانوا لا يريدون الرجوع الى الأحداث القديمة ، وانما يتطلعون ويسعون الى الوحدة . واذا كان الذى وقع على هذا النداء هو « مصطفى النحاس » رئيس الوفد ، فالعارفون بأسلوب سكرتير الوفد العام الأستاذ مكرم عبيد ، أى أسلوب السجع والتهويل والاستشهاد ببعض آيات من القرآن — لا يخطئون معرفة ان هذا هو أسلوبه بالضبط ، ولكن رئيس الوفد يتحمل بالطبع مسئوليته أيضا ، حيث هو موافق على ما جاء به .

ولذلك رد عليه « محمد محمود » فى اليوم التالى بنداء آخر قال فيه :

« يحرص النحاس باشا رئيس الوفد المصرى على ان يتخذ من أبناء هذه الأمة جميعا أداة للوصول الى الحكم باسم الأمة ، فان لم يفعلوا اتهمهم بالخيانة والمروق من الوطنية . وهذا كلام لم يبق فى مصر من يسمعه ، بعد أن تولى دولته الحكم على أساس الدستور مرتين ، فلم يستطع أن يحقق للبلاد شيئا . وبعد ان وضعنا فى يده مشروع معاهدة بين مصر وانجلترا ففشل فى اتمامه ، وأدى فشله الى ضياع دستور سنة ١٩٢٣ الذى يتظاهر بالحرص عليه ، وبعد أن عرف الناس هذه المؤامرة التى دبرت ضد ذلك الدستور فى اجتماع حديقة الهرم بين اعضاء الوفد والوزارة الحالية من سبعة اشهر ماضية .

... وسكوت النحاس باشا عن الوزارة وعدم احتجاجه على ما فعلت من اراقة دم الشباب دليل على اشتراكه معها فى هذه التبعة الخطيرة ؛ وعلى مسئوليته واياها عن الأرواح التى ازهقت والدماء التى أهدرت ..

« ايها المصريون : الساعة رهيبة والموقف خطير ، فقد تدعون غدا أو بعد زمن وجيز للدفاع عن بلادكم وعن مواصلات الامبراطورية البريطانية فيها اذا اشتبكت انجلترا وايطاليا فى حرب ويومئذ تتعرضون لكل أهـــوال الحرب ومصائبها : من قتل وتدمير وغازات خانقة . أفيرضيكم أن تقدموا على هذا الموقف ثم لا يكون ثمنه لوطنكم الا عودة دستور ما أهون أن يلغى ؟ وهـــل ترضون أن لا يكمل لكم الاستقلال الذى رضيتموه ورضيته انجلتـــرا ، وان تظلوا فى هذا المركز الذليل الذى أوصلتكم اليه الوزارة الصـــديقة للوفد ؟ ؟ .. الخ »

ويخطب النحاس باشا فى بعض الوفود التى جاءت الى بيت الأمة ، فيقول: « هانحن أولاء اظهرنا نياتنا وتصميمنا ، ولا يصح لنا أن نخدع بأقوال معسولة تنادى بالوحدة القومية ، ولكن على أى أساس ؟ على أساس تصريح « هور » ـــ كما رأيتم من البيانات التى نشرت فى الصحف اذ يقول فيها صراحة : لنترك الدستور جانبا الى أن تتم المعاهدة . أنترك دماء الشهداء التى أريقت فى سبيل الدفاع عن الدستور . وتلك النهضة التى نهضتها مصر ، كرة أخرى ، حتى يأذن الله وتسمح الظروف ويرضى الانجليز بعقد معاهدة مع مصر ؟ لا . ان الأمة لا تغر بذلك ولا تخدع .

« **يقولون الاستقلال** . ومن قال بغير الاستقلال ؟ لقد قمنا قومتنا برياسة الزعيم خالد الذكر سعد زغلول باشا عام ١٩١٩ مطالبين بالاستقلال التام .. وبينما نحن فى طريق جهادنا حصلنا على دستورنا الذى يحدد التبعات ويجعل الأمة مصدر السلطات فاستخدمناه لتحقيق هـــذه الأمنية والحصول على استكمال هذا الاستقلال . فهل نتغاضى عن دستورنا لنترك الحكم للانجليز ولبعض المصريين الذين يحاربون الأمة فى نهضتها ؟ كلا . »

كان الخلاف هكذا عميقا راسخا بين الزعمـاء . ولم يكن من الممكن اذن بل ولا من المتصور ـــ بعد أن وصل الخلاف الى هذا الحد ، من المهاجمـــة والتراشق والتقاذف بتهم المروق والتآمر والمكر والخديعة بل الجريمة ـــ أن يحدث ائتلاف أو تقارب بين هذه الأطراف المتنازعة ، بل سيشتد هذا الخلاف ويتطور أيضا بعد قليل الى اعتداءات مادية ـــ كما سنرى . وعلى ذلك انتهت جهود الساعين فى الائتلاف الى فشل تام . وقد دارت هذه المعركة الحزبية فى خلال الأسبوع الذى تلا تشييع جنازة الشهيد عبد الحكم الجراحى ، ذلك الأسبوع الذى بدأ بمظهر قومى رائع وهو الاجماع على الاضراب العام ، وهو الذى أعلنت فيه هيئات الامة احتجاجاتها على عدوان البريطانيين وعلى وسائل العنف التى استخدمتها الوزارة القائمة ضد الشباب ـــ مما أظهر وحدة الأمة فى العمل والأهداف ـــ فى هذا الأسبوع دارت هذه المعركة الحزبية الحامية ،

فكانت معارضة للشعور العام الذى ظهر فى الأمة ، وجاء فشل الاتفاق بين الاحزاب مخيبا للآمال ، لأن اتجاه الشباب والمثقفين عامة كان الى توحيد الصفوف وجمع كلمة الأمة لتقف جبهة واحدة أمام العدو المغتصب لحقوقها. وكأن الأحزاب نسيت ما قام به الشباب منذ أيام من ثورتهم لأجل الوطن عامة غير متأثرين بأى دافع حزبى ، وداعين الى الوحدة القومية ، وأنهم عرضوا أرواحهم للخطر ، وقدموا الشهداء من أجل مصر كلها لا من أجل حزب — كأنما نسى قادة الأحزاب ذلك واستمروا فى تنابذهم وتحاربهم وخلافاتهم ، فكان هذا مؤسفا للوطنيين المخلصين الذين لا يفكرون الا فى مصلحة الوطن .

وقد أعلنت « الأهرام » فشل الائتلاف فى عددها الصادر يوم ٢٦ نوفمبر فقالت : « أشرنا الى مساعى حضرات أصحاب العزة : عبد الرحمن فهمى بك الذى كان سكرتيرا عاما للجنة الوفد العامة بالقاهرة فى سنة ١٩١٩ ، ومحمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى ، وعبد الرحمن الرافعى بك سكرتير الحزب العام ، لتحقيق الائتلاف . وأشرنا أمس الى اجتماع الوفد وبحثه فى أمر الائتلاف والرأى الذى قرره . ونزيد أن مقاما كبيرا له كل الاعتبار فى الدوائر الوفدية لاتصاله المكين بالحركة الوطنية من بدايتها عارض أشد المعارضة فى الائتلاف . ولم يعد من شك بعد تصريحات دولة رئيس الوفد فى أن فكرة الائتلاف كما كان يتمناها كثير من المصريين متعذرة . وهو ما يؤسف له كل الأسف . فان أقوى ما تجابه به الحكومة البريطانية هو الاتحاد . وهو — كما قلنا من قبل — ما يخشاه الانجليز ويخافونه ويعملون على احباطه بكل الوسائل » .

وكانت الجريدة قد نشرت قبل ذلك لمراسلها فى لندن قوله فى رسالة له : « . . أما وحدة الزعماء السياسيين فى مصر كما تجلت فى تشييع جنازة الطالب يوم الثلاثاء فلم تفت دوائر لندن السياسية . وفى وسع هذه الوحدة اذا تمت وتعززت أن يكون لها أثرها البعيد هنا » .

وعلقت « الأهرام » على ذلك بقولها : « ويمكننا أن نؤكد اعتمادا على معلومات عرفناها من أوثق المصادر أن أخوف ما تخافه الدوائر البريطانية هو اتحاد الجبهة المصرية فى وجه انجلترا ، وائتلاف الأحزاب أو اتحادها فى العمل . وهناك من يبذل كل جهد لافساد المساعى الكريمة التى يقوم بها بعض المفكرين » .

أقوال الصحف الأجنبية والوطنية

وكانت الدوائر الأجنبية تتابع حركة السعى الى الائتلاف باهتمام كبير ، ويبرق مراسلو الصحف الى جرائدهم بأخبار الموقف — كما كانت الصحف

المصرية تعلق على الحالة فى مقالاتها . وهذه بعض تعليقات الصحف الأجنبية والوطنية :

فمراسل « الجورنال » البارسية يبعث ببرقية الى جريدته فى ٢٤ نوفمبر يقول فيها : ـ

« ... والأحرار الدستوريون يصرون على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا فى الحال . أما الوفديون فيقولون انه من الضرورى اعادة الدستور قبل كل شىء . وبهذا الخلاف يضعف الأمل فى امكان توحيد الجبهة فى الحال » .

ونشرت جريدة « الأوبزرفر » البريطانية الأسبوعية لمراسلها فى القاهرة يوم ٢٤ نوفمبر هذه الرسالة : « وقد أخذت المساعى تبذل الآن لتاليف جبهة متحدة تجاه سياسة بريطانيا فى مصر . ولكن هذه الجهود فشلت حتى الآن ، أولا ، لتعذر الاتفاق على ما يجب تحقيقه فى البداية : هل هو عودة الدستور ، أم عقد معاهدة ؟ وثانيا ، لأن الوفد يرتاب أشد الارتياب فى نيات الأحرار الدستوريين . وهذا الارتياب هو العقبة الكبرى على الأرجح » .

وفى يوم ٢٦ نوفمبر تذيع شركة « رويتر » هذه البرقية :

((ان الجهود التى بذلت لايجاد ائتلاف بين الأحزاب السياسية المصرية فشلت بصفة نهائية)) .

وفى ٢٨ نوفمبر تنشر جريدة ((بتى باريزيان)) رسالة لمراسلها فى القاهرة يقول فيها :

« ان الحالة السياسية لا تزال مرتبكة ، ومهددة من جميع النواحى . وقد انهالت على السراى الملكية الاحتجاجات المتشابهة التى وضعها مستشارو الاستئناف وأساتذة الجامعة والمحامون ضد التدخل الانجليزى وسياسة الحكومة المصرية . ولكن أخطر المسائل هى المسألة التى نشأت عن البيان العدائى الذى أذاعه الوفد ضد أحزاب الأقليات ، فانهار بذلك الائتلاف الذى دعت اليه الأحزاب غير الوفدية حتى قبل أن يتحقق . هذا الائتلاف الذى لا مندوحة عنه لاكراه انجلترا على تعديل سياستها . ويلوح أن الحالة تزداد تفاقما وخطرا على مستقبل السياسة فى مصر وتهدئة الخواطر والأفكار » .

وبعث مراسل الأهرام فى ((جنيف)) يقول : ـ (٢٨ نوفمبر)

« أشارت الصحف الى حبوط الجهود التى بذلت فى سبيل ائتلاف الأحزاب المصرية ، وتكلمت عن التنابذ الأهلى المؤلم والعراك الذى يجعل المسألة الوطنية الأساسية فى المقام التالى . فكل وطنى مصرى يرثى من صميم قلبه لهذه الحالة المحزنة التى لا يستفيد منها الا الانجليز وحدهم ، والتى تضر ضررا جسيما بالقضية المصرية فى أوروبا ولا سيما فى جنيف ،

وفى ختام هذا الأسبوع يبعث مراسل « الأوبزرفر » فى ٣٠ نوفمبر بهذه الرسالة التى نشرت فى اليوم التالى : ــ

« ان المساعى التى بذلت لتاليف جبهة متحدة من العناصر السياسية المختلفة ازاء خطة بريطانيا نحو مصر فشلت فشلا تاما . ولم تكن نتيجتها سوى اظهار الطباع المتنافرة التى جبل عليها الوفديون والأحرار الدستوريون واحياء المنازعات الحزبية ، مع روح المزايدة التى اصطبغ بها النشاط السياسى فى مصر دائما .

ــ ثم يقول فى ختام برقيته :

« فاذا كانت مصر عاجزة بهذه الصورة الجلية الواضحة عن أن تقرر ماهى فى حاجة اليه حقيقة ، فانه يلوح من غير المعقول أن يتوقع المرء أن تبدى بريطانيا من جانبها اشارة يحتمل أن تخفف وطأة القلق الحالى » .

* * *

اما تعليقات الصحف الوطنية فكانت هذه :

كتبت جريدة « روزاليوسف » اليومية فى ٢٤ نوفمبر تقول : ــ

« ولا شك أن الانجليز قد تولاهم الانزعاج من حركة ضم الصفوف وتوحيد الجبهة . وهم يخشون اذا تمت المساعى المبذولة فى سبيلها ان تعود الكتلة الوطنية العظمى الى ما كانت عليه سنة ١٩١٩ ، فتسبب لانجلترا قلقا قد تكون هى فى حاجة الآن لتلافى مساورته اياها ، والظروف الدولية على مايعرف القراء ، بالنسبة لها بوجه عام وفى البحر الأبيض المتوسط على الخصوص . ومن اجل هذا نراهم يحاولون بكل ما يستطيعون أن يحولوا دون نجاح تلك الحركة الساعية الى التأليف بين القلوب وضم الصفوف وتوحيد الجبهة ، والوصول الى الوحدة المقدسة التى تنال أغلب الأحيان أكثر مما يناله فعل المدافع فى ميادين القتال » .

وكتبت جريدة « المساء » فى ٢٦ نوفمبر :

« لقد تخير الشعب المصرى الوقت المناسب للنهضة ، فنهض واستشهد فيه من استشهد . واحتجت الهيئات كلها على أعمال الانجليز . ودعت الشعب الى العمل بائتلاف ، حتى تكون الكلمة واحدة ولجميع المصريين كما حصل فى سنة ١٩١٩ . وسعى بعض الزعماء لتحقيق الائتلاف . فما لهؤلاء القوم يضعون الشروط لهذا الائتلاف وهو حياة مصر وقوتها . وما لهم يسيرون فى سياسة التفريق على قدم الانجليز ؟

وفى ٨٢ نوفمبر تكتب جريدة « روزاليوف » أيضا تحت عنوان :

« يتراشقون وبيزنطة تحترق » !

« فلينعم الانجليز ولتشق مصر .. ولسنا نريد اليوم أن نتدخل فى صلب الخلاف وأن نحلل أصوله ونحدد المسئوليات فيه ، ونعين الدوافع الحقيقية التى تدفع اليه . فلسنا فى متسع من الوقت يطاوعنا على شيء من ذلك كله . ولسنا فى حالة نفسية تطاوعنا على أن نمضى فى ذلك التحليل وذلك التحديد . انما نحن نعرف أن بيزنطة تحترق وأن أهلها يتجادلون ويتراشقون . وخير لبيزنطة وأهلها أن يفيقوا ويتعاونوا على اطفاء الحريق . الذى سيكونون هم أول وقود له اذا تركوه يمتد ويأتى على الأخضر واليابس جميعا .

« والحق ان اليأس من الشيوخ قد أخذ يتغلب على ما كنا نود أن تظل عامرة به قلوبنا من حسن الظن بالناس وحسن التفاؤل بالمستقبل القريب . ولذلك فاننا نتقدم للشباب داعين له بالتوفيق فى حركته الطاهرة ، وقد وضعت مصر فيه كل آمالها ، ما دام شيوخها قد انزلوا بها ما انزلوا من مصائب » .

وأخيرا تكتب « الأهرام » فى ٣٠ نوفمبر عن الموقف السياسى ، بعنوان : « فشل الائتلاف وأثره فى الحالة » ــ تقول :

« وكنا قد علمنا من أوثق المصادر قلق الانجليز بسبب حركة الائتلاف ، فاشرنا الى ذلك غير مرة . ونوهنا به ، رجاء أن يضاعف الساعون للوحدة جهودهم ، وأن يجد الزعماء سبيلهم الى التعاون والتضافر .. ولكن الدعوة الى الائتلاف لم تنجح لسوء الحظ . وخرجت الأحزاب والهيئات من الأزمة الحالية وهى أشد تنافرا مما كانت .

« فوجد الانجليز أنفسهم قد وصلوا الى غايتهم بدون تضحية ، وبدون أن يستجيبوا الى شيء من المطالب المصرية القومية . وهكذا لم نلبث أن سمعنا أن مستر « بلدوين » رئيس الوزارة البريطانية رفض الادلاء بتصريح ينسخ اثر تصريح سير « هور » . ثم سمعنا فى البداية أن الدستور اذا عاد فسيعود معلقا . وسمعنا بعد ذلك أنه لا ينتظر اعادته فى الوقت الحاضر » .

وهكذا ختم هذا الأسبوع وانتهى شهر نوفمبر ومصر فى هذه الحالة ، وقد تحقق فشل الائتلاف وعادت الأحزاب أكثر تنافرا ، وتقاذف زعماؤها بالتهم . ودار الجدل البيزنطى حول مسألة : هل الدستور أولا أم الاستقلال؟ واستراح الانجليز لما حدث ، ولم يتحركوا لتغيير أى شيء ولم تظفر مصر بأى نتيجة . وكادت حركة الشباب أن تفشل وأن تذهب دماء الشهداء هدرا ..

فماذا كان موقف الشباب وسط هذه الحالة ، وما التطورات التى حدثت ، وكيف اتجهت الأمور ؟ ــ هذا ما سيبينه الفصل التالى .

الفصل الخامس عشر

ثورة سنة ١٩٣٥

— ٣ —

فشل — ثم نجاح !

الطلبـة والحزبيـة

حين قام الشباب بثورته كانت حركته قومية بعيدة عن الأحزاب ، نابعة من صميم نفسه وقوة شعوره الوطنى ، لا هدف لها الا مقاومة الاستعمار والعمل لتحقيق استقلال مصر والسودان . وكانوا يأملون بعد ما تحدوا الظلم والعدوان ، وعرضوا أنفسهم للخطر وضحوا بأرواحهم — أن تهب الأمة وعلى رأسها الزعماء لتنضم اليهم وتجاهد معهم لتحقيق نفس الأهداف ..

وقد لبت الطوائف المثقفة النداء ، وأظهرت تأييدها للحركة ، وأعلنت احتجاجاتها — كما شاهدنا . لكن الزعماء والأحزاب لم يستجيبوا الاستجابة الكافية ، ولم يحققوا ما كان يأمله الشباب فيهم وما يتطلبه الموقف . فكان المأمول أن الزعماء والأحزاب ، وهم القوة السياسية والهيئات المنظمة المتصلة بالقواعد الشعبية ، تظهر فى الميدان فتحول ثورة الشباب الى ثورة شاملة أو ثورة سياسية لها خطط عملية مرسومة تهدف للوصول الى تحقيق الغايات التى تطلبها الأمة ، وهذا لا يتم ولا يكفل له النجاح الا بالاتحاد أو الائتلاف ، ليقف الجميع صفا واحدا أمام العدو المشترك .

وها قد بذلت جهود عديدة — كما علمنا من قبل — لتحقيق الوحدة أو الائتلاف ، فسعى الشباب ورجال مخلصون وأفراد من الأحزاب نفسهـا وكتاب الصحف لتحقيق هذا الأمل . ولكن الجهود كلها باءت — كما رأينا — بالفشل ، بل ان الأحزاب خرجت وهى أكثر تنافرا ، واتسعت شقة الخلف ، وشن الزعماء الحرب بعضهم على بعض . وبذا خاب الأمل وصارت الثورة مهددة بالفشل ، وأصبحت الحالة السياسية مرتبكة . ولم يؤد هذا الا الى اغتباط الانجليز ، اذ هم وصلوا الى سياستهم التى شعارها دائما : « فرق تسد » — وذلك بدون عمل من جانبهم ، وتوقعوا فشل الثورة التى قام بها الشباب ، ولم يجدوا أى داع — كما قالت الصحف الانجليزية ونقلته الأنباء — لأن يغيروا سياستهم أو يشيروا بتغيير الوضع القائم ، أو يستجيبوا

لمطالب الأمة . فالوزارة باقية رغم كل ما حدث ، والانجليز هم الحاكمون يتصرفون فى البلد كما يشاءون ، والدستور لن يعود فى الوقت الحاضر أو لن يعود أبدا . ولن تبدأمفاوضات لعقد اتفاق أو معاهدة تكفل الاستقلال .

وكان الحزبان الرئيسيان هما : حزب الوفد ــ وهو الحزب الكبير الأول صاحب الأغلبية الشعبية . وحزب الاحرار الدستوريين ــ وهو ان كان حزب اقلية الا أنه يعتبر قوة سياسية هامة . وقد اكتسب شعبية وتأييدا فى الأيام الأخيرة لدعوته الى الوحدة والى الاستقلال ، مهما كانت دوافعه من وراء ذلك . يليهما حزب أو هيئة « الوفد السعدى » وهؤلاء هم مجموعة من كبار رجال الوفد فصلوا أو انفصلوا عنه منذ ثلاث سنوات ، ولهم بعض انصار . والحزب الوطنى ــ وهم اقلية أيضا ــ المتمسكون بمبادىء الحزب القديم . ثم حزب « الاتحاد » الذى انشأه القصر منذ عشرة اعوام . وحزب «الشعب» الذى أنشأه « صدقى » وقد عاد اليه فى العام الأخير ، وأصدر جريدته وانضم الى المعارضة . وهذه الأحزاب أو الهيئات الصغيرة لم يكن لها أثر كبـير فى الشعب ، ولكن كان لها تأثير هام ى مجال السياسة .

وفى الوقت الذى حبطت فيه جهـــود الائتلاف ، كان الحزبان البارزان يحاول كل منهما أن يستولى على الحركة ويضم الشباب الى جانبه أو تحت لوائه . ولم يستطع بعض الشباب الا أن يتأثر بالجدال الدائر بين الأحـزاب والاتهامات المتبادلة ؛ فسرت الحزبية الى صفوفهم أيضا ودب الخلاف بينهم . **وقد استطاعت** قيادة الوفد ــ وهو الحزب المقترن فى الأذهان بالتمسـك بحقوق البلاد والاخلاص فى القضية الوطنية ــ أن تؤثر على الجانب الأكبر من الشباب وانقسمت « اللجنة العليا » للطلاب نفسها الى فريقين أو أكثر . وهكذا لم يقتصر الخلاف على الأحزاب ، بل تصدعت جبهة الطلاب نفسها ، وانقسم الطلبة الى معسكرات . وكان هذا مما يدعو الى الأسف الشديد . وكان هذا هو الذى سيؤدي حتما الى القضاء على الحركة وضياع الجهـود وانتهاء الثورة .

الشقاق بين الطلاب

انتهينا فى تتبع الأحداث السابقة عند « مؤتمر الطلاب » الذى عقدوه فى يوم الأربعاء ٢٧ نوفمبر بأحد مدرجات كلية الطب . وفى هذا المؤتمر كان الطلاب يحاولون لم الشمل ، ويدعون الى الوحدة ويحـذرون من الفرقة ، اذ كان دبيب الحزبية قد دب بينهم . وكانوا يريدون تجديد الحركة حين تفتـح الجامعة ابوابها ، ولكن الحكومة أصدرت الأمر باغلاق الجامعة للمرة الثالثة في يوم الخميس ٢٨ نوفمبر . وفي تلك الفترة كانت الدسائس والمساعى قد

آنت أكلها بين الطلاب ، وانتشرت عدوى الحزبية والتعصب فى صفوف عريضة من الشباب . فرأى الطلاب أن يجتمعوا مرة أخرى ليواصلوا المناقشات ، فتقرر عقد مؤتمر آخر فى يوم السبت الموافق ٣٠ نوفمبر . وكان قد أعلن فشل الائتلاف بين الأحزاب نهائيا ، واستمرت الروح الحزبية .

ففى ذلك الاجتماع الذى عقد فى مساء السبت ٣٠ نوفمبر بكلية الطب ، احتدمت المناقشات ، وظهر الخلاف جليا بين الشباب ، اذ أخذ فريق يدعو الى رأى الوفد ، وهو المطالبة أولا بعودة الدستور ويدعو الى اتباع قيادته والثقه بزعامته ،كما يشكك فى نوايا الأحزاب الأخرى، وفريد يؤيد رأى الأحرار الدستوريين وهو وجوب المطالبة بالاستقلال أولا ، ويطعن فى موقف الفريق الآخر . كما اختلف الطلاب : هل يواصلون حركتهم فيستمروا فى الاضراب ، أم يعودون الى دراستهم ويطلبون فتح الجامعة والكليات . ولما كان الشباب متحمسا بطبعه فان حدة الخلاف تصاعدت بسرعة ، والتهبت العواطف ، وظهرت الرغبة فى الزعامة والرئاسة ، واستفحل الشقاق ، وانتهى هذا المؤتمر بالفشل ، ثم وصل الأمر الى أن رمى كل فريق الآخر بخيانة العهد أو المروق ، . .

وظهر هذا الخلاف علنا فى البيانات التى صار الطلاب ينشرونها فى الصحف . ففى يوم الاثنين ٢ ديسمبر تنشر ((الأهرام)) عددا من هذه البيانات .

بيان من كلية الطب

فى هذا العدد نشرت الجريدة هذا البيان ، وقالت : تلقينا ما يلى : ــ

((نعلن نحن طلبة كلية الطب أننا يوم بدأنا حركتنا القومية لم نكن مدفوعين بحزب من الأحزاب أو بشخص من الأشخاص ، بل قمنا بها من تلقاء أنفسنا ، مدفوعين بدافع حقدنا على بريطانيا واخلاصنا للوطن ، عاملين على تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .))

((ولقد انتظرنا طويلا أن تعمل الأحزاب على تحقيق أغراضنا مشاركة ايانا فى تضحياتنا وجهادنا لوجه الله والوطن . وطال انتظارنا ولما تتحرك تلك الزعامات الا للتراشق والتجريح . ونحن شباب الطب ازاء هذه الحالة المحزنة نعلن للأمة المضرية أننا سنستأنف دراستنا ، تاركين لهؤلاء الزعماء المخلصين ميدان الجهاد فسيحا فى سبيل دستور سنة ١٩٢٣ . معلنين فى نفس الوقت ــ حتى لا يتطرق الشك الى وطنيتنا الخالصة ــ اننا على أتم استعداد لبذل

أرواحنا رخيصة فى سبيل استقلال مصر والسودان ، متى خلصت النيات .
والله ولينا ونعم النصير . »

ولم تنشر الجريدة أسماء الموقعين . وظاهر ان هذا البيان من لفيف من طلبة كلية الطب . ويؤخذ من قولهم انهم يتركون الزعماء يجاهدون فى سبيل دستور سنة ١٩٢٣ وانهم مستعدون لبذل أرواحهم فى سبيل الاستقلال — أن هؤلاء الطلاب من أنصار رأى الأحرار الدستوريين أو من مؤيدى هذا الحزب . ونرى انهم قد قرروا استئناف الدراسة ، وهذا كان ضد رأى الأغلبية الذين كانوا يريدون الاستمرار فى الحركة . والأغلبية كانوا من الذين ذهبوا الى تأييد رأى الوفد أو انضموا تحت لوائه . فهـــذا البيان يدل على وقوع الشقاق وانقسام الطلاب الى فريقين على الأقل . وكانت هذه حالة محزنة .

من كلية الهندسة

كما نشرت الأهـــرام بيانا آخر والموقعون عليه « لفيف من طلبة كليــة الهندسة » ولم تظهر أسماؤهم أيضا ، فيؤخذ من ذلك أنهم كانوا يمثلون أقلية بالنسبة لغيرهم وأنهم يخافون أن تعرف أشخاصهم فتثور عليهم الأغلبية حيث رماهم المختلفون معهم بالخيانة والمروق — أو لعل الجريدة هى التى رأت عدم النشر لتحميهم . وهذا هو البيان :

« **من حيث أننا** قمنا فى بادىء حركتنا هذه على مبدأ سام ضد الاستعمار الانجليزى ، واندفعنا فى حركتنا التى أعادت اليقظة الى الشعب المصرى ، رغبة منا فى تحقيق غاية مصر الوحيدة — ألا وهى الاستقلال التام لمصر والسودان . وقد قام جميع طلبة الجامعة بهذه الحركة كتلة واحدة فى سبيل ائتلاف جميع هيئات الأمة للمطالبة بحقوقنا العادلة —

لذلك ، ولما أحســـسنا أن عدم تحقيق هذا الائتلاف قد يؤدى الى منازعات حزبية ، كما أن انحياز الطلبة كل الى هيئة — حال دون تحقيق غايتنا العليا — آثرنا أن نعود الى جهادنا العلمى ، تاركين هذا الجدل والتحيز المقوت لأهله ، راجين من صاحب العزة مدير الجامعة أن تعود كليتنا الى استئناف الدراسة حرصا على مستقبلنا ، حتى اذا حانت الساعة مرة أخرى للجهاد فى سبيل غاية مصر الوحيدة التى لا تتجزأ ، استرخصنا دماءنا فى ســـبيل الوطن » .
« لفيف من طلبة الهندسة » .

من دار العلوم

كذلك نشر فريق من طلبة ((دار العلوم العليا)) بيانا مماثلا ، هذا نصه :

((لما دعا الوطن اجبنا دعوته ولبينا نداءه ، وقضينا نجاهد أسابيع ثلاثة لم نهن ولم نتردد ، رأينا بعدها صفوف الاحزاب لا تزال مفترقة . وفى اعتقادنا أنه لن ننال حقوقنا ولن تنجح حركتنا الا اذا اتحدت الجهود وتعانقت القوى وتآلفت الصفوف .

وقد عولنا على مواصلة جهادنا العلمى والانتظام فى الدراسة ، راجين أن تخلص النفوس للوطن وتصفو الضمائر لانقاذ مصر ، وتتصافح الأكف لاغاثة مصر العزيزة . عندئذ نتقدم للجهاد ونعود الى الميدان مستعذبين الموت مسترخصين التضحية . فالى اخواننا الطلبة نتقدم بدعوتنا معتقدين أنهم يؤمنون بمثل ما آمنا .)) ـ طلبة دار العلوم (تلى ذلك أسماء كثيرة) .

انقسم الطلاب اذن على أنفسهم ووقع الشقاق ، وهذا فريق كبير منهم فى مختلف الكليات يدعو الى استئناف الدراسة . ومعنى ذلك انتهاء الحركة التى بدأت من يوم عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ـ انهاؤها بدون الوصول الى نتيجة : فلا دستور ولا استقلال ، ولا اتحاد بين الأحزاب . . على حين أن الباقين وهم الأكثرية لا يوافقون على ذلك ومعتزمون استمرار الاضراب واستمرار الحركة أو الثورة . وأغلبية الطلاب وأغلبية اللجنة العليا التى كانت تقود الحركة صاروا منضمين الى الوفد وتابعين لما تشير به قيادته .

حالة محزنة وصل اليها الشباب ، والانقسام معناه الفشل . بل ان الطلبة تحولوا من الحرب ضد المستعمرين والمطالبة بالمطالب القومية الى الحرب فيما بينهم والمطالبة بالأغراض الحزبية .

من اتحاد الأزهر

فلهذا نجد فى العدد نفسه من ((الاهرام)) (يوم الاثنين ٢ ديسمبر) هذا البيان من ((اتحاد الجامعة الأزهرية)) ـ وكان الأزهر مغلقا فى ذلك الوقت فى اجازة رمضان ـ كما عرفنا . ولم يكن له اثر ظاهر فى الثورة .

هذا البيان يعلن الأسف لما ساد الطلاب ((من شقاق حزبى عنيف)) ـ كما يقول ـ ثم يوجه الخطاب الى الأمير ((عمر طوسون)) يطلب منه التوسط لازالة الخلاف بين الزعماء والطلاب . وهذا نص البيان :

« اجتمع اتحاد الجامعة الأزهرية وقرر ما يأتى : ــ

١ ــ انفصال مندوبى الجامعة الأزهرية عن لجنتى « الطلبــــة العليا » و « التنفيذية » نظرا لما ساد بينهم من شقاق حزبى عنيف ، عجزنا مع بذل أقصى جهدنا عن تلافيه .

٢ ــ التوجه الى حضرة صــاحب الســـمو الأمير الجليل عمر طوســون بالخطاب التالى :

« يا صاحب السمو : ليس من شك فى أن سموكم الرجل الذى تتطلع اليه مصر اليوم دامية القلب بادية الأسى ، أن ينقــذها مما تردت فيه من أهوية ما كانت فى يوم من الأيام أخطر منها الآن » .

« **فقد اشتد خصام** الزعماء يا صاحب السمو ، ولم تثنهم الأشلاء الممزقة ولا الدماء المهراقة ، فروعت الأمة لهذا الخصام فى تلك الآونة العصيبة . وكاد يستولى عليها اليأس ويصرفها عن غايتها » .

« **غير أن تلك الخصومة** ــ يا صاحب السمو ــ قد اتسعت اليوم واستفحل خطرها ، وخرجت من دائرة الزعماء فاكتسحت جو الشباب البرىء ، وحمل الطلبة أوزارها وأرثوا نارها ، وانصرفوا عن مقت الغاصب وحربه الى اثارة نقاش أوجد الفرقة وأيقظ الفتنة أشد ما تكون خطرا وأسوأ أثرا .

« يا صاحب السمو ــ ان الشباب عــدة الأمة فى محنتهــا ومدخرها فى شبابها ، فان نسى مصر وانصرف عن غايته الجلى الى هذا النقــاش وذلك التناحر الحزبى الشديد ، ولم يحل بينه وبين تلك الأخطار المردية حائل ، فقد ضاع الأمل وانقطع الرجاء منه ــ لا قدر الله » .

« لهذا يتوجه الى سموكم اتحاد الجامعة الأزهرية ــ وليس لهذا الأمر الخطير سواكم ــ أن تأخذوا بيد هــذا الوطن الأسيف ، فتقربوا بين زعماء الأمة التى تريد أن تجاهد اتحيا حتى لا يساورها يأس ولا يخامرها قنوط ، وحتى لا تتصــدع وحدة شباب مجاهد يتطلع الى المجد والحرية والاستقلال » .

فهذا البيان يعطى صورة معبرة عن الحالة السيئة التى وصلت اليها حال البلاد ، وعن الأسف لمــا وقع من شقاق وتناحر حزبى بين الطلاب . لكننا نرى انها كانت سذاجة أن يوجه الخطاب الى صاحب السمو عمر طوسون .. فما كان شأن الأمير بهذه الحال أو السياسة ؟ وماذا كان يهمه من أمر الدستور او الاستقلال ، وهو أحد أفراد الأسرة المالكة التى كان يحميها الانجليز ؟ وهو

الذى كان يعيش بين قصوره وأملاكه الواسعة مثل ملك ! ـ وان كان احيانا يتودد الى الشعب باظهار بعض المواقف التى ترضى عواطفه . لكن ما كان له وما كان يقبل هو أن يتدخل فى السياسة والاختلاف بين الزعماء والشقاق بين الطلاب . ولا يعنيه ذلك البتة .

فانقاذ الموقف لن يأتى من جانب الأمير ، ولكن سيأتى من الوطن ومن الشباب نفسه ومن جهة غير متوقعة ـ كما سيأتى بيان ذلك .

مظاهرة حزبية

وظهرت فى ذلك الوقت ظاهرة جديدة . فقد كانت المظاهرات تخرج منذ بدء هذه الثورة للهتاف ضد الاستعمار أو بطلب الدستور والاستقلال ، أو بحياة مصر ، أو نحو ذلك . . أى لا للهتاف بحياة شخص او حزب أو بسقوط حزب أو شخص ، فكانت مظاهرات وطنية خالصة . أما فى هـذا الأسبوع فخرجت بعض مظاهرات تهتف بهذه الهتافات الحزبية فهى اذن مظاهرات حزبية ؛ والغالب انها تكون مدبرة من تنظيم الحزب الذى يدفعها . ثم صارت عدوانية ايضا وغير بريئة . وتدل الملابسات على أن القائمين بها من الغوغاء أو المنحرفين . لا من الطلاب . لأن الطلاب لم يكن من طبيعتهم أن يقوموا بمثل هذه الأعمال ، ومستواهم أعلى من ذلك . وهذا هو ما بينته وأكدته الصحف فى وقتها .

فذكرت الأهرام الصادرة فى يوم الأحد (١ ديسمبر) أنه فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر أمس (السبت ٣٠ نوفمبر) خرجت مظاهرة مؤلفة من الشبان من بيت الأمة واتجهت الى ((كلوب)) محمد على . وهذا الكلوب أو النادى (ويقع فى شارع سليمان باشا) هو الذى كان يجتمع فيه كبار الساسة غير الوفديين مثل محمد محمود باشا وصدقى باشا وحافظ عفيفى باشا وغيرهم . فتجمهرت أمام النادى وظلت تهتف هتافات مختلفة ، وهتفت بحياة الوفد . وقالت « الأهرام » : انه اتفق اذ ذاك أن مر حضرة الأستاذ مكرم عبيد بسيارته ، فالتف المتظاهرون حولها يحيون صاحبها تحيات حارة . ويهتفون بحياة الوفد ودولة النحاس باشا . . » (نقول : هل كان وجوده مجرد مصادفة ؟ !) . وعلى الفور حضرت قوة كبيرة من رجال البوليس على راسها اللواء « رسل » باشا حكمدار العاصمة ، والميرالاى « لوكاس » بك مساعد الحكمدار ، وتولت القوة تفريق المتظاهرين .

"Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)"

الاعتداء على دار محمد محمود باشا

وفى صباح يوم الاثنين (٢ ديسمبر) حدث حادث اخطر من ذلك واكثر شناعة ، وهو الاعتداء على دار ((محمد محمود باشا)) (وكانت توجد بشارع الفلكى) بينما كان دولته فى داخل الدار .

ويظهر أن هذا الاعتداء كان مرتبطا بالشائعات التى كانت تتردد فى ذلك الوقت بأن محمد محمود سيؤلف الوزارة . فكانت الصحف والنوادى السياسية تذكر ذلك . ونشرت « مجلة آخر ساعة » الوفدية فى عددها الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٥ هذا الخبر : « أما الأحرار الدستوريون فيتحدثون جهارا نهارا عن قرب قيامهم بالحكم وأن دولة محمد محمود باشا سيكون رئيس الوزارة ودولة صدقى باشا نائبا للرئيس .. (نقول : الغريب أن هذا تحقق فعلا ، ولكن بعد عامين) . وفى العدد التالى الصادر أول ديسمبر ترسم المجلة صورة « كاريكاتورية » كبيرة لمحمد محمود واقفا يهتف ، ثم تعلق متهكمة على كلماته التى كان يقولها حينما كان رئيسا للوزارة قبل سبع سنوات..

ومجمل حادث الاعتداء ــ كما وصفته الأهرام ــ أن جموعا من الشبان استقلوا عربات الترام وظلوا يهتفون بحياة دستور سنة ١٩٢٣ وبسقوط بعض رجال السياسة المصرية ، حتى وصلوا الى النادى السعدى وبيت الأمة . ثم خرج فوج كبير من الشبان يقدر بنحو ثلاثمائة فساروا فى شارع الفلكى متجهين الى دار محمد محمود باشا . وكان قد اندس بينهم كثير من الغوغاء ، فاخذوا يحصبون نوافذ الدار بالحجارة ، ثم اقتحموا الباب بالقوة ففتحوه وانسابوا على أثر ذلك فى حديقة الدار ، فصاروا يكسرون أصص الازهار ويقذفون بقطعها نوافذ الدار الداخلية ، ثم أخذوا فى اقتلاع الأشجار وتحطيم المقاعد . وحطموا الكشك الخشبى القائم أمام مدخل الدار لجلوس البواب والحارس . وقد أبلغ البوليس على الفور فحضرت قوات كبيرة وقامت بتفريق المتظاهرين وقبضت على بعضهم ، ثم حضرت النيابة للتحقيق . وقد نشرت الجريدة صورا للمتظاهرين وقوات البوليس وهى تطاردهم . وقالت الصحيفة ان الجهات الرسمية ومستر « كين بويد » اهتموا اهتماما كبيرا بالحادث وأرسلوا جنودا ترابط حول الدار وفى داخل الحديقة .

وفى المساء ذهب ((محمد محمود باشا)) الى دار حزب الأحرار الدستوريين ، فقابل وفود القادمين للاعراب عن استنكارهم لما وقع فى داره ،

ثم القى كلمة شكر فيها الوفود . وصرح لمندوبى الصحف انه لا يعتقد ابدا بأن الطلبة هم الذين فعلوا ذلك فهم بعيدون عما حدث . ثم قال فى كلمته :

« اننى لما دعوت البلد الى الوحدة القومية دعوتها لأننى رأيت أن حقوقها تنتقص ، وان الاستقلال الذى اعترفت به انجلترا نفسها منذ سنة ١٩٢٢ اخذ فى التلاشى ، فى ظل هذه الوزارة الصديقة الوطنية . . رأيت وزارة نسيم باشا فى سنة كاملة من الحكم لا تعيد دستورا ولا تجهر ببرنامج سياستها ، وتسلم مرافق مصر وتسلم فى مستقبل مصر ، وتعول على خديعة الوفد وخديعة البلاد من وراء الوفد — رأيت الخطر يداهم البلاد والحرب على الأبواب . وانما مصر التى تتعرض للهول لا شأن لها فى الأمر ، فناديت بالخطر وأنذرت قومى ليتقوه وليجدوا لوطنهم مخرجا من الورطة التى ساقهم اليها سياسة الخديعة والاستسلام » .

نقول : فهذا كلام طيب . ولكن التاريخ لايسعه الا ان يلاحظ انه اذا كان محمد محمود ينتقد الآن الوزارة النسيمية لأنها لم تعد الدستور فى خلال سنة ، فأليس هو الذى عطل الدستور من قبل ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، واليس الذى ارتكبه هو وصدقى باشا هو الذى ادى الى هذه الحال لأنه أضعف الأمة ومكن للانجليز من ان يعودوا لحكم البلد ويعتدوا على استقلالها الذى كانوا اعترفوا به ؟ لماذا يحرص على الدستور وهو خارج الحكم ولا يحرص عليه اذا وقف عقبة فى طريق الحكم ؟ ولكن نقول انه ربما كان هذا اعترافا بالخطأ ورجوعا الى الحق . ولولا اعماله السابقة لكان له تأثير كبير فى الحياة السياسية ولأدى للبلد نفعا كبيرا . وعلى كل فان موقفه فى هذا العام كان موقفا محمودا ، ودعوته الى الوحدة القومية وجدت قبولا من الأمة ، وكاد الناس ان ينسوا ما صنعه من قبل أو تجاهلوه فى سبيل توحيد الصفوف . ولم يكن هناك ما يبرر هذا الاعتداء عليه فان هذا الأسلوب فى الصراع الحزبى لا يتفق مع الاخلاق والشرف ، بل هو عمل اجرامى من الذين دبروه . ولذا اتى بعكس ما يراد منه واوجد عطفا عاما من الأمة على المعتدى عليه .

وقد اهتمت الصحف الانجليزية بهذا الحادث ، فذكرته وعلقت عليه ، وعدته دليلا على النزاع الشديد بين الأحزاب فى مصر . ومما قالته « التيمس» «ان الشغب الذى حدث من طراز جديد غير عادى» . كما اهتمت به الصحف الفرنسية أيضا فروت أخباره وقالت ان ذلك يدل على اشتداد النزاع بين الوفد والأحرار الدستوريين .

وبالنسبة للشقاق بين الطلاب أبرق مراسل جريدة ((المورننج بوست)) في ٤ ديسمبر يقول — بعد أن اشار الى البيانات التى ظل الطلبة ينشرونها في الصحف في خلال هذا الأسبوع ، وهى التى ذكرناها من قبل — أبرق يقول: « ان طلبة القاهرة انشقوا على أنفسهم ، مثلهم في ذلك مثل رجال السياسة » واخذت بعض الصحف الانجليزية تسخر من الطلاب وثورتهم وتقول انهم مثل الأطفال ما لبثوا حتى تنازعوا وعادوا الى التنافس والتقاتل فيما بينهم ..

وتكتب ((الأهرام)) مقررة حالة اليأس ومبينة موقف الانجليز ، فتقول في مقالها الافتتاحى يوم ٤ ديسمبر ما يأتى :

« ليس في الأخبار العامة الواردة من لندن ما يدعو الى التفاؤل . وهذه الأخبار يطالعها القراء كل يوم في البرقيات التى يوافينا بها مكتب الأهرام في لندن عما تقوله الصحف الانجليزية فيما آل اليه الموقف السياسى في مصر . وليست الانباء الخاصة الواردة من انجلترا أدعى الى الاطمئنان من الأخبار العامة .

« فان الدوائر الرسمية البريطانية على ما يقول المتصلون بها ليست على استعداد لادخال تعديل جوهرى على السياسة التى انتهجتها حيال مصر من التدخل في شئونها ، وابداء النصحية — أو المشورة اللازمة — كلما دعت الحال الى ذلك . وهم يقولون انه ليس في الموقف الحالى ما يحمل حكومة لندن على العدول عن هذه السياسة أو على تغيير الأسس التى قامت عليها » .

في مواجهة الفشل

انتهت الثورة اذن بالفشل — أو هكذا كان الموقف في ذلك الوقت — وكأن ارواح الشهداء وجهود الشباب ضاعت عبثا . فمحاولات الائتلاف قد فشلت، واشتد الخلاف بين الزعماء ، وسرى الشقاق بين الطلاب وانقسموا على انفسهم ، وتحولوا عن القضية القومية الى محاربة بعضهم بعضا . والانجليز قد انقلبوا جذلين واطمأنوا الى انصراف الوطنيين عنهم اذ انشغلوا بمنازعاتهم الداخلية ، فلم يعد هناك ما يدعوهم — أى الانجليز — الى العدول عن سياستهم التى اتبعوها طوال العام منذ قدوم المندوب البريطانى الجديد .

وهكذا وصلت مصر الى هـذه الحـالة التى يدمى لها قلب كل مواطن مخلص . ومعنى ذلك لو استمرت هذه الحال أن تبقى الأوضاع على ما كانت عليه : فالانجليز يتصرفون فى البلد كما يريدون ، ويحكمونها دون ارادة أهلها بلا دستور ولا اتفاق ، وقد فقدت مصر حقوقها وضاع ما كانت حصلت عليه من استقلال ، وأصـبح بينها وبين الاسـتقلال الحقيقى أمد بعيد . وكادت الأمور تصل الى حالة اليأس .

ولكن هـل كانت هذه هى النهاية حقـا ؟ هل اسـتنفذت كل الجهـود والوسائل ، فلم يبق هناك ما يمكن أن يغير هذه الحال ، ويحول اليأس الى أمل ، ويبدل الظلام نورا ؟ الا يمكن انقاذ الثورة وانقاذ الوطن ؟ والا يمكن ان تتحول الفرقة الى وحدة ، والنزاع الى تعاون وتضافر ، والفشل الى نجاح وانتصار ؟

ذلك ما سيتضح الجواب عليه من الموضوع التالى :

كيف تم انقاذ الثورة ؟

كان انقاذ الثورة ــ وبالتالى انقاذ الوطن ــ عملا أشبه بالمعجزة . وقد بقى هذا الأمر سرا مجهولا حتى الآن ، لا يعرفه الا العدد القليل الذين اشتركوا فيه ، فانا أكشف الستار عنه هنا ، لأول مرة . ولم يكن هذا العمل معجزة بمعنى أنه كان أمرا خارقا للعادة أو احتاج الى جهود فوق الطاقة ، ولكن لأنه ما كان يتصور انه يمكن تغيير الحال من الضد الى الضـد ، وايضـا بالنظر الى أثره الذى أحدثه والنتيجة التى حققها . . وكل ما احتاج اليه هذا العمل هو الوطنية والاخلاص مع صدق العزم وانكار الذات . وهذا بيان كيف تم هذا التحول .

وفى بيان ذلك لا أحتاج الى الرجوع الى المصادر أو الصحف التى رجعت اليها فى الموضوعات السابقة ، ولكنى أرجع الى مصدر أقرب ، الى مصـدر مباشر ــ وهو ذكرياتى ومذكراتى . وفى البدء أقول انه قد يشعر المرء بالحرج حين يتحدث عن موضوع يتصل بنفسه ، ولكن هذه حقيقة أصبحت تاريخية ، وهى وحدها التى تفسر كيف تم هذا التحول ، وكيف تم انقـاذ الثورة من الفشل ، ومن ثم انقاذ مستقبل الوطن . واذا كان كل الذين قاموا بأعمال لأوطانهم يسجلون ذلك فى مذكراتهم وكتبهم التى ينشرونها ، ولا يشعرون بحرج فى ذلك ، بل بالعكس يرون هذا واجبا عليهم من أجل الحقيقة والتاريخ ، فليس هناك اذن من حرج على اذا سجلت هذا العمل الذى وفقنى الله لأن

أقوم به من أجل الوطن ، ولا سيما أنه مضى عليه الآن هذه الحقبة الطويلة من الدهر ، وقد بقى غير معروف الى اليوم ، ولم انشره ولم أتحدث به ، أو أجعله موضعا للفخر أو الحصول على منفعة ، ولوكنت أردت ذلك لكان ذلك فى وقته . ولكنى لم أقصد من هذا العمل الا الاستجابة لشعورى الوطنى ، واحتسابا لوجه الله والوطن . فبعد هذه المدة الطويلة أرى واجبا على ــ كما رأى كل من أدوا خدمة لأوطانهم ــ أن أكشف هذه الحقيقة أو أبين هذا السر الذى يكمل ويفسر حقائق هذه الفترة لأنه صار من حق التاريخ ويجب أن يسجل خدمة للحقيقة .

كنت أحد هؤلاء الشباب الذين شعروا بما آل اليه حال الوطن ، ومن نفس الجيل الذى نشأ فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وشاهد وهو فى مراحل التعليم الأدوار التى مرت بها البلاد من الحكم الدستورى الى الحكم غير الدستورى ، ورأى المطالبة بالاستقلال التام ومحاولات المفاوضات للوصول الى هذا الاستقلال ، ثم رأى ما حاق بالبلد من مصائب منذ ألغى دستور الأمة وقام بدله حكم دكتاتورى أوقع البلد فى صراع سياسى عنيف ، حتى تأخرت القضية القومية وأخذت مصر تفقد كل ما كسبته من حقوق ــ فضلا عما أدى اليه ذلك من تعطل الاصلاح ، وبقاء مصر فى حالة تأخر وجمود من النواحى الاقتصادية والاجتماعية .

وفى العام الأخير حين صارت تحكم البلد وزارة « نسيم » رأيت ما انتهت اليه الحال من التفريط فى حقوق البلاد ، ومن اتباع سياسة الخداع للشعب والتسليم للانجليز ، وتدهور الأوضاع وانتهاء مصر الى أنها صارت مستعمرة أو محمية انجليزية ، وقد فقدت ما كانت حصلت عليه من استقلال بجهود ابنائها وأرواح شهدائها ، ولم يعد هناك دستور ولم تصل الى معاهدة . فكان شعورى بالألم عميقا ولا حد لما كنت أجده من حزن .

وقد وصفت فيما مر كيف دفعنى هذا الشعور بالألم وعدم الرضا الى ان أذهب لمقابلة مع الأستاذ العقاد مبينا له التأييد فى معارضته الوزارة ، وطالبا ان يزيد فى احتجاجه فيحول المعارضة الى ثورة ، لأن هذا هو ما يريده الشعب أو الشباب المثقف . وكنت على الدوام شديد الاهتمام بأمور الوطن متتبعا الأحداث التى تمر به مشتركا فيها كلما دعا الأمر الى ذلك .

وفى ذلك العام كنت قد تخرجت من دار العلوم العليا فى يونية سنة ١٩٣٥ وعينت ، حيث كنت أول الفرقة ، مدرسا باحدى مدارس وزارة المعارف (التربية والتعليم) ــ وذلك قبل سفرى فى البعثة الى انجلترا للتخصص

فى دراسة التاريخ بجامعة لندن ــ فعندما قامت ثورة الطلاب يوم عيد الجهاد الوطنى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ كنت قد فارقت مقاعد الدرس منذ اشهر ، لكننى كنت على اتصال بالحركة واشترك مع بعض الزملاء والأصدقاء فى الاجتماعات والمناقشات وحضور المؤتمرات . فكلنا الشباب الذى يشعر بالواجب عليه نحو الوطن فى هذا الظرف العصيب ، وقمت بما استطعته من دور التعبئة المعنوية والحرص على نجاح الثورة واستمرارها .

حتى وقعت هذه الأزمة التى تحدثت عنها ، ورأينا الزعماء وقد احتدم بينهم الخلاف وفشلت جهود الائتلاف ، ثم سريان العدوى الى الشباب ووقوع الشقاق بينهم وانقسامهم الى فرق متعارضة . وكان هذا معناه فشل الحركة ونهاية الثورة والخسارة المحققة لقضية البلاد . فأى شعور بالأسف والحزن يشعر به المواطن المخلص لبلده الذى يرجو له النجاح والتقدم والفوز ويعمل لمجده ؟

شعرت بالأسف العميق اذن لما آلت اليه الحالة ، بل بلغ الشعور أقصى حد ، لأن الشباب هو عدة الوطن وهذه الثورة لا تتكرر كل يوم ، فمن ذا يدرى اذا انتهت هذه الثورة دون أن تصل بالبلاد الى ما تريده ــ كم من السنين تمر قبل ان تحدث ثورة مثلها ؟ ومعنى ذلك أن تبقى البلاد فى هذه الحالة الاسيفة وهذا الوضع الذى لا يوجد ما هو أشد منه سوءا ، الى مدى لا يعلمه الا الله . والحق اننى لا أستطيع أن أصف ما كنت أشعر به من حزن لحال الوطن فى ذلك الوقت . فقد كان الوطن يبدو ضائعا : اعداؤه يحتلونه وقواتهم تملأ رحابه ، وينظرون اليه بدون احترام أو اكتراث . وقد بددت جهود المواطنين فى معارك سياسية عنيفة استمرت أكثر من عشر سنوات . وأحواله الاقتصادية كانت فى غاية السوء : فالفقر والبؤس يخيمان على سواد الشعب .. اذ لا توجد مشروعات صناعية ، والانتاج ضئيل ، وتجارته الخارجية محدودة ، والاستعمار قد خنق حياته الاقتصادية كما انهك حياته السياسية ، والزعماء فى خصام وتحارب .. والشعب مقيد الارادة بعد أن فقد دستوره ، والعلاقات غير محددة بين الوطن والغاصب ، ولا وجود لهذا الوطن فى المجال الدولى ، وبالجملة يبدو المستقبل مظلما وغير مضمون .

فلما قام الشباب بهذه الحركة الوطنية أو الثورة تجددت الحيوية والنشاط ، ولاح الأمل المشرق على وميض الثورة ، فكانت هذه الثورة هى الأمل ، وهى التى نشرت النور وأوضحت الطريق وسط الظلام . فالآن وقد توقفت هذه الثورة وكاد نشاطها أن يتجمد بسبب الخلاف

والشقاق بين الزعماء والشباب ، وتحولت عن وجهتها الصحيحة التى كانت هى ارشاد الوطن وقيادته نحو الحرية والاستقلال والمجد — الى وجهة الحزبية التى تؤدى الى اضرام نار العداء والتنافر بين أبناء الوطن ، كانت هذه مصيبة كبرى واحباطا للجهود وضياعا للآمال . فكان يجب اذن الوقوف فى وجه هذا التدهور . والعمل لاعادة الثورة الى طريقها الصحيح . واعادة القوة اليها بالاتحاد بدل الخلاف . فتعود أكثر قوة وحيوية ، ولتستأنف الجهاد وتواصله حتى تحقق للأمة آمالها وتصل بها الى النصر ، فهذا هو الأمل الوحيد لانقاذ الوطن .

جالت هذه الخواطر والأفكار فى ذهنى ، ثم جاءتنا أنباء فى غاية السوء ينقبض لها القلب . فالاجتماعات بين الطلاب تكاد تتحول الى معارك ، وقد انتهى الخلاف بينهم الى أنهم صاروا منقسمين الى معسكرين على الأقل — اذا صرفنا النظر عن المحايدين . فالفريق الأكثر عددا صار تابعا للوفد . والفريق الآخر وهو الأقل يؤيد رأى الأحرار الدستوريين أو على اتصال بهم ، وقد انفصل الفريقان نهائيا واشتد بينهم العداء . وقد قرر هذا الفريق الأخير مع المحايدين العودة الى الدراسة . وكان الطلاب قد قرروا من قبل ، حينما كانوا متحدين — اقامة نصب تذكارى لشهداء الجامعة يقام أمام المدخل العمومى للجامعة ، وحدد للاحتفال باقامة هذا النصب يوم السبت الموافق ٧ ديسمبر ١٩٣٥ ، وهذا هو اليوم الذى ينتهى فيه موعد اغلاق الجامعة حسب القرار الأخير الذى صدر .

فعلمنا من الطلاب ومن الاتصال بالفريقين وشاعت الأخبار بأنه فى ذلك اليوم « السبت » سيعمد الطلبة الذين يريدون استمرار الاضراب الى التصدى للطلاب الذين قرروا العودة الى الدراسة ، وانهم سيمنعونهم بالقوة . كما علمنا أيضا أن الطلبة من الفريقين سيتنازعون على من يكون له الشرف برئاسة الاحتفال وازاحة الستار عن النصب التذكارى ، وأكدت الأنباء أنه ستحصل معركة كبيرة بين الطلاب فى هذا اليوم قد تتحول الى مذبحة . . فيالله ! بعد أن قام الشباب بحركته الوطنية كتلة واحدة وبعد أن كانوا اخوانا متحابين يقدمون أرواحهم فداء للوطن — يعودون اليوم اعداء محاربين يسفكون دماءهم فى معارك عدوانية داخلية بعضهم مع بعض ! فأى كارثة اذن ستقع فى هذا السبت الرهيب ، وأى مصيبة يصاب بها الوطن وأبناؤه يقاتل بعضهم بعضا .

أفزعتنى هذه الأنباء ، وتضاعفت حزنى وأسفى لما آلت اليه الحال ولمصير الوطن ، فقلت لنفسى : هل نترك الأمور تتدهور الى حد الكارثة ؟

الا يمكن عمل شيء ؟ الا يمكن تدارك الأمر قبل أن تقع المجزرة ؟ لا بد من عمل كبير وبسرعة قبل فوات الوقت ، وقبل ان يجيء هذا السبت الرهيب . كما قلت فى نفسى أيضا ان الوطنية ليست بالشعور والحزن والتمنى ، ثم ينتهى الأمر عند ذلك ، ولكن الوطنية هى العمل ، أن يقوم المواطن بعمل يخدم به وطنه ويؤدى واجبه . واذن فلا بد من عمل لانقاذ الموقف وتفادى هذه الكارثة .

كان هذا الشعور وهذه الأفكار هى التى دفعتنى الى القيام بالمهمة التى عزمت على القيام بها . ففكرت على هذا النحو : الا يمكن ان أذهب لمقابلة زعماء الطلبة وهم شباب مثلى وأتحدث اليهم وأشرح لهم الموقف والنتائج الخطيرة المترتبة على هذا الشقاق الذى وقع بينهم وأحاول اقناعهم ليعودوا الى الصفاء والتصالح والاتحاد ويعودوا كتلة واحدة ويدا واحدة كما كانوا ليستأنفوا جهادهم وثورتهم من اجل الوطن ؟ انه لو تم ذلك وتحققت وحدة الطلاب قوية كما كانت فانهم يستطيعون أن يدفعوا الزعماء أو يجبروهم على أن يتركوا ما بينهم أيضا من خلاف ويقيموا بينهم ائتلافا وتعاونا لمقاومة العدو المشترك والحصول على حقوق الوطن . ثم انه لو تم الاتفاق بين الطلبة قبل موعد ازاحة الستار فسيكون هذا اليوم يوما وطنيا عظيما تتجلى فيه وحدتهم وقوتهم ويكون لهذا أثره الكبير عند المستعمرين الذين يجحدون حقوق الأمة . وحين يجد الانجليز أنهم مواجهون باتحاد الزعماء واتحاد الشباب، أى اتحاد الأمة واجماعهم فلا بد أن يرغموا على أن يتراجعوا ويغيروا سياستهم ويعترفوا للأمة بحقوقها . وهذا هو السبيل الوحيد للانقاذ والخلاص .

وتساءلت أيضا : ما هذا الخلاف المفتعل بين الدستور الاستقلال ؟ هل هما متعارضان ؟ هل هما متناقضان ؟ لماذا لا نطلب الدستور والاستقلال معا ، وفى وقت واحد ؟! على أن الاستقلال هو الأهم والغاية العظمى التى قامت الأمة من أجلها فى ثورة سنة ١٩١٩ واستمرت تجاهد فى سبيل تحقيقها أو اكمالها طوال السنوات الماضية ، ولكن الدستور هو أيضا ركن من أركان الاستقلال أو هو أساس استقلال الأمة فى داخل البلاد ، فلا بد أن يقترن الاستقلال بالدستور فهو ركن عظيم له ومكمل ومثبت لهذا الاستقلال .

هذه هى الخطة التى رسمتها للمسعى الذى عزمت على أن أقوم به . ومع أن القرائن كانت تدل على أن النجاح فى هذه المهمة يبدو مستحيلا أو بعيدا ، ولم تكن لى معرفة شخصية سابقة بزعماء الطلاب الذين عزمت

على التحدث اليهم ، الا اننى **لم استشعر اليأس من امكان النجاح فى المهمة ولم أفكر فى ذلك** ، لأن اعتقادى الخاص كان هو أن الشباب فى ذاته برىء ومخلص ، ولا يريد الا ان يخدم وطنه ، وأن ما حدث لابد أنه كان نتيجة الدسائس التى بثت بين صفوف الشباب . فلا بد أن صورت لهم الأمور على غير حقيقتها ، وضللوا بالمعلومات الخاطئة والايحاءات المغرضة . فاذا كشف القناع عن هذا الخداع وأوضحت الحقائق ، فان الطلاب لا بد أن يدركوا ما هو فى صالح وطنهم وما هو ضار بقضيته ، وسيبادرون الى نبذ ما بينهم من خلاف ويعودوا الى طبيعتهم الوطنية وسرائرهم الصافية ، فيتحدوا ويقفوا صفا واحدا ليستأنفوا جهادهم ويواصلوا ثورتهم المباركة المجيدة . والواقع انى لم أكن أستطيع أن أتخلى عن هذه المهمة أو أتردد ، لما كان يغمرنى من شعور يملك على كل نفسى ، ولما كنت أدركه من خطورة موقف الوطن ووصوله الى مفترق الطرق الذى يحدد مصيره ومستقبله .

توحيد صفوف الطلاب

ومعتمدا على الله بدأت العمل . ففى الوقت الذى بلغ فيه الخلاف ذروته ، وحدث الاعتداء على دار دولة محمد محمود باشا وكانت الصحف تنشر بيانات الطلبة التى تعلن استفحال الشقاق ــ توجهت فى مساء يوم من ايام رمضان بعد الصوم الى منزل أقرب أصدقائى وهو : « أحمد أحمد بدوى » الذى كان فى ذلك الوقت مدرسا بوزارة المعارف ، وكان قد تخرج قبلى بعامين من نفس الكلية ، وكنا زملاء فى أثناء الدراسة ، فشرحت له الموقف وعرضت عليه الفكرة وطلبت اليه أن يشاركنى فى هذه المهمة ، فوافق ، ورحب بذلك بدافع من وطنيته . وكان ذلك مساء يوم الاثنين الموافق ٢ ديسمبر . واتفقنا على أن نذهب فى مساء اليوم التالى لمقابلة زعماء الطلبة .

وكان الطلبة الذين انضموا الى الوفد ــ وهم الأكثرية ــ قد اتخذوا معسكرا لهم دار نقابة المحامين (وكانت تقع فى ذلك الوقت فى طابق باحدى العمارات بأول شارع فؤاد الأول فى مواجهة المبنى الذى توجد به الآن شركة المصنوعات المصرية) وكان نقيب المحامين اذ ذاك هو الأستاذ مكرم عبيد السكرتير العام للوفد . وكان زعيم هذا الفريق هو « محمد فريد زعلوك » الطالب بكلية الحقوق . كما ان الطلبة الذين كانوا يؤيدون الأحرار الدستوريين كانوا يجتمعون فى نادى الحزب فى دار جريدة السياسة (كانت تقع فى شارع الشواربى) . فاتفقت مع صديقى على أن نلتقى فى مساء اليوم التالى « الثلاثاء » فى دار نقابة المحامين .

وفى مساء الثلاثاء ٣ ديسمبر توجهنا الى دار النقابة لنقابل من يتفق وجوده من اعضاء اللجنة العليا والطلبة ونختبر الجو ، فوجدنا أحد الأعضاء فعرفنا بنفسه وهو « زكى علام » الطالب بالحقوق ، فاخبرناه بقصدنا واخذنا نناقشه فظهر من كلامه ان المسالة صعبة وبعيدة التحقيق ، ولكن اقترح أن نحضر فى الغد فى نفس الموعد حتى يكون هو قد أبلغ أعضاء اللجنة ودعاهم للحضور . ثم توجهنا من هناك الى دار الاحرار الدستوريين وصرنا نناقش بعض الطلاب الموجودين ممن تزعموا حركة الفرقة والعودة الى الدراسة ، وبدا ايضا ان التفاهم سيكون مستحيلا ، ورأينا هناك محمد محمود باشا رئيس الحزب والدكتور حسين هيكل رئيس تحرير السياسة يتحدثون مع الطلاب .

وفى الساعة الثامنة من مساء ((الأربعاء)) (٤ ديسمبر) توجهنا الى دار النقابة مرة أخرى ، فوجدنا من أعضاء اللجنة « محمود لاشين » الطالب بكلية العلوم (تحول بعد ذلك الى الكلية الحربية) و « محمد بلال » الطالب بكلية الطب، وكنت أعرف الأول، فعرضت عليهما فكرة الصلح والاتحادوأخذت اناقشهما وأجتهد فى اقناعهما فوجدت معارضة شديدة وتكلم أحدهما بلهجة منفعلة ضد الفريق المخالف . فاجتمع علينا عدد من الطلاب واستمرت المناقشة فى حدة وحماس . ولكنا فهمنا من المحادثات مع بعض المعتدلين ان المهم هو مقابلة « محمد فريد زعلوك » واقناعه بالفكرة لأنه هو زعيم الطلبة وهم يطيعونه طاعة مطلقة . فاذا أمكن اقناعه فان سائر الطلاب سيتبعونه وهو رئيس الأغلبية . كما فهمنا أيضا أن زعيم الطلبة الأحرار هو « نور الدين طراف » فاذا نجحنا فى اقناعه فقد ضمنا موافقة باقى الطلبة من هذا الفريق . واذن تجب مقابلة زعيمى الفريقين ، والمهمة كلها تتوقف على أن نتمكن من اقناعهما بقبول الصلح واعادة الاتحاد ، والجمع بينهما فى مكان واحد ليتباحثا وجها اوجه مع حضورنا حتى يمكن الوصول الى اتفاق ، فاذا اتفقا فيمكنهما بعد ذلك اقناع باقى أعضاء اللجنة والطلبة .

ورأينا أن نقابل ((نور الدين طراف)) أولا ، فذهبنا بعد ظهر اليوم التالى (الخميس ٥ ديسمبر) وكان لم يبق غير يومين على موعد السبت الرهيب ، وكانت الصحف لا تزال تنشر بيانات متضاربة مطولة من فريقى الطلاب المتنازعين — ذهبنا الى كلية الطب بالقصر العينى القديم ، فدخلنا فوجدنا طالبا جالسا على أحد المقاعد الخشبية فى فناء الكلية ، فسألناه عن الطالب « نور الدين طراف » فاستفهم عن السبب فأخبرناه بقصدنا واننا جئنا لنسعى فى الصلح وتوحيد صفوف الطلبة ، فبدا السرور على وجهه وقال انه يشجع الفكرة ، وعرفنا بنفسه وهو « حلمى عبد الشافى »

الطالب بكلية الطب ، وقال لنا ان « طراف » صديقه ولكنه مريض وموجود بمنزله . فقلنا انه لا بد من مقابلته لأن الموقف خطير ولا بد من اتمام الصلح قبل يوم السبت . فقام الى التليفون واتصل به وأخبره برغبتنا ومهمتنا ، فرحب بذهابنا اليه .

فاستقللنا نحن الثلاثة « الترام » من شارع قصر العيني — وكان الوقت شتاء والجو باردا — ووصلنا الى شارع « ماريت » بالقرب من « الانتكخانة » أو دار الآثار ، حيث كان يسكن « طراف » فصعدنا الى الدور الثاني في احدى العمارات فألفيناه ملازما الفراش وهو مريض بالانفلونزا ويبدو عليه الاعياء . كنا نشعر بأهمية المقابلة واننا لابد أن ننجح في مهمتنا . فعرفناه بأنفسنا وقلنا له اننا لسنا الا مجرد مواطنين ، شابين من شباب هذا الوطن ، ونحن نحضر على غير معرفة ، وقد هالنا واحزننا ما آلت اليه حال الوطن وسط الفرقة والخلاف ، فلا غاية لنا الا التوسط لتحقيق الصلح بين فريقي الطلاب المتنازعين ،وان الموقف الخطير الذي توجد فيه البلاد الآن ، وما ينتظر أن يحدث يوم السبت — يوجب الصلح واتحاد الكلمة ، واعادة الصفاء وروح الأخوة ، فاذا اتحد الطلاب صاروا قوة وأمكنهم بعد ذلك أن يحققوا اتحاد الزعماء وظللنا نتناقش ، وكان هو يعارض بشدة في بداية الأمر ، ويبين خطأ الطرف الآخر ويلقي عليه اللوم . ولكن رأينا فيه شخصية متزنة تتكلم بتعقل وهدوء ولمسنا وطنيته — وكان يبدو أكبر قليلا في السن من الطلاب الآخرين — وأخيرا أظهر اقتناعه ، لكنه قال لنا ان مهمتنا تكاد تكون مستعصية أو مستحيلة لتعصب الطرف الآخر . فقلنا له : لا عليك . كل ما نريده منك أن تعطينا عهدا أنه اذا وافق الطرف الآخر فانه لا يكون عندك مانع من قبول الصلح والحضور للاجتماع مع الفريق الآخر وجها لوجه لاتمام الاتفاق . فوافق وأعطانا ذلك العهد ، فشكرناه ، وأخبرناه اننا سنتصل به بعد ذلك لاخباره بالنتيجة بعد أن نكون قابلنا رئيس الفريق الآخر . وخرجنا مسرورين وقد نجحنا في القسم الأول من المهمة .

لكن القسم الآخر كان هو الأصعب ، وهو محاولة اقناع الطرف الثاني الذي تتبعه الأغلبية والحصول على موافقته . فاتصلنا على اثر خروجنا بزعيم هذا الفريق وهو « محمد فريد زعلوك » واتفقنا معه على موعد للمقابلة في دار النقابة في مساء اليوم نفسه (الخميس ٥ ديسمبر) . وحضرنا الى دار النقابة قبل الموعد المحدد ، فالتقينا ببعض أعضاء اللجنة وصرنا نناقشهم ونحاول اقناعهم بضرورة الصلح والاتحاد ، فوجدنا من بعضهم رفضا واصرارا على موقفهم وتعصبا ضد الفريق الآخر ، بحيث لو أخذنا بأقوالهم لاستولى

علينا اليأس . لكننى كنت أدرك أن كل شىء يتوقف على اقناع زعيمهم الذى لا يستطيعون مخالفته . فلما حضر « فريد » فكرت فى أنه لا تجدى المناقشة فى هذا الجمع . ولما كانت مقابلته على أكبر جانب من الأهمية ، بل هى التى يتوقف عليها نجاح المهمة كلها ، ونجاح الثورة ، بل انقاذ الوطن ، وكان الموقف لا يحتمل تصور امكان الفشل — فقد عزمت على أن أجلس معه وحدى وأن آخذ أنا على عاتقى مهمة مناقشته واقناعه ، فأنا صاحب الفكرة فى المهمة كلها ، ووطنيتى توجب على ان انجح فيها ، وانا اعرف النتائج المحيطة بالموقف ، وكنت واثقا من اننى سأستطيع التأثير عليه بقوة الاخلاص والمقدرة على الاقناع بالحجة والبرهان .

فطلبت محادثته على انفراد بعيدا عن هذا الجمع ، فذهبنا الى شرفة خلفية تطل على منور المبنى ، وجلسنا على دكة خشبية قديمة فى شبه ظلام ، منعزلين عن الآخرين فلم يلتفت الينا أحد . وكنت أدرك أن مصير الثورة ومصير الوطن يتوقف على هذا الاجتماع وعلى اقناع هذا الطالب لأنه زعيم الطلبة الذى يطيعونه . ولا عجب فان الطلبة كانوا دائما هم القوة المحركة الثورات فى مصر وهم طلائع الحركات الوطنية . ولذلك كنت مصمما على أننى لن ابرح هذا المكان الا بعد أن أنجح فى اقناعه والحصول على موافقته .

ولقد حدثته طويلا حديثا صادرا من القلب ، وذكرت له فيما ذكرت أن الطلبة حين قاموا بحركتهم كانت حركتهم قومية وطنية خالصة وكانت فوق الأحزاب ، ولذا نجحت ونالت اعجاب المواطنين وتأييدهم ، وكنا نعلق عليها آمالا كبيرة ، ولكنها بعد ما انحرفت وانطوت تحت الحزبية فقدت هذا الاعجاب والتأييد ، وصارت مهددة بالفشل . وناشدته وطنيته وقلت له اننى أعتقد أن الشباب برىء ومخلص ولا يقصد أبدا الا خدمة وطنه ، وذكرته بالشهداء الذين ضحوا بأرواحهم ، وبينت له الخطر الذى سيحدث حين يجتمع الطلبة يوم السبت للاحتفال بازاحة الستار وهم على هذا الخلاف ، وقلت اننى مجرد مواطن دفعه الحزن لما آل اليه حال الوطن الى ان يحضر للصلح والتوفيق ، ولست متصلا بأى هيئة ولم يكلفنى أى أحد ، وانما حضرت بدافع من الوطنية والضمير ، وبعد أن تتم مهمتى سأعود الى عملى ولا أبغى شهرة ولا منفعة ، واننى واثق من وطنيته تماما ، ولذلك لا بد أننا سنتفق فى وجهة النظر والشعور . وانه لا سبيل للخروج من هذا المأزق والنجاة من هذا الخطر الا بالوحدة والوقوف صفا واحدا أمام الأعداء . وهكذا ظللت أكلمه بالحجة والدليل وكلامى يعبر عن شعورى العميق ففى بادىء الأمر وجدت صعوبة وتمسكا منه برأيه ونقدا لرأى الفريق الآخر ، وفى أثناء المحادثة فاجأنى بقوله : —

« **مكرم باشا قال لنا** : ان الائتلاف جريمة فى حق الوطن » !! فدهشت اذ سمعت هذا القول غاية الدهشة ، وقد ادركت من هذا على الفور أنه متصل بالأستاذ مكرم وان الأستاذ مكرم عبيد قد استولى على هؤلاء الطلبة ويلقى اليهم بتعليماته — فقلت له : كيف يكون هذا صحيحا ؟ أنت طالب فى كلية الحقوق وشاب ناضج — وكان فى الواقع يبدو أكبر فى السن من زملائه الطلاب — ويبدو عليه الاعتدال والاتزان : — هل تقتنع بصحة هذا الكلام اذا فكرت فيه ؟ هل الائتلاف وهو الاتحاد جريمة وطنية، والفرقة والشقاق فضيلة . .؟! لماذا تخضع عقلك لما يقوله مكرم أو غيره ؟ لماذا لا تكون رأيك بنفسك ؟

ثم **لماذا تتبعون الاحزاب** ؟ انتم تستطيعون أن توجهوا الاحزاب وتقودوهم . ما قيمة الأحزاب بغيركم ؟ وهل هم يستندون الا اليكم ؟ فاذا انتم اتحدتم صرتم قوة هائلة كبيرة والأمة وراءكم تؤيدكم، وانتم بعد اتحادكم تقدرون على ان تجبروا الأحزاب والزعماء على الاتحاد . لأن هذا هو الطريق الوحيد لانقاذ الوطن من الكارثة التى هو فيها ، وارغام الخصم على أن يعترف بحقوق البلاد . وما هو هذا الخلاف المفتعل بين الدستور والاستقلال ؟ لماذا لا نطلب الدستور والاستقلال معا فى وقت واحد ؟

واخيرا بعد هذا النقاش الطويل وجدته قد اقتنع . وفى النهاية اتفق معى تماما فى الرأى والخطة . وصح اعتقادى فى الشباب وهو أنه نزيه ووطنى ومخلص ، وانه لا يحتاج فقط الا الى الاقناع بالحسنى وبلغة الاخلاص حتى يكون على استعداد لنبذ أسباب الخلاف والعودة الى الصفاء والمودة والتعاون والاتحاد من أجل أداء الواجب فى سبيل الوطن .

وكان مما جعله يرغب فى الموافقة أننى أخبرته بأننا قابلنا اليوم زعيم الفريق الآخر « نور الدين طراف » وانه أعلن لنا موافقته على الصلح وقبوله للالتقاء معه لاتمام التفاهم والاتفاق . وفرحت غاية الفرح بهذا الفوز ، وقمنا فعدنا الى بقية الزملاء ، وذهبنا الى تليفون دار النقابة لنتصل بنور الدين طراف فى منزله لنخبره بما حصل وبنجاح مهمتنا وبموافقة الطرف الآخر على مقابلته . فاتصلنا به واخبرناه واقترحنا ان يكلمه « فريد » بنفسه ليعيدا جو الصفاء بينهما . وكان « طراف » يريد أن نجتمع بمنزله، ولكن « فريد » آثر أن يكون الاجتماع فى مكان آخر محايد . فتم الاتفاق على أن نلتقى جميعا فى الساعة الحادية عشرة من صباح الغد (الجمعة ٦ ديسمبر) فى محل « أسديه » الحلوانى الشهير (وكان اذ ذاك بشارع فؤاد الأول) على أن يبقى الأمر سرا بيننا . وعدت فى ذلك المساء الى منزلى راضيا مسرورا بهذا النجاح والتوفيق ، وداعيا الله أن يتم كل شىء بخير

تصريح « هور » الثانى

وساعدنا القدر . ففى صباح هذا اليوم « الجمعة ٦ ديسمبر » نشرت الصحف المصرية تصريحا ثانيا جديدا ألقاه الرجل الاستعمارى نفسه : سير « صمويل «هور » وزير خارجية بريطانيا فى أثناء مناقشة بمجلس العموم .

وفى هذا التصريح يؤكد الوزير من جديد أن بريطانيا لن تقبل أن تفاوض مصر فى الظروف الحاضرة . كما أدلى أحد غلاة المحافظين وهو « مستر تشمبرلين » وزير الخارجية السابق بتصريح أيضا فى المجلس أكد فيه ما صرح به زميله وقال ان مصر مرتبطة ببريطانيا بموقعها الجغرافى وان هذا الارتباط لا بد أن يستمر من أجل ضمان المصالح البريطانية .

فعرفت أن القدر ألقى بسلاح جديد فى أيدينا ، وان هذه التصريحات سيكون لها أثرها فى اقناع الطلبة والجمهور والزعماء بضرورة الوحدة لمواجهة هذا الاصرار البريطانى على الاعتداء على حقوق الوطن . فلما ذهبنا الى الاجتماع فى الموعد كان الجو قد تغير وأصبح فى صالحنا ، أى فى صالح الاتفاق وضم الجهود ، اذ وجد جو يشبه ذلك الذى نشأ على أثر تصريح سير « هور » الأول وثار الشعور الوطنى وتهيأ الجو للثورة من جديد . وساعدنا هذا الجو على اقناع زعيمى الطلبة بالاتفاق والاتحاد لاستئناف الجهاد .

حضرنا نحن الأربعة : نور الدين طراف ، ومحمد فريد زعلوك : زعيمى الطلبة ، وضياء الدين الريس (أنا) وزميلى أحمد أحمد بدوى : المدرسين بوزارة المعارف . وكم كان سرورى عظيما حينما رأيت زعيمى الطلبة زعيمى الفريقين المتنازعين يجتمعان على مائدة واحدة وجها لوجه ، فكنت أنظر كأن هذا معجزة لأنه كان يظن أن هذا من المستحيل . وحمدت الله على أن اقتربنا من النجاح وسيزول الخلاف ونتفادى بتوفيق الله الكارثة التى كان منتظرا أن تقع يوم السبت فى الغد . وصممت على أن نبذل كل الجهد حتى نصل الى اتمام الاتفاق قبل انتهاء النهار حتى نستطيع أن نكتب بيان الاتفاق وعودة الوحدة ونوصله الى دور الصحف فى المساء لينشر فى الصحف التى تصدر فى صباح السبت يعلن للطلاب اتحاد زعمائهم أعضاء اللجنة العليا جميعا واتحاد الطلاب كلهم ، فيكون هذا اليوم عيدا بدل ما يتوقع من أن يكون مأتما .

وبعد أن جلسنا مدة نتحادث ، لاحظ « فريد » أنه يوجد بالمكان بعض رجال المخابرات يرقبوننا . فاقترح أن ننتقل الى مكان آخر ، فانتقلنا الى

حديقة الأزبكية ــ وكانت فى ذلك الوقت مسورة مغلقة لا يدخل اليها الا من الباب العمومى مقابل دفع رسم معين ، وكانت شبه خالية . فانتقلنا وصرنا فى أمان بعيدا عن الرقباء أو لا يستطيعون الاقتراب منا ، وفى جو هادىء ووسط منظر بديع .

نجاح الاتفـــــاق

كان هذا اجتماعا تاريخيا . فنحن اربعة من شباب مصر حضرنا بدافع واحد هو دافع الوطنية ، وغايتنا هى الوصول الى اتفاق يمحو الخلاف ويعيد الوحدة الى صفوف الطلاب . والطلاب هم صفوة شباب الوطن ، فاذا نجحنا فى تحقيق اتحادهم فقد حمينا القوة المؤثرة فى مصر ، واعددناها لتنطلق لتجاهد من اجل عزة مصر . وصرنا نتشاور ونتباحث بروح الصفاء والود ، وتحدونا الرغبة القوية فى الاتفاق . فكنا نواصل الحديث ونحن وقوف أو جلوس على الحشائش الخضراء أو نحن نتمشى فى دروب الحديقة . وقضينا ساعات الى ما بعد العصر . وقد بسطت أفكارى للزملاء وهى أن انقـــاذ الوطن الآن يوجب على الطلبة الاتحاد كما كانوا عندما بدأوا ثورتهم ، وانه يجب ان يتم الاتفاق اليوم ويكتب البيان ليعلم به الطلبة فى المساء ، ويبعث الى الصحف لينشر فى الصباح فيطالعه الطلاب جميعا قبل أن يذهبوا الى الجامعة . وان الأسس التى يقوم عليهــا البيــان هى اعلان وحدة الطلبه والاجماع على المطالبة بالاستقلال والدستور معا ، وتوجيه دعوة قوية الى الزعماء والأحزاب أن تنبذ الخلافات وتتحد لتكون جبهة وطنية واحدة ضد العدو المشترك ، وقد انتهينا الى الاتفاق على هذه الأسس . كما اتفقنــا على أنه بعد ان يتم اتحاد الزعماء وتؤلف الجبهة الوطنية يتوجهون جميعــا بطلب الى القصر لاصدار الدستور لأن هذا أمر داخلى يتعلق بالشعب والملك وحدهما . ثم يتوجهون بطلب آخر الى المندوب السامى البريطانى لفتح باب المفاوضة للتوصل الى عقد المعاهدة التى تعددت المفاوضات من قبل لأجلها تحقيقا للاستقلال .

وتعهدت انا بكتابة البيان ووافق الزملاء على ذلك ، فانتحيت ناحية وجلست على الحشائش وأخذت أعد صيغته . فكتبته بلغة قوية صادرة من عميق الشعور ، وعززته ببعض آيات من القرآن الكريم ، وضمنته الأسس التى اتفقنا عليها وركزت الحملة فيه على الانجليز الذين وصفتهم بأنهم ((العدو المشترك)) كل ذلك بأوجز عبارة . ثم عدت الى الرفاق فقرأته عليهم فأخذوا يشيرون ببعض تعديلات جزئية رغبة فى الدقة أو لتخفيف

بعض الألفاظ . وبعد أن اتفقنا عليه انتقلنا ثانية الى محل « أسـدية » الحلوانى بشارع فؤاد لنحرر نسخا من البيان . وكنا قبيل الغروب ، فاتفقنا على أن نجتمع فى الساعة السابعة والنصف فى محل « هارون الرشيد » الحلوانى بميدان الأوبرا (لا يزال هذا المحل موجودا الى اليوم) ويكون الطرفان قد دعوا بقية أعضاء اللجنة الحضور ليوقعوا جميعا على البيان ، ونوضح لهم الخطة التى ستتبع ، ويوصل البيان الى الصحف ليظهر فى صباح الغد « السبت » الموافق ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وهو اليوم المحدد ـ كما ذكرنا ـ لاجتماع الطلاب الكبير فى ساحة الجامعة لازاحة الستار عن النصب التذكارى لشهداء الجامعة . وتم حضورنا فى محل « هارون الرشيد » فى الموعد المحدد مساء ذلك اليوم . وكان هذا اليوم هو العاشر من رمضان المبارك من سنة ١٣٥٤ هـ . واننى اليوم بعد أن عرفنا أهمية العاشر من رمضان فى تاريخنا الذى تمت فيه معركة العبور ـ لأعجب من هذه المصادفة الغريبة ، وهى أن يوم الاتفاق على الوحدة التى أدت الى انقاذ الوطن فى ذلك التاريخ البعيد سنة ١٣٥٤ هـ كان هو أيضا العاشر من رمضان قبل أربعين عاما . فكما أن يوم العبور الأخير كان عبورا من النكسة الى النصر ، كذلك كان اليوم السابق يوم عبور من الفرقة الى الاتحاد ، وهو نصر معنوى ، يشابه النصر العسكرى أيضـا .

فلما حضر الأعضاء وقعوا على البيان ، وكانوا جميعا فى غاية السرور والابتهاج بالعودة الى الوحدة . وحضر جمع كبير من الطلبة وقد علموا بالخبر فاخبرناهم بنجاح الاتحاد وبالخطة التى ستنفذ . وأهم ما فيها أنه بعد نشر البيان فى الغد وبعد انتهاء الاحتفال فى الجامعة يطوف الطلاب على دور الأحزاب والزعماء ويطلبون وحـدة الأحزاب تنفيـذا لمـا جاء فى البيـان ويقابلوا الزعماء ويطالبوهم بالاتحاد وتكوين « جبهة وطنية » تقوم بطلب عودة الدستور من الملك وبطلب عقد المعاهدة من حكومة بريطانيا لتحقيق الاستقلال . وأخذنا نوصى الطلاب بالمحافظة على الاتحاد فى كل الظروف والحذر الشديد من الدسائس وعدم الانطواء تحت الأحزاب مرة أخرى بل يجب أن يكون الشباب فوق الأحزاب وتكون حركته قومية وطنية خالصة كما كانت . وأكدنا ضرورة الضغط على الزعماء لسرعة تحقيق الاتحـاد وتكوين الجبهة ، بل يظهر لهم الطلبة بوضوح أنهم لن يقبلوا غير هذا وانهم سيكونون جميعا ضد من يعارض فى الاتحاد أو الانضمام الى الجبهة ، بل ان من يفعل ذلك عليه أن يتحمل النتائج ويثور الطلبة عليه ، بل يعتبرونه خارجا على الأمة أو خائنا للوطن . فوجدنا الطلبة فى غاية الحماس موافقين

على كل ذلك ، وجاهروا بانهم لا بد ان يعملوا على تحقيق وحدة الزعماء بسرعة ، وانهم سيجبرونهم على ذلك اذا لزم الامر ، بل يهددونهم . وخرجوا مسرورين في غاية الحماس ، وسمعنا بعضهم وهو منصرف يهدد بأن الطلبة سيلجأون الى أكثر من ذلك ضد من يقف في طريق الوحدة .

ثم توجهنا الى دار « نقابة المحامين » لنعلن خبر الوحدة الى جميع الطلاب الموجودين وليعقد أعضاء اللجنة العليا اجتماعا رسميا يتم فيه توقيع جميع الأعضاء على البيان الذى سيرسل الى الصحف . فلما صعدنا وشاهد الطلاب الاعضاء الذين كانوا مخالفين يدخلون جنبا الى جنب مع الأعضاء الآخرين سرت بينهم موجة الفرح والتفاؤل وصاروا يهتفون في حماس : « يحيا تضامن الطلبة » ـ « يحيا الاتحاد » . وعندئذ اقترح أحد الاعضاء أن يقدمنا الى الجمهور ويبين لهم الجهود التى بذلناها لتحقيق هذا الاتحاد ، واننا كنا السبب والواسطة في هذا النجاح العظيم ، وقال في حماس ـ مخاطبا لى ولزميلى : انكما والله تستحقان تمثالا من ذهب .! فقلنا له : لا ، لا نريد شيئا لأنفسنا ، ولا نريد ان يعلن عن جهودنا ، وما بنا حاجة الى تمثال من ذهب ولا من فضة .. ونحن لا نريد شهرة ولا زعامة . ما نحن الا جنديان مجهولان ، ادينا مهمة من أجل وطننا بوحى ضميرنا ، وما قصدنا الا خدمة هذا الوطن وحقن دماء الشباب ونجاح الثورة . فاعتذرنا عن قبول ما عرضه علينا ، وقلنا اننا الان بعد ما قمنا بواجبنا نشعر بسرور لا يقدر وبارتياح ضمائرنا ولا نبغى أكثر من ذلك ، وسنعود الآن الى منازلنا فرحين حامدين الله على هذا التوفيق ، ونسأله تعالى أن يوفق الطلاب في جهودهم وان يتمكنوا من تحقيق وحدة الزعماء ، وأن يحفظ وحدة الجميع حتى تتحقق آمال الوطن . ورجعنا الى بيوتنا شاكرين الله ونحن نتطلع الى شروق صبح الغد لنطالع البيان الذى أصدرناه ينشر في الصحف ليعلمه الطلاب جميعا في انحاء القطر ، ويزف بشرى الاتحاد الى الأمة .

بينت بالتفصيل هذه الجهود التى قمنا بها لازالة الشقاق بين الطلبة وتوحيد صفوفهم ، لأنها حقيقة تاريخية ظلت غير معروفة منذ حدوثها الا للعدد القليل من أعضاء اللجنة الذين أوردت أسماءهم ، وهم لا يزالون احياء يعرفون صدق ما دونت . وهذه الحقيقة هى وحدها التى تفسر تاريخ تلك الفترة .

فالى هذه الساعة لا يعرف أحد كيف زال الخلاف الشديد بين الطلاب وتحول الشقاق العنيف الى اتحاد ووئام ، بعد ما كانت الصحف تنشر بيانات الطلبة يرد فيها بعضهم على بعض ويعلنون شقاقهم ، وبعد أن استولت الأحزاب على الطلاب وكانت تدور المشاحنات بينهم ، مع ما هو معهود من حماس الشباب وتشدده ، والرغبة فى الظهور والزعامة ونحو ذلك ـ كما لا يعرف أحد السبب الحقيقى الذى أدى الى اتحاد الزعماء بعد تنافرهم الذى كان يعتقد أنه لا يمكن التغلب عليه ، وكيف زال ذلك وكونوا « الجبهة الوطنية » التى صارت لها آثار عظيمة فى تاريخ البلاد . فاذا كان الطلبة هم الذين دفعوهم أو أجبروهم على ذلك فكيف كان يمكن للطلاب أن يحققوا وحدة الزعماء والأحزاب وهم مختلفون متحاربون منشقون على انفسهم . ان الأساس الأول والسبب الأول لتحقيق ذلك كان هو وحدة الطلاب اولا . فوحدة الطلاب هى التى غيرت التاريخ وحولت مجرى الأحداث وأدت الى تجديد حيوية الثورة واستئناف أعمالها وكانت السبب فى الوصول الى النتائج العظيمة التى وصلت اليها الأمة فى وقت قريب . وهذا هو ما سعينا من أجله وهو ما دفعتنى الوطنية والشعور بالواجب نحو الوطن القيام به فنهضت بأدائه ، مستعينا بالله معتمدا عليه فى التوفيق . وقد تم النجاح بفضل اخلاص ووطنية سائر الزملاء الذين ذكرت أسماءهم من قبل . فهذا جزء من تاريخنا ، تاريخ مصر وتاريخ الشباب والحركة الطلابية فى الجامعة وغيرها ما كان يصح أن يبقى مجهولا ، ولا بد أن تعرف أسرار التاريخ على حقيقتها .

فبعد أن تمت وحدة الطلبة اندفعت قوة الثورة من جديد ، وتجدد نشاطها أكثر ذى قبل ، وانطلقت من الجمود أو الفشل الى النجاح ومن حالة اليأس والتخاذل الى الأمل والانتصار . وجاء انتصار الثورة سريعا لأن الانجليز أسقط فى أيديهم ، وفوجئوا بوحدة الشباب ثم وحدة الزعماء، ووجدوا أنهم صاروا أمام أمة متحدة الكلمة ـ شبابها وشيوخها ـ كتلة واحدة لا ثغرة فيها ، وهى مصممة على نيل حقوقها أو مواصلة الجهاد والفداء حتى تحقق آمالها ـ وجدوا أنهم أمام ثورة حقيقية كبيرة ستعم البلاد من أقصاها الى أقصاها وتزلزل الأرض تحت أقدامهم ان استمروا فى عنادهم . فحينئذ تداركوا الخطر الذى صار يحيط بهم وأسرعوا الى تغيير موقفهم والعدول عن سياستهم التى كانوا متشبثين بها ، فأجابوا ما تطلبه البلاد . وبذلك أخذ التاريخ فى مصر وجهة جديدة . **وكان نصرا عظيما للامة وهذا هو ما سنشهده فى الفصل التالى .**

الفصل السادس عشر

ثورة سنة ١٩٣٥

— ٤ —

تجديد الثورة ـ عودة الدستور

البيـــان التاريخى

صدرت جريدة ((روزاليوسف)) اليومية فى صباح يوم السبت الموافق ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ((١١ رمضان سنة ١٣٥٤)) وفى صدرها العنوان الكبير ((المـانشيت)) هكذا :

((الطلبة يصدرون قرارا وطنيا رائعا يزول به انقسامهم))

ثم نشرت نص البيان فى صفحتها الأولى .

كذلك صدرت جريدة ((الجهاد)) فى نفس الصباح ، وفى أعلاها العنوان الكبير ((المـانشيت)) هكذا :

((بيان هام من لجنة الطلبة التنفيذية العليا عن توحيد صفوفهم)) .

وأوردت نص البيان فى صفحتها الأولى .

ونشرت ((الاهرام)) البيان فى اليوم نفسه تحت عنوان

((بيان لجنة الطلبة العليا))

توحيد كلمة الطلبة

وهكذا زفت جميع الصحف البشرى الى الأمة : بشرى انتهاء الخلاف بين الطلبة وعودتهم الى الاتحاد وجمع كلمتهم على هذا البيان الذى قرأه جميع الطلبة والأمة فى أنحاء القطر ، فكان خير بشرى للامة ، والأمل الذى كان يظن أنه ما كان يمكن تحقيقه . فكان يوم فرح للجميع ، وعلى الفور عادت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثورة الى قوتها ، بل أكثر قوة ، وأصبح الأمل قريبا فى النصر ، وانزعج الانجليز أيما انزعاج من هذا التطور الذى جاء مفاجأة لهم ولم يكونوا يتوقعونه .

وهذا هو نص هذا البيان التاريخى :

((توحيد كلمة الطلبة))

((**لقد قام الشباب** بحركته الأبية يوم عيد الجهاد ، صارخا من اعتداء الاستعمار ، مطلقا صوته القوى داويا مجلجلا فى أنحاء العالم — بعد أن نفد معين صبره ، وتمزق آخر ستار عن رياء الانجليز وخداعهم .

((ورأى الشباب أن خير وسيلة لمجابهة هذا العدو المشترك ، هو أن تكون صفوف الأمة كلها قلبا واحدا ويدا واحدة ، كالبنيان المرصوص ، أمام طغيانه وبهتانه ((ان الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص)) ((ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)) .

((ولما ساروا فى طريقهم اعترضهم خلاف برىء فى الرأى ، أوجد بعض الأمل عند المستعمرين فى فشل حركتهم ، فراحوا يتغنون بذلك فى صحفهم .

((واليوم وقد بدا من تصريح وزير خارجية انجلترا فى مجلس العموم أمس اصرار الانجليز على اهدار حقوق الوطن ، رأى الطلبة من واجبهم أن يوحدوا جبهتهم ويجمعوا كلمتهم على أن يواصلوا السعى :

أولا — للاستقلال لمصر والسودان استقلالا تاما ، وتحقيق جميع المطالب الوطنية ، ومن بينها دستور سنة ١٩٢٣ — مؤكدين العزم على تقديم كل تضحية مهما غلت فى سبيل ذلك .

ثانيا — دعوة جميع الأحزاب والهيئات الى ترك المناقشات والخلافات الحزبية ، وأن يوجهوا جميع قواهم الى عدو الجميع المشترك وهو الانجليز ، وأن يعملوا على تكوين جبهة وطنية قوية ضدهم .))

اعضـــاء اللجنة التنفيـــذية

يلى ذلك توقيعات جميع أعضاء اللجنة . ونذكر هنا اسم العضو الأول عن كل كلية : (حسب الترتيب الذى نشر فى الصحف)

جلال الدين الحمامصى (كلية الهندسة) — محمود لاشين (كلية العلوم)

ــ محمد فريد زغلول (كلية الحقوق) ــ أحمد الدمرداش تونى (كليـة الزراعة) ــ نور الدين طراف (كلية الطب) ــ أحمد طلبة صقر (كليـة التجارة) ــ مصطفى السعدنى (كلية الآداب) ــ محمد برهام (دار العلوم العليا) ــ محمد شبل الحضرى (الفنون الجميلة العليا) .

وهؤلاء هم أعضاء اللجنة العليا .

واذا كان هذا يوم سعادة عامة ، فانى كنت أسعد الناس جميعا ، اذ أرى أن الله قد وفقنى الى هذا العمل الذى تكلل بالنجاح ، وان أرى هذا البيان الوطنى الذى كان لى شرف صياغته منشورا فى جميع الصحف يعلن عودة الوحدة الى الشباب ويدعو الأحزاب والهيئات أن تتحد وتكون الجبهة الوطنية للوقوف ضد العدو المشترك . وقد برهنت النتائج التى تلت على أن صدور هذا البيان كان نقطة تحول كبرى فى تاريخ مصر ، ولذا فانه يعتبر من أهم الوثائق فى تاريخ مصر الحديث .

وكان من نتائج هذه الوحدة أن الطلاب توجهوا فى صباح هـذا اليوم (السبت ٧ ديسمبر) ليقيموا احتفالهم بازاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء ــ كما كان مقررا ــ وبدل أن كانوا يذهبون وهم مختلفون لتنشب بينهم معركة رهيبة قد تؤدى الى مذبحة ، لاختلافهم على عودة الدراسة وعلى من يكون له شرف ازاحة الستار ، وغير ذلك ــ فانهم فى هذا اليوم توجهوا متحدين كتلة واحدة ، واحتفلوا بازاحة الســتار اخوانا متحابين متضافرين ، فكان هذا الاحتفال مشهدا وطنيا رائعا . وسنذكر وصف هذا الاحتفال بعد قليل .

لكنا نرى أنه لنستكمل تسجيل الأحداث ، نورد أولا نص تصريح سير « هور » وزير خارجية بريطانيا وهو تصريحه الثانى ، والذى نشرته الصحف فى صبيحة يوم الجمعة ٦ ديسمبر ، وهو التصريح الذى أشرت اليه فى البيان .

تصريح ((هور)) الثـانى

قال السير ((هور)) فى أثناء مناقشة سياسية فى مجلس العموم فى جلسة يوم ٥ ديسمبر ، بشأن امكان عقد المعاهدة :

« ان بعضهم اقترح أن تنظر الحكومتان البريطانية والمصرية فى المستقبل القريب فى امكان عقد اتفاق يكون أساسا قويا متينا لعلاقاتهما .

« والمسألة كلها تلقى الآن عنايتنا الجدية الدائمة ، ابتغاء الوصول الى خير الوسائل التى توصلنا الى هذه النتيجة والتى تضمن عدم تكرار الفشل فى الماضى – وليس فى نية الحكومة البريطانية أن تدع الأمور تجرى الى غير غاية .

« **ولكن من الجلى** انه يستحيل عليها وهى بين المشاغل التى سببتها الحرب الحبشية أن تدخل فى الوقت نفسه فى مفاوضات لتسوية مسألة بمثل هذه الأهمية . وعلى ذلك فانى واثق من أنه لا ينتظر من الحكومة البريطانية أن تحدد الآن وفى هذا المكان تاريخا لبدء مفاوضات دلت التجربة على أنها تتضمن كثيرا من المتاعب والتعقيدات . وليس معنى هذا أن الحكومة البريطانية لا ترى حل المسألة ممكنا ، أو أن الوصول الى هذا الحل ينبغى أن يعد فى حكم المؤجل الى المستقبل المظلم البعيد . »

وفحوى هذا التصريح – بصرف النظر عن العبارات الواردة للماطلة والخداع – ان الحكومة البريطانية ترفض فتح باب المفاوضات . بحجة انشغالها بالحرب الحبشية ، ولا ينتظر أن تحدد موعدا لبدء المفاوضات . وهذا – تماما – كما كانت ترفض السماح بسفر الوفد المصرى فى أوائل سنة ١٩١٩ للتفاوض فى مستقبل مصر ، بحجة انشغالها اذ ذاك بمؤتمر الصلح . واذن تبقى الحال والأوضاع فى مصر كما هى ، على الرغم من احتجاجات الأمة وغضبها والثورة التى قام بها شبابها .

ولكن سنرى ان عودة الوحدة الى الطلاب وتجدد ثورتهم وسعيهم الى اتحاد الأحزاب والزعماء ، والنجاح فى هذا كله – سيرغم الانجليز ووزير خارجيتهم على تغيير سياستهم هذه ، واذعانهم لمطالب الأمة ، اذ رأوا أن الأمة مصممة وهى متحدة ، وان الشباب استأنف الثورة التى تهدد بأن تتحول الى ثورة شاملة .

الاحتفال بازاحة الستار
عن النصب التذكارى

اطلع الطلاب على بيان الوحدة فى صحف الصباح ، ثم ذهبوا مسرورين فى حماس الى الجامعة ليحتفلوا باقامة النصب التذكارى للشهداء وقد أقبل طلبة المدارس الثانوية والفنية ليشتركوا مع اخوانهم شباب الجامعة فى هذا الاحتفال الوطنى الكبير .

وقبل الساعة الثامنة من هذا الصباح كان طلبة كليتى الحقوق والآداب مجتمعين فى الحرم الجامعى فى انتظار زملائهم طلبة الكليات الأخرى . وبعد

الساعة الثامنة وفد على الجامعة طلبة بعض المدارس الثانوية والمتوسطة . ثم وفد الى مكان الاجتماع طلبة السعيدية والتجارة المتوسطة والفنون والصناعات والفنون التطبيقية والاتحاد والنهضة ، وغيرها . ثم وفد طلبة كلية الهندسة فطلبة كليات التجارة والطب والطب البيطرى والزراعة والعلوم . —

فى الساعة التاسعة والنصف كان الحرم الجامعى يضم — على حسب ما قدرت « الاهرام » — ثمانية آلاف من الطلبة من مختلف الكليات والمدارس، واخذوا يهتفون ويرددون الهتافات باسم مصر والتضحية وتضامن الطلبة وهتافات بسقوط الانجلترا والاستعمار وسقوط هور وتصريحات هور .

وكان قد نمى الى علم لجنة الطلبة التنفيذية أن البوليس سيمنعهم من دخول حرم الجامعة ومعهم النصب التذكارى ، فنقلوه فى الساعة الرابعة صباحا الى الحرم واخفوه فى مكان بعيد عن الأنظار ، ولبثوا يتناوبون حراسته حتى الصباح ، ثم أحضروه من مكانه عند اجتماع الطلاب .

وقد حفرت على قاعدة النصب أسماء شهداء الجامعة وتواريخ وفاتهم : محمد عبد المجيد مرسى ، وتاريخ وفاته ١٤ نوفمبر ، وعلى طه عفيفى ، وتاريخ وفاته ١٧ نوفمبر ، ومحمد عبد الحكم الجراحى ، وتاريخ وفاته ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ .

وصعد وفد من اتحاد الجامعة الى مكتب مديرها « الأستاذ احمد لطفى السيد » وطلبوا اليه أن يتفضل بازاحة الستار عن النصب التذكارى ، فأبدى لهم سعادته حزنه وألمه لما وقع من اعتداء على الطلاب ، وعبر عن اعجابه باتحادهم ، ووعدهم أن يقوم بهذا الواجب .

وعند الساعة العاشرة افتتح الحفل ونزل المدير وعمداء الكليات فاشتركوا مع الطلاب ووقف الجميع دقائق فى صمت حدادا على أرواح الشهداء . وقرأ احد الطلبة آيات من القرآن الكريم . وبعد ذلك وقف مدير الجامعة والقى كلمة بصوت خاشع رهيب قال فيها :

« يا أبنائى الأعزاء :

أنا حزين من كل قلبى على فقد هؤلاء الزملاء الأعزاء ، ولا أستطيع أن أعبر لكم عن مشاعرى . ولكن لا أخفى عليكم اننى قد اعجبنى منكم هذا التضامن الجامعى الرائع . وأذكر لكم أيضا أننى قد بسطت رأيى لمندوبكم وعلى هذا فانى فخور بكشف الستار عن هذا النصب التذكارى . »

وتقدم فأزاح الغطاء الأسود الذى جلل النصب ، ثم عاد ثانية الى مكتبه وسط تصفيق الطلبة وهتافهم .

ونشرت الصحف فى اليوم التالى وصف الاحتفال تحت عنوان : « احتفال الجامعة العظيم » . وترى فى الاهرام صورة كبيرة كتب تحتها : « جماهير الطلبة الغفيرة محتشدة حول النصب التذكارى ساعة الاحتفال بازاحة الستار عنه صباح أمس » . والواقع أنك حين ترى منظر الطلاب المحتشدين يذكرك بمنظر جموع الحجاج فى أعداد لا يحدها البصر وهم محتشدون حول الكعبة فى الحرم الشريف . فكان هذا فى الواقع يوما مشهودا ، ومن الأيام المعدودة فى تاريخ الجامعة . وفى حقيقته كان هذا الاحتشاد احتفالا وطنيا كبيرا بعودة الوحدة واجتماع كلمة الطلبة على مواصلة الجهاد الوطنى .

وفى صباح اليوم نفسه كان طلبة « دار العلوم العليا » يحتفلون بوضع اللوحة التذكارية لشهيد كليتهم : « على طه عفيفى » على باب مكتبتها ، وبتحية ذكراه ، فاحتشدوا فى فناء الكلية يهتفون فى حماسة بالغة لذكرى شهداء الوطن وبحياة مصر ، وظل الخطباء يتداولون الخطابة ، ثم خرجوا فى مظاهرة كبيرة وهم يهتفون وينشدون نشيدا وطنيا نظمه مندوبهم . ولكن البوليس اعترض طريقهم وعمل على تفريق المتظاهرين . وقد نشرت الاهرام صورة كبيرة كتب تحتها : « طلبة دار العلوم متجمهرين فى فناء الدار وهم يهتفون بحياة مصر »

وبعد ما انتهى الاحتفال فى الجامعة خرج الطلاب فى مظاهرة كبيرة متجهين الى القاهرة مثل مظاهرتهم التى قاموا بها فى يوم ١٤ نوفمبر أو أكبر . واستؤنفت الثورة ، بل عادت أشد مما كانت فى الأيام الأولى . ولم يخش الطلبة ما كان حدث لهم ولزملائهم من قبل .

حيا الله الشباب المصرى

وقبل ان نذكر وصف المظاهرات ثم ما حدث من مصادمات واضطرابات منذ ذلك الوقت ، نرى ان نسجل هنا صدى البيان الذى أحدثه فى الرأى العام ، وهو بيان الوحدة الذى نشر فى يوم ٧ ديسمبر . فقد ظلت الصحف تثنى على وطنية الشباب وتشيد بموقفهم الرائع فى عودتهم الى الوحدة ودعوتهم الزعماء الى الاتحاد ونبذ الخلاف . ونختار من ذلك مقالا نشرته

« الاهرام » فى يوم ٩ ديسمبر تعليقا على هذا البيان لأحد رجال السياسة ، اذ هو يعبر عن شعور الأمة نحو شبابها ، ويبين ما لهم من كبير الأثر فى الحركة الوطنية . وقد نشرته الأهرام فى الصفحة الأولى .

وعنوان هذا المقال : « الحركة الوطنية وفخرها بالشباب المصرى » وجاء فيه : « حيا الله الشبان المصريين » ، فقد ضربوا لبلادهم وأمتهم المثل الأعلى فى الاخلاص للوطن والتضحية فى سبيله والعمل لاسعاده ، والدأب فى خدمته والتفانى فى المطالبة باستقلاله وحريته . وكانوا هم القدوة الحسنة لمن هم أكبر منهم سنا ، واكثر تجارب وأخبر بالحياة ، فعكسوا بوطنيتهم واخلاصهم الآية التى تواضع عليها الناس منذ القدم ، وهى أن يتوسم الأبناء خطوات الآباء ، فصاروا هم الطليعة وصار آباؤهم فى الصف الثانى .

وبعد أن وصف الثورة فى دورها الأول ، قال :

« وسارت الحركة قدما .. تصدم الانجليز الصدمة تلو الصدمة ، وتفتك بما املوا وقدروا فتكاد تقضى على ما دبروا قضاء مبرما . وكدنا والله ننجح فنحقق الغرض الذى من أجله قام الشباب بحركتهم البريئة المجيدة ، لولا أن الله قدر لنا غير ذلك . فوقف الشبان وقفة المتأهب العارف بضرر الفرقة وخطرها .

ثم قال : « وحانت الفرصة ليضرب الشباب المثل الأعلى فى الوطنية والاخلاص والتضحية ونسيان الأحقاد والاحن ، واسقاط كل الاعتبارات ما عدا اعتبارا واحدا هو مصلحة الوطن ، ومصلحة الوطن وحده دون سواء .

« فأصبحوا كتلة واحدة متحدة صفوفهم مجموعا شملهم ، كلهم لسان وقلب واحد وعين واحدة يهتفون باسم مصر ويعملون لمصر ، ويعلون من شأن مصر فى « بيانهم الرائع » الذى نشروه على الناس ، يدعون فيه الى الوئام وترك الشقاق والخصام ، والوقوف جبهة واحدة لاسترداد حقوق البلاد ودستورها واستقلالها وحريتها ـ أنساهم صوت الوطن كل اختلاف فى وجهة النظر ، وهدتهم مصلحة بلادهم الى أن الحياة فى الوحدة وضم الصفوف ، وأن الموت بل الموت الأحمر فى الفرقة والانقسام .

واذا بنا أمام ذلك المظهر الرائع : مظهر تخليد ذكرى الشهداء بالنصب التذكارى الذى احتفلوا باقامته فى الجامعة بحضور حضرات الأفاضل : مديرها وأساتذتها .

« لم يكتف الشباب بهذه الأدلة يقيمونها على طيب عنصرهم ، واخلاصهم لوطنهم ، وسعيهم لاسعاد بلادهم ، بل واصلوا مساعيهم لازالة الفرقة والانقسام والاختلافات التى بين الزعماء ، فكان من سعيهم فى هذا ماكان مما نشرته الصحف أمس .

« ان هذه الأمثلة التى يضربها شباب مصر فى حركتهم الوطنية البريئة جديرة بأن تسجل فى صفحات الخلود . وجدير بالمصريين جميعا أن يحذوا حذوها ويترسموا خطاها . وهذه الصيحة التى انبعثت من قلوب الشباب أن هبوا أيها المصريون الى العمل لخير مصر ، وان أزيلوا أيها الزعماء مابينكم من فرقة وخلاف — هذه الصيحة يجب أن يكون لها صدى يتردد فى جميع جوانب البلاد ، وهذا الصدى هو اجابة دعوة الشباب بالاتفاق والاتحاد والوقوف كتلة واحدة أمام الغاصب والعدو المشترك .

« الا بارك الله فى شباب مصر الناهضين ، وادامهم فخرا للحركة الوطنية ، ونورا تهتدى به البلاد فى حالك الظلمات . ووفقنا جميعا الى حسن السعى فى سبيل دستور الأمة واستقلالها ، واسبغ على أجداث شهدائنا الذين بذلوا دمهم فى سبيل مصر وضحوا بأنفسهم من أجل حريتها ودستورها شآبيب الرحمة والرضوان . »

المظاهرات والاضطرابات

حوادث يوم السبت

بعد أن انتهى حفل ازاحة الستار عن النصب التذكارى وكان الحماس قد بلغ أوجه ، وقد قويت ارادة الطلاب بالوحدة ، خرجوا فى مظاهرة لا يحدها النظر متجهين الى القاهرة عن طريق « كوبرى » عباس ، وهم يهتفون ضد انجلترا والاستعمار ووزير خارجيتها وبحياة الوطن والدستور والاستقلال . وهم لا يستطيعون أن يملكوا شعورهم ومصممون على استمرار الثورة واعلان احتجاجهم حتى يخضع الانجليز ويجيبوا مطالب البلاد .

سار المتظاهرون فى شارع المدارس فتبعتهم قوات البوليس . ولما وصلوا الى ميدان الجيزة قابلهم أحد ضباط القوة وطلب منهم أن يتفرقوا ما داموا قد اعلنوا شعورهم على نحو رائع ، فلما لم يستطع منعهم اسرع الى كوبرى عباس وأمر بفتحه ليمنعهم من العبور ، ورابط بقواته عن بعد . فانصرف بعضهم وبقى جزء عظيم وقد اعتزموا ان يعبروا النيل ويصلوا الى

القاهرة . فنزل بعض طلبة كلية الهندسة وأقفلوا الكبرى وعبر الطلاب فى جموع كبيرة ، فهاجمهم البوليس واصطدموا به بشدة .

اصابة « لوكاس » و « نوبل »

وفى هذه الأثناء وصل « لوكاس » بك مساعد حكمدار العاصمة ، وكان المتظاهرون لا يزالون يقابلون عصى البوليس بقذف الأحجار ، فأصيب بقذيفة حجرية فى رأسه أسالت الدم وكسرت بعض العظم ومست المخ . فأسرع الى صيدلية الروضة حيث عملت له الاسعافات العاجلة ، ثم نقل على اثر ذلك الى مستشفى « الأنجلو أميركان » . وكانت اصابته خطيرة .

واستنجد المستر « نوبل » رئيس القوة بالحكمدارية ، فأمدته بعدد كبير من الجنود . فلما وصل المدد وزع على شوارع الروضة وميادينها ، ووقفت قوات على رءوس الشوارع وأمام المنازل ، وأصبحت الروضة كلها فى حصار حربى دقيق . وقد ظهر بعد ذلك أن مستر « نوبل » مفتش البوليس أصيب فى ساقه برش من احد المقذوفات النارية التى أطلقها البوليس .

وعندما علم سعادة اللواء « رسل » باشا حكمدار العاصمة بتفاقم الحالة واصابة « لوكاس » بك انتقل بنفسه الى مكان الحادث ، وواسى لوكاس ونوبل بك .

وقد أصيب كثير من الطلبة باصابات مختلفة ، وتمكن بعض المصابين من الذهاب الى منازلهم بما بهم من اصابات ليتولوا علاجها بأنفسهم . ومما يذكر أنه عندما كان أحدهم يصاب ويسقط على الأرض كان زملاؤه يتولون نقله فى الحال الى احد المنازل المجاورة ، مهما أصابهم من أثناء ذلك من الضرب وكان الأهالى يستقبلون المصابين ويواسونهم ، ويقومون لهم بالاسعافات المستطاعة فى مستشفى الروضة .

واعتقل البوليس ٧٨ طالبا ـ ذكرت الصحف اسماءهم

وحدثت اضطرابات فى أحياء متفرقة من العاصمة ، واعتدى على بعض سيارات الأوتوبيس واحرقت . وكانت قوات الجيش والبوليس تجوب شوارع العاصمة مسلحة بالبنادق والعصى ، واتخذت الحكمدارية احتياطات شديدة .

حوادث الأحد

٨ ديسمبر

تفاقمت الحالة فى هذا اليوم وكثرت الحوادث وكان يوما عصيبا .

ففى اليوم التالى كانت عناوين الأهرام التى تصف ما حدث بالأمس (الأحـد) كالآتى : ـ

« الحالة فى القاهرة أمس ـ تفاصيل ما حدث أمام كلية الطب وعند كلية التجارة ـ المعركة تستمر أربع ساعات ـ احراق مركبات الترام واقتلاع المصابيح والأشجار ـ قطع المواصلات فى أكثر المناطق ـ قضايا المظاهرات ـ المظاهرات المسائية » . فهذه العناوين تصور الحالة .

معركة أمام كلية الطب

وتفصيل ما حدث أن طلبة الجامعة كانوا قـد قرروا عقد مؤتمر عام فى كلية التجارة ، (كانت الكلية اذ ذاك فى القاهرة بالقرب من شارع الفلكى) فاجتمع طلبة كلية الطب فى الصباح الباكر فى فناء كليتهم تأهبا للذهاب الى كلية التجارة . كما حضر اليهم طلبة من كليات أخرى . وكان البوليس قـد علم بذلك وأراد منع عقد المؤتمر ، فضرب الجنود حصارا حول كلية الطب لمنع الطلبة من الخروج ، ومنع الطلبة القادمين من الوصـول الى الكلية . فهاج الطلبة بسبب ضرب الحصار حولهم ، فتحصنوا بأبنية الكلية وأخذوا يرجمون الجنود بالحجارة رغبة فى فك الحصـار . فأمر قائد القوة باطلاق اجهزة الرش فى الهواء ، فاشتد هياج الطلبة بسبب اطلاق النار ، فتضاعف قذف الطوب على الجنود ، فقابل الجنود ذلك بالاكثار من الطلقات النارية ، وتحول ميدان قصر العينى الى منطقة حربية .

وانضم أبناء الشعب الى الطلبة واشتد غضبهم ، ففى اثنـاء المعـركة اضرموا النار فى قطارين من قطـارات الترام وأعملوا الطـوب والزلط فى المصابيح على جانبى شـارع القصر العينى فحطموها واقتلعوا بعضـها من جذورها ، فاندلعت السنة النيران كأنها المشاعل وامتلأ الجو بالدخان من المركبات المشتعلة والمصابيح المحطمة . واقتلع المتظاهرون عـددا كبيرا من الأشجار . وعندئذ صدرت الاوامر بقطع المواصلات من شارع القصر العينى واعتبار المنطقة من ميدان « الاسماعيلية » « التحرير الآن » الى كوبرى الملك الصالح منطقة خطـرة .

وكانت المعركة لا تزال ناشبة بين الجنود وطلبة الطب المحاصرين فى كليتهم . فحاول الجنود اقتحام الكلية ولكنهم عجزوا أمام وابل الحجارة والطوب المنهال عليهم كالمطر من النوافذ ومن فوق السطوح ، فارتدوا الى أماكنهم المقابلة لواجهة الكلية . وعمد الطلبة الى اطلاق خراطيم المياه لمنع الجنود من اقتحام مبنى الكلية حتى امتلأ شارع القصر العينى بالمياه ، وذلك ليفكوا الحصار المضروب عليهم . وتجمعت جموع عديدة من أبناء الشعب وانضموا الى الطلبة وشرعوا فى رجم الجنود رجما شديدا ، فقابلهم الجنود باطلاق أعيرة الرش على اقدامهم ، فأصيب كثيرون اصابات شتى فى الأقدام . وهكذا استمرت المعركة أمام كلية الطب اربع ساعات .

ولما رأى ولاة الأمور أن المعركة دامت طويلا بين الجنود والطلبة ، وان الحالة ساءت والخطر استفحل ، تقرر ايفاد الأميرالاى « حسين شاكر بك » مساعد حكمدار البوليس الى كلية الطب ، فقابل صاحب السعادة « على باشا ابراهيم » عميد الكلية وصاحب العزة « مصطفى فهمى بك » وكيلها ، وعرض عليهما أن يتوسطا بينه وبين الطلبة لتهدئة الحال ، فردا عليه بأنه ينبغى أولا وقف اطلاق النار ، والتعهد بعدم اعتقال احد من الطلبة ، أو اصابتهم بأذى . فقبل شاكر بك ذلك واصدر امره الى القوات بالسكون . فاتصل العميد ووكيله بالطلبة وعرض عليهم الحل ، فوافقوا عليه وتعهدوا بالتزام السكينة على شرط أن يسمعوا بأنفسهم وعد مساعد الحكمدار فقابل وفد منهم شاكر بك فخطب فيهم حاثا على التزام الهدوء والانصراف فى سكينة وأمان متفرقين . فأخذ الطلبة فى الانصراف واستمر الجنود مرابطين فى المنطقة .

معركة أخرى عند كلية التجارة

وكانت قد نشبت معركة أخرى عند كلية التجارة .

فقد كان الطلبة معتزمين — كما ذكرنا — عقد مؤتمرهم فى كلية التجارة . فبدأوا يفدون اليها منذ الصباح الباكر . وكان البوليس قد علم بالأمر فأقام نطاقا من الجنود حولها . ولما حاول الجنود منع الطلبة من الدخول الى دار الكلية حدثت مشادة بينهم ، فحمل الجنود على الطلبة بالعصى . وعندما أحس الطلبة الذين هم فى داخل الكلية بذلك أمطروا رجال البوليس بوابل من الحجارة حتى اضطرهم الى التقهقر ، وتركوا الطلبة يدخلون . وبذلك اجتمع فى دار الكلية عدد كبير من مختلف الكليات والمدارس ، واعتلى الطلبة سور الدار وأسطحها ، واخذوا يحصبون الجنود

بالحجارة ليفكوا الحصار من حول الكلية ، فبدأ الجنود يطلقون البنادق المحشوة بالرش ارهابا ، فكانت الطلقات تثير حماس الطلبة . وقد كثر اطلاق النار وأصاب كثيرين من الطلبة والجمهور المحتشد بالقرب من دار الكلية . وقام الطلبة بتحصين أسوار الكلية فوضعوا الصناديق والتخت لتقيهم رش البنادق وليمنعوا الجنود من اقتحام مبنى الكلية .

وقد شاهد مندوب الأهرام ضابطا أجنبيا موظفا فى البوليس المصرى يصوب مسدسه ويطلقه على الشبان المتظاهرين أمام الكلية فيصيب اثنين منهـــم .

وفى الســاعة الواحدة بعد الظهر مر الضابط الانجليزى (هتشسون) ـ وكيل قلم المرور ـ راكبا موتوسيكلا ، وهو يحاول الاعتداء على المتظاهرين ، فلما بصر به الطلبة أمطروه وابلا من الحجارة فطار طربوشه وشج رأسه ، ولكنه اسرع الى مستشفى قصر العينى لاسعافه ، غير أن المتظاهرين أدركوه وانتزعوا ((الموتوسيكل)) فألقوه وسط النيران المشتعلة من مركبات الترام المحتـــرق .

مظاهرات أخـــرى

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر تألفت مظاهرة من الطلبـــة ومن غيرهم من مختلف الطبقات فى شــارع فؤاد الأول ، وانضـــم اليهم الخارجون من سينما ((متروبول)) بعد حفلة نهارية ، واحتشد كثير من السيدات والرجال على بعد . وتوجهت المظاهرات الى نادى ((الترف كلوب)) وهو مقر الجالية البريطانيـــة . فخرج ((رســـل)) باشا حكمدار العاصـــمة وكان موجـــودا بالنادى ، فهتف الطلبة فى وجهه : ((فلتسقط انجلترا)) ـ ((فليسقط هور)) .

وفى المســاء تكونت مظاهرة فى حى السيدة زينب فقام أبنـــاء الشعب بتحطيم جميع مصابيح الانارة فى هذا الحى والأحياء المجاورة ، فبانت هذه الأحياء من المدينة فى ظلام تام .

وكانت طالبات كلية الآداب قد خرجن فى مظاهرات فى ذلك اليوم وأردن التوجه الى كلية التجارة بالقرب من شـــارع قصر العينى ، **فسرن جميعـــا** ومررن على مدرسة الأميرة فوقية بالزمالك والأميرة فوزية ببـــلاق فخرجت الطالبات وانضممن الى زميلاتهم ، وسرن فى مظاهرة كبيرة يهتفن بحيـــاة مصر وذكرى الشهداء . وقد حاولن الوصـــول الى كلية التجارة للاشتراك فى المؤتمر فمنعهن البوليس فانصرفن .

وبقى طلبة كلية التجارة فى دار كليتهم حتى الساعة الثالثة بعد الظهر ، فانسحب الجنود ، وخرج الطلاب وانصرفوا الى منازلهم .

وقد شغلت هذه الحوادث العنيفة المسئولين فى وزارة الداخليـة وفى حكمدارية العاصمة ، فبقوا فى مكاتبهم حتى الساعة الرابعة مساء ، وتوجه « رسـل » باشا الى مستر « كين بويد » فى وزارة الداخلية فعقدا اجتماعا طويلا لاتخاذ التدابير لمواجهة الحالة التى تزداد اضطرابا . واستقر الرأى على اغلاق الجامعة والمدارس ، وعلى اطلاق يد البوليس فى قمع المظاهرات بكل الوسائل ، وتقرر اعادة الجيش لحراسة الوزارات .

وقد أصدرت الحكومة بلاغا رسميا أنذرت فيه الجمهور بأن التعليمات الصـادرة لرجال الضـبط هى أنهم يمنعون ويقمعـون المظاهرات بجميـع الوسائل ، حتى ولو أدى ذلك الى استعمال الأسلحة النارية . وأصـدر حكمدار العاصمة منشورا الى مرؤوسيه يقول فيه ان صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أطلق يد البوليس فى قمع المظاهرات مع ضمان تعضيد المحاكم

وقد أثار هذ االمنشور احتجاج الهيئات القضائية لما فيه من اعتـداء على قدسية القضـاء .

واتصل مدير المطبوعات فى وزارة الداخلية برؤسـاء تحرير الصحف فى منتصـف الليل وابلغهم بأن الوزارة قررت منع الصـحف من نشر بيانات الطلبة وقراراتهم .

اغـلاق الجامعة الى اجـل غير مسمى

وبعد ظهر يوم الأحد (٨ ديسمبر) فى أثنـاء المعارك التى كانت دائرة امام كليتى الطب والتجارة ـ أجتمع مجلس الوزراء واصدر القرار التالى :ـ

« نظرا الى اشتغال الجامعة المصرية بالشئون السياسية ، وانصرافها بسببه ذلك عن الدرس والتحصيل ، وانقطاع طلبتها للمظاهرات وأعمال العنف كل يوم ، مما يترتب عليه الاخلال بالأمن والنظام ـ قرر مجلس الوزراء فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ اغلاق الجامعة المصرية الى أجـل غير مسمى » .

رئيس مجلس الوزراء

ويلاحظ أن هذا القرار صدر من مجلس الوزراء راسا دون عرض الأمر على مجلس ادارة الجامعـة أو مديرها ، فكان هـذا اعتداء على استـقلال

الجامعة . ولذا رددت الصحف أن الأستاذ مدير الجامعة اعتكف فى منزله وأنه يفكر فى الاستقالة .

كذلك أصدر وزير المعارف قرارا فى اليوم نفسه بتعطيل الدراســـة فى « دار العلوم العليا » الى أجل غير مسمى .

بلاغ رسمى من وزارة المعارف

وأصدرت وزارة المعرف بلاغا رسميا هذا نصــه : ــ

« تعلن وزارة المعارف أولياء أمور الطلبة أنها معتزمة فصل كل طالب يضبط فى مظاهرة او فى ناد غير خاص بالطلبة ، كما أنها معتزمة فصل كل طالب يضرب عن تلقى الدراســـة » .

وأصدرت الوزارة قرارا بتعطيل الدراسة فى مدرسة «الفنون والصنائع» بالعباســـية ، وقرارا بتعطيل الدراســـة فى مدرســـة « الفنون التطبيقية » بالجيزة . وأيضا قرارا باغلاق مدرسة التجارة المتوسطة بالجيزة .

صدى الحوادث فى الصحف الانجليزية

وكان لهذه الحوادث صدى كبير فى الصحف الانجليزية ، فهزت الدوائر السياسية هنـــاك واطلع عليها الرأى العام . وقد بعث مراســـل الأهرام فى لندن برقية فى ٩ ديسمبر يقول فيها :

« **اهتمت الصحف اليوم** اهتماما كبيرا بتطورات الحوادث فى مصر .

وقد لفتت صحف الديلى هرالد والديلى ميل والديلى اكسبرس بصفة خاصة الأنظار الى الأعمال التى قام بها اللواء « رســـل » باشا .

ومما قاله مكتب « الديلى اكسبرس » ان مشـــاغبات يوم الأحد كانت شر ماحدث منذ بدأت القلاقل فى ١٣ نوفمبر الماضى .

وذكر مكاتب الديلى تلغراف بالتفصـــيل حوادث المشـــاغبات . وقـــال مكاتب « المانشستر جارديان » : ان النزاع السياسى يزداد كل يوم حـــدة ومرارة .

« وقـــد زاد اهتمام جميع صـــحف الصـــباح اليوم بحـــوادث مصر ، وأفسحت لها مكانا أوسع بين أعمدتها . وبذلك زال على الأقل كل اعتقاد كانت تعتقده بعض الدوائر بأن كل شىء على ما يرام فى مصر » .

حـــوادث الاثنين (٩ ديســمبر)

وعلى الرغم من الاجراءات الاســتثنائية التى اتخذتهــا الحكومة ، فان الاضطرابات استمرت فى يوم الاثنين أيضا وصدرت الأهرام فى صباح اليوم التالى تصف ماحدث بالأمس وفيها هذه العناوين :

المظاهرات فى العاصــمة أمس ــ مصــادمات بين البوليس والطالبــات والطلبة ــ محاولة عقد المؤتمر ــ احراق السيارات وتحطيم المصــابيح ــ اغلاق الكليات ووضع القوات عليهــا .

كونستابل انجليزى
يطلق الرصاص على أحد الطلاب

وأهم أحداث ذلك اليوم أن طلبة مدرسة الصناعات الميكانيكية ببولاق اضربوا وخرجوا فى مظاهرة قاصدين حضور المؤتمر الذى قرر الطلاب عقده. ولما وصل المتظاهرون الى ميدان الاسماعيلية « التحرير » اعترضتهم قوة بقيادة أحد الكونستبلات الانجليز واصــطدمت بهم ، فما كان من هــذا الكونستابل واسمه « ماكنزى » الا أن أخرج مسدسه وأطلق منه رصاصة أصابت الطالب « محمد محمود عبد الحكيم » الطالب بالصناعات الميكانيكية فسقط جريحا . وركب الكونستابل الموتوسيكل وقصد الى قسم عابدين . وقد سرى نبأ الطالب الذى أصيب بالرصاص سريان البرق بين الجماهير فتدفقت الى مستشفى قصر العينى . ولما حمــل الطالب الى المستشــفى كشف الأطباء عن موضع جرحه فتبين انه مصاب برصاصة فى أعلى الصدر بالقــرب من القلب وحالته خطيرة . وقد توجه أحــد المحامين وبصــحبته الشاهد الذى رأى بنفســه واقعة اطلاق الرصــاص على الطالب ــ توجه الى نيابة مصر وأبلغ بذلك رئيس النيابة وأثبت الواقعة .

وقد أثار نبأ اطلاق الرصــاص على الطالب من الكونستابل الانجليزى الغضب فى أنحاء البلاد وبين الطلاب خاصــة .

واضرب فى ذلك اليوم طلبة المدرسة التوفيقية ومدرسة شبرا الثانوية والأمير فاروق الثانــوية بروض الفرج ومدرســة العباســية للصــناعية ــ الاضــافة الى طلبة مدرســة الصــناعات الميكانيكية . وخرجوا جميعا فى مظاهرات وحدثت مصادمات بينهم وبين البوليس .

يـوم الطالبـــات

وقررت الطالبات الاشتراك مع اخوتهم الطـلاب فى اظهار شـعورهن الوطنى ، فخرجت طالبات المدارس الثانوية والعليـا ، وسرن فى مظاهرات يهتفن بحياة مصر والدستور وبسقوط الانجليز والاستعمار . وكان أبرزها مظاهرة طالبات ((المدرسـة السنية)) أقـدم مدارس البنات وهى فى حى السيدة زينب . فسرن فى مظاهرة كبيرة فى شارع المبتديان متوجهات الى كلية الطب بشارع القصر العينى فلازمهن البوليس ليمنع انضمام أحد الى المظاهرة ويحاول تفريقهن . وكان شارع القصر العينى يعج بمئات الجنود مشاة وفرسانا وفى السيارات . وقد تحـدت الطالبات قـوات البوليس واظهرن شجاعة وجلدا . ولكن البوليس حال بينهن وبين الوصول الى الكلية واستعمل معهن القسوة ، ثم تمكن من تفريق المظاهرة .

ويرى فى الأهرام صـورة كتب تحتهـا : ((المتظاهرات فى شـارع قصر العينى يهتفن بحياة مصر والدستور)) . وصـورة أخرى تحتها : ((رجال البوليس يلقون القبض على بعض المتظاهرات بجوار كوبرى محمد على)) .

وقد أذاعت شركة ((رويتر)) العالمية للانباء برقية أرسها مكاتبها فى القاهرة ونشرت فى الصحف الانجليزية ، وجاء فيها :

((ان تلميذات المدارس والطالبات فى المدارس الثانوية والعليا فى مصر حللن اليوم مكان أقاربهن وأصدقائهن من الطلبة . فتألفت منهن المظاهرات الكبرى التى قامت ضد الحكومة وضد البريطانيين .

((وقد اضطر البوليس الى استعمال العصى عندما أفلت من يده زمام الطالبات على مقربة من كاتيدائية ((سانت مارى)) حيث بدأت عليهن دلائل الانفعال الشـديد . فكن ينتهرن رجـال البوليس ويصرخن فى وجوههـم والدموع تنحدر من مآقيهن بغزارة ، ويصحن هاتفات بالنداءات الوطنية .

فثارت عندئذ ثورة الجمهور فأنزلوا غضـبهم على مركبـات التـرام ومصابيح الشوارع فحطموها)) .

وحاصرت حكمدارية العاصـمة نادى المحامين بشـارع فؤاد الأول الذى يجتمع فيه الطلبة لتمنع الدخول اليه ، فوقفت قوة على باب المبنى الذى يقع فيه النادى ولم يمكنوا الطلبة من الدخول . وظل البوليس فى حراسته طول اليوم ، وفى المساء أبدلت القوة بغيرها . لكن الطـلاب تمكنوا من عقد مؤتمرهم فى مستشفى قصر العينى الجديد بالمنيل .

وامتدت الاضطرابات الى الاقاليم ، فجاءت الأنباء باضراب طلبة المدارس الثانوية فى طنطا والمنصورة وبنى سويف والفيوم وغيرها من مدن القطر .

وهكذا استمرت الاضطرابات طوال أيام الاسبوع على هذه الصورة التى وصفناها فى الأيام السابقة ، من مظاهرات فى أنحاء متفرقة ، وحوادث تحطيم بعض المرافق ، وغير ذلك — مع التدابير العسكرية الشديدة التى تتخذها الحكومة . وكان الجمهور الذى يقوم بحوادث التدمير هذه انما يفعلها تعبيرا عن غضبه ومقاومة للسلطة ، ولا سيما أن الذى كان يحرك السلطة هم الانجليز والأجانب ، واحراجا للوزارة لاجبارها على الاستقالة أو الانضمام الى الامة فى مطالبها . ولا ضرورة لأن نتتبع أحداث كل يوم بالتفصيل .

ولكن فى ذات الوقت الذى كانت تجرى فيه هذه الأحداث — كان هناك عمل كبير يعمل وتتخذ الخطوات اليه ، وهو سعى الطلاب لتحقيق الأمل الكبير الذى تطلبه الامة — الا وهو تحقيق وحدة الزعماء والأحزاب ، وتكوين الجبهة الوطنية لتقف الامة صفا واحدا امام العدو المشترك .

وهذا بيان كيف تم ذلك .

تأليف الجبهة الوطنية

كانت محاولات الائتلاف بين الزعماء قد فشلت نهائيا — كما بينا ذلك — ثم تأكد الفشل حين وقع الشقاق أيضا بين الطلاب ، وانقطعت المحاولة والأمل فى تحقيق ذلك .

ثم فجأة صدر « البيان » يعلن اتحاد الطلاب ودعوتهم الأحزاب والهيئات أن تتحد لتكوين « جبهة وطنية » تقف أمام العدو المشترك — أى الانجليز . فجاء البيان مفاجأة للزعماء اذ لم يعلموا بالجهود التى بذلك فى صمت ، والتى جاءت من جهة لا يعرفونها ولم تكن متوقعة ، ولم تعلم الصحف أيضا ولا أحد بهذه الجهود ، وهى التى ظلت غير معروفة حتى اليوم . فجاء البيان اذن مفاجأة وهو يحمل دعوة قوية مجمعا عليها موقعا عليها من جميع أعضاء « اللجنة العليا التنفيذية » ومن بينهم من كانوا مخالفين وكانوا ينشرون بياناتهم فى الصحف قبل يومين فقط معارضين محتجين . ثم تلا ذلك اجتماع الطلبة اجتماعا وطنيا رائعا فى ساحة الجامعة فى حفل ازاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء ، فتجلى فى هذا الاجتماع اتحاد الطلبة القوى واتفاقهم على مواصلة الجهاد والثورة ، مع الاستعداد لتقديم التضحيات

مهما غلت فى سبيل الوطن . فأوجد كل هـذا جوا جديدا أمام الأحزاب ، وعرف الزعماء أنهم لن يستطيعوا أن يقفوا الآن أمام اجماع الطلاب أو يعارضوا دعوتهم الى الوحدة ، وقد اتضح لهم ان الطلاب قد استقلوا عن قيادتهم ، ورفعوا أنفسهم الى مستوى فوق الأحزاب ، وهم الآن الذين يقودون الحركة الوطنية ويوجهون الدعوة الى الزعماء ويرشدونهم الى الطريق الصحيح .

وكان البيان عمليا ، فهـو يرضى جميـع الأطـراف : يرضى الجانبـين المتنازعين لأنه يطلب الاستقلال والدستور معا وفى وقت واحد . فلايستطيع عاقل أو وطنى مخلص اذن أن يعارض فى ذلك . كما أنه يرضى كل من يطلب الائتلاف ، ويتطابق مع رغبة الرأى العام الذى كان ينادى دائما بالاتحاد ويتمنى تحقيق ذلك . فأوجد البيان اذن أرضا صالحة مشتركة للالتقاء واتحـاد الزعماء والأحزاب ، وجعل الغاية وطنية قومية واحدة وهى جهاد العـدو المشترك وهو الذى يمنع الاستقلال والدستور . وساعد على تهيئة الجـو لذلك التصريح الذى أدلى به أخيرا وزير خارجية انجلترا ، وهو الذى أكد فيه اصرار الانجليز على عـدم الدخول فى مفاوضـات مع مصر أو تحديد موعـد لهـا .

كانت هذه هى الظروف أمام الزعماء والأحزاب ، وكانت الخطـة التى وضعناها واتفقنا عليها أن زعماء الطلبة وجمهورا كبيرا منهم يتوجهون عقب صـدور البيان الى دور الأحزاب ويقابلون الزعمـاء وأولى الرأى فيها ، ويبلغونهم باصرار وقوة دعوة الطلاب لهم الى وجـوب اتحادهم ، وتكوين جبهـة وطنية قوية لتقـدم مطالب الأمـة الى جلالة الملك والى المنـدوب البريطانى ، وان هذا هو الواجب الوطنى الكبير الآن والحل الوحيد للخروج من الأزمة وانقاذ الوطن ، والحصول على الاستقلال والدستور ، وهـذا هو قرار الطلبة بالاجماع ، وأنهم لايقبلون غير ذلك ، بل يعتبرون من لا يستجيب لهذه الدعوة ويقف فى طريق الاتحاد خارجا على الأمة . فلم يكن أمام هذه القوة الجـديدة وازاء وطنية واجماع الشـباب اذن الا أن يذعن الزعمـاء ويجيبوا مطالب الطلاب . وتم ذلك بسرعة ، وبدأت الاتصالات والخطوات حتى تحقق الأمل الذى كان يبدو بعيدا أو شبه مستحيل أو ميئوسا منه — تحقق فى ظرف أربعة أيام ، وقامت «الجبهة الوطنية» قبل نهاية الاسبوع .
وكان هذا حدثا كبيرا من الأحـداث فى تاريخ الوطن ، بل كان نقطة تحـول كبرى فى هذا التاريخ وهو الذى وجه مصير ومستقبل البلاد . وماكان يمكن أن يتحقق هذا الأمل أو يتم الاتحاد لولا اتحاد الطلبة واجماعهم الذى سبق ذلك ، فكان هو السبب الأول فى حدوثه والشرط الأساسى لامكان تحقيقه .

قابل الطلبة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد وأبلغوه ما أجمعوا عليه فلم يستطع الا أن ينزل عند رغبتهم ويجيب مطلبهم . وكانت موافقة الوفد هى الأهم لأنه الحزب الكبير ، وكان هو الذى يرفض الائتلاف بسبب ما حدث فى الماضى من أحزاب الأقليات . وقابلوا محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، فلم يملك الا أن يجيب الدعوة وينبذ فكرته السابقة من طلب الاستقلال أولا قبل الدستور أو بدونه ، ولا سيما أنه كان يدعو الى الوحدة من قبل . وكذلك استجاب سائر الزعماء بلا قيد ولا شرط . فانتهى الجدل والنقاش بين الأحزاب والهيئات . ولما وجد الأستاذ مكرم عبيد وهو الذى كان يعارض بشدة فى الائتلاف وكان يقول للطلبة ان الائتلاف جريمة فى حق الوطن — لما وجد أن الموقف قد أفلت منه وأن الطلبة الذين كانوا يتبعونه قد عادوا فاتحدوا مع اخوانهم الذين كانوا ينتمون الى الأحزاب الأخرى وأصبحت غاية الجميع قومية لا حزبية — لما وجد ذلك لم يكن أمامه بد الا أن يغير موقفه ويسير مع التيار والا صار معزولا وهو لا يستطيع أن يقف فى مواجهة الطلبة . فأصبح الجو كله مهيأ اذن لتحقيق الائتلاف وتكوين الجبهة .

ولما كان النحاس باشا قد استجاب لمطالب الطلاب ، بل يبدو أنه اقتنع بخطتهم ، وكان الأستاذ مكرم هو سكرتير الوفد وعليه التنفيذ فقد بدأ اتصالاته بزعماء الأحزاب الآخرين لتحقيق الائتلاف ، بل ظهر كأنه الداعى الى الفكرة المتحمس لها . فاتصل فى يوم الأحد بحافظ عفيفى باشا وقابله فى نادى محمد على وطلب اليه أن يتصل بمحمد محمود باشا لتحديد موعد اللقاء . كما اتصل بأمين يحيى باشا وطلب منه أن يخبر باقى الزعماء . وفى المساء أبلغه عفيفى باشا بأن محمد محمود باشا يدعوه الى منزله ظهر الاثنين لعقد الاجتماع الأول للاتفاق ، فقال الأستاذ مكرم انه لا يمانع فى زيارة محمود باشا فى منزله . وبعد ظهر الاثنين توجه هو والدكتور أحمد ماهر وعقد الاجتماع الأول ، وحضره معهم الدكتور حسين هيكل وحافظ عفيفى وأمين يحيى . وتمت الموافقة مبدئيا فى هذا الاجتماع على تأليف الجبهة — على أن يتم الاتصال بباقى الرؤساء لعقد اجتماع عام . وعاد الأستاذان مكرم وماهر الى النحاس باشا فأبلغاه الاتفاق ، وذلك فى مساء يوم الاثنين (٩ ديسمبر) وعند ذلك رأى النحاس باشا أن يأخذ على عاتقه الدعوة الى الاتحاد ويتزعم الحركة . وكانت وفود الطلبة والجمهور تتردد على دور الأحزاب وتحتشد فى بيت الأمة تطالب بالاسراع فى تأليف الجبهة الوطنية . ففى مساء الاثنين خطب النحاس باشا فى الوفود التى ازدحم بها بيت الأمة فقال :

« لقد دعوت الجميع الى الاتفاق على طلب الاستقلال والدستور فى الحال .
وهذان هما المطلبان اللذان قامت لها الحركة الوطنية ، وسعى الوفد على الدوام لتحقيقهما . وها أنا الآن أخطو خطوة أخرى تحقيقا للوحدة الوطنية . فلقد دعوت جميع الأحزاب والهيئات والساسة الى أن نتوجه كلنا كتلة واحدة الى جلالة الملك نطلب اعادة دستور الأمة فورا ، والى مطالبة الانجليز بابرام المعاهدة على أساس مشروع المعاهدة الذى دارت عليه المفاوضات بيننا وبين المستر « هندرسون » فى سنة ١٩٣٠ . وانى أحمد الله على هذا التوفيق ، وارجو منه سبحانه وتعالى أن يلهمنا جميعا الرغبة الصادقة الوقوف كتلة وطنية وجبهة واحدة لتحقيق مطالب البلاد » .

وقد اتفق على أن تجتمع هيئة كل حزب وتصدر قرارا بالموافقة على الائتلاف وتكوين الجبهة الوطنية . فأخذت الهيئات تجتمع بسرعة وأصدرت قراراتها بالموافقة على ذلك وبالمطالبة بالاستقلال والدستور معا .

وفى يوم الثلاثاء (١٠ ديسمبر) كانت قد تمت موافقة جميع مجالس الأحزاب على تأليف الجبهة ، وهى أحزاب الوفد المصرى والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والوفد السعدى وحزب الاتحاد وحزب الشعب . وهى الأحزاب التى كانت موجودة فى ذلك الوقت . وانضم اليهم بعض المستقلين .

وعقد الزعماء أول اجتماع لهم فى نادى المحامين ، واتفقوا على أن تؤلف لجنة لتحرير الكتابين اللذين سيرفع أحدهما الى جلالة الملك بطلب الدستور، ويقدم ثانيهما الى المندوب السامى البريطانى بطلب بدء المفاوضات لاتمام عقد المعاهدة — على أن تجتمع لجنة التحرير فى صباح يوم الأربعاء ١١ ديسمبر ١٩٣٥ بنادى المحامين . ودعا النحاس باشا جميع الزعماء الى الاجتماع فى داره بمصر الجديدة ظهر الأربعاء لتناول الغداء على مائدة واحدة والاتفاق على العمل . فتم الاجتماع وحضره جميع الزعماء وأعلن قيام « الجبهة الوطنية » فأصبحت حقيقة واقعة . وقد ظهرت الصحف فى صباح اليوم التالى (الخميس) وفى صدرها صورة جميع زعماء الأحزاب فى مصر واقفين جنبا الى جنب . وكان يبدو هذا وكأنه خيال أو حلم ، فكان اجتماع مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى ومكرم عبيد وحمد الباسل وحلمى عيسى وحافظ عفيفى والباقين كأنه معجزة . وقد قابلت الأمة هذا الاتحاد بالبهجة والاستبشار ، والتفاؤل . وقالت « الأهرام » انه « لما نشرت الأخبار بنجاح المساعى لتأليف الجبهة الوطنية كان لذلك أعظم الأثر فى نفوس المصريين قاطبة ، وكان السرور عاما ، وكان الناس يهنىء

بعضهم بعضا متفائلين بالمستقبل أشد التفاؤل . » ـ وذكرت أن وفود الشباب كانت تطوف على دور الأحزاب هاتفين للائتلاف مبتهجين بنجاح الاتحاد مباركين هذه الروح الطيبة التى بدت من الهيئات السياسية لخير الوطن ومصلحة القضية القومية .

انزعاج الدوائر البريطانية

كان تحقيق الاتحاد وتكوين الجبهة بهذه السرعة مفاجأة للدوائر البريطانية . فهم لم يكونوا يتصورون أن الاتحاد يتم بهذه السهولة . فانزعجت الدوائر البريطانية أشد الانزعاج ، فوق انزعاجها من الأحداث العنيفة التى ظلت تتتابع منذ يوم السبت وتزداد كل يوم تفاقما وتهدد بانفجار ثورة عامة لا يمكن السيطرة عليها .

فحين عرف نجاح المساعى لتكوين الجبهة كتبت جريدة « الاجبشان غازت » تقول : « تدور الآن مفاوضات جديدة فى الدوائر السياسية لتحقيق مشروع الجبهة القومية بين جميع الأحزاب . ولقد جاءت هذه المباحثات كمفاجأة ، بعد ما وقع أخيرا من التنابذ والحرب الكلامية بين الزعماء . ويلوح أن تجديد المساعى نشأ عن كدر الطلبة ـ العنصر الوحيد الذى أثار الاضطرابات السياسية ـ واستيائهم من عجز الزعماء السياسيين عن الاتفاق على سياسة اجماعية » .

وأرسل مكاتب الأهرام من لندن يقول : « يبدى جميع مكاتبى الصحف فى القاهرة اهتماما عظيما بتطورات الحوادث السياسية فى مصر . وقد لاحظ مكاتب « التيمس » التقدم السريع فى تأليف الجبهة الوطنية ، فقال ان هذا الاتفاق الفجائى على السياسة المشتركة حدث يلفت الأنظار بعد الجدل والمباحثات التى دارت فى المدة الأخيرة بين عناصر كانت حتى الآن فى خصام تام . وقد فرضت فكرة الجبهة الوطنية على رجال السياسة فرضا بقوة تأثير الرأى العام .

الوزارة تعتزم الاستقالة

وزاد من انزعاج البريطانيين اعتزام الوزارة الاستقالة . فان الوزارة وجدت أنه بعد نجاح تأليف الجبهة الوطنية واتحاد جميع رجال السياسة فى مصر ـ انها أصبحت معزولة تماما ، وليس ما يسندها غير الانجليز فكأنها صارت أداة لهم ليس الا ، فى مواجهة الأمة جميعا ، وبدون أى فائدة تجلبها

البلاد ، ووجدت أيضا بعد تجدد الثورة واستمرار المظاهرات والاضطرابات والمصادمات بين قوات الحكومة والشباب أنه لا عمل لها الا قمع الشعب وسفك الدم مما ضاعف من كراهية الأمة لها ، ولا تبدو نهاية للأزمة — فقررت الوزارة — وهى وزارة نسيم باشا — أن تبلغ المندوب السامى البريطانى أنه لا مخرج من هذه الحالة الا أن تغير الحكومة البريطانية موقفها وتكف عن المعارضة فى عودة الدستور ، والا كانت الوزارة مرغمة على أن تقدم استقالتها . وبذلك خطا نسيم باشا — اخيرا — خطوة الى جانب الأمة ، ودفعته الأحداث الى أن يقوم بحركة ضغط على الانجليز ، اذ أن الأزمة فى الواقع بلغت غايتها ولم تعد الوزارة تستطيع البقاء ، وقد ظهرت ارادة الأمة قوية بعد الاتحاد ، فلم يبق بعد ذلك الا الانفجار .

لذلك قابل نسيم باشا المندوب السامى مرتين يوم الثلاثاء وأبلغه أن الرأى قد استقر على أن الوزارة تقدم استقالتها ، مالم يصل تبليغ بعدول الحكومة البريطانية عن معارضتها لاعادة الدستور . فاشتد انزعاج المندوب السامى والدوائر البريطانية لأنهم وجدوا أنهم يواجهون الآن موقفا بالغ الخطورة يشبه تماما الموقف فى أوائل سنة ١٩١٩ . فالوزارة — وهى العنصر الوحيد الذى كانوا يعتمدون عليه — ستستقيل ، والزعماء قد أصبحوا جبهة واحدة والشعب فى ثورة ، فكيف يواجهون الأمور اذن ، ومن الذى سيقبل تأليف وزارة فى هذه الظروف ؟ لن يكون هناك الا الصدام المباشر بين الانجليز والأمة والثورة الشاملة . ولذلك عقد المندوب البريطانى فى ذلك اليوم ثلاث اجتماعات مع كبار البريطانيين الموظفين فى الحكومة المصرية واستمرت اجتماعاتهم طيلة النهار ، احدها قبل الظهر وآخر بعد الظهر والأخير فى المساء بعد انصراف دولة نسيم باشا . وممن حضر هذه الاجتماعات السير فرانك واطسن المستشار المالى ، ومستر بوث المستشار القضائى ، واللواء رسل باشا حكمدار القاهرة ، ومستر كين بويد مدير الادارة الأوروبية بوزارة الداخلية . وكان بحثهم يدور حول استقالة الوزارة وقيام الجبهة الوطنية وتفاقم الاضطرابات والنتائج التى ستترتب على كل ذلك . وظل المندوب البريطانى على اتصال بحكومته وأرسل تقريره وآراء مستشاريه فى الموقف الخطير .

وأصبح الموقف يوم الأربعاء (١١ ديسمبر) أن الوزارة تعد كتاب استقالتها ، وقد نشرت الصحف ذلك ، وذكرت أن المتفق عليه أنه اذا لم يتلق دولة نسيم باشا من المندوب السامى البريطانى قبل الساعة التاسعة من صباح الخميس (١٢ ديسمبر) ما يفيد عدول الحكومة البريطانية عن الاعتراض على اعادة دستور سنة ١٩٢٣ فان مجلس الوزراء يقدم استقالته

وفى نفس هذا اليوم « الأربعاء » اجتمعت لجنة التحرير التى ألفتها الجبهة الوطنية فى الساعة الحادية عشرة صباحا بنادى نقابة المحامين ، ووضعت الكتاب الذى ستقدمه الجبهة الى جلالة الملك بشأن اعادة الدستور . ثم عقدت اجتماعا آخر فى المساء ووضعت الكتاب الثانى الذى سيقدم الى الحكومة البريطانية بشأن المعاهدة والمفاوضات . فتم تحرير الكتابين . وكان الزعماء قد اجتمعوا جميعا بعد الظهر على مائدة واحدة فى دار النحاس باشا بمصر الجديدة . فتم اجتماعهم فى صفاء ومودة ولم يعودوا يفكرون فى ذلك الوقت الا فى مصلحة الوطن .

وقررت الجبهة الوطنية أن يوقع جميع أعضائها على الكتابين فى صباح الخميس (١٢) ويتوجهوا عند الظهر الى قصر عابدين لرفع الكتاب الأول الى جلالة الملك ، ثم يذهب دولة مصطفى النحاس باشا رئيس الجبهة فى مساء اليوم نفسه « الخميس » الى دار المندوب السامى ليقدم الكتاب الثانى بالنيابة عن الجبهة الى الحكومة البريطانية .

وأصبح الناس فى صباح يوم الخميس (١٢ ديسمبر) وهم ينتظرون أن يتوجه توفيق نسيم باشا الى القصر الملكى عند الظهر لتقديم استقالة وزارته التى أصبحت مقررة .

فلما وصل الموقف الى هذا الحد كان لابد للحكومة البريطانية أن تتخذ قرارها : اما أن تواجه الاضطرابات والثورة العامة والأمة كلها قد أصبحت الآن متحدة ضدها ، واما ان تخضع وتغير سياستها التى كانت متشبثة بها فتعلن الآن عدم اعتراضها على صدور الدستور . وفكرت الحكومة البريطانية وقدرت فقررت الاذعان والتسليم ، اذ لم يكن لها قبل بمواجهة البديل الآخر ، وقد اعتبرت بالخطأ الجسيم الذى ارتكبته فى سنة ١٩١٩ فلم تشأ أن تكرره ولم تكن تستطيع ان تواجه ثورة عامة والظروف الدولية على ماكانت عليه .

وأسرعت الحكومة البريطانية الى تدارك الموقف بصورة مفاجئة . ففى منتصف ليلة الخميس اتصل المندوب السامى البريطانى — السير « مايلز لامبسون » — بدولة نسيم باشا رئيس الوزراء فى داره وأبلغه بأنه تلقى الآن برقية عاجلة من حكومته تبلغه بأنها لا تعارض فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، بلا قيد ولا شرط ، وأنه فى هذه الحالة لا داعى لأن تقدم الوزارة استقالتها . فاجاب نسيم باشا بأنه فى هذه الحالة سيعدل عن تقديم الاستقالة وانه عند تشرفه بمقابلة جلالة الملك عند الظهر سيرفع الى جلالته كتابا يستصدر فيه الأمر الملكى باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، بدل كتاب

الاستقالة . وفى الصباح ابلغ المندوب السامى رئيس الوزراء رد الحكومة البريطانية رسميا .

وكان « نسيم باشا » قد دعا من قبل مجلس الوزراء للاجتماع فى مكتبه فى صباح الخميس من أجل تقديم الاستقالة . فلما حضر الوزراء ولم يكونوا يعلمون بما دار ابلا بين رئيس الوزراء والمندوب السامى ــ اراد نسيم باشا أن يداعبهم . فجلس متجهما منقبض الأسارير وأخرج من جيبه كتاب الاستقالة فقالوا واجمين . وقال لهم انه لا يزال مصمما على الاستقالة وأخذ يتلو كتاب الاستقالة ، وفجأة وقف نسيم باشا ودق بيده على المكتب ، ثم ثم قال وهو يبتسم : يا اخوانى ، اليوم لا تكون استقالة بل دستور ! فدهش الوزراء فأطلعهم دولته على ماحدث بينه وبين المندوب البريطانى .

انتصار الأمة وعودة الدستور

١٢ ديسمبر ١٩٣٥

فى الوقت الذى انتهى فيه الزعماء المجتمعون فى نادى المحامين من التوقيع على كتاب الجبهة الذى سيرفعونه الى جلالة الملك بشأن طلب الدستور ، كان نسيم باشا قد توجه عند ظهر الخميس (١٢ ديسمبر) الى سراى عابدين فقابل جلالة الملك وقدم اليه كتابا يلتمس فيه صدور الأمر الملكى باعادة الدستور . ثم توجه الزعماء بعد الظهر فقدموا كتابهم أيضا . فأجيب الطلب على الفور ، وشرع الديوان العالى فى الاجراءات لاعداد الأمر الملكى باعادة دستور الأمة . وحوالى الرابعة بعد الظهر تم اعداد الأمر الملكى فحمله محمود شوقى باشا سكرتير جلالة الملك الخاص وأبلغه الى دولة توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء .

ونثبت هنا نص كتاب الجبهة بشأن طلب الدستور ، ثم نص الأمر الملكى بصدوره :

حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك « نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نرفع الى سيادتكم الرفيعة هذا الملتمس الذى تتمثل فيه ارادة الشعب المصرى ، مجتمعه كلمته منيعة جبهته .

« فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجى الذى يهدد البلاد بحرب جائحة الى الخطر الداخلى الذى يهدد حريتها وطمأنينتها ، ويمس حقها المعترف به فى تصريف أمورها والاستمتاع بدستورها ، مما دعا الى انتشار روح القلق فى البلاد واضطراب المصالح العامة والخاصة معا .

« واننا لنرى بكل احترام انه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها الا أن يعود الى الأمة فورا دستورها الصادر فى سنة ١٩٢٣ . وما كنا فيما نرى صادرين الا عن الرأى الذى ارتضته حكمة جلالتكم السامية فى كتابكم الملكى الصادر الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥ ، والذى ورد فيه ما يأتى :

« **ان أعز أمانينا** كما تعلمون هو أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها ، سواء باعادة دستور سنة ١٩٢٣ معدلا على النحو الذى يرتئيه حسب المقتضيات نواب الأمة ، طبقـا لأحـكام المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ من ذلك الدستور ، أو وضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية . وانا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى . »

يا صاحب الجلالة

« **اذا كان الشعب ممثلا** فى هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هـذا الاجماع الرائع على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن ، فانه انما يقصد الى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة — توصلا لايجاد حكومة دستورية تعمل لاصلاح ما فسد ، وتحقق استقلال البلاد .

« **ولمـا كان الدستور من حق جلالتكم والشـعب المصرى** ، ولمـا كنا نعلم أن من أسمى رغبات جلالتكم أن تطمئن الأمة الى صـيانة حقوقهـا ومرافقهـا ، فتهيىء لنفسها المصير الذى ينتظرها والمكان اللائق بها بين الأمم .

لذلك نلتمس من جلالتكم التعطف باصدار أمركم الكريم باعادة دستور سنة ١٩٢٣ فورا .

ونرفع الى سدتكم مع هذا الالتماس أسمى فروض الولاء لعرشـكم والاخلاص لذاتكم . ولا زلنا يا صاحب الجلالة لمقامكم العـالى المطيعين المخلصين . »

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

التوقيعات : مصطفى النحاس — رئيس الوفد المصرى . محمد محمود — رئيس حزب الأحرار الدستوريين . اسماعيل صـدقى — رئيس حزب الشعب . يحيى ابراهيم — رئيس حزب الاتحاد . حافظ رمضان — رئيس الحزب الوطنى . عبد الفتاح يحيى ، حمد الباسل . حافظ عفيفى — عن المستقلين .

وقد تسلم الكتاب « على ماهر باشا » رئيس الديوان العالى ورفعه الى جلالة الملك .

الأمر الملكى بعودة الدستور

وهذا نص الأمر الملكى الذى صدر فى نفس اليوم باعادة الدستور ، وهو يقرر أن النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، أى دستور سنة ١٩٢٣

((نحن فؤاد الأول ملك مصر

((بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ، وبما أن الأمر المذكور بنى على أن من اعز امانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها ، وعلى وجوب استبدال نظام دستورى آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .

((ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، ولا نزال نتوخى أن نسلك بها السبيل التى تفضى الى طمأنينتها وسعادتها —

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقررا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ .

مادة ٢ — يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان ، وتظل احكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ معمولا به حتى ينفذ ذلك النظام .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا ، كل فيما يخصه .

صدر بسراى القبة فى (١٦ رمضان ١٣٥٤ — ١٢ ديسمبر ١٩٣٥)

صدر هذا الأمر الملكى باعادة دستور سنة ١٩٢٣ فى الساعة الرابعة من مساء يوم الخميس ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وحمله شوقى باشا سكرتير الملك الخاص — كما ذكرنا — فأبلغه الى دولة توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء .

ولم يكن الجمهور يعلم بهذه التطورات التى حدثت ، بل كان ينتظر أن يقرأ فى صحف المساء أخبار استقالة الوزارة ويشيعها غير آسف عليها . ولكن جريدة ((البلاغ)) صدرت فى هذا المساء تحمل مفاجأة وتعلن نبأ جديدا غير الأفكار ، فأعلنت أن الوزارة عدلت عن استقالتها وأن الأمر الملكى بعودة الدستور سيصدر مساء اليوم . قرأت هذا النبأ فى جريدة ((البلاغ)) فكان خبرا سعيدا مفاجئا ، وكم كان فرحى عظيما وأنا أرى

أن هـذا النصر الذى وصلت اليه الأمة كان ثمرة الجهـود التى بذلت من أجل تحقيق الوحدة . فحمدت الله على ذلك وعرفت ماذا تصنع الوحدة من معجزات . ولما ذاع الخبر انتشر الفرح وشـعر النـاس بالاطمئان وبات الناس سعداء وهم ينتظرون الصبح ليقرأوا التفاصـيل عن صـدور الدستور الذى جاهدت الأمة من أجل عودته وتحملت التضحيات والأعباء حتى ظفرت بعودته بعد أن ظل غائبا ست سنوات منذ سنة ١٩٣٠ . وطلعت صحف الصباح تزف البشرى الى الأمة وتنشر فى صفحاتها الأولى الأمر الملكي باعادة الدستور وكتاب الجبهة الوطنية وكتاب الوزارة وغير ذلك من الأخبار . فأصبح الأمر اذن حقيقة . وكان هذا اليوم عيدا للأمة .

وهكذا نجحت الثورة وكللت الجهود بالنصر . وكان هـذا الاسبوع اسبوعا مباركا : فقد بدىء بصدور البيان التاريخى الذى اعلن الوحدة يوم السبت وأدت وحدة الشباب الى وحدة الشيوخ ، وصارت الأمة كلها كلمة واحدة ، وطلبت بالاجماع الدستور والاستقلال معا ، فلم ينته الاسبوع حتى كانت الأمة قد ظفرت بعودة الدستور فى يوم الخميس ١٢ ديسمبر ، واحتفلت بعودته احتفالا كبيرا فى يوم الجمعة واطمأن قلبهـا وتبـادلت التهانى .

لكن اذا كانت الأمة قد نجحت فى هذا الجانب من مطالبها ، فقد بقى الجانب الآخر ، وهو أن تنجح أيضا فى الحصول على المعاهدة التى تحقق الاستقلال . وقد اعتبر النجاح فى اعادة الدستور بشرى بالنجاح فى المطلب الآخر قريبا .

فالآن قد ختمت هذه المرحلة من الجهاد ، وشرعت الأمة تواصل جهادها لتصل فى المرحلة الثانية لتحقيق أملها الكبير وغايتهـا الأسـاسية وهى الاسـتقلال .

وهذا هو ما سنراه فى الفصل التالي .

الفصل السابع عشر

مفاوضات ١٩٣٦ والتغيرات الداخلية

انتهت معركة الدستور بالنصر ـ وكانت معركة مجهدة قاسية استمرت خمس سنوات وستة أشهر ، منذ بدأ صدقى انقلابه فى يونية سنة ١٩٣٠ . اتخذت المعركة أدوارا ، وكان الصراع مستمرا بين الحكومة والأمة . وكان أول نصر حصلت عليه الأمة حين ظفرت بالغاء دستور صدقى ونظامه فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ثم اقتضى الأمر جهود سنة أخرى انفجرت الثورة فى نهايتها ، لكى تتمم الأمة نصرها باعادة دستورها الشرعى ، وهو الذى أعيد بالأمر الملكى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

وكان انتصار الأمة هو فى ذاته وفى الوقت نفسه هزيمة كبرى للسياسة الانجليزية ، التى كانت مصرة على عدم عودة الدستور ـ كما أثبتت ذلك تبليغاتها الرسمية طوال السنة ـ وكما صرح به وزير خارجيتها وأعلنه على العالم . وموقف انجلترا هذا هو برهان آخر قاطع على أن الغاء الدستور الذى وقع فى عام ١٩٣٠ كان تحقيقا لرغبة الانجليز ونتيجة المؤامرة التى دبرت بينهم اذ ذاك وبين الملك فؤاد ، والتى قام بتنفيذها صدقى ـ وذلك الى جانب البراهين التى أوردناها من قبل . وكان السبب المباشر فى كسر ارادة الانجليز ، وارغامهم على تغيير سياستهم ، وهزيمتهم ، هو الثورة التى قام بها شباب مصر وتضحيات شهدائهم ، واتحادهم الذى أدى الى اتحاد الزعماء والأحزاب ، ووقوف مصر جبهة واحدة وكلمة واحدة .

وقد دل صمود الأمة وجهادها وتضحيتها من اجل الدستور على انها أمة تؤمن بالدستور والحياة الدستورية ، وتتمسك بمبادئه وهى أنها صاحبة الارادة العليا والسيادة ، وأنها مصدر السلطات جميعا ، وأن الحكومة أو السلطة التنفيذية مسئولة أمامها أو أمام نوابها ، وأن الأمة تتمسك بالحقوق والحريات التى يكفلها لها الدستور : وهى الحرية الشخصية وحرية القول والصحافة والاجتماع ، ووجوب سيادة القانون .

فالأمة المصرية اذن أمة تؤمن بالديمقراطية ايمانا راسخا ، وتجاهد وتضحى من أجل بقاء ودوام الديمقراطية .

انتهت هذه المعركة ، لكن بقيت المعركة الأخرى ، أو الجانب الآخر من قضية البلاد ، وهو الغاية الأولى الأساسية من جهاد الأمة ، وكان هو الهدف الاول لثورتها سنة ١٩١٩ ، وهو الاستقلال . فبعد أن احتفلت الامة بنصرها فى معركة الدستور ، واطمأن قلبها من هذه الناحية ، أخذت على الفور تتطلع الى تحقيق أملها فى الغاية الكبرى ، وهى الاستقلال .

وكان الذى قد اتفق عليه أن تقوم الجبهة الوطنية بتقديم كتابها الى الحكومة البريطانية بشأن المعاهدة والمفاوضات ، فى نفس اليوم الذى تقدم فيه كتابها الى الملك بشأن الدستور .

ففى اليوم نفسه « الخميس ١٢ ديسمبر » بعد أن قدمت الجبهة كتابها الى الملك عند الظهر ، توجه فى المساء — حسب ما اتفق عليه — دولة مصطفى النحاس باشا رئيس الجبهة — الى دار المندوب السامى البريطانى فقابل المندوب وسلمه كتاب الجبهة بشأن المعاهدة ، أى الوثيقة القانونية التى تعلن وتضمن الاستقلال .

كتاب الجبهة
الى الحكومة البريطانية

« حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

١ — **حرص المصريون** دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفـاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما . وقد قوى أملهم فى اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ الى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها ، لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدى الى عدم توقيعها .

٢ — **ويرجع حرص المصريين** على اتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين الى حين . ولا شىء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) **بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر** ، حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد

مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا (ب) وجود ادارة أوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية (جـ) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها (د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الامم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام ، أسوة بغيرها من الدول المستقلة . وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة من عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها .

٤ ــ ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل ، منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا اراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ ــ وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها . وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة الى مفاوضات جديدة تحتاج الى مجهود ذى بال .

٦ ــ ولو كان فى ابرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم ابرامها ، فان ابرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا ابرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ ــ لا شك اذن فى أن حرص المصريين على ابرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان الى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها . وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من

المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل امانة واخلاص .

٨ ــ ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرا مما هو الآن . لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية . ويدخل فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها ، كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) .

٩ ــ لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية ، بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات « هندرسون ــ النحاس » فى سنة ١٩٣٠ ، وان تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

تحريرا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

مصطفى النحاس . محمد محمود . اسماعيل صدقى . حمد الباسل . يحيى ابراهيم . عبد الفتاح يحيى . حافظ عفيفى .

تعليق على الكتاب

هذا هو كتاب الجبهة . وخلاصته أن المصريين أو رؤساء الأحزاب المصرية يطلبون أو يرجون من انجلترا العودة الى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ الذى كان انتهت اليه مفاوضات « النحاس ــ هندرسون » ، ويسوقون الأسباب التى تدعو أو تقتضى ابرام معاهدة على أساس النصوص التى انتهت اليها تلك المفاوضات فى سنة ١٩٣٠ ــ مع حل المسائل التى كانت معلقة بنفس الروح الطيبة . فمصر بعد ست سنوات من العناء والجهد وضياع الوقت والنزاع الداخلى تعود فتطلب أن تبرم المعاهدة على أساس المشروع الذى كان قد أحبط فى سنة ١٩٣٠ . ومعروف أن سبب رفض

ذلك المشروع كان هو ما يتعلق ببعض المسائل الخاصة بالسودان . (وقد شرحنا فى الجزء الأول من كتابنا هذا كل ما يتعلق بمفاوضات سنة ١٩٣٠ ومشروع المعاهدة الذى انتهت اليه ، وسبب قطع المفاوضات واخفاقها) .

ونلاحظ أن **كتاب الجبهة هذا مطول وفيه تكرار لكثير من معانيه ، وكان أفضل لو صيغ فى صورة أوجز وبعبارات مركزة** . وهو ضعيف فى روحه فهو أشبه بالالتماس والرجاء ، وليس هو كتاب أمة ثائرة غاضبة لحقها ، محتجة على ما وقع عليها من ظلم واعتداء . والتركيز فى الخطاب ليس على الاستقلال التام ، وليس الكلام مؤيدا بما تقضى به الحقوق الطبيعية للامم والقوانين الدولية ، ولا بما توجبه روح العصر ، وليس فيه اشارة الى جهود مصر وتضحياتها من أجل الحصول على استقلالها الصحيح التام ، ولكن التركيز كله فى الخطاب على التعاون ، والتعاون الصادق بين مصر وانجلترا ، واستعداد مصر لبذل كل شيء من أجل انجلترا فى حالة الأزمة أو الحرب بما فى ذلك استخدام الموانى والمطارات والمواصلات ، وكل ما فى وسعها من مساعدات وتسهيلات .

فكتاب الجبهة يسلم منذ بداية الأمر بحق انجلترا فى استخدام اراضى مصر ، ومعنى ذلك بقاء قواتها فى البلاد ، وباستمرار وزيادة التعاون ودوام التحالف . فالكتاب لا يطلب اذن الاستقلال الحقيقى ، ولكن الاستقلال المرتبط بالتحالف أو المختلط بالاحتلال باسم التعاون ، والتعاون الخالص الصادق . فلم يكن الكتاب يمثل روح مصر الثائرة فى ذلك الوقت الذى استيقظت فيه روحها الوطنية مثلما كانت فى سنة ١٩١٩ ، وتحققت فيه وحدتها واجماعها ــ وهو ما لم يتحقق منذ ستة عشر عاما منذ تلك الثورة ، وانما يمثل الخطاب تخاذل وضعف السياسيين الذين كتبوه وأقروه ، ولم يعودوا زعماء مناضلين ، ولكن رجال سياسة ودبلوماسية وقبول للأمر الواقع .

كان الواجب أن يؤكد الكتاب حق مصر الثابت والمطلق فى الاستقلال التام ، ثم يذكر مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على أنه الحد الأدنى الذى يمكن أن تقبل به مصر ، مع وجوب تعديل بعض نصوصه بما يتفق مع الاستقلال ، حيث مضت ست سنوات على ذلك المشروع والأمم فى تقدم والعالم يتجه الى الاعتراف بحقوق الشعوب . ثم يبين الكتاب أن الاتفاق هو ضرورة لبريطانيا أيضا كما هو فى صالح مصر ، لأن بريطانيا تواجه بأزمات دولية وقد تنشب حرب عالمية ، فهى تحتاج الى الأصدقاء الأحرار الذين يعاونونها لا الأعداء . ومصر المستقلة الصديقة خير من مصر المعادية الغاضبة ــ كما

كان مما يسهل الاتفاق أن يعلن الكتاب أن الموقعين عليه يقبلون الصيغة التى كان وافق عليها الجانب البريطانى سنة ١٩٣٠ بشأن مادة السودان . وبذلك يكون قد زال السبب الذى أدى الى حبوط المفاوضات السابقة ، ولم يعد هناك موضع للخلاف . وهكذا كان يجب أن يكون الطلب واضحا ومحددا وقويا ومقنعا للبريطانيين باظهار عدم التشدد فى مسألة السودان نظير كسب حقوق مصر لاستكمال استقلالها . ويؤكد الكتاب أن مصر بالاجماع لا تقبل أى تنازلات عما وصلت اليه فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ أو الرجوع الى الوراء ، بل أنها تستحق ما هو أكثر ، وليس عندها اى استعداد للمساومة فى الحصول على استقلالها الصحيح ، وان الامة كلها بكافة هيئاتها واحزابها مجمعة على ذلك . ويختم الكتاب بتحذير من العواقب الخطيرة التى تترتب على بقاء هذه الحال الحاضرة غير المرضى عنها ، وعدم ابرام الاتفاق .

لكن الواقع أن السياسيين فى مصر فى ذلك الوقت لم يكونوا فى مستوى الشعب ، ولا فى مستوى الروح الوطنية . فقد أجهدتهم الأحداث الماضية ، واستنفدت طاقاتهم الصراعات الداخلية التى نشبت بينهم طوال عشر سنوات ، ودوختهم بريطانيا بهذا الصراع بينهم ، وبالاعتداءات المتكررة على الدستور وحقوق الشعب . وكان من بين أعضاء الجبهة من كانوا سببا فى هذه المحن وأدوات لهذا الاعتداء ، الذين قبلوا أن يتعاونوا مع انجلترا فى تنفيذ مؤامراتها وضرب اخوانهم فى الوطن ، فهم لم يكونوا اذن من الوطنيين أقوياء العقيدة أو المجاهدين الثائرين .

وكما عرفنا ، لم يتم الاتحاد بين هؤلاء الزعماء أو رؤساء الأحزاب الا بقوة الدفع من الطلبة وضغط الرأى العام . وفى الحقيقة لم تكن الثقة متوافرة بينهم . ولا النية الصادقة فى دوام الاتحاد والحرص عليه فى كل الظروف قائمة . فوضعهم اذن لم يكن من القوة كما تريده الأمة ، وكما يتطلبه الموقف . ومن المؤسف أن بريطانيا كانت تعرف فيهم ذلك الضعف ، وتعرف عدم قدرتهم على النضال واثارة المتاعب ضدها لو تشددت هى فى موقفها وانها لذلك تستطيع ارهابهم وتحذيرهم اذا لم يوافقوا على طلباتها . فكان لهذا كله آثاره فى ضعف موقف المفاوضين المصريين حينما بدات المفاوضة ، وكان هو السبب فى أنهم وافقوا على تنازلات خطيرة ، تتعارض مع الاستقلال — كما سنرى فى معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سيعقدونها — وانهم قبلوا بأضعف الايمان .

بعد عودة الدستور

وتعود الآن لنتتبع الأحداث السياسية بعد أن صدر الأمر الملكى بعودة الدستور ، وبعد أن قدم كتاب الجبهة الى الحكومة البريطانيـة ، لنرى ماذا حدث فى مصر – بالنسبة لحركة الشـباب وبالنسـبة للوزارة ، وكيف أجابت الحكومة البريطانية على طلب الجبهة الوطنية فتح باب المفاوضـات لابرام المعاهدة .

كان طبيعيا بعد أن ظفرت الأمة بعودة الدستور وبعد شعورها بالفرح والانتصار أن تخف حدة الغضب وتهدأ الثورة . ولكن الشباب كان من الوعى وعلى مستوى ثقافى عال ، بحيث كان يدرك خطر أن يؤدى شعور الانتصار الى التخدير والرضا ، فينصرف أو تفتر همته عن السعى والجهاد من أجل المطلب الأخير ، وهو الحصول على الاستقلال والمعاهدة . فعقـد الطلبة اجتماعات فى النوادى السياسية لبحث الموقف والنظر فى الخطوات التى تتخذ بعد ذلك . وأذكر أننى وبعض الزملاء قمنا بجولة فى تلك النوادى فى مساء يوم اعلان الدستور ، فكانت الأحاديث كلها تدور حول وجوب عدم الاكتفاء بعودة الدستور ، بل لا بد من مواصلة العمل والجهاد ليتحقق المطلب الآخر ، وهو الأكبر والأساسى ، وهو عقد المعـاهدة التى تكفل الاستقلال . وفى اليوم التالى خرجت مظاهرات تنادى بأن الدستور وحده لا يكفى والدستور لا يغنى عن الاستقلال وتهتف بالاسـتقلال التـام لمصر والسودان ، وخطب الخطباء داعين الى ذلك ، وكانت المظاهرات ستستمر ، الا أن الوزارة اتخذت اجراء كان من شأنه أن يؤدى الى تهدئة الحال . ففى نفس اليوم الذى أعلن فيه صدور الدستور أعلنت الوزارة أيضا أنها أعطت الجامعة والمدارس جميعها أجازة الى ما بعد عيد الفطر ، لأن يوم الخميس ١٢ ديسمبر كان يوافق ١٦ من رمضان ، فكانت الاجازة طبيعية ، وامتدت الى يوم الاثنين (٣٠ ديسمبر – ٤ شوال) . فتفرق الطلاب وذهب كثير منهم الى مدنهم وقراهم فى الأقاليم ، ومرت فترة هدوء مؤقتة ، ولا سيما أن الوزارة طلبت من النحاس باشا رئيس الوفد والجبهة أن يصدر نداء يدعو فيه الشعب الى الهدوء ففعل . وكان لا بد على كل حال من مرور فترة انتظار بعد أن قدمت الجبهة كتابها ، لتعطى للحكومة البريطانية فرصة للدراسة وتقرير الاجابة .

وتأخر رد الحكومة البريطانية لأنه حـدثت فيهـا تغيرات . ففى ١٨ ديسمبر استقال وزير الخارجية البريطانية (سير صمويل هور) صـاحب

التصريحات المشهورة . لسبب يرجع الى الخلاف بينه وبين حكومته حول السياسة التى تتبع بشأن الحرب الحبشية الايطاليـة ، وأيضـا بسبب تصريحاته وأخطائه فى سياسته نحو مصر . وفى ٢٢ ديسمبر عين المستر « أنتونى ايدن » وزيرا لخارجية بريطانيا بدله . فاقتضى هذا التغيير تأخير الرد . وكان على أنتونى ايدن أن يجيب هو على كتاب الجبهة . وانتهت الاجازة وعاد الطلبة الى الجامعة والمدارس ، وكان القلق مستوليا عليهم لتأخر وصول جواب الحكومة البريطانية ، فلم تنتظم الدراسة وحدثت مظاهرات فى يوم الثلاثاء ٣١ ديسمبر ٥ شوال .

مظاهرة أمام المؤتمر الدولى

وكان مقررا أن ينعقد فى اليوم التالى (الأربعاء أول ينـاير ١٩٣٦) مؤتمر دولى كبير للجراحة ، يعقد فى قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة المصرية « القاهرة » فاغتنم الطلاب هذه الفرصة الكبيرة لاعلان مطالب مصر أمام هذا المؤتمر الدولى واعلان الاحتجاج على بريطانيا لسياستها الاستعمارية ومعارضتها لاستقلال مصر .

ففى صباح الأربعاء احتشد طلبة الجامعة وانضمت اليهم وفود من المدارس فى ساحة الجامعة ، وقد رفعوا صور الشهداء على أبواب الجامعات واللافتات التى تحمل الشعارات الوطنية ، وكان ذلك يوم افتتاح المؤتمر ، وذلك ليستقبلوا الوفود من مندوبى الدول الذين سيحضرون المؤتمر . تمرت الوفود بهذه الجموع وسمعوا هتافاتهم ، وكان هذا اعلانا عن القضية المصرية أمام مندوبى العالم . وعندما افتتح المؤتمر فى قاعة الاحتفـالات وقف أحد طلبة كلية الحقوق وألقى كلمة كان مضمونها أن الدستور لا يغنى عن الاستقلال ، **وأوضح القضية للمؤتمر** . ثم هتف بذكرى الشهداء وحياة مصر واستقلالها . وهنا صعد طـالب من كلية الطب وهو يحمل صـورة الشهيد محمد عبد الحكم الجراحى ، وهتف بحياة ذكرى الشهداء فردد الجميع هتافه . ثم طلب الى الحاضرين أن يقفوا دقيقتين صامتين حدادا على الشهداء ، فوقف أعضاء المؤتمر من الأساتذة والطلبة وجميع الحاضرين وأخذ الطلبة يهتفون أمام مندوبى الدول بسقوط بريطانيا والاستعمار .

وقد اعتذر المندوب السامى البريطانى وكذلك المندوبون البريطانيون عن الحضور ، اذ كانوا متوقعين لما سيحدث أو وصلت لهم الأنباء بما سيقوم به الطلبة . وكان لهذه المظاهرة الوطنية أمام المؤتمر الدولى صدى كبير فى أنحاء العالم ، رددته الصحف الأجنبية .

برقية من وزير الخارجية البريطانية

لكن وزير الخارجية البريطانية الجديد كان قد رأى أن الموقف يقتضى أن يرسل ردا سريعا يجيب به على كتاب الجبهة الوطنية ، قبل أن تستأنف الدراسة ويعود الطلاب الى الجامعة والمدارس ، فأرسل برقية بعد اسبوع من تعيينه أى فى ٢٩ ديسمبر ، فأبلغها المندوب السامى عقب وصولها الى الوزارة والى الجبهة الوطنية . لكن البرقية لم تنشر فى الصحف المصرية الا فى يوم أول يناير سنة ١٩٣٦ .

وهذا ما جاء فى البرقية : قال مستر « ايدن » : « ان طلب الجبهة المصرية لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية . لكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحداثة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ، ولاشتغال انجلترا بالأزمة الحبشية ، اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية . ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليه بحثه على مجلس الوزراء البريطانى . وليس الغرض من معاذيره كسب الوقت أو التسويف ، فهو شخصيا يميل كل الميل الى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين . ويرجو أن لا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا » .

فعلى اثر وصول هذه البرقية اجتمعت الجبهة الوطنية لبحث الموقف ، وانتدبت عضوين منها هما محمد محمود باشا وصدقى باشا لمقابلة المندوب البريطانى ، فقابلاه وطلبا باسم الجبهة أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحا وسميا باستعدادها للمفاوضات حالا على أساس قبولها لمعاهدة سنة ١٩٣٠ فوعد المندوب أن يتصل بحكومته لهذا الشأن . ورأت الجبهة ان تعطى فرصة للحكومة البريطانية لتدرس الموضوع ، وفى ذات الوقت دعا الزعماء الطلبة الى الهدوء ريثما يصل جواب الحكومة البريطانية .

فهذا الموقف ظاهريا ، وتلكأت الحكومة البريطانية فى ارسال جوابها . وفى هذه الفترة أخذت الأحزاب تفكر فى مسألة الانتخابات . لأن الوزارة النسيمية كانت قد أصدرت فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ — بعد عودة الدستور باسبوع — قانون الانتخاب ، وشرعت تعد العدة لاجراء الانتخابات . فاشتغلت الأحزاب بذلك ، وحاول الوفد أن يستعيد سيطرته على الطلبة والجماهير ، فأخذت روح الحزبية فى الظهور ، لكن الرأى العام كان لا يزال يطالب باستمرار الجبهة والوحدة .

جواب الحكومة البريطانية

وأخيرا ، وصل جواب الحكومة البريطانية على كتاب الجبهة المصرية . كان مجلس الوزراء البريطاني قد اجتمع في ١٦ يناير ١٩٣٦ ، وبحث المسألة واتخذ قراره بشأن الرد الذي يرسله . وعلى اثر وصوله قابل المندوب السامي البريطاني جلالة الملك وأبلغه جواب الحكومة البريطانية ورأيه في الموقف ، وطلب الى جلالته العمل على تهدئة الحال في البلاد ، كما ابلغ الجواب أيضا الى رئيس الوزراء والى رئيس الجبهة .

وهذا هو الجواب : « ان الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة مع الحكومة المصرية في الحال لعقد معاهدة . لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية في المسائل العسكرية . فاذا انتهت المناقشات الى نتيجة مرضية انتقلت المناقشات الى مسألة السودان . فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة .

ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة . بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضروري اعادة النظر في المواد العسكرية الواردة في المشروع .

ولم يكتف التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامي حديثه بأن فشل المفاوضات في الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة . فقد يتعين على الحكومة البريطانية في هذه الحالة أن تعيد النظر في سياستها في مصر . ثم أردف قائلا : « ليس هذا تهديدا ، بل هو بسط للحقائق . فان فشل المفاوضات سيجعلنا في مصر أمام حالة جديدة تماما . »

وكرر المندوب السامي ما قاله في أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة وأعضاء الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة ، لأن الحكومة البريطانية ترغب في أن تجرى المفاوضات مع ممثلي الشعب المصري بأسره . »

فهذا هو تبليغ أو رد الحكومة البريطانية على طلب الجبهة المصرية بشأن المفاوضات لعقد المعاهدة .

والرد ايجابي ، لأنه يعلن أن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة مع الحكومة المصرية في الحال لعقد معاهدة . لكنه يقرن ذلك باشتراطات : وهي أن تبحث المسائل العسكرية أولا ومن جديد — دون التقيد بمشروع سنة ١٩٣٠ . ثم بعد ذلك تبحث مسألة السودان ، ثم المسائل الأخرى . ويشترط بقاء الأحزاب متحدة حتى يكون التفاوض مع الجميع . ويختم

ذلك بانذار وتهديد انه اذا فشلت المفاوضات فان الحكومة البريطانية ستعيد النظر فى سياستها نحو مصر ، وسيكون لهذا عواقب خطيرة ..

وقد نشر هذا الجواب فى الصحف المصرية فى يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦، فأحدث ذلك موقفا جديدا .

استقالة الوزارة ((النسيمية))

ومحاولة تأليف وزارة ائتلافية

على أثر مقابلة المندوب السامى لجلالة الملك ((فؤاد)) استدعى الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير وطلب منه أن يقدم استقالته . وراجت الاشاعات بأن النية اتجهت الى تأليف وزارة قومية أو ائتلافية من جميع الأحزاب . ودعا الملك أعضاء الجبهة الوطنية الى الاجتماع به فى يوم ٢٢ يناير . وفى ذلك اليوم قدم ((نسيم باشا)) استقالته الى جلالة الملك . فقبلت ، ولكن طلب اليه الملك أن يبقى حتى يتم تشكيل الوازرة الجديدة ، وبدأ بحث الموقف . وكان الذى يدير الأمور فى ذلك الوقت فى الحقيقة هو « على ماهر باشا » رئيس الديوان العالى ، اذ كان هو مستشار الملك فى الشئون السياسية ، وكان الملك فى أواخر حياته .

كان مفتاح الموقف الجديد هو جواب الحكومة البريطانية الذى أعلنت فيه استعدادها لبدء المفاوضات مع الحكومة المصرية فى الحال . وان يكون التفاوض مع جميع ممثلى الأحزاب . فهكذا تستأنف المفاوضات من أجل عقد معاهدة بعد أن ظل باب المفاوضات موصدا طوال ست سنوات ، منذ قطعت المفاوضات التى أجرتها حكومة الوفد برئاسة النحاس باشا فى مايو سنة ١٩٣٠ . وفى خلال هذه السنوات الست جرت الأحداث الجسام التى عانتها مصر وكانت الحكومة البريطانية تعتذر دائما بأن الوقت غير مناسب لعودة المفاوضات . ولكن أخيرا أجبرتها ثورة الطلاب ثورة الشباب التى تفجرت فى نوفمبر وديسمبر من سنة ١٩٣٥ على أن تفتح باب المفاوضات ، وتعلن استعدادها لذلك وان كانت قرنت ذلك بتهديد غير مقبول . والمسئولية الآن أصبحت مسئولية الزعماء أو رؤساء الأحزاب ، وهم أعضاء « الجبهة الوطنية » التى أقامها الطلاب . فالجهود من الآن تصير جهودا سياسية .

أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها لبدء المفاوضات فى الحال مع جميع ممثلى الشعب المصرى ، ونسيم باشا وحكومته لا يمثلون احدا ، فلم يعد لهم وضع الآن . وقد تخلت الحكومة البريطانية عن نسيم ووزارته بعد أن أدت مهمتها . والآن فى الموقف الجديد كيف تشكل الوزارة الجديدة التى ستتولى المفاوضة مع بريطانيا ؟

كانت استقالة نسيم بناء على طلب الملك وضرورة الوضع الجديد .
وكانت النتيجة الطبيعية لجواب الحكومة البريطانية أن تشكل وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب أو من أعضاء الجبهة الوطنية — وربما كان المندوب السامي قد أشار بذلك على الملك . فاتجه البحث عقب استقالة الوزارة الى تشكيل وزارة ائتلافية أو قومية . ولهذا دعي أعضاء الجبهة الوطنية الى قصر عابدين فى يوم ٢٢ يناير ١٩٣٦ . وعرض عليهم الملك بناء على مشورة أو توجيه رئيس الديوان على ماهر باشا فكرة تأليف الوزارة الائتلافية . وقد خاطب الملك الحاضرين ، أو قرأ عليهم رئيس الديوان هذا البيان الذى أعده باسم جلالته ، فقال : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم . لقد اتفق دولته ٩٩٪ على ذلك وبقى ١٪ وأنا متمسك به أيضا . وقال : « ان أمامكم صعابا جمة فلا بد من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى اليها . وها هو موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة ، مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جديا . ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكرارا ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل انجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد ، وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعا فيما يحقق رغبات الأمة كلها . كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق الى أن تتعامل مع مصر كلها . ثم ختم حديثه قائلا : « وانى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذتها على عاتقها ، والتى أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع . »

وقد بذل على ماهر باشا جهده طوال الاسبوع الذى تلا استقالة الوزارة ، لاقناع زعماء الوفد بقبول فكرة الوزارة الائتلافية لتتولى المفاوضة . وكان رؤساء الأحزاب الأخرى موافقين . وتعددت مقابلات على ماهر باشا مع زعماء الوفد . ولكن الوفد اجتمع وقرر عدم الموافقة على تأليف وزارة ائتلافية . والواقع ان الثقة بين أعضاء الجبهة الوطنية لم تكن متوفرة ، ولم يكن تكوين الجبهة متينا ، فانها انما ألفت تحت ضغط الطلبة والثورة . وكان التنافس أو التنازع الحزبى لا يزال يعمل اثره تحت السطح ، ولا سيما أن الانتخابات كانت ستجرى قريبا . والوفد ما كان يريد أن

ينسى ما ارتكبه زعماء أحزاب الأقلية من الانقلابات السابقة . وكان واثقا أنه سيحرز الأغلبية في الانتخابات القادمة ويتولى الحكم وحده . وزعماء الأحزاب الأخرى لم يكونوا أيضا مخلصين في قلوبهم للوفد ، فمسألة الائتلاف هي في نظرهم مسألة ضرورة وقتية تقتضيها الظروف ، وتكون الوسيلة للوصول الى الحكم . فلهذا فشلت مساعى على ماهر في تشكيل وزارة ائتلافية . وقد عرفنا من قبل أن على ماهر نفسه كان ممن اشتركوا في الاعتداءات السابقة على الدستور والوفد وكان شريكا لصدقى في انقلابه الخطير .

لكن السؤال سيظل قائما ويطرحه التاريخ : هل كان الواجب قبول الوزارة الائتلافيه او القومية في هذا الظرف ؛ أم رفضها ؟ وقد تختلف الآراء في ذلك . والأستاذ الرافعي يبدى رأيه دائما بعدم الموافقة على الوزارة الائتلافية ، لأن الائتلاف ــ كما يقول ــ ينفض بعد قليل . وهو في هذا يناقض نفسه ، لأنه كان ممن سعوا الى الائتلاف ، وفي موقف لاحق فيما بعد سينتقد الوفد لعدم قبوله الائتلاف ، فيعارض رأيه الأول . والذى نراه أنه في هذا الظرف ، والبلاد في موقف خطير ، وستبدأ مفاوضات جديدة سيتوقف عليها تقرير مصير البلاد ، ومحاولة تحقيق الغاية الأساسية من الحركة الوطنية وهي الاستقلال ــ انه كان يجب في هذا الموقف قيام الوزارة الائتلافية ، لتتولى هي المفاوضة وتكون المسئولة عنها . وما دمنا قد قبلنا الاشتراك في الجبهة الوطنية ، على الرغم مما حدث من خلاف في الماضي ــ فلماذا لا نشترك في وزارة قومية ، أو تتحول الجبهة الى وزارة رسمية ؟ والسياسة لا يجب أن يكون فيها أساليب جامدة ، وانما تتطور وتتنوع الأساليب باختلاف الظروف والمواقف . والوزارة القومية كانت ستكون أقوى على المفاوضة من وزارة حزب واحد ، ولو كان حزب الأغلبية ، والغاية القومية يجب أن نسعى اليها متحدين في جبهة قومية .

على كل أخفقت المساعى لتأليف وزارة قومية فاتجه الرأى الى حل آخر . فقد اتفق على أن تشكل وزارة محايدة برئاسة « على ماهر باشا » نفسه تضم أعضاء من أصدقاء الأحزاب ، وتؤلف الى جانبها هيئة للمفاوضة تمثل فيها جميع الأحزاب وبعض المستقلين تكون للوفد فيها الأغلبية ، ورئيسها رئيس الوفد ، وبذلك تندمج الجبهة الوطنية في هذه الهيئة وتحل هذه محلها .

ولكن فى هذا الاسبوع الذى جرت فيه هذه المشاورات ، وكان الشعب ينتظر فى قلق ما تسفر عنه ـ انتشرت شائعات مختلفة أثارت الاضطرابات ، وسرت مخاوف من عودة التنازع الحزبى ، أو تأليف حكومة من الأقليات لا تمثل الشعب ، وغضب الشعب من تعسف الحكومة البريطانية فى الاشتراطات التى قرنت بها جوابها . وما ظهر من رغبتها فى المساومة والتراجع عما سلمت به فى المفاوضات السابقة ، ثم لهذا التهديد الذى أنذرت به المفاوضين مسبقا ، وشهرته سيفا مصلتا فوق رءوسهم قبل أن تبدأ المفاوضات ، فثار الشعور العام ، وانفجرت المظاهرات فى العاصمة والأقاليم وتعطلت الدراسة فى الجامعة والمعاهد . وكانت الوزارة مستقيلة ، والسلطة كلها فى أيدى مستر « كين بويد » مدير الادارة الأوروبية والضباط الانجليز ، فقابلوا هذه المظاهرات بالعنف واطلاق الرصاص . فقتل طالبان فى المنصورة وطالب فى دمنهور ، وثار الجمهور وشيعت جنازات الشهداء فى مواكب وطنية رهيبة .

وأخيرا انتهى هذا الاسبوع القلق المضطرب ، وأعلن تأليف الوزارة الجديدة فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ برئاسة « على ماهر باشا » مؤلفة من أعضاء محايدين لا ينتمون الى الأحزاب ـ وعرف أنه ستؤلف الى جانبها هيئة قومية للمفاوضات برئاسة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، وان هذه الوزارة المحايدة هى التى ستشرف على اجراء الانتخابات قريبا . فهى اذن وزارة انتقال . تقوم بعدها وزارة الأغلبية . وأعلنت الوزارة أنها ستتوفر على الاصلاحات الداخلية . نهدأت النفوس وأخذت الأمور تتجه الى الاستقرار، بين الأمل والتفاؤل ببدء تطور جديد وعهد من الاصلاح ، وقرب تحقيق الآمال الوطنية .

تأليف هيئة المفاوضات

أعلن تأليف وزارة « على ماهر باشا » فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وكانت مشكلة من على ماهر رئيسا ووزيرا للداخلية والخارجية ، وأحمد على باشا للحقانية والأوقاف ، وحافظ حسن باشا للاشغال ، ومحمد على علوبة باشا للمعارف ، وحسن صبرى بك للمواصلات والتجارة والصناعة ، وأحمد عبد الوهاب باشا للمالية ، وصادق وهبة باشا للزراعة ، وعلى صدقى باشا للحربية والبحرية .

وبدأت الوزارة تتخذ الاجراءات للشروع فى المفاوضات . ولكن فى ٧ فبراير قبل البدء فى المفاوضات سلم المندوب السامى البريطانى مذكرة ، الى رئيس الوزارة المصرية أكدت فيه الحكومة البريطانية عدم تقيدها بمشروع سنة ١٩٣٠ . وهذا نص المذكرة :

((أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به الى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات ((هندرسون ـ النحاس)) فى سنة ١٩٣٠ ، وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات .

٢ ـ فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير الى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومة لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى ، وان تصرح فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل الى ابرام معاهدة برمتها أنه ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تفض الى اتفاق .

٣ ـ نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية ، وانما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة الى سعادة المندوب السامى .))

وفحوى هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية تعلن قبل بدء المفاوضات أنها غير مقيدة بمشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وأنها تبدأ التفاوض من جديد ، وكان معنى ذلك أنها تنوى التراجع عن المكاسب التى سلمت بها لمصر فى ذلك المشروع .

ورأى على ماهر رئيس الوزراء الجديد ، ورأى أعضاء الجبهة الوطنية ، أنه من الضرورى قبل الدخول فى المفاوضات أن يزيلوا التهديد الذى وجهته الحكومة البريطانية الى المفاوضين المصريين . فجرت اتصالات بين رئيس الوزراء والمندوب السامى ، واتفق على أن تتبادل الحكومتان كتابين يزيلان أثر ذلك التهديد . لأن هذا التهديد يعنى أن المفاوضات لن تكون حرة .

وعلى ذلك استصدرت الوزارة المرسوم الملكى بتأليف هيئة المفاوضات المصرية ، فصدر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ . وأبلغ رئيس الوزراء هذا المرسوم الى المندوب البريطانى ، وقال فى خطاب التبليغ :

« ولا يفوتني عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار اليه الا أن ألاحظ أنكم عند قيامكم بالتبليغ الشفهي قد نوهتم بأن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر في سياستها نحو مصر . ولا شك أنه لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات في الرأي العام المصري من القلق الشديد .

ولا يسع الشعب المصري وحكومته أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج ، في ظل مثل تلك التصريحات ، يمكن أن تكون خالصة أو حرة ..

فرد المندوب السامي ــ بناء على تعليمات من حكومته ــ وجاء في رده :

« .. وبينما تجد (أي الحكومة البريطانية) من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى ــ شأنها في ذلك شأن كل الحكومات ــ فانها ترى ، اذا كان هناك ثمة فشل في الوصول الى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة ــ انه ليس من الضروري أن يترتب على الفشل تأثير في حسن العلاقات بين البلدين . »

ويرى من ذلك أن الحكومة البريطانية لم ترفع التهديد تماما ، لأنها لا تزال تقول : « انها تحتفظ لنفسها بحرية العمل لمستقبل مجهول المدى »!

وقد تألفت هيئة المفاوضة المصرية من : مصطفى النحاس باشا رئيسا ، ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وواصف غالي باشا والدكتور أحمد ماهر وعلي الشمسي باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمي عيسى باشا والأستاذ مكرم عبيد والأستاذ محمود فهمي النقراشي وحافظ عفيفي باشا وأحمد حمدي سيف النصر بك (أعضاء) .

ويلاحظ أن الهيئة تألفت من ١٣ عضوا ، سبعة منهم من الوفديين ومنهم الرئيس ، وواحد لكل من الأحرار الدستوريين ، والشعب ، والاتحاد ، وثلاثة عن المستقلين ، ومجموع هؤلاء ستة .

وانتظر الناس بعد ذلك أن تبلغ الحكومة البريطانية مصر بتأليف وفدها الرسمي ، الذي سيباشر المفاوضة . فتأخر الرد ــ كالعادة ــ وأخيرا أبلغ المندوب السامي الحكومة المصرية بأن المفاوضين البريطانيين هم : المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، ومعه قواد عسكريون : هم الجنرال « وير » قائد القوات البريطانية في مصر ، والسير « بروك بوبهام » قائد قوات الطيران في الشرق الأوسط ، وينضم اليهم الرير أميرال « ريكس » قائد الأسطول في البحر المتوسط .

ويلاحظ انه ليس هناك تكافؤ ولا تجانس بين وفدى المفاوضة . فوفد مصر يشتمل على أربعة رؤساء وزارات سابقين والباقون وزراء . أما المفاوضون البريطانيون فالمندوب البريطاني هو بمثابة وزير مفوض ، ومعه قواد عسكريون . وفى مفاوضات سنة ١٩٣٠ كان الوفد المصرى يفاوض وزير الخارجية البريطانية رأسا ومعه ثلاثة وزراء بريطانيين ، وكانت تعرض المشاورات على مجلس الوزراء البريطاني مباشرة .

سير المفاوضات والأحداث الداخلية

عقدت جلسة افتتاح المفاوضات فى ٢ مارس ١٩٣٦ بقصر الزعفران فى القاهرة وفى ٩ مارس بدأت جلسات العمل . فقدم الجانب البريطاني مذكرة عن المسائل العسكرية ثم رد عليها الجانب المصرى بمذكرة بين فيها وجهه نظره ثم تقرر أن يجتمع رئيسا الطرفين ليتباحثا حول هذه المسائل ويصلا الى اقتراحات معينة . فتوالت الجلسات بين النحاس باشا والسير مايلز لامبسون المندوب البريطاني ، ومعه القواد العسكريون . والواقع ان النحاس باشا حمل العبء الأكبر فى هذه المفاوضات واستمرت المباحثات الى أول يونية سنة ١٩٣٦ . وظهر أن هناك عقبات جمة وان وجهتى النظر متعارضتان . وكان سبب ذلك تشدد الجانب البريطاني وتعنته ، وانه كان دائما يساوم ويبالغ فى طلباته الى حيز غير معقول . فحكومة المحافظين التى كانت فى الحكم فى ذلك الوقت حكومة استعمارية تريد أن تبقى مصر فى حوزة الإمبراطورية . وعندما اصطدمت المفاوضة بالعقبات ، سافر المندوب البريطاني الى لندن فى ٢ يونية للتشاور وبقى هناك حتى آخر الشهر .

وفى هذه الأثناء كانت الأمور الداخلية تأخذ مجراها فى مصر .

ففى ٢٢ مارس صدر المرسوم بدعوة الناخبين الى انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وحدد للانتخابات يوم ٢ مايو . ثم صدر مرسوم آخر لانتخابات مجلس الشيوخ . وأخذت الأحزاب تعد قوائم مرشحيها ، ولم تستطع الاتفاق على توزيع المقاعد أو على نسبة عددية بينها .

وفاة الملك فؤاد

وفى يوم الثلاثاء ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ توفى جلالة الملك «أحمد فؤاد» بعد أن مكث على العرش ١٩ عاما منذ ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ . وفى نفس اليوم نادى مجلس الوزراء برئاسة على ماهر بالأمير فاروق ولى العهد ملكا على مصر ، واستدعى من لندن فعاد فى ٦ مايو ؛ وأعدت له استقبالات فخمة . ولما كان فى السادسة عشرة من عمره كان لا بد أن يعين مجلس أوصياء على العرش ، حتى يبلغ سن الرشد . وكان الأوصياء الذين عينهم الملك

فؤاد فى وثيقة سرية هم : عدلى باشا ، ونسيم باشا ، ومحمود فخرى باشا. وكان عدلى باشا قد توفى ، وعدل عن الباقين . فألف مجلس الوصاية الجديد من : الأمير محمد على وشريف صبرى باشا (خال الملك) ، وعبد العزيز عزت باشا . وأجريت الانتخابات لمجلسى البرلمان فى أوائل مايو . وأسفرت عن فوز الوفد — كالمعتاد — بالأغلبية الكبيرة . وصدر مرسوم تعيينات الشيوخ . وانعقد البرلمان فى يوم ٨ مايو فى هيئة مؤتمر . وكان أول أعماله أن وافق على تعيين مجلس الأوصياء .

« وزارة النحاس باشا » الثالثة

وطبقا للتقاليد البرلمانية قدم على ماهر باشا استقالة وزارته فى ٩ مايو . وصدر المرسوم من مجلس الأوصياء بتعيين « مصطفى النحاس باشا » زعيم الأغلبية رئيسا لمجلس الوزراء » فألف النحاس باشا وزارته الثالثة فى ١٠ مايو ، وأصبح بذلك رئيسا للوزارة ورئيسا لهيئة المفاوضات، فى وقت واحد . وكانت المباحثات بينه وبين السير مايلز لامبسون مستمرة ولم تحدث وفاة الملك فؤاد أثرا فى سير مجرى الأمور . فالمسائل كانت تسير وفقا للاصول الدستورية والخطط المرسومة .

وقد تألفت الوزارة الوفدية الجديدة من : مصطفى النحاس باشا رئيسا ووزيرا للداخلية والصحة ، والباشوات : واصف غالى للخارجية ، وعثمان محرم للاشغال ، ومحمد صفوت للاوقاف ، ومكرم عبيد للمالية ، ومحمود النقراشى للمواصلات ، وأحمد حمدى سيف النصر للزراعة ، ومحمود غالب للحقانية ، وعلى فهمى للحربية ، وعبد السلام جمعة للتجارة والصناعة ، وعلى زكى العرابى للمعارف .

وعاد السير « لامبسون » من لندن ، واستؤنفت المفاوضات فى أول يوليو ١٩٣٦ . وكان معظم البحث حتى ذلك الوقت قاصرا على المسائل العسكرية. ثم انتقلت المفاوضات الى الاسكندرية بقصر « أنطونيادس » ، واتخذت شكلا حاسما ووصلت الى المرحلة الأخيرة . واشترك باقى أعضاء هيئة المفاوضة فى المباحثات . وأخيرا توصل الجانبان الى الاتفاق . فعقدت فى ٢٤ يوليو جلسة عامة بقصر الزعفران وقع فيها الرئيسان على النصوص المتعلقة بالمسائل العسكرية ، وعلى الخرائط الملحقة المبينة للمناطق التى تبقى فيها أو تستعملها القوات البريطانية . ولم تستغرق المسائل الباقية وقتا طويلا ، لأن المسائل العسكرية كانت أهم الموضوعات التى اهتمت بها الحكومة البريطانية . وقد استطاعت أن تفرض ارادتها ، وكسبت ما أرادته وهو أكبر كثيرا مما كان اتفق عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠ . وانتهت المباحثات الى الاتفاق على مسألة السودان ، ومسألة الامتيازات الأجنبية . وقد

كسبت مصر بعض حقوق فى السودان ، ووافقت بريطـانيا على الغـاء الامتيازات الأجنبية ، والعمل على تحقيق هذا الالغاء . وانتهت المفاوضات وتم تحرير النصوص فى ١٢ أغسطس ١٩٣٦ . ودعى وفد المفاوضة المصرى للسفر الى لندن .

ففى ١٧ أغسطس سافرت « هيئة المفاوضات » الى لندن بكامل هيئتها . وفى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وقع الطرفان على المعاهدة فى قاعة « لوكارنو » التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية . وهذه هى معاهدة سنة ١٩٣٦ . وهكذا عقدت المعاهدة أخيرا بين مصر وبريطانيا ، بعد مفاوضات وتطورات استمرت منذ عام ١٩٢٠ عقب ثورة سنة ١٩١٩ : اى أن عقد المعاهدة اقتضى ستة عشر عاما من حياة البلاد .

وقد تم التصديق على المعاهدة من البرلمان المصرى فى نوفمبر سنة ١٩٣٦ .

فما هذه المعاهدة ، وما حقيقتها ونتائجها ؟ — وقد استمرت أساسا للعلاقات بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٣٦ حتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ (خمسة عشر عاما) حين أعلن النحاس باشا الغاءها فى هذا التاريخ الأخير .

هذا ما سنبحثه فى الفصل التالى :

الفصل الثامن عشر

معاهدة ١٩٣٦ وقضية الاستقلال

النقطة الأولى التى يلزم أن توضح حول هذه المعاهدة هى الظروف التى جرت فيها المفاوضات وتم عقد المعاهدة .

فقد رأينا أنه بعد أن قطعت مفاوضات سنة ١٩٣٠ أغلقت بريطانيا الباب نهائيا على موضوع المفاوضات ولم تعد تهتم بالمسألة المصرية ، واكتفت بأن تحكم مصر من خلال الحكم المطلق للملك فؤاد ومن يستخدمه من الأدوات ، وأعادت مصر الى حكم الاستعمار الأول ، ثم لما أجبرها تغير الأحوال الدولية على تعديل سياستها رأت أن تقدم ترضية للشعب المصرى بأن تلغى النظام البغيض الذى فرض عليه وهو نظام صدقى ، وتحت ستار هذه الترضية تنفذ أغراضها وتعيد سلطتها وتحكم مصر بواسطة وزارة ادارية بلا دستور ولا برلمان ، فكانت هذه هى الوزارة النسيمية ، وأعيدت مصر الى ما يشبه حكم كرومر . وغضب الشعب المصرى على ذلك وكشف الخداع وانفجرت الثورة بقيادة الشباب فقامت تطالب بالاستقلال والدستور ، وألزمت الزعماء بتأليف الجبهة الوطنية . فازاء هذه الثورة والوحدة اضطرت بريطانيا الى اعادة الدستور ، ثم الى اعلان استعدادها للدخول حالا فى مفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى — كما عرفنا .

لكنها اقدمت على المفاوضات بنية سيئة ، وبعقلية استعمارية متعصبة . فاشترطت منذ البداية اشتراطات تعسفية ، دلت على أنها تريد أن تملى ارادتها وأنها تتراجع عما كانت اتفقت عليه مع مصر فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ — وبخاصة فى المسائل العسكرية وقرنت ذلك كله بالتهديد بأنه اذا فشلت هذه المفاوضات الأخيرة فانه ستترتب على ذلك عواقب خطيرة ، ومعنى ذلك أنها ستنتقم من مصر بأن تلغى دستورها ثانية وتعيد الحكم المطلق وعهد الاستعمار المباشر ، وقد تلغى تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه ولو شكليا باستقلال مصر وترجع مصر الى ما قبل سنة ١٩١٨ . ومع أن رئيس الحكومة المصرية وأعضاء الجبهة أبدوا عدم قبولهم لهذا التهديد الا أنه لم يرفع تماما أو لم يذهب أثره . وانجلترا كانت تحتل مصر بقواتها فعلا ، وكان عدد جيشها فى مصر لا يقل عن مائة ألف ، وهى قوات برية وجوية وبحرية مسلحة بأحدث الأسلحة .

فكيف يمكن أن يقال اذن ان هذه المفاوضات كانت حرة ؟ ! مفاوضات بين الدولة التى تحتل البلاد بجيوشها وبين الأمة التى كل سلاحها الحق والعدل والقانون ، وتلك الدولة القوية تدخل المفاوضات وهى تتحكم وتهـدد . لكن كان يمكن للساسـة المصريين أن يواجهوا ذلك ويقاوموه ويحاولوا أن يتغلبوا عليه بالاتحاد واجماع الكلمة ـ الاتحاد المتين الذى يقوم على أسـاس العقيدة الوطنية والنظر لمصلحة الوطن وحدها ، الى جانب قوة قضيتهم لأنها قضية الحق والعدل ، وهذا الاتحاد كان يجب أن يظهر فى صورة قرار من أعضـاء الجبهـة بأنهم لا يقبلون الحـكم أبدا الا اذا اعترفت انجلترا بحقوق مصر واستقلالها التـام ، وأنهم اذا أعطـوا انجلترا بعض تراخيص أو امتيازات لتضمن مصالحها فان ذلك يكون فى داخل هذا الاسـتقلال ، وبصفة مؤقتـة لمدة محدودة قصيرة . وهذا الاتحـاد كان يستند بطبيعة الحال الى القوة الشعبية . فهذا كان هو السـلاح الذى كان يجب أن يتسـلح به المفاوضون المصريون . لكن مع الأسف لم يكن هذا السلاح موجودا ، أو كان ضعيفا ليس له الاثر المطلوب . فالاتحـاد بين الزعماء لم يكن متينـا ، والاخلاص لم يكن متوفرا . والثقة بينهم كانت ضئيلة . وانما حدث الاتحـاد بضغط الطلبـة والرأى العام ـ كما عرفنا ـ والنفوس على ما فيها ، وغايات التطلع للحكم أو الانفراد به والتمسك بالنزعة الحزبية ـ كانت لا تزال باقية وقوية . والحق يقال ـ أنه لولا أن الحكومة البريطانية اشترطت بقاء الأحزاب متحدة فى أثناء المفاوضات ، لأنها تريد أن تلزم الشعب المصرى كله وجميع ممثليه بالمعاهدة التى كانت تنوى فرضها ـ لولا ذلك لانفرط عقد الجبهـة وتفككت فى أى وقت . وقد كان هذا واضحا للرأى العام ، وكتبت الأهرام مقالا افتتاحيا فى يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ بعنوان : « علام الخلاف » ؟ تقول فيه : « انه مما لا جدال فيه أن مظهر اتحـاد الأمة ، وقد كان ماثلا فى الجبهـة الوطنية ـ أصبح اليوم أقل قوة مما كان عليه قبل أن يجيء جواب الحكومة البريطانية على طلب المفاوضات . ومما لا جدال فيه كذلك أن نقرر هذه الحقيقـة على كره منا ، ولكن ما حيلتنا فى الواقع وماذا يجـدى كتمان شيء قد أصبح من الشهرة والتمام بحيث لا يخفى على أحد » .

لم يكن الزعماء متحدين حقيقة ، ولم يكونوا فى مستوى وطنية الشباب وعقيدة الشعب المصرى ، ولم يكونوا على درجة واحدة فى الشعور بالوطنية والتمسك بحقوق البـلاد . فرجل مثل « اسماعيل صدقى » ، الذى كان يتعاون مع الملك والانجليز ضد حقوق بلاده ، ومصلحتها وكرامتهـا ـ كيف كان يمكن أن يكون وطنيا يصر على أن يخرج الانجليز وتنال البلاد استقلالها التام ؟ ومثله ـ ولو بدرجة أقل ـ بعض أعضاء هيئـة المفاوضـة . ومحمد

محمود كان مستعدا أن يقبل الحل الوسط ، وهو كان قد قبل مشروع المعاهدة الذى قدم اليه سنة ١٩٢٩ وافتخر به مع أنه كان أقل مما تريده البلاد. أما النحاس باشا فانه ــ ولو أنه كان أكثرهم وطنية ــ الا أنه كان قد فقد قوة الصمود والمقاومة ، وأصبح مجهدا يتوق الى الحكم والدعة بعد ما عانى من الانقلابات السابقة التى قام بها اسماعيل صدقى ومحمد محمود ، وبقاء الوفد بعيدا عن الحكم ست سنوات . ولم ينتهز النحاس باشا رئيس الوفد فرصة الثورة التى قام بها الشباب فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ليقوم على رأس الثورة ويدعو الأمة الى الجهاد ويعمل على تحقيق الاتحاد ، ويطالب بالاستقلال ، ويشعل الأرض نارا لو لم تستجب بريطانيا لذلك ، ولو أدى الأمر الى نفيه أو اعتقاله ــ كما حدث مع الزعيم سعد زغلول باشا ــ فهؤلاء الزعماء جميعا كانوا قد ذاقوا لذة الحكم والوزارة والتمتع بحياة الرفاهية ، ولم يكونوا يريدون أن يعودوا الى حياة النفى والاعتقال ، فقد صاروا سياسيين لا مناضلين ومجاهدين .

لم تكن المفاوضات اذن تجرى فى ظروف حرة ، ولا كانت الجبهة المصرية قوية كما كان يجب ، أو فى مستوى الموقف . ولو كانت وحدة الزعماء حقيقة ، وكانوا فى مستوى الموقف لرفضوا منذ البداية اشتراطات انجلترا واحتجوا بقوة على هذا التهديد ، ولأنذروا هم انجلترا بأوخم العواقب ، لو تمادت فى عنادها ولم تجب مطالب الشعب المصرى . وما كانت انجلترا لتستطيع أن تقاوم بصفة مستمرة شعبا غاضبا ثائرا ، وزعماؤه متحدون ، ومصممون على أن لا يتعاونوا ولا يتولوا الحكم الا اذا أجاب العدو مطالب البلاد ، التى هى مطالب الحق والعدل والقانون ــ ولا سيما أن انجلترا صارت تكتنفها ظروف دولية صعبة فى ذلك الوقت . لكن الذى حدث هو العكس ، وهو أن الزعماء المصريين كانوا يظهرون تلهفهم على دخول المفاوضة ، وانجلترا هى التى تظهر التمنع والتدلل وتصر على املاء الشروط .

وكانت المفاوضات تجرى واجراءات الانتخابات مستمرة ، مع ما تثيره من النزاعات والحزازات ، وأحزاب الأقليات تعرف أن الوفد سينفرد وحده بالحكم ، فيزيد هذا من حقد وغضب زعماء وساسة هذه الأحزاب . وجاء الوفد والنحاس باشا الى الحكم فى ١٠ مايو ولما تنته المفاوضات ، فكان طبيعيا أنه سيكون أحرص الناس على أن تنجح المفاوضات وتعقد المعاهدة ، والا فان فشل المفاوضات وعدم التوصل الى معاهدة ستكون نتيجته المباشرة اخراج الوفد من الحكم والعودة الى الحكم المطلق . كما حدث عقب قطع مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وكان درسا قاسيا . فالمخرج الوحيد لمصر كان اذن : اما أن يتفق الزعماء على بقاء وزارة « على ماهر » الحيادية وتؤجل الانتخابات

وتؤجل عودة الوفد الى الحكم الى ما بعد الانتهاء من المفاوضات وعقد المعاهدة على الصورة التى يرتضيها الوطن ، مع اعلان الزعماء الاضراب عن الحكم ما لم يتحقق ذلك . واما أن تؤلف وزارة قومية تتولى هى المفاوضات ، ويعلن الزعماء والساسة أن أحدا منهم لن يقبل الاشتراك فى أى حكم بعد ذلك أو التعاون مع الانجليز الا اذا تحققت مطالب البلاد . وبالنظر الى مرض الملك فؤاد ثم وفاته ــ كانت الفرصة اذ ذاك طيبة ومواتية للصمود فى وجه انجلترا ، لأن أكبر معاون للانجليز فى تنفيذ الانقلابات والتنكيل بالشعب ــ كان غائبا ، ثم انتهى بالوفاة ، فالمعركة اذن ستكون مباشرة بين الشعب والانجليز ، وهذا مما يجعل موقف بريطانيا فى غاية الحرج . لكن هذا لم يحصل ، فلم يكن الاتحاد بين الزعماء قويا أو حقيقة ، ولم يعلنوا الاضراب عن الحكم ، ولم تؤلف وزارة قومية ، ولا كانوا مستعدين للجهاد والنضال ، فكان موقف المفاوضين المصريين على الدوام ضعيفا . وكانت انجلترا هى التى تملى ارادتها وتبالغ فى مطالبها . واستطاعت فى النهاية أن تكسب ما كانت تريد ، وأبقت احتلالها لمصر فى صورة أثبت مما كانت ، وأعطت للمصريين فى مقابل ذلك حقوقا نظرية لا يمكنها أن تقف فى مواجهة الواقع ــ كما سنرى .

كانت الحجة التى شهرتها بريطانيا دائما فى وجه المفاوضين المصريين هى خطورة الظروف الدولية ، والاحتمالات القوية للاشتباك فى حرب مع ايطاليا أو بقرب نشوب حرب عالمية . ولا شك أن الأحوال الدولية صارت خطيرة فى الثلاثينات ، وظهرت هذه الخطورة بصورة جلية فى سنة ١٩٣٦ بالذات . فقد عرفنا أن ايطاليا بزعامة موسولينى قد غزت الحبشة فى سنة ١٩٣٥ ، وفى سنة ١٩٣٦ أتمت احتلالها للحبشة ، ودخلت قواتها « أديس أبابا » متحدية قرارات خمسين دولة فى « عصبة الأمم » قررت وصفها بأنها « معتدية » وفرضت عليها العقوبات ، فلم تهتم ايطاليا بذلك ، وانسحبت من العصبة . وظهر ضعف العصبة وعجزها . وكانت اليابان كذلك قد اتمت احتلالها لمنشوريا ، وانسحبت هى الأخرى من عصبة الأمم . وشرعت ألمانيا النازية بزعامة هتلر تمزق معاهدة « فرساى » ، واحتلت أراضى « الراين » وصارت تطالب بمستعمراتها ، وفارقت هى الأخرى عصبة الأمم . وهذه كانت مقدمات الحرب العالمية الثانية .

ويقول الأستاذان : « جرانت » و « تمبرلى » ــ استاذا التاريخ الأوروبى الحديث : « وتتميز سنة ١٩٣٦ بأنها كانت مرحلة أكيدة فى انزلاق العالم الى الهاوية . فعصبة الأمم كانت قد فقدت ثقة الدول من جراء عجزها عن التدخل الفعال فى هجوم اليابان على منشوريا ، وفى هجوم ايطاليا على

الحبشة ، ثم ظهر ضعفها أمام العالم أجمع عندما فشلت فى التدخل فى مسألة أراضى الراين » . كان الموقف الدولى خطيرا فعلا ، وأخذت الدول تتسابق فى التسليح وتستعد للحرب القادمة لا محالة .

لم يكن هذا الموقف مناسبا اذن للمفاوضات مع انجلترا . وهو يختلف تماما عن الموقف سنة ١٩٣٠ ، الذى جرت فيه مفاوضات ذلك العام ، فقد كان الجو الدولى فى ذلك الوقت جو سلام ، وكان قد عقد ميثاق « لوكارنو » سنة ١٩٢٥ ثم ميثاق « كيلوج » سنة ١٩٢٨ ، وكانت الآمال لا تزل معقودة بعصبة الأمم والثقة فيها كبيرة ، ووزير خارجية بريطانيا يومئذ مستر « هندرسون » يحب السلام ، ويطلب هو المفاوضات ويقدم مشروع المعاهدة ويبذل جهده لنجاح الاتفاق ، فأى فرق كبير اذن بين الموقفين . وهذا يجعلنا نشعر بالأسف الكبير لقطع المفاوضات فى سنة ١٩٣٠ ، فان المفاوضين اذ ذاك اضاعوا أحسن فرصة عرضت لمصر لنيل حقوقها ، ولم تتكرر بعد ذلك — على حين أن حكام العراق كانوا أكثر حكمة ، فعقدوا معاهدتهم مع انجلترا فى سنة ١٩٣٠ ودخل العراق عصبة الأمم منذ ذلك التاريخ ، والتفت ساسته لاصلاح شئون بلادهم الداخلية .

نعم لم يكن الموقف ملائما فى سنة ١٩٣٦ لنجاح المفاوضات من وجهة نظر مصر . وكان المفاوضون البريطانيون يستشهدون دائما بالموقف الدولى وخطورته ، ويضغطون على الجانب المصرى لتشديد قبضتهم العسكرية على مصر . لمواجهة هذه الخطورة ولضرورة الدفاع عن القناة وعن مصر — وذلك لوجود ايطاليا على حدود مصر الغربية فى ليبيا ، ووجودها اذ ذاك فى الحبشة عند منابع النيل وعلى حدود السودان ، ووجود أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط ، وضرورة عبوره بقناة السويس ، واذا نشبت حرب عالمية فان مصر ستكون القاعدة الكبرى للتحركات العسكرية فى الشرق الأوسط . بكل هذا ، ومن أجل ذلك ، كانت انجلترا تضغط على المفاوضين المصريين لتفرض شروطها العسكرية ، ونجحت فى ذلك . وحقيقة ، هذا وجه العذر عن المفاوضين المصريين ،وهذا ما اعتذروا به أمام الشعب المصرى ليبرروا خضوعهم للمطالب البريطانية وبقاء القوات البريطانية . لكن من جهة أخرى نقول ان هذه الحجة أو هذا السلاح الذى استعملته بريطانيا ضد المفاوضين المصريين كان يمكن أن يتخذه المصريون أيضا سلاحا ضد بريطانيا يضغطون به عليها . فماذا يهم مصر من خطورة الموقف الدولى او الحرب العالمية ؟ ان هذا يهم انجلترا أولا وبالذات ، أو يهمها هى وحدها . وهى ملزمة بأن تحارب وتدافع عن نفسها وامبراطوريتها ، ومصر لن تخسر شيئا من الحرب العالمية لأنها

خاسرة بالفعل بوجود الاحتلال الانجليزى لأراضيها ، لكن لماذا نعترف بهذا الاحتلال فى صورة معاهدة ؟ .

ثم ان هناك حقيقة هامة كبرى ، وهى أنه كيف تستطيع انجلترا ان تحارب وأن تضمن لنفسها النجاح والانتصار فى الحرب بدون تعاون من جانب المصريين وحكومتهم ، ومع سخط الشعب المصرى وثورته عليهم ؟ . ان هذا سيزيد من خطورة موقفها ، وانها تكون فى أشد الحاجة لاستتباب الأمن وسيادة الهدوء والسكون فى اثناء الاستعداد للحرب وفى وقت الحرب ، ولا يمكن أن تنتصر أبدا الا بتعاون أهالى البلاد وحكومتها معها . واذا كانت استطاعت فى خلال الحرب العالمية الأولى أن تواصل الحرب مع عدم رضا الشعب المصرى ، فان الظروف فى سنة ١٩٣٦ مختلفة عن الظروف فى سنة ١٩١٤ . فالوعى الوطنى قد زاد ، والروح الوطنية أصبحت قوية ومنتشرة بانتشار التعليم ، وزاد عدد السكان ، وحدث تقدم فى مجالات الحياة ، واكتسب الشعب حقوقا لم يعد من السهل سلبها أو الانتقاص منها ، أو الرجوع الى الوراء . ثم ان الاستعمار كان فى مرحلته الأخيرة وأخذت الشعوب تطالب بحقوقها ، والعالم ينادى بوجوب احترام مبادىء العدل والقانون ومعارضة العدوان .

كان يجب أن يكون موقف المفاوضين المصريين قائما على تقرير هذه الحقائق ، والسعى لاقناع البريطانيين بأن مصلحتهم تكون بالاتفاق مع الشعب المصرى وارضائه بتحقيق استقلاله الصحيح ، وأن مصر الصديقة المتعاونة على اساس الحرية والكرامة الزم لانجلترا وأكثر فائدة من مصر المعادية الساخطة المضطربة المتهيئة للثورة . وهذا ما كان يعترف به ويعلنه بعض قادة الرأى المنصفين العقلاء من البريطانيين أنفسهم . وأخيرا فانه كان يجب أن يدرك المفاوضون المصريون أنه لا فائدة من المفاوضات ومن عقد المعاهدة اذا كان هذا يعنى أن الاحتلال سيبقى وأن مصر ستكون مقيدة دائما ، فلا داعى لهذه المعاهدة ، ولتستمر الأمور كما هى أو لتفعل انجلترا ما تشاء ، لكنها لن تستطيع أن تقف دائما فى وجه أمة متحدة ثائرة ، مصممة على عدم التعاون معها وعلى أن تنال حقوقها . ولا خسارة من عدم عقد المعاهدة اذا بقيت الأمة متحدة مجمعة على الوصول الى أهدافها . فسر الموقف كله كان يكمن فى الاتحاد والثبات والصمود والاصرار ، أو الاتحاد قبل كل شىء وفوق كل شىء .

والتاريخ يأسف لأن هذه العوامل لم تكن موجودة . وانما كان الموجود هو قوة انجلترا وتعنتها وضغطها وطبيعتها الاستعمارية ، مع رغبة المفاوضين

المصريين في انهاء الحال التي كانت قائمة بأية صورة ـ لما يشعرون ، من سأم واجهاد ، أدى اليه كثرة القلاقل والاضطراب والانقلابات ، فكانوا يريدون الاستقرار وانهاء النزاع مع انجلترا لينصرفوا الى اصلاح الشئون الداخلية ، وقد فرحوا بعودة الدستور ، وقد أصبح الدستور والانتخابات وتناوب اعتلاء كراسى الحكم هو البديل عن الاستقلال الصحيح ، بل كان الدستور والحكم يبدو كأنه يعدل الاستقلال ويكاد يغنى عنه حتى تجد ظروف أخرى .

مهما يكن ، فقد سارت المفاوضات حتى انتهت الى عقد المعاهدة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، ووقع عليها جميع زعماء مصر فى ذلك الوقت . وأصبح الكل مرتبطا بهذه المعاهدة . ما هى هذه المعاهدة ؟

نقول مبدئيا ان هذه المعاهدة لم تحقق الاستقلال الحقيقي ، اذا كان المراد بالاستقلال هو جلاء القوات الأجنبية عن أراضي الوطن . فالاحتلال قد بقي وان تغيرت صفته ومعالمه . كان الاحتلال الأول غير مشروع ولا سند له ، اما الآن فالاحتلال يبقى معترفا به في معاهدة ، وان كان قد نص في المعاهدة على أن الاحتلال انتهى وعلى تغير أو تحديد اماكن الاحتلال ، وعلى الاعتراف بأن مصر دولة مستقلة . فالانجليز أرضوا المصريين من الناحية النظرية أو القانونية بالاعتراف بانتهاء الاحتلال وباستقلال مصر ، ولكنهم أبقوا هذا الاحتلال بصفته ترخيصا من دولة مصر المستقلة والتزاما منها تنفيذا للتحالف والتعاون : أى أن الانجليز رضوا بالاعتراف النظرى ، ولكنهم نظروا ـ الى الواقع ، وكان كل الذى يهمهم الواقع ـ ويستمر هذا الواقع بصفة دائمة أو أبدية .

وفي نظير ذلك أرضوا مصر بالاعتراف بمكاسب أخرى تعد ذات أهمية كبيرة ، وسنذكرها بعد قليل . فخلاصة الحكم العام على المعاهدة انها لم تحقق الاستقلال التام ، لبقاء القوات البريطانية فى أراضى مصر . ولكنها كانت اعترافا قانونيا صريحا بالاستقلال ، مع تقييده بهذه الالتزامات ، ومع دوام التحالف مع انجلترا . ثم احتوت على مكاسب ذات أهمية كبيرة لمصر فى نواح أخرى وهى تعد من مقومات الاستقلال . فالمعاهدة اذن كانت مرحلة نحو الاستقلال الكامل ، وخطوة كبيرة نحوه ، وتقدما عن الحالة السابقة التى كانت موجودة ، وأدت الى نوع من الاستقرار ، والى ظهور شخصية مصر فى المجالين العربى والدولى . والى الحد من التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية الا فى أوقات الحرب ، والى حرية مصر فى بناء نفسها وتكوين جيشها .

نصوص المعاهدة

ولننظر الآن فى نصوص المعاهدة :

تتكون المعاهدة من ١٦ مادة ، وعدد من الملاحق والمذكرات والخرائط .

فالمادة الأولى ــ هذا نصها : « انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » .

والفرق بينها وبين نص مشروع سنة ١٩٣٠ اضافة لفظ « الأمبراطور » هنا . ويتكرر هذا اللفظ فى نصوص هذه المعاهدة . وهذه الاضافة لها دلالة سيئة . فكأنها تشير الى أن مصر تدخل ضمن دائرة الأمبراطورية المرنة .

والمادة الثانية ــ تختص بتبادل التمثيل السياسى بين مصر وبريطانيا . ولكنها تنص على أن السفير البريطانى تكون له الأقدمية والأولوية على ممثلى الدول الأجنبية الأخرى بصفة دائمة . فممثل بريطانيـــا له الامتياز دائما . وهذا له مغزاه ونتائجه .

والمادة الثالثة ــ هى أحسن المواد لأنها تعترف بالاســـتقلال . فتنص على ما يأتى :

« تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصـــبة الأمم . وبمـــا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحـــدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصـــبة الأمم ، بالشروط المنصوص عليها من عهد العصبة .

ففى هذه المادة تعترف بريطانيا اعترافا واضحـــا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبأنها تؤيدها فى دخول عصبة الأمم بهـــذه الصفة . وكانت بريطانيا قد اعترفت بأن مصر دولة مستقلة فى تصريحهـــا الذى أصدرته من جانب واحد فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، لكنهـــا قرنتـــه حينئذ بتحفظاتها الأربعة المعروفة التى محت فى الحقيقة والواقع ذلك الاستقلال . أما فى هذه المعاهدة فالنص مطلق بلا تحفظات ، وهو اعتراف صريح فى معاهدة قانونيـــة دولية . فهذا مكسب عظيم لمصر بلا شك . لكنه مع ذلك يقترن ــ فيما تنص عليه المواد التالية ــ بالتزام مصر اعطاء بريطانيـــا الحق أن تبقى قواتهـــا فى جهات من الأراضى المصرية فى وقت السلم ، وفى أن تستخدم موانى ومطارات ومواصلات مصر فى وقت الحرب ، وباستمرار التحالف معها . وهذا ينـــافى الاســـتقلال التـــام .

والمادة الرابعة ـــ نصها : « تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

وكيف تكون الصداقة مع بقاء القوات الأجنبية ، وهو احتلال أو نوع من الاحتلال فى الحقيقة ؟

والمادة الخامسة ـــ تختص بتعهد كلا الطرفين أن لا يتخذ علاقات مع البلاد الأجنبية أو يبرم معاهدات تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة . وفى هذا تقييد لسياسة مصر الخارجية .

والمادة السادسة ـــ تتعلق بحالة ما اذا حدث خلاف بين أحد الطرفين ودولة أخرى ، فحينئذ يتبادل الطرفان الرأى لحل هذا الخلاف .

والمادتان : السابعة والثامنة هما بيت القصيد ، وهما ـــ مع الملاحق المكملة لهما والخرائط ـــ اللتان تضمان المسائل العسكرية التى كانت أهم ما عنيت به الحكومة البريطانية . وهى أسوأ مواد المعاهدة من وجهة نظر مصر .

فالمادة ٧ ـــ تنص على أنه اذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب .. فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم ، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور فى داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .. واعلان الأحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

والمادة الثامنة ـــ وملحقاتها هى أسوأ المواد على الاطلاق . وهى تقرر وضع القوات البريطانية وأماكن وجودها والشروط العسكرية .

وكان الذى ورد فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ أن وجود القوات البريطانية يكون محصورا فى منطقة غير كبيرة تقع شمالى غرب الاسماعيلية حتى محطة سكة حديد « المحسمة » قرب التل الكبير ، وتجلو القوات البريطانية عن جميع الأراضى المصرية ماعدا هذه المنطقة ، أى لو كانت عقدت تلك المعاهدة فى ذلك الوقت لجلت القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية وغيرهما فورا منذ سنة ١٩٣٠ ، بلا اشتراطات أخرى .

أما فى هذه المعاهدة فقد ضوعفت مساحة وجود القوات البريطانية ، فشملت منطقة القناة كلها ، وتمتد مناطق التدريب الى قرب مصر الجديدة وداخل حدود محافظة الجيزة . فقد أضيفت الى منطقة « المعسكر » بالقرب من الاسماعيلية منطقتا جنيفة وفايد على ساحل البحيرات المرة ، وتوضع فصائل عسكرية فى بور سعيد والسويس ، وتشمل منطقة التدريب القناة كلها وشبه جزيرة سيناء ، والجزء الشرقى والجنوبى من محافظة الشرقية الى داخل حدود الجيزة . وتذهب جماعات من الضباط البريطانيين فى ملابس ملكية الى الصحراء الغربية لوضع الخطط الحربية .

وتبقى القوات الجوية البريطانية معسكرة فى منطقة القناة من بور سعيد الى السويس ، وتكون قاعدتها الأساسية فى « أبو صوير » ، وتنشأ لها مطارات فى شبه جزيرة سيناء . ويكون لقوات الطيران البريطانية حق الانتقال حيثما تريد فى الأراضى المصرية . وتتكفل الحكومة المصرية بانشاء مطارات صالحة على الدوام لها ، واجابة كل طلب يقدم اليها من القوات لانشاء مطارات .

وتلتزم الحكومة المصرية بأن تنشىء لكل هذه القوات الثكنات اللازمة ، والمساكن على أحدث المواصفات ، ووسائل الترفيه من حدائق وملاعب ، واقامة معسكر استشفاء ومصحات للقوات وعائلاتهم . وتتحمل الحكومة المصرية ثلاثة أرباع النفقات لكل ذلك .

ولا تنتقل القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية الا بعد بناء هذه الثكنات والمساكن والمصحات ، والا بعد انشاء طرق حربية ، وهى (١) من الاسماعيلية الى الاسكندرية (٢) من الاسماعيلية الى القاهرة (٣) من بور سعيد الى الاسماعيلية والسويس (٤) من جنوب البحيرات المرة الى طريق السويس القاهرة .

وعلى مصر أن تنشىء ثلاثة طرق حربية أخرى وهى : (١) من القاهرة الى قنا وقوص (٢) من قوص الى القصير (٣) ومن قنا الى الغردقة . وعليها اصلاح ثلاث طرق أخرى وهى : (١) القاهرة ــ السويس (٢) القاهرة ــ الاسكندرية عن طريق الصحراء (٣) الاسكندرية ــ مرسى مطروح ، وجعلها طرقا حربية .

وقدرت المدة اللازمة لانتقال القوات من القاهرة بثلاث سنوات بعد بناء الثكنات والمساكن والطرق الأربعة الأولى ، والمدة اللازمة لانتقالها من الاسكندرية بثمانى سنوات بعد انشاء الطرق الأخرى .

وحدد عدد القوات البريطانية بحيث لا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية ، وأربعمائة من الطيــــارين مع الموظفين اللازمين لأعمــالهم الادارية والفنية . وهذا التحديد في وقت السلم . أما في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة فلانجلترا أن تزيد قواتها الى ما تشاء . والحالة الدولية المفاجئة ليس لها حدود . ومعنى ذلك أن تحديد الأعداد لا قيمة له . وقد أضيفت هذه الحالة في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولم تكن موجودة في مشروع ١٩٣٠ . ونص في المعاهدة على أن هذه القوات تتمتع باعفاءات وميزات مالية وادارية وقضائية .

ونص على أنه « يتعين لصالح المحالفة ، ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون في العمل بين القوات المصرية والبريطانيـــة أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجــوية ومعداتهـــا عن الطراز الذى تستعمله القـــوات البريطـــانية » .

ومعنى هذا تقييد تسليح القوات المصرية ، فلا تتسلح الا من بريطانيا . ومؤداه أن تتحكم بريطانيا في تسليح الجيش المصرى .

واتفق أيضا على ما يأتى : « نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران .. فانها قد اعتزمت أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من الرعايا البريطانيين وحدهم ، واعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور » .

وتبقى القوات البريطانيــة بمصر في هذه الأوضاع « الى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعــاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حــالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنــال وسلامتها التامة » . « ومن المتفق عليه أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مســألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معهــا أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ــ فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه أو على أى هيئة أخرى طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان » .

ومعنى هذا أن تبقى القوات البريطانية في مصر عشرين سنة ، ثم يجوز عرض الخلاف على عصبة الأمم أو هيئة مماثلة طبقــا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان . وقد لا يتفقان .

والآن بعد أن بينا الشروط العسكرية التى احتوتهـا ملاحق ومذكرات المادة الثامنة ، وقد وضعت فى الملاحق حتى لا تكون ظاهرة للشعب المصرى — نذكر أصل المادة ، وهو كما يلى :

« **بما أن قنـال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التـامة — يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضـع فى الأراضى المصرية بجوار القنال (بالمنطقة المحددة فى ملحق هذه المادة)** قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتـلال بأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السـيادة المصرية . ومن المتفق عليه أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهـاية مدة العشرين سنة الخ (كما ذكرناه من قبل) .

هذه هى المادة . والملحق المذكور هو الذى يحتوى على الشروط العسكرية التى أوضحناها ، فهو يحتوى على كل الأخطار .

وملخص هذه المادة أن الاحتـلال يبقى ولكن على أنه تعاون ، وبترخيص من حكومة مصر المستقلة ، وعلى أنه ليست له صفة الاحتـلال وأنه لا يخل بحقوق السـيادة المصرية . وقد أثقل كاهل الحكومـة المصرية أو الشعب المصرى بنفقات بناء الثكنات والمساكن والمرافق والمصحات ، وانشـاء الطرق وغير ذلك ، وهى لا شك نفقات باهظة .

والمادة التاسعة — تنص على أنه « يحدد اتفاق خاص يبرم بين الحكومتين ما تتمتع به القوات البريطانيـة من اعفاءات وميزات فى المسـائل القضائية والماليـة .

وتنص أيضا على أن « المعسـكرات البريطانيـة تعد حمى ، ولا تكون خاضعة الا لرقابة السلطة البريطانية وحدها وسيطرتها » .

والمادة (١٠) تنص على أن المعاهدة لا تتنافى مع تعهدات عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب .

والمادة (١١) هى الخاصة بالسودان .

وقد علمنا من قبل (فى الجزء الأول من هذا الكتاب) أن قطع المفاوضات فى سنة ١٩٣٠ وفشل مشروع المعاهدة اذ ذاك كان بسبب الخلاف على صيغة مادة السودان . لأن المفاوضين المصريين اشترطوا أن ينظر فى تعديل اتفاقيتى السودان فى بحر سنة . ففى هذه المعاهدة ـ معاهدة ١٩٣٦ ـ لم يرد ذكر لهذا الاشتراط . ومعنى ذلك هذا أن المفاوضين المصريين تراجعوا عما تمسكوا به فى سنة ١٩٣٠ وكان سببا فى قطع المفاوضات . واتفق على أن « ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين . ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين » .

ومعنى ذلك أن مصر اعترفت بهاتين الاتفاقيتين اللتين ظلت تنكرهما منذ وقت وضعهما ، واعترفت باستمرار الحاكم العام البريطانى فى ادارة السودان . وفى مقابل هذا نصت المادة على بعض حقوق لمصر فى السودان ، وهى حقوق ثانوية . والأولى أن نذكر نص المادة ، وهذا هو :

١ ـ « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ـ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين . ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

« والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادراتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين . وليس فى نصوص هذه المعاهدة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ ـ « وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام ، الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء » .

٣ ـ « يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ ـ تكون الهجرة المصرية الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٥ ــ لا يكون هنـاك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطـانيين وبين الوطنيين المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

وزادت المذكرات الملحقة انه يقبل من ناحية المبدأ ندب خبير اقتصـادى مصرى للخدمة فى الخرطوم ، وتقبل الرغبة فى تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حربيا للحاكم العـام ، ويعتبر من المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى للاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحتـه » .

وكان السبب فى قبول البريطانيين عودة بعض الجنـود المصريين هو أن يشتركوا فى الدفاع عن السودان ضد القوات الايطالية التى احتلت الحبشة .

والمادة (١٢) تنص على ما يلى : ــ « يعترف صاحب الجـلالة الملك والامبراطور بأن المسئوليـة عن أرواح الأجانب وأموالهـم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد » .

فهذه مادة طيبة . وهذا مكسب هام لمصر . لأننـا اذا نظرنا الى الماضى نجد أن الانجليز كانوا دائما يتذرعون بحجـة حماية أرواح الأجانب وأموالهم للاعتداء على مصر والتحرش بها ، ومنع كل التشريعات التى تفكر فيها مصر لاصلاح احوال الجيش أو الاقتصاد أو الضرائب ، وحتى حرية الاجتماعات وغير ذلك . فكان هذا قيـدا كبيرا على مصر ، وسلاحا تشهره بريطانيـا على مصر .

والمادة (١٣) هى الخاصة بالغاء الامتيازات الأجنبية ، وهى مادة طيبة أيضا ومكسب جليل لمصر . لأن الامتيازات الأجنبيـة كانت بمثـابة تفرقة عنصرية تعطى الأجانب امتيازات مالية وقضائية وغيرها على المصريين ، وكان تمنع الحكومـة المصرية من فرض ضرائب على الأجانب ومن اصـلاح النظم الماليـة والاقتصادية ، وتعطى الأجانب امتيـازات فى النشـاط التجارى والمشروعات الصناعية . وهذا هو نص المادة : ــ

« يعترف صاحب الجلالة الملك وامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى الغـاء هذا النظام دون ابطـاء . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص فى ملحق هذه المادة » .

والمادة ١٤ ــ تنص على أن « المعاهدة الحاليـة تلغى جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة » .

(ومفهوم هذه المادة أنها تلغى تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة الواردة فيه) . وهذا كسب ظاهر لمصر .

والمادة ١٥ — تتعلق بحالة ما اذا وقع خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيلجأ حينئذ الى الأحكام لمعهد عصبة الأمم .

والمادة ١٦ — وهى الأخيرة — مادة خطيرة تنص على استمرار المعاهدة والتحالف .

فهى تنص على أنه بعد عشر سنوات يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين لاعادة النظر فيها . وبعد عشرين سنة يجب الدخول فى مفاوضات لهذا الغرض اذا طلب ذلك أحد الطرفين . فاذا اتفقا على التعديل فيها ، والا يعرض الخلاف على عصبة الأمم أو هيئة يتفق عليها الطرفان .

ثم نصت المادة على ما يأتى : « **ولكن من المتفق عليه أن اعادة النظر فى المعاهدة يجب أن يقرر فيها وجوب استمرار المحالفة بين الطرفين ، واستمرار التزام مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها — أن تقدم الحكومة المصرية للقوات البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية كل التسهيلات والمساعدات اللازمة وتخويلها حق استخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها** » .

فهذا اذن التزام أبدى على مصر باستمرار المحالفة ، وباستمرار استخدام القوات البريطانية لأراضى مصر ومرافقها ومطاراتها وموانيها .

مزايا المعاهدة

هذه هى مواد معاهدة سنة ١٩٣٦ . ونلخص المزايا التى كسبتها مصر من هذه المعاهدة فى المسائل الآتية :

١ — اعتراف بريطانيا فى معاهدة دولية بانتهاء الاحتلال وأن وجود القوات البريطانية ليس له صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ، وأن وجود هذه القوات هو بترخيص من الحكومة المصرية .

٢ — الاعتراف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبأن لها الحق فى دخول عصبة الأمم ، وتأييدها فى ذلك .

٣ — الغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، وبدون ابطاء .

٤ — امكان الجلاء عن القاهرة بعد ثلاث سنوات ، وعن الاسكندرية بعد ثماني سنوات — وذلك بعد بناء الثكنات والطرق المنصوص عليها في المعاهدة .

٥ — الغاء وظيفة المفتش العام البريطاني للجيش المصري وسحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري . (وان كانت ستوجد بعثة تدريب بريطانيــــة) .

٦ — أصبح الدفاع عن مصر هو واجب الحكومــة المصرية وحـــدها ، وصارت لمصر الحرية في بناء جيشها واستكمال قواتها وأسلحتها دون تدخل خارجي (مع تقييد التسليح بأن يكون من بريطانيا) .

٧ — الغاء ادارة الأمن العام الأوروبية من وزارة الداخليـــــة ، وخروج العنصر الأوروبي من البوليس في مدى خمس سنوات .

٨ — اعتراف بريطانيا بأن المسئولية عن أرواح وأموال الأجانب هي من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها ، وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصـــدد .

٩ — تصريح ألحق بالمعـــاهدة يتضمن أن عدم ورود أي ذكر في وثائق المعاهدة بشأن المستشارين المالي والقضائي يعني أن الحكومة المصرية حرة من أي قيد بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما . ومعنى ذلك الشروع في الغاء وظيفتيهما .

١٠ — الغاء منصب المندوب السامي وتحويله الى سـفارة — وان كان للسفير مركز ممتاز — وهذا المركز يستند الى وجود القوات البريطانية .

١١ — الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحـكام هذه المعـاهدة ومنها تصريح٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة التي كانت نفيا لحقيقة الاستقلال .

١٢ — الحصول على بعض حقوق في السودان ، كحق الهجرة والتجارة والتعيين في الوظائف ، وعودة بعض فصائل من الجيش المصري ، وندب بعض كبار الموظفين ،ولكن ذلك كله خاضع لادارة الحاكم العام البريطاني وسلطته .

هذه هي المزايا التي كسبتها مصر ، وهي مزايا جليـلة وتمحو كثيرا من آثار الاحتلال ، وتحقق قدرا كبيرا من الاســـتقلال في الداخل ومن اظهـار شخصية مصر الدولية في الخارج . ولكن تقابل هذه المزايا الشروط والقيود العسكرية التي سبق أن شرحناها والتي تعني بقاء القوات البريطانية في مصر واســتمرار استخدامهـــا لأراضي ومرافق مصر ودوام التحـــالف مع بريطانيـــا .

التصديق على المعاهدة

وقد وقع على هذه المعاهدة جميع رؤساء الأحزاب المصرية ـ ما عدا رئيس الحزب الوطنى الذى لم يشترك فى المفاوضات ، لأن مبدأ هذا الحزب كان ـ كما هو معروف ـ أن لا مفاوضة الا بعد الجلاء .

وقد عرضت المعاهدة على البرلمان المصرى فى ٢ نوفمبر ، وجرت مناقشات بشأنها ، فوافق مجلس النواب عليها بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ٢٠٢ صوتا ، ومعارضة ١١ صوتا . ووافق عليها مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ صوتا ، ومعارضة سبعة أصوات .

وعملت حكومة الوفد ، وهى حكومة النحاس باشا الثالثة ، دعاية كبيرة لهذه المعاهدة ، ووصفها النحاس باشا بأنها « معاهدة الشرف والاستقلال » .

وأقيمت استقبالات حاشدة لأعضاء الوفد حين عودتهم من انجلترا بعد توقيع المعاهدة ، ليشعروا الشعب بأنهم حققوا له آماله والاستقلال الذى ينشده ، والذى ظل يطلبه ويجاهد من أجله أكثر من خمسين عاما منذ وقع الاحتلال .

كما دافع عنها وبرر ما جاء بها الأستاذ مكرم عبيد باشا فى خطاب ألقاه بالجامعة المصرية . ودافع عنها الدكتور أحمد ماهر وسائر الزعماء الذين وقعوا عليها .

وكلاهما أثنى على النحاس باشا . فمما قال الأستاذ مكرم عبيد : « وليس من حقى ـ وقد كانت المفاوضات سرية ـ أن أفضى لكم بتفصيلات المجهود الجبار الذى بذله حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا لتذليل العقبات ، أو ما لقيه من معاونة صادقة ودية من قبل فخامة السير مايلز لامبسون . ولكنكم تدركون مدى هذه الجهود العظيمة عند ما ترون ما إنتهت اليه النصوص العسكرية اذا ما قورنت بالمطالب البريطانية الأولى التى أشرت اليها » .. ومما قاله الدكتور أحمد ماهر عن مصطفى النحاس باشا : « وأعتقد أننى اذا ما ذكرت لكم مقدار الجهود التى بذلها والقلق الذى كان يساوره آناء الليل وأطراف النهار ، فلن أستطيع أن أعبر لكم عن مقدار ما فعله هذا الرجل العظيم فى وطنيته القوى فى اخلاصه لبلاده » .

ومعروف أن هذين العضوين الكبيرين فى الوفد خرجا فيما بعد على النحاس باشا وصارا من الد أعدائه .

كما دافع عن المعاهدة سائر الزعماء الذين وقعوا عليهـــا . وبعد أن ذكر محمد محمود باشا ما فى المعاهدة من مزايا وعيوب ، وأشـــار الى الشروط العسكرية قال : « هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ما فى المعــاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنـــا ، وتدعونا لنفكر فى الواقع والا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ــ لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى . ولكن ماضينا منذ نهضتنا فى سنة ١٩١٩ ، وما جره اختلافنا على مشروعات المعاهدة التى انتهت اليها المفاوضات فى هذه الأثنـــاء من تضييع لها ، وارتداد عنها الى ما دونها ، وما أدى اليـــه ذلك من تعطيل الاصلاح فى مرافق البلاد المختلفة ــ كل ذلك من شأنه أن يدعو الانســان الى النظر بعين الواقع للمعاهدة الحالية ، وان لم يعف من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطاع ، تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر » .

وبعد ، فهذه هى المعاهدة وقد أوردنا نصوصها ، وشرحنـــا معائبهـــا ومزاياها ، وعلى القارىء اذن أن يحكم عليها بنفسه .

معاهدة ١٩٣٦ ومشروع ١٩٣٠

واذا قارنا بينها وبين مشروع معـــاهدة سنة ١٩٣٠ فاننا نجد أن كل المزايا التى تضمنتها هذه المعــاهدة والتى ذكرناها آنفا كانت واردة فى مشرع سنة ١٦٣٠ . ولكن الفروق هى :

ان المنطقة التى خصصت فى مشروع سنة ١٩٣٠ لاقامة الجنود البريطانية وتدريبهم كانت منطقة محدودة تقع شمالى غرب مدينة الاسماعيلية ، أما فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد زادت المساحة بمقدار الضعف ، وشملت منطقـــة القناة كلها ومساحات أخرى غربيها .

وأن جلاء القوات البريطانية عن جميع الأراضى المصرية ماعدا تلك المنطقة المحصورة كان سيتم فورا فى سنة ١٩٣٠ ، بدون اشتراطات انشـــاء الطرق وبناء الثكنات والمساكن والمستشفيات وغير ذلك . أما فى هذه المعاهدة فقد علق الجلاء على هذه الشروط وأخر التنفيذ . وهذه المعاهدة أذنت للانجليز بوضع فصائل من الجنود فى بور ســـعيد والسويس ، ولم يكن هـــذا فى المشروع الســـابق .

وفرضت معاهدة سنة ١٩٣٦ على مصر انشاء الطرق وبنـــاء الثكنات والمساكن وتحميل مصر نفقاتهـــا الباهظة ، ولم تكن هذه الشروط واردة فى مشروع سنة ١٩٣٠ .

واضيفت فى معاهدة ١٩٣٦ حالة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » لتقديم المساعدات واستخدام الموانى والمرافق وغير ذلك ، ولم تكن هذه الحالة موجودة فى المشروع السابق .

وفرضت أبدية المحالفة فى معاهدة ١٩٣٦ ، ولم يكن هذا واردا فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ .

ومعاهدة سنة ١٩٣٠ كانت ستعقد فى ظروف سلام ونية حسنة من جانب انجلترا . أما معاهدة سنة ١٩٣٦ فعقدت فى ظروف حرب أو استعداد للحرب ، وبنية استعمارية من بريطانيا وحكومة المحافظين الذين من مبادئهم أو أهم مبدأ لهم الاحتفاظ بالامبراطورية .

وهكذا عقدت معاهدة ١٩٣٦ فى ظروف سيئة ، واضطر المفاوضون المصريون الى أن يذعنوا للمطالب المجحفة والاشتراطات التعسفية الظالمة التى اشترطتها الحكومة البريطانية ، التى كان يمثلها مستر « ايدن » وزير الخارجية . ولم تكن المفاوضات فى الحقيقة مفاوضات بين متساويين ، ولكن مفاوضات بين الدولة التى تحتل البلاد بجيوشها بالفعل ، ومصر التى لا سند لها الا الحق والعدل مجردا من أى قوة مادية . فالمعاهدة فى الواقع أخذت بالاكراه وتحت ضغط القوة وسلاح التهديد ، فهى اغتصاب وتعتبر قانونا باطلة .

ولكن مع كل ذلك يتحمل الذين وقعوا عليها مسئولية الاذعان للشروط العسكرية الظالمة التى تتنافى مع الاستقلال ، لأنه كان يمكنهم الصمود والاصرار والمقاومة لو كانوا متحدين ومتفقين على وجوب تحقيق الاستقلال الصحيح ، اذ لم يكن من السهل على انجلترا أن تواجه الاتحاد من الزعماء والأمة ، وتواجه شعبا ثائرا أو غاضبا ، وروحا عدائية ضدها ، وهى فى ظروف دولية كانت تهددها وكانت خطرا عليها ولا تستطيع أن تواجه ذلك فى أوقات الحروب : أى أننا نرى أنه كان يمكن أن تحصل مصر على شروط افضل لو كان الاتحاد والعزم والاخلاص موجودا ، ولو أدى ذلك الى تأجيل عقد المعاهدة . لكن الزعماء السياسيين كانوا فى حالة ضعف سأم واجهاد ، وكانوا يريدون انهاء الحالة بأية صورة ، حيث كانوا متفرقين ومختلفين فى الحقيقة ، وهم جميعا يتطلعون الى الحكم ، وصاروا يؤمنون بالتحالف مع بريطانيا والتعاون معها ، وتحويل العلاقات مع العدو المغتصب المحتل للبلاد الى علاقات ودية ومعاونة وصداقة .

الغاء الامتيازات الأجنبية

تنفيذا لما نصت عليه المعاهدة من الغاء الامتيازات الأجنبية ، دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات بخطابات مؤرخة فى ١٦ يناير ١٩٣٧ الى عقد مؤتمر فى مدينة « مونترو » بسويسرا ، للاتفاق على الغاء الامتيازات . فعقد المؤتمر فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ ، وكان الوفد المصرى مؤلفا برئاسة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء وعضوية الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد باشا ، والدكتور عبد الحميد بدوى كمستشار قانونى .

وأنهى المؤتمر أعماله فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، ووقع مندوبو الدول على الاتفاقية التى عرفت باتفاقية «مونترو» . ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على أنه « تعلن الدول المتعاقدة ــ كل فيما يخصها ــ قبول الغاء الامتيازات فى القطر المصرى الغاء تاما من جميع الوجوه » .

ونصت المادة الثانية على أنه « مع مراعاة مبادىء القانون الدولى يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارة والمالية وغيرها » . ونصت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وسميت هذه المدة « فترة انتقال » تلغى بعدها هذه المحاكم . ونقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة فى تلك الفترة ، وقد الغيت المحاكم المختلطة بالفعل فى هذا التاريخ . وبذلك ألغيت الامتيازات الأجنبية نهائيا ، وتحققت لمصر السيادة على الاجانب وكان هذا فوزا قوميا وتحقيقا لعنصر كبير من الاستقلال .

مصر فى عصبة الأمم

وتنفيذا للمادة الثالثة من المعاهدة قدمت الحكومة المصرية طلبها الانضمام لعصبة الأمم . فأصدرت الجمعية العمومية للعصبة قرارها بالاجماع بالموافقة على قبول مصر عضوا فى العصبة . وبذلك ظهرت شخصية مصر فى المجتمع الدولى كدولة مستقلة ، وكان هذا نصرا وشرفا لمصر له نتائج معنوية كبيرة .

ويعتبر هذا اعترافا دوليا باستقلال مصر . وكان صدور هذا القرار فى « جنيف » بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ . وذلك فى عهد الوزارة نفسها ، وزارة الوفد ، أو وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة .

وقد ارتفعت مكانة مصر الدولية نتيجة لذلك وأخذت تبرز شخصيتها أيضا فى المجال العربى وتقوم بدور كبير فى الدفاع عن القضايا العربية والعمل من اجل الوحدة العربية . ومما يسجله التاريخ أن أول خطاب القته مصر فى هذا المحفل الدولى كان خاصا بالدفاع عن قضية فلسطين .

كلمة ختـــامية

بعد المعاهدة

كان يجب أن تبدأ مصر عهدا جديدا بعد المعاهدة . فكان يجب عـلى رجال السياسة عندئذ أن ينظروا الى انفسهم على انهم مستقلون ، ورجال سياسة في دولة مستقلة ، فلا يعاملوا السفير البريطاني الا على آنه سفير لدولة أجنبية ، ولا يوجدوا معه صلات مودة أو صداقة شخصية ، أو يدعوه التدخل في شئون مصر الداخلية وسياستها ، ولا يسمحوا له بذلك أو يقبلوه . وكان يجب أن تنشط سياسة مصر الخارجية وتوجد مصر صلات وثيقة بينها وبين الدول الأخرى .

وما دامت المعاهدة قد عقدت ، وهي ختام مرحلة من حياة مصر ، منذ قامت ثورة سنة ١٩١٩ ـ فكان يجب أن تتغير الأوضـــاع لتناسب مرحلة جديدة وعهدا جديدا في حياة البلاد . كانت الأحزاب قد وجدت لتصل الى الاستقلال أو المعاهدة . فالآن قد وصلت الى المعاهدة، فكان يجب أن تتطور الأحزاب فتضع برامج وأهدافا جديدة لها ترمى الى تطوير الحياة الاجتماعية وإصلاح أحوال مصر الاقتصادية بصفة خاصة ، وتوجيه العنـــاية وبذل الجهود لانشاء المصانع وزيادة الانتاج وتحسين الزراعة وتوسيع نطـاق التجارة الخارجية ونحو ذلك ، كما كان يجب الاهتمام بمشاريع لمحو الأمية ونشر الثقافة وترقية التعليم ، والعناية بالناحية الصحية وغير ذلك من نواحي الاصلاح ، وكذلك الاهتمام بشئون العمال والموظفين ورفع مستوى المعيشة ، وما الى ذلك .

وكان يجب الابتعـــاد عن المنافســات والمنازعات الحزبية والمؤامرات السياسية لاسقاط من فى الحكم أو الوصول الى الحكم . ومن أجل ذلك كان يجب اما أن يعقد ميثاق واتفاق بين الأحزاب مع تطويرها على هذا النحو ، أو تدمج الأحزاب ويؤلف منها حزب قومى جديد ، أو تحل الأحزاب التى كانت موجودة ، وتنشأ احزاب جديدة بالأهداف الجديدة ، أو على أقل تقدير تؤلف وزارة قومية تشترك فيها كل الأحزاب .

أى كان يجب الاتحاد والمحافظة عليه بعد عقد المعاهدة .

لكن مع الأسف لم يحدث هذا التطور ، بل بقيت الأمور فى جملتها كما كانت قبل المعاهدة . فالأحزاب استمرت كما هى محتفظة بكيانها غير مجددة لبرامجها أو وسائلها ، وظهر التنافر بينها وعادت الروح الحزبية أشد من ذي قبل . فالوفد وهو الحزب الكبير اعتقد أنه ، وقد كان له الجهد الأكبر فى عقد المعاهدة ـ هو الأحق بأن يجنى ثمراتها ، وأن يبقى فى الحكم مستأثرا

له ، دون الاحزاب الأخرى . وظن قادته خطأ أن الانجليز سيعترفون لهم بهذا الفضل ، فيكون تأييدهم لهم مضمونا على الدوام ، وبذا يبقون فى الحكم أطول مدة ممكنة ، وكان النظرة الى نفوذ الانجليز وتدخلهم فى الشئون الداخلية لم تتغير . بل الواقع — وهو مما يؤسف له — ان الوفد — وكذلك الأحزاب الأخرى — صاروا ينظرون الى الانجليز على انهم أصدقاء وليسوا غاصبين محتلين للبلاد ، وينعتون بريطانيا بأنها الدولة الصديقة الحليفة . وكان هذا ولا شك تنازلا من الوفد — خاصة — عن مثاليته التى كان يتميز بها فى الماضى ، فلم يعد حزب جهاد بل حزب سياسة ومسايرة للواقع . فكانت نتيجة ذلك أن فقد كثيرا من شعبيته التى كان يتمتع بها ، لأنه صار مساويا لخصومه حيث وقعوا جميعا مثله على المعاهدة ، فكأنه فقد ميزته الخاصة أو السبب الأول لوجوده . فأدى هذا الى فتور الحركة الوطنية ، ولا سيما أن الوفد بالغ فى تقدير قيمة المعاهدة ، وأعلن النحاس باشا انها « معاهدة الشرف والاستقلال » ، ودافع عنها الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة ، وعملت الحكومة دعاية كبيرة لها لتقنع الناس بأن الأمة حققت آمالها ، ونالت الاستقلال الذى ظلت تنشده وتجاهد من أجله أكثر من خمسين عاما . وما دامت الأمة قد وصلت الى غايتها فلا داعى للجهاد ، وضد من تجاهد ؟ ضد الأصدقاء الحلفاء .. لذا خمدت الروح الوطنية فظلت خامدة فترة من الزمن ، حتى انبعثت مرة ثانية فى أثناء الحرب العالمية ، بعد أن تبين للشعب أن المعاهدة انما أفادت الانجليز فى استخدام أراضى مصر ومرافقها ، وان المعاهدة لم تنقص من نفوذهم وسيطرتهم بل زادت ذلك ، وان الاحتلال باق والاستقلال الحق غير موجود ، فهب الشباب من ابناء مصر بعد الحرب يحتج ويطالب بتعديل المعاهدة أو الغائها ، وتبلور الهدف الوطنى الى المطالبة بالجلاء .

وحيث انتهى هذا الدور من الحركة الوطنية الذى بدأ منذ ثورة ١٩١٩ ، وانتهت مهمة الأحزاب من حيث السعى الى الاستقلال أو المعاهدة ، فقد انصرفت الأحزاب والمشتغلون بالسياسة الى المنازعات والمكائد الحزبية الداخلية . وكلما طال بقاء الوفد فى الحكم واستئثاره بمزاياه دون غيره من سائر الهيئات ، زاد حقد الأحزاب والسياسيين عليه ، وعملوا على مقاومته والكيد له لتنحيته عن الحكم . وقد أخذ جميع هؤلاء يتكتلون ضده ويشنون الحملات عليه بمختلف الوسائل . وكان يجدر بالوفد لأنه هو الحزب الأقوى والقائم فى السلطة أن ينتهج سياسة جديدة فيحول الموقف من الحزبية الى القومية ، ويتفادى الأخطار التى تنجم عن الأولى فكانت الحكمة السياسية والمصلحة الوطنية تقضى أن يشرك النحاس باشا وهو رئيس الحزب الكبير معه فى الحكم زعماء الأحزاب الآخرين ، الذين اشتركوا معه فى الجبهة وفى

هيئة المفاوضة وتوقيع المعاهدة ، كأن يعين محمد محمود باشا وعلى ماهر باشا وحتى اسماعيل صدقى باشا نوابا لرئيس مجلس الوزراء . فيرضيهم ويزيل ما فى النفوس ويعمل الجميع يدا واحدة ؛ وكذلك يرضى غيرهم من رجال السياسة والأحزاب بالتعيين فى مناصب كبيرة ؛ وبذلك يرضى الجميع ويتعاونون على تثبيت الاستقلال واصلاح الأحوال والنهوض بالوطن .

كان يجب أن يعرفوا جميعا ان مصر لم تنل استقلالها الصحيح أو الكامل ، وانه واجب عليهم أن يظلوا متحدين ومتضافرين حتى يكملوا هذا الاستقلال . فكان يجب أولا الاسراع ببناء الثكنات وانشاء الطرق الأربعة الأولى التى نصت عليها المعاهدة حتى يسرعوا بنقل القوات البريطانية من القاهرة الى منطقة القنال ، فتتطهر عاصمة البلاد من القوات الأجنبية ، ثم يسرعوا باتمام المنشآت والطرق الأخرى حتى يمكن أن تنتقل القوات من الاسكندرية . وكان يجب أن يعملوا بأقصى الجهود لبناء الجيش الوطنى ومضاعفة عدده والاسراع بتزويده بالأسلحة الحديثة وتدريبه وتقويته ، حتى يصير قادرا على الدفاع وحده عن القنال ، فيستغنى حينئذ عن القوات البريطانية ويطلب منها الجلاء لعدم الحاجة اليها ، وفقا لما تنص عليه المعاهدة . وكان يجب أن يكونوا متأهبين دائما لطلب الجلاء وتحقيق الاستقلال الصحيح ، وأن يقفوا فى وجه أى تدخل من جانب بريطانيا أو سفيرها فيما يخرج عن حدود المعاهدة ، وفى حالة الحرب — وهى ضرورة وقتية — يقللوا من التدخل بقدر المستطاع ويحافظوا دائما على ارادة البلاد وكرامتها واستقلالها الذى يجب أن يكون حقيقيا .

كان هذا هو الذى يجب ؛ لكن الذى حدث غير ذلك . فلم تتجه الأمور وجهة قومية وظل الوفد مستأثرا بالحكم ، وأخذ خصومه يناوئونه ويشنون الحملات عليه . واتهموا الوزارة بأنها تنزع نزعة حزبية ظاهرة ، وتخص أعضاء حزبها بقضاء المصالح والانعامات بالرتب والتعيين فى الوظائف ، على حين تهمل أو تضطهد رجال الأحزاب الأخرى .. وكان الوفد قد أنشأ كتائب القمصان الزرق لمواجهة خصومه ، حيث كانت هناك تشكيلات القمصان الخضر التابعة لجمعية مصر الفتاة التى انشأها من قبل الأستاذ أحمد حسين وكانت هذه الجمعية على صلة دائمة بالقصر ورجاله ، وفى مقدمة أهدافها محاربة الوفد ، وكانت هذه الجمعية تنظيما « فاشيا » تقليدا للانظمة الفاشية التى كانت موجودة فى أوروبا فى ذلك الوقت ؛ لكن هذه الجمعية لم تجذب الا عددا محدودا من الشبان ولم تستطع أن تكون لها قاعدة شعبية عريضة تقف لمناهضة الوفد ، فكانت تلجأ أحيانا الى وسائل العنف التى لا يقبلها جمهور الشعب . وفى ذلك الحين أخذت جماعة « الاخوان

المسلمين » في الظهور في ميدان السياسة، وكانت لها أيضا تشكيلاتها الخاصة. وتسمى الجوالة التي كان أعضاؤها يرتدون قمصانا صفرا ، وكان نظامها كذلك شبه عسكري ، واتجهت أيضا الى مناوءة الوفد واعلان الولاء الخالص للملك ومبايعته اماما وقائدا .

وكان ظهور الملك الجديد « فاروق » على مسرح السياسة منذ ان تولى سلطته الدستورية في احتفال كبير بالبرلمان في يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ عاملا مؤثرا كبيرا في توجيه الحوادث . فقد عمد رجال الحاشية الى تأكيد سلطات الملك ، وعملوا ليجعلوه السلطة العليا في البلاد فوق ما تقضي به التقاليد الدستورية ليجعلوه حاكما مطلقا ، ويجعلوا القصر لا البرلمان ولا الوزارة هو المتصرف في شئون البلاد . ومن أجل ذلك نشروا له دعاية واسعة منذ توليه العرش خلفا لوالده ، واستغلوا عطف الشعب عليه لصغر سنه ولما كانت توحي به ملامحه في هذه السن من الامل في أن عهدا سعيدا للوطن سيبدأ على يديه ، ولم يكن الشعب يعلم الغيب وما ستأتي به الأيام ، فالتفت حوله هذه الجماعات الناشئة بتدبير أو تشجيع من الحاشية ، وانضوت تحت لوائه كل أحزاب الأقليات ، وأخذ الجميع يتجهون لمحاربة الوفد ، وكأنما اتخذوا من الملك الشاب الذي كان لا يزال في السابعة عشرة من عمره ولا ثقافة له زعيما لهم ، يعارضون به زعامة الوفد ، وتجتهد الحاشية في أن تنشر له شعبية لتناهض بها شعبية الوفد !

وكان لا بد أن يحدث خلاف فصدام بين الوزارة الدستورية المستندة الى البرلمان وبين الملك أو رجال القصر .. وكان رجال القصر يحملون العداء التقليدي الدفين للوفد منذ عهد الملك فؤاد ، وكانت سياسة القصر الموضوعة العمل لمحاربة الوفد وعدم تمكينه من الوصول الى الحكم أو البقاء فيه . وقد بدأ الخلاف حول ما اقترحته الحاشية من اقامة حفل ديني كبير يتوج فيه الملك ويناوله التاج شيخ الأزهر فاعترضت وزارة الوفد على ذلك ولم تقبله لمخالفته للدستور ، فأوجد هذا ضغنا عند الملك وكانت الحاشية لا تفتأ توقع بينه وبين الوفد ورئيسه وتتهم النحاس باشا بعدم احترام الملك . وكان من العاملين لتقوية سلطة السراي ولايجاد الأسباب لاخراج الوفد من الحكم « على ماهر باشا » الذي كان دائما من رجال القصر ، ولم يعد يشغل منصبا بعد عقد المعاهدة فظل يعمل جهده لاخراج الوزارة . وفي أكتوبر عينه الملك فاروق رئيسا للديوان الملكي بدون استشارة الوزارة ، فعاد الى منصبه السابق . وحينئذ ظهر الخلاف سافرا بين الوزارة والقصر وصار الملك يمتنع

عن التوقيع على المراسيم التى تصدرها الوزارة وكثر الخلاف وتفاقم حتى صار أزمة وزارية حادة .

وحدث الاتصال بين القصر والجماعات المناوئة للوفد ، وبثت الدسائس والدعايات بين طلاب الجامعة والأزهر ، وانقسم الطلاب وخرجت المظاهرات بعضها تهتف للوفد ، وبعضها تهتف للملك واضطربت الأمور . وفى هــذا الجو حاول شاب مفتون من جمعية مصر الفتاة اغتيال النحاس باشا فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ لكن الرصاص الذى أطلق على سيارته لم يصبه .

ولكن الضربة الكبرى جاءت للوفد من داخل نفسه . فقد اختلفت قادته ووقع بينهم الشقاق ، فاختلف النقراشي وماهر قطبا الوفد مع النحاس رئيس الوفد ومكرم عبيد سكرتيره العام ، وانتهى الصراع بفصل العضوين الكبيرين من الوفد ، وأخذ هذان ينضمان الى القصر ، وشرعا فى محاربة حزبهما السابق وفى تكوين حزب جديد هو الذى سمى « الحزب السعدى » . واذ تصدع بناء الوفد ونجح تأليب القوى ضده ، وجه القصر ضربته الأخيرة الى الوزارة ، فأصدر الملك مرسومه باقالة النحاس باشا ووزارة الوفد ــ وذلك فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وصيغت الاقالة بعبارات مهينة . وهكذا أقال هذا الغلام الذى لم يتجاوز السابعة عشرة الا بأشــهر ، والذى لم يكمل تعليمه ، ولم يتعلم الا قشورا .. أقال رئيس الحكومة الدستورية صاحبة الأغلبيــة فى البرلمان ، وهو أيضا رئيس الوفد أكبر الاحزاب فى مصر . وكان الذى شجع الملك الصغير على ذلك ورسم له هذا الطريق هم رجال الحاشية ورئيس ديوانه « على ماهر باشا » ، فتعلم فاروق من هذه السابقة ، وحفظ الدرس جيــدا وعزم على أن يسير عليــه طول حيــاته . واذا كان رجــال أحزاب الاقليات فرحوا بذلك ، وهم الذين أخذوا يتناوبون الحكم بعد ذلك على انقاض الوفد ، فانهم ما لبثوا أن ذاقوا من نفس الكأس ، ولم يعودوا غير أدوات يحركها القصر . وبدأت المؤامرة الحزبية بأن عهد الى « محمد محمود باشا » بتأليف الوزارة الجديدة فألفها ومعه اسماعيل صدقى باشا نائبا له وعدد من الدستوريين والمستقلين . ولم تعمد الوزارة الى تعطيل الدستور أو الغائه ، ولكنها قامت بحل البرلمان واجرت انتخابات جديدة تدخلت فيها الادارة أى انهــا لجأت الى تزييف الانتخابات . ثم بعد ظهور النتيجة انضم الحزب السعدى واشترك فى الوزارة . وهكذا كانت بداية حكم فاروق . ولكن هذا عهد جديد ويخرج عن النطاق الــذى حــدد لهــذا الكتاب . فلنقف الآن عند هذا الحد ونكتف بهذه الاشارات ، وقد رسمنا الخطوط الرئيسية للعهد الجديد .

أقول : وفى ذلك الوقت كان قد صدر قرار من وزارة المعارف « التربية والتعليم » بسفرى فى البعثة الى بريطانيا للتخصص فى التاريخ والعلوم السياسية بجامعة لندن ــ بعد أن قضيت عامين فى التدريس بالوزارة ، فسافرت فى يناير سنة ١٩٣٨ ، وختم بذلك دور من تجاربى وبدأ دور جديد ، كما انتهى عهد من حياة مصر وبدأ عهد آخر ، وظللت على البعد أتابع أخبار الوطن ويخفق قلبى له ، وأشارك بالشعور فى أحداثه ، وأنا أعلم أنى أعد نفسى لخدمته فى ميدان العلم والوطنية حينما أعود وأنضم الى هيئة التدريس بجامعة القاهرة . وهو الذى وفقنى الله اليه بعد ذلك .

وهذا ختام الكتاب .

والآن وقد وصلنا الى نهاية البحث نحمد الله عز وجل على هذا التوفيق، ونتوجه اليه بالدعاء أن يديم علينا نعمة التوفيق ، وأن يحقق النفع بهذا الكتاب ، وأن يصون الوطن ويوجه أبناءه وقادته الى العمل لما فيه خيره وصلاحه وتقدمه .

وليحفظ الله مصر قلب العروبة ومركز الاسلام ، ويوفقها الى تحقيق آمالها فى العزة والقوة والسعادة . انه تعالى سميع مجيب الدعاء .

طبع بمطابع مؤسسة دار الشعب


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



ثقافة وعلوم انسانية للكل الشعب



الدكتور ضياء الدين الريس

هذا الكتاب ..

ماذا تعرف عن تاريخ وطنك ؟

ماذا تعرف عن تاريخ مصر الحديث ؟

ان كل مواطن يجب أن يعرف تاريخ وطنه ، وكل مثقف يجب أن يكون تاريخ وطنه جزءا أساسيا من ثقافته ، ولن تستطيع أن تكون الرأى الصحيح عن حاضر الوطن ومستقبله الا اذا عرفت ماضيه ..

هل تعرف **حزب الوفد** الذى وجه تاريخ مصر ثلاثين عاما ؟

هل تعرف **مصطفى النحاس** الذى خلف سعد زغلول ، وماذا أنجزت وزاراته ؟

هل علمت عن **دكتاتورية محمد محمود ، والانقلاب الخطير** الذى قام به **صدقى** ، ومقاومة الشعب العنيفة له ؟

هل علمت كيف **حطم نواب الشعب** سلاسل البرلمان واقتحموه عنوة وأعلنوا قرارات الأمة ؟

لقد قام الشباب **بثورة وطنية** فى عام ١٩٣٥ ضحوا فيها بالأرواح ــ هل سمعت بهذه الثورة ؟ وهل تعرف **من هم شهداء الجامعة ، ومن كانوا زعماء الطلاب ؟**

هل تعرف كيف أرغم الطلاب الزعماء على الاتحاد ، والانجليز على اعادة الدستور وعقد المعاهدة ؟

هل درست **نصوص معاهدة ١٩٣٦** وعرفت نتائجها وآثارها على مستقبل الوطن ؟

وماذا حدث بعد المعاهدة ، وما السياسة التى سار عليها فاروق ؟

ان هذا الكتاب **((الدستور والاستقلال))** ــ بجزءيه الأول والثانى ــ يعرفك بكل ذلك ويجيب عن هذه الأسئلة ، ويزيد ثقافتك ويؤكد وطنيتك ، وهو مؤلف بقلم أستاذ جامعى وصل الى أرقى المناصب العلمية ، كتبه بروح الموضوعية ملتزما الحقيقة ، وألفه استجابة لنداءى العلم والوطنية .

طبع بمؤسسة دار الشعب